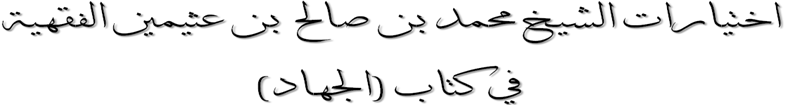
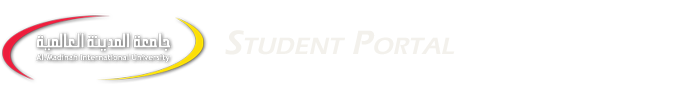
**دولة ماليزيا**

**وزارة التعليم العالي**

**جامعة المدينة العالمية**

**كلية العلوم الإسلامية - قسم الفقه**



**"دراسة فقهية مقارنة"**

بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في تخصص الفقه

**إعداد الطالبة:**

حنان بنت يوسف أحمد الجعشاني

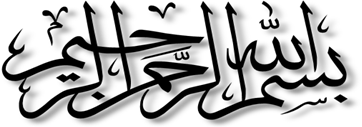
**الرقم الجامعي** (ADM11AL577)

**إشراف:**

الدكتور نادي قبيصي سرحان

**الفصل الدراسي الثاني**

**فبراير 2012م**



**صفحة الإقرار**

أقرت جامعة المدينة العالمية بماليزيا بحث الطالب (حنان بنت يوسف احمد الجعشاني) من الآتية أسماؤهم:

المشرف

د\نادي قبيصي



الممتحن الداخلي

د\رمضان محمد عبد المعطي



الممتحن الخارجى

د\ إسماعيل عبد الرحمن إسمماعيل عشب



د\أحمد محمد عبد العاطي

الرئيس



APPROVAL PAGE

The dissertation of (hanan yousef ahmed ) has been approved by the following:

\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

Supervisor



\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

Internal Examiner



\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

External Examiner



\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

Chairman

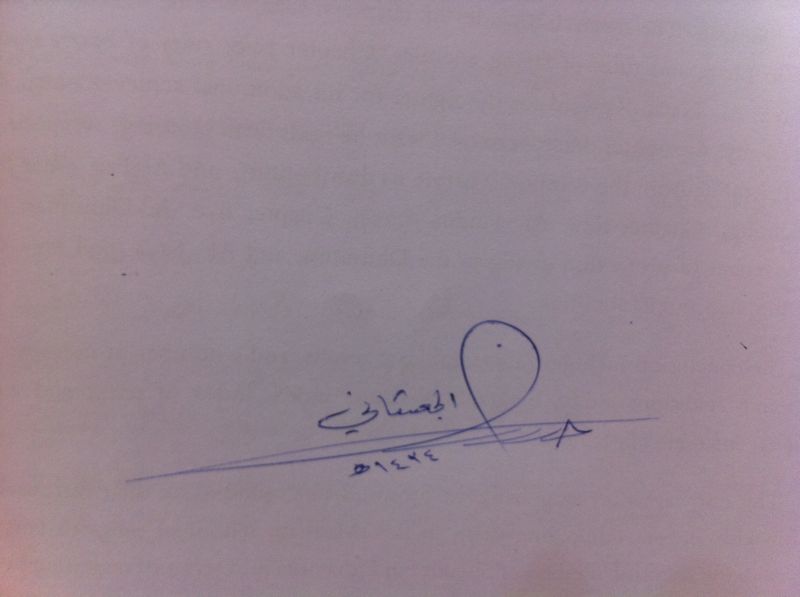


إعلان

أقر بأن هذا البحث هو من عملي الخاص، قمتُ بجمعه ودراسته، وقد عزوت النقل والاقتباس إلى مصادره.

اسم الطالب: حنان بنت يوسف احمد الجعشاني

التوقيع:



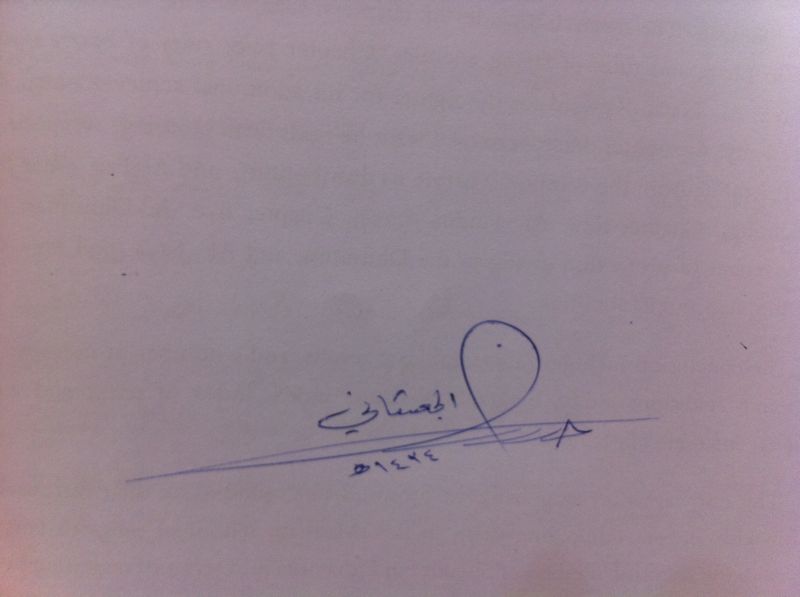
DECLARATION

I hereby declare that this dissertation is the result of my own investigation, except where otherwise stated.

Student’s name: hanan yousef ahmed

Signature:

Date:



جامعة المدينة العالمية

إقرار بحقوق الطبع وإثبات مشروعية استخدام الأبحاث العلمية غير المنشورة

حقوق الطبع 2009 © محفوظة لـ (حنان بنت يوسف احمد الجعشاني)

عنوان البحث: (اختيارات الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين الفقهية في كتاب الجهاد)

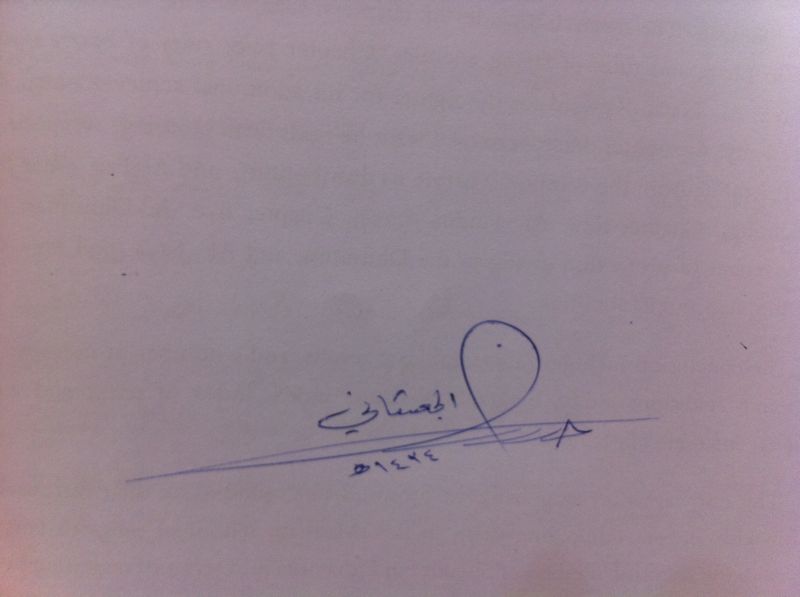
لا يجوز إعادة إنتاج أو استخدام هذا البحث غير المنشور في أي شكل أو صورة من دون إذن مكتوب من الباحث إلاّ في الحالات الآتية:

1. يمكن الاقتباس من هذا البحث بشرط العزو إليه.

2. يحق لجامعة المدينة العالمية بماليزيا الإفادة من هذا البحث بشتى الوسائل وذلك لأغراض تعليمية، وليس لأغراض تجارية أو تسويقية.

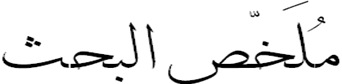
3. يحق لمكتبة جامعة المدينة العالمية بماليزيا استخراج نسخ من هذا البحث غير المنشور إذا طلبتها مكتبات الجامعات، ومراكز البحوث الأخرى.

أكّد هذا الإقرار: حنان بنت يوسف احمد الجعشاني



\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_ \_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_\_

التوقيع التاريخ



الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه أجمعين،

وبعد:

فهذا ملخص لبحث: **(اختيارات الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين الفقهية في كتاب الجهاد** "**دراسة فقهية مقارنة**")

المقدَّم لقسم الفقه، كلية العلوم الإسلامية بجامعة المدينة العالمية؛ لنيل درجة الماجستير.

والذي أعدّته الطالبة: **حَنَانُ بِنْتُ يُوسُف أَحْمَد الجَعْشَانِي**، وأشرف عليه فضيلة الدكتور: **نادي قبيصي سرحان** سلمه الله.

جمعت فيه اختيارات الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- والتي بلغت (43) اختيارًا في كتاب الجهاد حسب ما وقفت عليه، وقمت بدراستها دراسة فقهية مقارنة.

وقد احتوى البحث على مقدمة، شملت: أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث وأهدافه، وأهم الدراسات السابقة، ومنهج البحث.

وتمهيد، شمل: ثلاثة مباحث، الأول: جعلته ترْجمةً للشيخ محمد بن عثيمين، والثاني: عرَّفت فيه الاختيارات، والثالث: عرفت فيه الجهاد، وأنواعه، وأدلة مشروعيته، وستة فصول: الأول: حكم الجهاد، وأحكام الإذن في الجهاد، وأحكام مواجهة العدو، والثاني: أحكام الغنيمة، والثالث: النَّفَل والسَّلَب والغُلُول، والفَيء، والرابع: عقد الهُدنة، والخامس: عقد الذِّمة، والجِزية، والسادس: أحكام أهل الذِّمة ونواقض العقد.

وخاتمة، شملت: أهم النتائج، وفهارس، شملت: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأعلام، وفهرس المصطلحات وغريب الألفاظ، وفهرس المراجع والمصادر، وفهرس الموضوعات.

وقد هدفت الدراسة إلى: التعرف على الآراء الفقهية في المسائل الخلافية للشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ومن ثم مقارنتها بالمذهب، والتّعرّف على المنهج العلمي للشيخ -رحمه الله- في مقام الاستدلال والمناقشة والترجيح.

**ABSTRACT**

All praise is due to Allah, and Allah’s Peace and Blessings be upon His Messenger, his family and his companions.

To Proceed:

This paper outlines the main points that have been tackled in the research of “**Jurisprudence Choices of Sheikh Muhammad bin Saleh bin Uthaymeen in the Book of Jihad**”. The research is presented in partial fulfillment of the requirements for the degree of master of Jurisprudence to the Department of Jurisprudence, Faculty of Islamic Science at l-Madina International University.

The research is done by: **Hanan bint Yuosef Ahmed Al-Ja’ashani**, and supervised by: Dr. **Nadi Qubaisy Sarhan.**

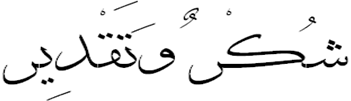
I have been collected Sheikh bin Uthaymeen’s choices in the Book of Jihad that have reached (43) choices. For the purpose of this research these choices have been studied comparatively.

The introduction of the research includes: reasons for choosing this topic, research problems and objectives, literature review, and research method.

The preface of the research is divided into three parts. The first part sheds the light on Sheikh Mohammed bin Uthaymeen’s biography. The second part defines the choices, while the third part discusses the definition of Jihad, explains its types and presents evidences of its legality from Qura’an and Sunnah. The research includes six chapters. Chapter one: the rule of Jihad, rules of permission to Jihad, and rules of facing enemies. Chapter two: rules of booty (spoils of war). Chapter three: Al- Nafal (Reward for the fighter for his additional achievements), Al-Salab (by killing the enemy, the fighter deserves to take what he finds from clothing, weapons, and so on), Al- Ghulul (Stealing from the war booty before its distribution), and Al-Fay’ (War booty gained without fighting). Chapter four: Al- Hudna (truce). Chapter five: Al-Dhimmah (Safekeeping which is covenant of protection giving to the Dhimmis), and Al -Jizya (poll tax). Chapter six: rules of Dhimmah and its abolition.

The conclusion includes most significant results, and a number of indexes: Ayat index, Ahadeeth and Traditions index, biographical names index, index of terms and weird words, bibliography, and table of contents.

This study aims at recognizing the jurisprudence opinions on the controversial issues of sheikh Bin Uthaymeen, comparing them to the (Madhab) school of religious law, and being introduced to the scientific method of Sheikh bin Uthaymeen in terms of reasoning by evidences, discussion and preference.



الشكر أولًا وآخرًا للمولى -تعالى- على نعمه التي لا تعدّ ولا تحصى، وله الشكر -سبحانه- على ما يسّر وأعان من إتمام هذا البحث.

ثم شُكرٌ مرجّب لوالدي الكريمين –حفظهما الباري- إذ لولاهما -بعد الله- بدعائهما ودعمهما، ما كنت لأبلغ هذه المرحلة.

ثمّ أتقدم بوافر الشكر والعرفان للدكتور الفاضل: نادي قبيصي سرحان -حفظه الله- المشرف على البحث، والذي غمرني بنصحه وتوجيهه خطوة بخطوة، فجزاه الله عني خير ما جزى معلمًا عن تلامذته.

كما أشكر جامعة المدينة العالمية، هذا الصّرح الشامخ، الذي كان له بعد المولى -تعالى- الفضل في فتح الباب لإكمال مسيرتي التعليمية، وتحقيق حلم كنت أطمح إليه.

ولكل من ساندني، وأسدى إليّ نصحًا، أو توجيهًا، أو دعاءً، أتقدّم بوافر الشكر والتقدير، مع دعائي للجميع بالتوفيق والسداد.

إنّ الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا وسيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضلّ له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله.

وبعد:

فمن جميل لطف المولى، وكريم إحسانه، أن منَّ على من شاء من عباده بالتفقه في الدّين، واقتفاء أثر خير المرسلين، ووفّق من شاء منهم لدلالة عباده وتبصيرهم بأوامره ونواهيه.

يخرجونهم من الضّلالة إلى الهدى، ويُحيون بكتاب ربهم الموتى، وينيرون بنور الله أصحاب العمى، أولئكم العلماء الربّانيون، ممن عُرفوا بسلامة معتقدهم، ونقاء منهجهم، وحسن سيرتهم، أصحاب تراثٍ عظيم، إذ هم ورثة الأنبياء "وإن الأنبياء لم يورثوا دينارًا ولا درهمًا, ولكن ورثوا العلم، فمن أخذه فقد أخذ بحظ وافر"([[1]](#footnote-2)).

والشيخ الإمام العلّامة محمد بن صالح بن عثيمين -أسكنه الله فسيح جناته- قد جُمع له في العلم مالم يتسنَّ لغيره، فقد بلغ في العلم ذروته، واحتلّ مكانة رفيعة في قلب القاصي والداني، فمن لايعرف الشيخ ابن عثيمين؟!

كان في الفقه مدرسة مستقلّة بخصائصها التأصيلية، ومناهجها الاستنباطية والاستدلالية، يجمع بين التأصيل العلمي والتقعيد الفقهي، مما جعل له اختيارات فقهية خالف في بعضها المذهب.

وكنت قد شرُفت بدراسة بعض من كتبه وشروحاته في الفقه خاصّة، مما جعلني أطمح في خدمة هذا الإرث المبارك، فكان أن منَّ الله عليَّ باختيار موضوعي حول:

**اختيارات الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين الفقهية في كتاب (الجهاد) دراسة فقهية مقارنة**

ولا يخفى ما لكتاب الجهاد من أهمية بالغة، تزداد في هذا العصر -خاصة- مع ما يعصف بالأمة من أحداث، وفتن.

وكثير منّا جاهل بأحكام الجهاد، فكان من الواجب علينا التفقه فيها، ومعرفة تفاصيلها.

وفي هذا الشأن يقول ابن عثيمين رحمه الله: "وكنا قبل هذا الوقت نقول: لا حاجة لقراءة الجهاد؛ لأنه لا يوجد جهاد، ولا لقراءة أحكام أهل الذمّة؛ لأنهم غير موجودين عندنا، أما الآن فلا بد لطلبة العلم من أن يقرأوا، ويحققوا أحكام الجهاد، وأحكام أهل الذمّة وسائر الكفار؛ لأنه في هذا الوقت انفتحت جبهات للجهاد -ولله الحمد- وأما الكفار فقد ابتُلينا بهم وكثروا بيننا -لا كثَّرهم الله- فالواجب أن نعرف كيف نعامل هؤلاء الكفار"([[2]](#footnote-3)).

**وقد كان لاختياري هذا الموضوع أسباب منها:**

1. رغبتي الجادّة في دراسة فقه الشيخ، ومعرفة آرائه في المسائل؛ خاصة وأن لـه عناية تامّة بالدليل.
2. أن الشيخ -رحمه الله- من العلماء المبرّزين في هذا العصر، ودراسة اختياراته تبيّن جوانب شخصيته الفقهية، وفيها نشر لعلمه، واعتراف بفضله.
3. إكمال المسيرة العلمية التي بدأ بها عددٌ من الباحثين، وذلك بجمع اختيارات الشيخ رحمه الله.

**مشكلة البحث:**

يدور البحث حول إجابات الأسئلة التالية:

1. ما هي الاختيارات الفقهية للشيخ محمد بن صالح بن عثيمين رحمه الله؟
2. ما المنهج الذي اتبعه الشيخ في الاستدلال والترجيح لاختياراته؟
3. ما المسائل التي اتفق فيها الشيخ مع المذهب، والمسائل التي خالفه فيها؟

**أهداف البحث:**

1. التعرف على الآراء الفقهية في المسائل الخلافية للشيخ ابن عثيمين رحمه الله.
2. التعرف على المنهج العلمي للشيخ في مقام الاستدلال والمناقشة والترجيح.
3. التعرف على الاختيارات الفقهية للشيخ مقارنة بالمذهب.

**الدراسات السابقة:**

بالرجوع لقوائم الرسائل الجامعية في عدد من الجامعات، لم أجد مَن بحث الاختيارات في "كتاب الجهاد"، غير دراسات ذات صلة بموضوع الاختيارات، والتي شملت أبواب الفقه.

ففي جامعة أم القرى: سُجّلت رسالتان في اختيارات الشيخ من أول كتاب الطهارة إلى آخر باب الرِّبا والصرف.

وفي المعهد العالي للقضاء: كان للطلاب مشروع في بحث اختيارات الشيخ، سُجّلت فيه عدد من الرسائل شملت باقي أبواب الفقه باستثناء الجهاد.

**منهج البحث:**

سلكت المنهج الاستقرائي التحليلي، متّبعة المنهجية التالية:

1. جمعت المسائل الفقهية من كتاب "الشرح الممتع على زاد المستقنع" وهو الكتاب الأم الذي حوى فقه الشيخ ابن عثيمين وترجيحاته، إضافة إلى شروحاته التالية:

* تعليقات الشيخ محمد بن صالح العثيمين على الروض المربع.
* شرح بلوغ المرام.
* شرح صحيح مسلم للشيخ محمد بن صالح العثيمين.
* فتاوى الشيخ محمد بن صالح العثيمين.

1. ذكرت عنوانًا لكل مسألة.
2. رتّبت المسائل حسب ترتيب كتاب زاد المستقنع ما أمكن، ما لم تدعُ الحاجة للتقديم أو التأخير.
3. ذكرت الآراء الفقهية في المسألة وأدلة كل قول.
4. ناقشت أدلة كل قول إن وجد.
5. ذكرت سبب الخلاف في المسألة من الكتب التي اعتنت بذلك، فإن لم أجد اجتهدت بعد الاطّلاع على الأدلة.
6. ذكرت رأي الشيخ ابن عثيمين في المسألة حسب ما فهمت، ثم نقلت نَصَّ قوله.
7. ذكرت الرأي الراجح بعد الموازنة بين الأقوال واستدلالاتها.
8. بيّنت في كل مسألة ما وافق فيه الشيخ المذهب(وأعني به المذهب الحنبلي) وما خالفه.
9. قمت بعزو الآيات إلى سورها، ورقم الآية فيها.
10. خرّجت الأحاديث النبوية، فما كان منها في الصحيحين أو أحدهما اكتفيت به، وما لم يكن منهما قمت بتخريجه، وبيان حكم العلماء عليه صحة وضعفًا.
11. ترجمت للأعلام عند ذكرهم أول مرة عدا المشهورين منهم، والمعاصرين.
12. عرّفت بما يحتاج إلى تعريف من الألفاظ الغريبة، والمصطلحات العلمية.
13. سلكت في كتابة البحث الطرق المعروفة في عزو النصوص.
14. ذكرت الخاتمة وضمَّنتها بما أتوصل إليه من نتائج.
15. أعددت فهارس البحث التالية:

* فهرس الآيات.
* فهرس الأحاديث والآثار.
* فهرس الأعلام.
* فهرس المصطلحات وغريب الألفاظ.
* فهرس المراجع والمصادر.
* فهرس الموضوعات.

**هيكل البحث:**

اشتملت الخطة التي وضعتها للبحث على مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة.

احتوت المقدمة على: أسباب اختيار الموضوع، ومشكلة البحث وأهدافه، وأهم الدراسات السابقة، ومنهج البحث.

وضمّنت التمهيد ثلاثة مباحث، الأول: جعلته ترْجمةً للشيخ محمد بن عثيمين، والثاني: عرَّفت فيه الاختيارات، والثالث: عرفت فيه الجهاد، ومرتبته، وأنواعه، وأدلة مشروعيته.

وأما الفصل الأول: حكم الجهاد، وأحكام الإذن في الجهاد، وأحكام مواجهة العدو، والفصل الثاني: أحكام الغنيمة، والفصل الثالث: النفل، والسلب، والغلول، والفيء، والفصل الرابع: عقد الهدنة، والفصل الخامس: عقد الذمة، والجزية، والفصل السادس: أحكام أهل الذمة ونواقض العقد.

ختمت البحث بخاتمة موجزة تحوي أهم ما توصلت إليه من النتائج.

**تقسيمات الرسالة:**

يتكون البحث من مقدمة وتمهيد وستة فصول وخاتمة:

المقدمة، وتشتمل على:

* أسباب اختيار الموضوع.
* مشكلة البحث.
* أهداف البحث.
* أهم الدراسات السابقة.
* منهج البحث.

**التمهيد، ويشمل ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول: ترجمة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وتحته مطالب:**

المطلب الأول: نسبه ومولده.

المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.

المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه. المطلب الرابع: أخلاقه وصفاته.

المطلب الخامس: جهوده العلمية.

المطلب السادس: مرضه ووفاته.

**المبحث الثاني: تعريف الاختيارات لغة وشرعًا.**

**المبحث الثالث: مقدمة عن الجهاد، وتحته مطالب:**

المطلب الأول: تعريف الجهاد، ومرتبته في الإسلام.

المطلب الثاني: أنواع الجهاد.

المطلب الثالث: أدلة مشروعية الجهاد.

**الفصل الأول: حكم الجهاد، وأحكام الإذن في الجهاد، ومواجهة العدو.**

ويشمل ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول**: حكم الجهاد في سبيل الله.

**المبحث الثاني**: أحكام الإذن في الجهاد:

المطلب الأول:إذن ولي الأمر.

المطلب الثاني: إذن الأبوين الكافرين.

المطالب الثالث: إذن الأبوين الرقيقين.

**المبحث الثالث:** أحكام مواجهة العدو:

المطلب الأول: مباغتة وتبييت العدوّ، والإغارة عليه.

المطلب الثاني: الاستعانة بالكافر في القتال.

**الفصل الثاني: أحكام الغنيمة.**

ويشمل مبحثين:

**المبحث الأول**: أحكام المنقولات من الغنائم، وفيه مطالب:

المطلب الأول: تعريف الغنيمة، وأقسامها.

المطلب الثاني: أحكام المنقولات من الغنائم:

الفرع الأول: امتلاك الغنيمة.

الفرع الثاني: ما تعطى المرأة من الغنيمة.

الفرع الثالث: أحكام الخمس:

مسألة (1): تقسيم الخمس.

مسألة (2): سهم الله ورسوله.

مسألة (3): سهم ذي القربى.

مسألة (4): سهم اليتامى.

مسألة (5): تعميم المستحقين بالعطاء.

الفرع الرابع: حكم أربعة أخماس الغنيمة المتبقية.

**المبحث الثاني**: أحكام العقارات والأسرى:

المطلب الأول: الأراضي المغنومة (المفتوحة):

الفرع الأول: أقسام الأراضي المغنومة.

الفرع الثاني: حكم الأراضي المغنومة عنوة.

المطلب الثاني: ما يفعل بأسرى الحرب.

**الفصل الثالث: أحكام النَّفل، والسَّلَب، والغلول، والفيء.**

ويشمل ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** النَّفل، وأحكامه.

المطلب الأول: تعريف النَّفل، وموضعه.

المطلب الثاني: مقدار النَّفل.

المطلب الثالث: من ماذا يكون التنفيل.

**المبحث الثاني:** السَّلب، وأحكامه

المطلب الأول: تعريف السَّلَب.

المطلب الثاني: السَّلَب، بين التشريع والتنظيم.

**المبحث الثالث**: الغلول، وأحكامه

المطلب الأول: تعريف الغلول.

المطلب الثاني: عقوبة الغال.

**المبحث الرابع:** الفيء، وأحكامه.

المطلب الأول: تعريف الفيء.

المطلب الثاني: قسمة الفيء.

**الفصل الرابع: عقد الهدنة**

ويشمل ستة مباحث:

**المبــــــحث الأول**: من يحق له عقد الهدنة.

**المبـــــــحث الثاني**: مُدّة الهدنة.

**المبــــــحث الثالث:** عقد الهدنة على بدل.

**المبـــــــــــحث الرابع**: حكم من جاء مسلمًا من المهادنين.

**المبـحث الخامس:** حكم قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا.

**المبــحث السادس:** نبذ العهد إلى العدوّ إذا خيف غدره.

**الفصل الخامس: عقد الذِّمة، والجزية**

ويشمل مبحثين:

**المبحث الأول:** عقد الذمة:

المطلب الأول: تعريف عقد الذمة.

المطلب الثاني: لمن يكون عقد الذمة.

**المبحث الثاني:** الجزية:

المطلب الأول: تعريف الجزية.

المطلب الثاني: أخذ الجزية من العبد، والفقير.

المطلب الثالث: مقدار الجزية.

المطلب الرابع: امتهان الذمي عند أخذ الجزية منه.

**الفصل السادس: أحكام أهل الذمة، ونواقض العقد.**

ويشمل ثلاثة مباحث:

**المبحث الأول:** ما يلزم أهل الذمة:

الـــمطلب الأول: قتل المسلم بالكافر.

المطلب الــــــــثاني: بناء ما انهدم من الكنائس.

المطلب الثـــــالث: عُلُوّ بنيانهم على بنيان المسلم.

المطلب الــــــــــرابع: مساواة بنيانهم لبنيان المسلم.

المطلب الخامس: إقرار الذمي اليهودي إن تنصّر أو العكس.

**المبحث الثاني**: معاملة أهل الذمة:

الـــــمطلب الأول: إلقاء السلام عليهم، وردّه.

الــــــمطلب الثاني: قول: كيف حالك؟ كيف أصبحت؟ ونحوها للذمي.

الــــمطلب الثالث: تهنئتهم.

الــــــــمطلب الرابع: تعزيتهم.

المطلب الخامس: عيادتهم.

**المبحث الثالث:** نواقض عقد الذمة:

المطلب الأول: أقسام المعاهدين بالنسبة لنقض العهد.

المطلب الثاني: ما ينقض به العهد.

المطلب الثالث: قتل من سبَّ الرسول منهم.

**الخاتمة**، وتشمل: أهم ما توصلت إليه من النتائج.

**الفهارس**، وتشمل: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأعلام، وفهرس المصطلحات، وغريب الألفاظ، وفهرس المراجع والمصادر، وفهرس الموضوعات.

**ويشمل ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: ترجمة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين، وتحته ستة مطالب:

**المطلب الأول**: نسبه ومولده.

**المطلب الثاني:** نشأته وطلبه للعلم.

**المطلب الثالث**: شيوخه وتلاميذه. **المطلب** **الرابع**: أخلاقه وصفاته.

**المطلب** **الخامس**: جهوده العلمية.

**المطلب** **السادس**: مرضه ووفاته.

**المبحث الثاني**: تعريف الاختيارات لغة وشرعًا.

**المبحث الثالث**: مقدمة عن الجهاد، وتحته مطالب:

**المطلب الأول**: تعريف الجهاد، ومرتبته في الإسلام.

**المطلب الثاني:** أنواع الجهاد.

**المطلب الثالث**: أدلة مشروعية الجهاد.

**المبحث الأول: ترجمة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين -رحمه الله-**

**المطلب الأول: نسبه ومولده.**

**نَسَبُه:**

هو أبو عبد الله، محمد بن صالح بن سليمان بن عبد الرحمن بن عثمان بن عبد الله بن عبد الرحمن بن أحمد بن مقبل، مِن آل مقبل، مِن آل رَيِّسْ الوهيبي التميمي، وجَدُّه الرابع عُثْمَان، أُطْلِقَ عليه: عثيمين، فاشتهرَ بهِ، فصارت الأسرة تنسب إلى هذا الجد([[3]](#footnote-4)).

**مَوْلِدُهُ:** وُلِدَ الشيخُ-رحمه الله- في مدينةِ عنيزة -إحدى مُدُنِ القصيم- عامَ (1347هـ) في السابعِ والعشرين مِن شهر رمضانَ المباركِ([[4]](#footnote-5)).

**المطلب الثاني: نشأته وطلبه للعلم.**

نشأ الشيخ في عائلة معروفة بالتّدين والاستقامة، وتتلمذ على جده من جهة أمه الشيخ عبد الرحمن بن سليمان آل دامغ -رحمه الله- فقد قرأ عليه القرآن كاملا، فحفظه عن ظهر قلب في ستة أشهر([[5]](#footnote-6)).

ثم اتجه إلى تعلم العلوم الأولية، فتعلم الخط والحساب، وبعض فنون الأدب([[6]](#footnote-7)).

شرع في طلب العلم على يد الشيخ علي الحمد الصالح، والشيخ محمد بن عبد العزيز المطوّع -من تلاميذ الشيخ عبد الرحمن السعدي-فقرأ عليهما مختصر العقيدة الواسطية ومنهج السالكين في الفقه

-وهما من مؤلفات الشيخ السعدي- والآجروميّة والألفية([[7]](#footnote-8)).

وقرأ على الشيخ العلامة عبد الرحمن السعدي-رحمه الله- الذي يُعدّ شيخه الأول، حيث لازمه وقرأ عليه التوحيد، والتفسير، والحديث، والفقه، وأصول الفقه، والفرائض، ومصطلح الحديث، والنحو والصرف، وكانت هذه المرحلة من أبرز المراحل في تكوين الشخصية العلمية للشيخ([[8]](#footnote-9)).

ولقد كان للقراءة والمطالعة حظ كبير من وقت الشيخ؛ حيث كان يكثر تردّده على مكتبة الشيخ عبد الله بن محمد المانع، وهو في مقتبل عمره، وفي صباه، يأتي إليها في الصباح الباكر حاملًا كتبه وأوراقه في قُفة([[9]](#footnote-10)) على رأسه، ويبقى فيها إلى الظهر([[10]](#footnote-11)).

كان -رحمه الله- ذا جِدّ ونشاط في الطلب على قلة ذات اليد في ذاك الزمان، وقد حدّث عن نفسه أنه كان لا يملك إلا كتاب "الروض المربع" يقرؤه في غرفة من طين([[11]](#footnote-12)).

وكان الشيخ يتميز بالذكاء والنجابة، حتى أن أقرانه لمسوا ذلك وشهدوا به، منهم الشيخ محمد العثمان القاضي، حيث قال: زاملت الشيخ ابن عثيمين عند الشيخ السعدي في عام 1360هـ، ولمست منه النجابة والذكاء والحرص، وكان مشايخنا معجبين بفرط ذكائه وعلوّ همته([[12]](#footnote-13)).

وفي عام 1372هـ التحق الشيخ بالمعهد العلمي بالرياض، وتخرج منه بعد سنتين، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات.

وعن هذه المرحلة يقول الشيخ: دخلت المعهد العلمي، ونظرًا لعلم المسئولين فيه عن مستواي العلمي دخلت السنة الثانية، والتحقت به بمشورة من الشيخ علي الصالحي، وبعد أن استأذنت من الشيخ عبد الرحمن السعدي -عليه رحمة الله- وكان المعهد العلمي في ذلك الوقت ينقسم إلى قسمين: خاص وعام، فكنت في الخاص، وكان في ذلك الوقت أيضًا من شاء أن يقفز-كما يعبرون- بمعنى: إنه يدرس السنة المستقبلية أثناء العطلة، ثم يختبرها في أول العام الثاني، فإذا نجح انتقل إلى السنة التي بعدها، وبهذا اختصرت الزمن([[13]](#footnote-14)).

وفي هذه الفترة تتلمذ -رحمه الله- على الشيخ عبد العزيز بن باز، ودرس عليه الحديث وقرأ عليه صحيح البخاري وبعض كتب الفقه([[14]](#footnote-15)).

وبعد تخرج الشيخ في المعهد عُيّن مُدرِّسًا في معهد عنيزة العلمي، مع مواصلة الدراسة انتسابًا في كلية الشريعة، ومواصلة طلب العلم على يد الشيخ السعدي([[15]](#footnote-16)).

وتخرج الشيخ في كلية الشريعة عام 1377هــ، واستمرّ في عمله في التدريس بالمعهد العلمي بعنيزة، وخلَف الشيخ السعدي في دروسه([[16]](#footnote-17)).

**المطلب الثالث: شيوخه وتلاميذه.**

تلقى الشيخ -رحمه الله- علمه في عنيزة والرياض، عندما انتقل إليها لمواصلة دراسته في المعهد العلمي ولم يعرف أن الشيخ ارتحل في طلب العلم خارج القصيم إلا للرياض([[17]](#footnote-18)).

**ومن أبرز مشايخه:**

**أولًا**: فضيلة الشيخ العلامة عبد الرحمن بن ناصر السعدي -رحمه الله- ويعتبر الشيخ عبد الرحمن السَّعدي شيخه الأول الذي نهل من معين علمه، وتأثر بمنهجه، وتأصيله، واتباعه للدليل، وطريقة تدريسه؛ إذ لازمه قرابة ست عشرة سنة.

ويقول الشيخ ابن عثيمين عن شيخه ابن سعدي: "إنني تأثرت به كثيرًا في طريقة التدريس، وعرض العلم، وتقريبه للطلبة بالأمثلة والمعاني، وكذلك أيضًا تأثرت به من ناحية الأخلاق؛ لأن الشيخ -رحمه الله- كان على جانب كبير من الأخلاق الفاضلة، وكان -رحمه الله- على قدر كبير في العلم والعبادة، وكان يمازح الصغير ويضحك إلى الكبير، وهو من أحسن من رأيت أخلاقًا"([[18]](#footnote-19)).

**ثانيًا**: سماحة الإمام العلامة عبد العزيز بن عبد الله بن باز -رحمه الله- حيث قرأ عليه في المسجد من صحيح البخاري، وانتفع منه في علم الحديث، والنظر في آراء فقهاء المذاهب، والمقارنة بينها .

وعنه قال الشيخ ابن عثيمين: "تأثرت بالشيخ عبد العزيز بن باز -رحمه الله- من جهة العناية بالحديث، وتأثرت به من جهة الأخلاق أيضًا، وبسط نفسه للناس"([[19]](#footnote-20)).

**ثالثًا**: الإمام العلامة الشيخ محمد الأمين الشنقيطي -رحمه الله- صاحب التفسير المشهور (أضواء البيان) وقد تلقى عنه في المعهد العلمي بالرياض.

وعنه يقول الشيخ: "كنا طلابا في المعهد العلمي في الرياض، وكنا جالسين في الفصل، فإذا بشيخ يدخل علينا، إذا رأيتَه قلت: هذا بدوي من الأعراب ليس عنده بضاعة من علم، رثّ الثياب، ليس عليه آثار الهيبة، لا يهتم بمظهره، فسقط من أعيننا، فتذكرت الشيخ عبد الرحمن السعدي، وقلت في نفسي: أترك الشيخ عبد الرحمن السعدي، وأجلس أمام هذا البدوي؟ فلما ابتدأ الشنقيطي درسه انهالت علينا الدرر من الفوائد العلمية من بحر علمه الزاخر، فعلمنا أننا أمام جهبذ من العلماء، وفحل من فحوله، فاستفدنا من علمه وسمته وخلقه وزهده وورعه"([[20]](#footnote-21)).

**رابعــــــــًا**: الشيخ علي بن محمد الصالحي، وهو شيخه، وقرينه في الطلب على يد الشيخ السعدي.

**خامسًا**: الشيخ محمد بن عبد العزيز المطوّع -رحمه الله-  قاضي عنيزة.

**سـادسًا**: الشيخ عبد الرحمن بن علي بن عودان -رحمه الله- قرأ عليه في علم الفرائض والفقه.

**ســــــابعًا**: الشيخ عبد الرحمن بن سليمان الدامغ -رحمه الله- درس عليه القرآن الكريم([[21]](#footnote-22)).

**ثامـــــــــنًا**: الشيخ عبد الرزاق عفيفي -رحمه الله- قرأ عليه في النحو والبلاغة أثناء وجوده في عنيزة([[22]](#footnote-23)).

**تاســــــعًا**: الشيخ عبد العزيز بن ناصر بن رشيد رحمه الله.  
 **عاشـــــرًا**: الشيخ عبد الله بن عقيل العقيل، وقد قرأ عليه في الفقه، وغيرهم كثير([[23]](#footnote-24)).

**تلاميذه:**

للشيخ -رحمه الله- تلاميذ كُثر؛ لأن منهم من أخذ عنه العلم في المعهد العلمي بعنيزة، ومنهم من أخذ عنه في كلية الشريعة وأصول الدين بالقصيم، ومنهم من أخذ عنه في الجامع الكبير بعنيزة، ومنهم من أخذ عنه في الدورات العلمية الصيفية المكثفة([[24]](#footnote-25)).

وقد كان طلابه من جنسيات متعددة، وفي ذلك يقول علي بن سليمان الدبيخي:

"ولقد حضرت يومًا أحد دروس الشيخ، وإذا من بين الحضور أكثر من ثلاث عشرة جنسية، كلهم حضروا للإقامة في عنيزة؛ لينهلوا من علمه وفقهه، رحمه الله وأسكنه الفردوس الأعلى"([[25]](#footnote-26)).

وكان عدد الطلاب الذين يجتمعون في بعض دروس الفقه يصل إلى خمسمائة أو يزيدون([[26]](#footnote-27)).

لكن أبرز هؤلاء الطلاب هم الذين اختارهم الشيخ -رحمه الله- لحضور مجلس البارزين من طلابه وذلك بدأً من عام 1413هـ وكانوا اثني عشر طالبًا، منهم:

1. الشيخ خالد المصلح.
2. الشيخ سامي الصغير.
3. الشيخ خالد المزيني.
4. الشيخ عبد الرحمن الدهش.
5. الشيخ أحمد القاضي.
6. الشيخ عبد الرحمن الإبراهيم.
7. الشيخ بندر العبدلي.
8. الشيخ أحمد خليل.

وكل هؤلاء أساتذة في فرع جامعة الإمام بالقصيم([[27]](#footnote-28)).

**المطلب الرابع: أخلاقه وصفاته.**

إن المتتبع لسيرة الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- يتبيّن له ما تميّز به من أخلاق وصفات، هي أقرب ما تكون لأخلاق السّلف، فقد عُرف بكريم الخلق وحميد الصفات، يظهر بعضٌ منها في الأسطر التالية:

**عبادته:**

عُرف الشيخ -رحمه الله- بجلَده([[28]](#footnote-29)) في العبادة، وكان لا يترك قيام الليل حتى في السفر، يشهد له بذلك من صاحبه في سفره إذ يقول أحدهم: إنه صاحب الشيخ من عنيزة إلى الرياض، ثم توجهوا إلى مكة بالسيارة لأداء العمرة، وبعد انتهائهم من العمرة نام الجميع من شدة التعب، قال: فاستيقظت في منتصف الليل وإذ بالشيخ قائم يصلي، فتوضأت وشرعت أصلي اقتداء به، لكن لم أتمكن لشدة النعاس، فنمت وتركت الشيخ يصلي([[29]](#footnote-30)).

**زهده وورعه:**

كان -رحمه الله- زاهدًا ورعًا، ليس عن تقصير في ذاته؛ بل زهدًا في حطام الدنيا، ومن عاشره، أو تعامل معه، فلا يخفى عليه ذلك، ولعل فيما ينقله لنا تلامذته خير دليل على هذا، ومن ذلك:

ما ذكره ابنه عبد الله إذ يقول: أرسل الأمير عبد الإله بن عبد العزيز -أمير منطقة القصيم- سيارة جديدة أمريكية هدية للشيخ، فلما رآها الشيخ عند بابه بقيت خمسة أيام لم تتحرك، ثم قرر أن يرسل ابنه ليعيدها للأمير، ويخبره أنه ليس في حاجة إليها، فردّ إليه السيارة([[30]](#footnote-31)).

ومما يدل على ورعه -رحمه الله- أنه أفتى بفتيا، اتُهم على إثرها بتهم شتى في اعتقاده، فسُئل ذات مرة من أحد الطلاب عن تلك الفتوى، فأجاب الشيخ، وكان ضمن إجابته قوله: "إن الناس إذا رأوا إنسانًا مشهورًا تكلموا عليه، وطعنوا فيه حسدًا من عند أنفسهم"، وفي مساء ذات يوم طلب الشيخ الشريط الذي تضمن هذا الكلام ليطلب حذفه، وقال: "قولي: إنسانًا مشهورًا ما كان ينبغي لي قولها، فهذه فيها تزكية للنفس".

ومن أعجب ما نقل عنه في الورع أنه كان إذا استخدم القلم في الجامعة، واضطر أن يملأه حبرًا من مكتبة الجامعة، فإنه يقوم بإفراغه من الحبر إذا أراد الانصراف([[31]](#footnote-32)).

**تواضعه:**

تحلى الشيخ -رحمه الله- بالتواضع في ملبسه وممشاه، وتعامله مع الناس، بل في سائر شئونه؛ الأمر الذي جعل له قبولًا عند العامة والخاصة من الناس.

فقد عرف عنه -رحمه الله- من خلال فتاواه وتزكياته أنه لا يكتب اسمه تحت لقب الشيخ، ولا بالابن، بل يكتب محمد الصالح العثيمين؛ وذلك من تواضعه رحمه الله تعالى([[32]](#footnote-33)).

ويروي أحد طلابه يقول: سُئل الشيخ مرة في درس التفسير عن سبب ذكر السمع مفردًا في القرآن والبصر مجموعًا، فأطرق الشيخ -رحمه الله- برهة، وقد أشرعنا أقلامنا لكتابة الجواب، فقال الشيخ: لا أعلم، يقول الطالب: فوالله ما أعطينا فائدة في تلك الليلة أعظم من تلك الفائدة([[33]](#footnote-34)).

**وفاؤه بالوعد:**

من دقته وعدله -رحمه الله- أنه كان صادق الوعد، محافظًا على وقته، وإذا قلت: إن الشيخ يمر الساعة الرابعة إلا خمس دقائق -مثلًا- بالمكان الفلاني، وهو ذاهبٌ إلى المسجد، فإنك تجده يمر بذلك المكان في ذلك الوقت بالضبط، يمشي كالساعة، وإذا أعطى موعدًا التزم به، على كثرة مواعيده وأشغاله([[34]](#footnote-35)).

**أمره بالمعروف ونهيه عن المنكر:**

من المعلوم أن خيرية أمة محمد منوطة بالأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولقد كان للشيخ -رحمه الله- نصيبٌ من هذه الخيرية، فمن فقهه في إنكار المنكر ما جاء في قوله: "ليس من الحكمة أن تتعجل وتريد من الناس أن ينقلبوا عن حالهم التي هم عليها إلى الحال التي كان عليها الصحابة بين عشية وضحاها، ومن أراد ذلك فهو سفيه في عقله بعيد عن الحكمة، فلا بد من طول النفس، واقبل من أخيك الذي تدعوه ما عنده اليوم من الحق، وتدرّج معه شيئًا فشيئًا حتى تنتشله من الباطل"([[35]](#footnote-36)).

**اهتمامه بأمر المسلمين وقضاياهم:**

كان الشيخ -رحمه الله- يحمل هم الأمة الإسلامية في مشارق الأرض ومغاربها، من ذلك أنه كان ينتظر وفدًا من إحدى الدول الإسلامية، وكان ذلك في رمضان، إذ عاد من الحرم السابعة والنصف ضحى؛ لينام بمنزله، وكان موعده مع الوفد الساعة التاسعة والنصف، فطلب من مرافقه أن يوقظه في الموعد، فلما حضر الوفد طلب منهم مرافقه أن ينتظروا ساعة ليرتاح الشيخ، فوافقوا، غير أن الشيخ استيقظ في الموعد، وعاتب مرافقه؛ لعدم إيقاظه لاستقبالهم([[36]](#footnote-37)).

وكان -رحمه الله- في أوقات النوازل الكبيرة بالأمة لا ينام إلا قليلًا؛ إذ كان يقوم الليل، ويدعو للمسلمين بالنصر، ورد كيد العدو.

كما أنه -رحمه الله- عاصر طيلة حياته العديد من محن الأمة الإسلامية، ابتداء بمحنة فلسطين، وقد كان له حيال هذه المحن مواقف عظيمة، يبذل فيها ما يستطيع من جهد مادي ودعوي وعلمي([[37]](#footnote-38)).

**المطلب الخامس: جهوده العلمية.**

قضى الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- حياته في العلم والتعليم، وسلك لذلك سبلًا عدة، تمثلت في الآتي([[38]](#footnote-39)):

**أولًا**: الدروس العلمية.

**ثانـــــــــيًا**: الدروس العامة والمحاضرات.

**ثالـــــــــثًا**: اللقاءات.

**رابـــــــــعًا**: الفتاوى.

**خامسًا**: منبر الجمعة.

**سادسًا**: التعليم النظامي.

**سابــــــعًا**: الإذاعة.

**ثامـــــــــنًا**: الصحف والمجلات.

**تاســــــعًا**: الشريط.

**عاشــــرًا**: الإنترنت.

ثم إن هذه المشاركات له -رحمه الله- بقيت شاهدة لسيرته العطرة في مسيرته العلمية، وأضحت خير مرجع لطلاب العلم ومريديه، المقروء منها والمسموع، وفيما يلي بيان لآثاره وجهوده في هذا المجال.

**مؤلفات الشيخ المطبوعة**([[39]](#footnote-40))**:**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **التفسير** | | **العقيدة:** | |
| م | **الكتــــــاب** | **م** | **الكتـــــــاب** |
| 1 | سورة الفاتحة والبقرة (3مجلدات) | 1 | شرح العقيدة الواسطية (مجلدان) |
| 2 | سورة آل عمران (مجلدان) | 2 | القول المفيد شرح كتاب التوحيد (مجلدان) |
| 3 | سورة النساء (مجلدان) | 3 | شرح ثلاثة الأصول |
| 4 | سورة المائدة (مجلدان) | 4 | شرح كشف الشبهات |
| 5 | سورة الكهف | 5 | شرح العقيدة السفارينية |
| 6 | سورة يس | 6 | عقيدة أهل السنة والجماعة |
| 7 | سورة الصافات | 7 | القواعد المثلى في صفات الله تعالى وأسمائه الحسنى |
| 8 | سورة ص | 8 | فتح رب البرية بتلخيص الحموية |
| 9 | السور من الحجرات إلى الحديد | 9 | نبذة في العقيدة الإسلامية |
| 10 | جزء عم | 10 | تعليق مختصر على لمعة الاعتقاد |
| 11 | أحكام من القرآن (مجلدان) | 11 | مذكرة على العقيدة الواسطية |
| 12 | فوائد التقوى من القرآن الكريم | 12 | تقريب التدمرية |
| **الحديث**: | | 13 | منهاج أهل السنة والجماعة |
| **م** | **الكتـــــاب** | 14 | أسماء الله وصفاته وموقف أهل السنة منها |
| 1 | شرح رياض الصالحين (6مجلدات) | 15 | رسالة في القضاء والقدر |
| 2 | شرح الأربعين النووية | 16 | الإبداع في كمال الشرع وخطر الابتداع |
| 3 | فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام (1-8) | 17 | التمسك بالسنة النبوية وآثاره |
| 4 | شرح حديث جبريل عليه السلام | 18 | الأدلة على بطلان الاشتراكية |
| 5 | شرح حديث جابر في صفة حجة النبي |  | |
| 6 | التعليق على المنتقى من أخبار المصطفى المجلد الأول |
| 7 | التعليق على صحيح مسلم -المجلد الأول |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الفقه**: | | | |
| **م** | **الكتـــــــاب** | **م** | **الكتـــــــاب** |
| 1 | الشرح الممتع على زاد المستقنع (15 مجلدًا) | 18 | الصيام ومجموعة أسئلة في أحكامه |
| 2 | رسالة في حكم تارك الصلاة | 19 | 48 سؤالًا في أحكام الصيام |
| 3 | رسالة في مواقيت الصلاة | 20 | شرح دعاء القنوت |
| 4 | رسالة في سجود السهو | 21 | التعليق على رسالة حقيقة الصيام وكتاب الصيام من الفروع |
| 5 | 70 سؤالًا في أحكام الجنائز | 22 | مناسك الحج والعمرة والمشروع في الزيارة |
| 6 | بحوث وفتاوى في المسح على الخفين | 23 | المنهج لمريد العمرة والحج |
| 7 | من الأحكام الفقهية في الطهارة والصلاة والجنائز | 24 | أخطاء يرتكبها بعض الحجاج |
| 8 | 60 سؤالًا في أحكام الحيض والنفاس | 25 | صفة الحج |
| 9 | رسالة في الحجاب | 26 | أحكام الأضحية والذكاة |
| 10 | رسالة في زكاة الحلي | 27 | تلخيص أحكام الأضحية والذكاة |
| 11 | رسالة في الدماء الطبيعية للنساء | 28 | تلخيص فقه الفرائض |
| 12 | مجموعة أسئلة في بيع وشراء الذهب | 29 | تسهيل الفرائض |
| 13 | دور المرأة في إصلاح المجتمع | 30 | شرح القلائد البرهانية في علم الفرائض |
| 14 | الزواج ومجموعة أسئلة في أحكامه | 31 | المداينة |
| 15 | مجموعة أسئلة تهم المرأة المسلمة | 32 | إعلام المسافرين ببعض آداب وأحكام السفر |
| 16 | مجالس شهر رمضان | 33 | الربا طريق التخلص منه في المصارف |
| 17 | فصول في الصيام والتراويح والزكاة | **الأصول:** | |
| **الفتاوى:** | | **م** | **الكتاب** |
| **م** | **الكتاب** | 1 | أصول في التفسير |
| 1 | مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ -رحمه الله- (1-29) | 2 | شرح مقدمة التفسير |
| 2 | فقه العبادات | 3 | الأصول من علم الأصول |
| 3 | فتاوى أركان الإسلام | 4 | منظومة الشيخ ابن عثيمين في أصول الفقه |
| 4 | **المجلدات الأولى من الفتاوى المفردة لفضيلة الشيخ**: | 5 | شرح نظم الورقات في أصول الفقه |
| 1-العقيدة (6 مجلدات) | 6 | مصطلح الحديث |
| 2-الصلاة (مجلدان) | 7 | شرح البيقونية في مصطلح الحديث |
| 3-الزكاة والصيام | 8 | التطبيق على القواعد والأصول الجامعة والفروق والتقاسيم البديعة النافعة |
| 4-الحج والعمرة | 9 | شرح الأصول من علم الأصول |

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الخطب:** | | **موضوعات عامة:** | |
| **م** | **الكتــــاب** | **م** | **الكتــــاب** |
| 1 | الضياء اللامع من الخطب الجوامع (6 مجلدات) | 1 | المنتقى من فوائد الفرائد |
| **النحو**: | | 2 | كتاب العلم |
| **م** | **الكتـــــاب** | 3 | التعليق على السياسة الشرعية |
| 1 | شرح الآجرومية | 4 | الخلاف بين العلماء |
| 2 | مختصر مغني اللبيب | 5 | مكارم الأخلاق |
| **المطويات:** | | 6 | رسالة في الدعوة إلى الله |
| **م** | **الكتاب** | 7 | حقوق دعت إليها الفطرة وقررتها الشريعة |
| 1 | لا يجوز جمع صلاة العصر إلى صلاة الجمعة | 9 | الصحوة الإسلامية ضوابط وتوجيهات |
| 2 | فتاوى مهمة عن صلاة الفجر | 10 | زاد الداعية إلى الشباب |
| 3 | أحكام الأضحية | 11 | رسالة في تعاون الدعاة |
| 4 | كيف يؤدي المسلم مناسك الحج والعمرة | 12 | التعليق على ميمية ابن تيمية -رحمه الله تعالى- |
| 5 | حكم الاحتفال بالمولد النبوي | 13 | التعليق على رسالة رفع الأساطين |
| 6 | نبذة في أحكام الصيام | 14 | مع رجال الحسبة (توجيهات وفتاوى) |
| 7 | مطوية الأذكار |  | |
| 8 | صفة صلاة المريض |

**المطلب السادس: مرضه ووفاته.**

في عامِ 1420هـ اكتشفَ الأطباءُ بعدَ جملةٍ مِن الفحوصاتِ مَرَضَ الشيخِ بسرطانِ القولون، وبدأَ الشيخُ رحلةً علاجيةً مع هذا المرضِ؛ إيمانًا مِنهُ بفعلِ الأسبابِ، وقبيل مغرب يومِ الأربعاءِ الخامس عشر مِن شهر شوال مِن عام 1421هـ كانَ مَوعدًا لرحيلهِ مِن هذه الدنيا، وصُلِّي عليه في المسجد الحرام بعد صلاة عصر يوم الخميس, ثم شيّعته تلك الآلاف من المصلّين والحشود العظيمة في مشاهد مؤثرة, ودفن في مقبرة العدْل بمكة المكرمة بجوار قبر شيخهِ الشيخ عبد العزيز بن عبد الله بن باز رحمه الله.

وبعد صلاة الجمعة من اليوم التالي صُلِّي عليه صلاة الغائب في جميع مدن المملكة العربية السعودية.

رحل -رحمه الله- عن عُمُرٍ يُناهز الرابعةَ والسبعين، قضاها في خدمةِ الإسلامِ والمسلمين حتّى آخرَ أيامِ حياتهِ؛ حيثُ استمر في إلقاءِ دروسهِ المعتادةِ في شهر رمضانَ رغم حالتهِ الصحيّةِ الصعبةِ، ويذكر بعض طلابه أنه -رحمه الله- كانَ يُلقِي دروسهُ والأوكسجين على أَنْفِهِ، وأثر المرض باديًا عليه، وقد ودع الشيخ طلابه في اليومِ التاسع والعشرين مِن رمضان، كأنه شعر بدنوّ أجله، حيثُ خَتَمَ درسهُ بقولهِ: "لَعَلِّي لا ألقاكم بعد عامي هذا".

رحمَ الله الشيخَ رحمةً واسعةً وأسكنهُ فسيحَ جنّاته([[40]](#footnote-41)).

\*\* \* \*\*

**المبحث الثاني: تعريف الاختيارات لغة وشرعًا**

إنَّ المطلع على كتب الفقه، يجد أنَّ مصطلح الاختيارات قد ورد في كتب الفقه القديمة، وكذا في الدراسات الفقهية الحديثة، حيث استخدم للتعبير عن معانٍ غير متطابقة، وإن اتفقت في أصل اشتقاقها.

**الاختيارات في اللغة:**

جمع اختيار، اسم مصدر مشتق من الفعل «اختار» على وزن افتعل، ولفظة اختيار تدور على معنى: الانتقاء-أي طلب خير الأمرين أو الأمور-، والتمييز والاصطفاء.

ومنه قول الله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[41]](#footnote-42))، أي اختار منهم([[42]](#footnote-43)).

ويتبين أن معنى الاختيار في القرآن لا يختلف عنه في اللغة، وهو اختيار الشيء على غيره، ويقتضي ذلك ترجيح المختار وتخصيصه، وتقديمه على غيره.

**مصطلح الاختيار الفقهي:**

تنشأ المصطلحات الفقهية وتتطور في استعمالاتها، وتتحدد دلالتها بمعان لم تكن لها من قبل، ومن ذلك الاختيار، فقد كان له معنى عام، حيث أطلق على اختيار الصحابي، بمعنى: مذهبه الفقهي في مسائل الخلاف، كما أطلق على مذاهب التابعين، والأئمة المجتهدين بعدهم([[43]](#footnote-44)).

وحين جاءت المذاهب الفقهية، وتقررت منذ القرن الثاني الهجري، واستقرت على المذاهب المتبوعة، صار كل مذهب له إمام، يتبعه تلاميذ، ثم أصحاب يتبعون أقوال الإمام ويدللون، ويخرِّجون عليها، فكل مذهب منها هو مدرسة يتتابع فيها أجيال، قليل منهم يبلغ رتبة الاجتهاد، ويصير صاحب وجوه في المذهب([[44]](#footnote-45))، واختيارات قد يخالف فيها المذهب أو يوافق، ويدلّل على اختياره بأدلة نقلية وعقلية، لكن هذا الاجتهاد، وهذه الاختيارات لا تجعله صاحب مذهب مستقل؛ لأن الفقهاء اجتمعوا على عدم إحداث مذاهب فقهية جديدة، ومن سعى لإحداث مذهب فقهي جديد بعد استقرار المذاهب الأربعة المتبوعة، يثور عليه الخاص والعام([[45]](#footnote-46)).

فيكون **تعريف الاختيار بأنه:**

«**اجتهاد الفقيه في معرفة الحكم الشرعي الصحيح في المسائل المختلف فيها، وذهاب الفقيه إلى قول من أقوال الأئمة أصحاب المذاهب**» ([[46]](#footnote-47)).

أي أن الاختيار اجتهاد؛ لأنه قائم على الدليل الشرعي، لا مجرد أخذ أو رد.

وهذا الاجتهاد -بطبيعة الحال- إما أن يوافق فيه المجتهدُ المذهبَ الذي ينتسب إليه في الراجح، أو المرجوح، أو يخالفه بموافقة غيره من المذاهب.

وكل ذلك يُعدُّ اجتهادًا طالما استند لأدلة وحجج شرعية.

ومع ذلك، يمكن للفقيه أحيانًا أن يسبق إلى قول ليس فيه إمام، ولا يكون هذا منه اختيارًا، ولكن يُعد من المفردات، أو الغرائب، أو الشواذ([[47]](#footnote-48)).

إذن، فالدراسات التي تختص بالاختيارات الفقهية عند أي إمام من الأئمة، لا تقصد البحث في فقه الإمام عمومًا، بقدر ما تقصد إظهار رأيه في مسألة فقهية بين الآراء المختلفة.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثالث: مقدمة عن الجهاد**

إن الجهاد في سبيل الله فريضة تميّزت بها الشريعة الإسلامية، وهو أحد المسالك التي سنّها النبي بوحي من الله ، لا رغبة في ذات القتل، وإراقة الدماء، وتدمير الممتلكات والمنشآت؛ بل من أجل أن يعم السلام، وينتشر الخير، ويُدفع تسلط الطواغيت والظلمة والكافرين؛ إنقاذًا للمظلومين، وتحقيقًا لحرية الناس، وحقهم في العيش في أمن وسلام.

**المطلب الأول: تعريف الجهاد، ومرتبته.**

**تعريف الجهاد:**

**لغة**: الجهاد: مصدر جاهد جهادًا، ومجاهدة، وجاهد: فاعَل، من جَهَدَ.

ومادة: "جَهَدَ" تأتي لمعانٍ كثيرة في اللغة، منها: الطاقة، والمشقة، وحيث وجدت مادة جهد ففيها معنى المبالغة([[48]](#footnote-49)).

**شرعًا:** عُرّف الجهاد بتعريفين: أحدهما عام، والآخر خاص:

**التعريف العام:** يشمل كلَّ ما يبذله المسلم من جهد يرضي به الله -تعالى-([[49]](#footnote-50))، من عمل بالإسلام، والدعوة إليه، والدفاع عنه، وإعزازه بكل ممكن.

قال شيخ الإسلام: "الجهاد: هو بذل الوسع، وهو القدرة في حصول محبوب الحقّ، ودفع ما يكرهه الحقّ"([[50]](#footnote-51)).

وقال أيضًا: "الجهاد منه ما هو باليد, ومنه ما هو بالدعوة، والحجة واللسان، والرأي والتدبير والصناعة, فيجب بغاية ما يمكنه"([[51]](#footnote-52)).

فجمع تعريف ابن تيمية كل أنواع الجهاد التي يجب على المسلم أن يحققها في نفسه وفي غيره.

**وأما التعريف الخاص**: قتال الكفار على وجه الخصوص، وهذا الذي يراد به عند إطلاق الجهاد في اصطلاح الفقهاء([[52]](#footnote-53)).

**مرتبة الجهاد في الإسلام:**

الجهاد في سبيل الله-تعالى- ذروة سنام الإسلام، وأعلى مرتبة فيه؛ فعن معاذ بن جبل أن النبي قال له: «**ألا أخبرك برأس الأمر، وعموده، وذروة سنامه؟ قلت: بلى يا رسول الله، قال: رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، وذروة سنامه الجهاد**»([[53]](#footnote-54)).

"والسنام هو الشحم النابت فوق ظهر الجمل، وذروته أعلاه، وإنما جعله النبي ذروة سنام الإسلام؛ لأنه يعلو به الإسلام ويرتفع به، كما أن سنام البعير كان فوقه مرتفعًا"([[54]](#footnote-55)).

ويقول ابن رجب: "وهذا يدل على أنه أفضل الأعمال بعد الفرائض"([[55]](#footnote-56)).

**المطلب الثاني: أنواع الجهاد.**

للجهاد في سبيل الله أنواع عِدة، بعضها يدخل في المعنى العام، وبعضها الآخر يدخل في المعنى الخاص.

فأنواع الجهاد بمعناه العام خمسة، ذكرها أهل العلم([[56]](#footnote-57)):

النوع الأول: جهاد النفس:

وهو إرغامها على طاعة الله، ومخالفتها في الدعوة إلى معصية الله، وهذا النوع يكون شاقًّا على الإنسان، سيما إذا كان في بيئة فاسقة؛ فإن البيئة قد تعصف به حتى ينتهك حُرُمات الله، ويترك الواجبات، وقد روي عن النبي حينما رجع من غزوة تبوك أنه قال: «**رَجَعْنَا مَن الجهادِ الْأصْغَرِ إِلَى الْجهادِ الْأكْبَرِ**»([[57]](#footnote-58))([[58]](#footnote-59)).

النوع الثاني: جهاد الشيطان.

وقد ذكر ابن القيم أنه على مرتبتين:

* جهاده على دفع ما يلقي من الشبهات.
* وجهاده على دفع ما يلقي من الشهوات([[59]](#footnote-60)).

**النوع الثالث: جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات.**

قال ابن القيم: "وأما جهاد أرباب الظلم والبدع والمنكرات فثلاث مراتب، الأولى: باليد إذا قدر، فإن عجز انتقل إلى اللسان، فإن عجز جاهد بقلبه"([[60]](#footnote-61)).

عن أبي سعيد الخدري قال: سَمِعتُ رسولَ اللهِ يقولُ: «**مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ, فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ, وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإيمَان**»([[61]](#footnote-62)).

**النوع الرابع: جهاد الكفار المبارزين المعاندين المحاربين:**

"وهذا يكون بالسِّلاح، وقد يقال: إنَّ قوله تعالى: ﴿  ...﴾([[62]](#footnote-63)) يشمل النوعين: جهاد المنافقين بالعلم، وجهاد الكفار بالسلاح، ولكنّ قول الرسول : «**ألا إن القوة الرمي**»([[63]](#footnote-64))، يؤيد أن المراد بذلك السلاح، والمقاتلة"([[64]](#footnote-65)).

**النوع الخامس: جهاد المنافقين:**

ويكون جهادهم بالعلم، لا بالسلاح؛ لأنهم لا يقاتَلون، فالنبي استؤذن أن يُقْتَلَ المنافقون الذين علم نفاقهم، فقال: «**لا يتحدث الناس أن محمدًا يقتل أصحابه**»([[65]](#footnote-66))، ويدلّ على أنهم يُجاهَدون قوله تعالى: **﴿ ...﴾**([[66]](#footnote-67))([[67]](#footnote-68)).

وأما الجهاد بمعناه الخاص فعلى نوعين:

**النوع الأول:** جهاد الدفع، ويقصد به الدفاع عن بلاد المسلمين.

**النوع الثاني:** جهاد الطلب، وهو غزو الكفار في بلادهم([[68]](#footnote-69)).

**المطلب الثالث: أدلة مشروعية الجهاد.**

دلّ على مشروعية الجهاد، القرآن والسنة والإجماع والعقل.

**فمن القرآن**:

1. قوله تعالى: ﴿...﴾([[69]](#footnote-70)).
2. وقوله تعالى: ﴿... ﴾([[70]](#footnote-71)).
3. وقوله تعالى: **﴿** ...﴾([[71]](#footnote-72)).

إلى غير ذلك من الآيات الكريمات، الدالة على مشروعية الجهاد.

**ومن السنة أحاديث كثيرة، منها:**

1. حديث عمر أن رسول الله قال: «**أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لا إِلَهَ إِلا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ عَصَمُوا([[72]](#footnote-73)) مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلا بِحَقِّ الإِسْلامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ**»([[73]](#footnote-74)).
2. عن أبي هريرة قال: قال رسول الله : «**مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ**»([[74]](#footnote-75)).
3. حديث أنس بن مالك قال: قال رسول الله : «**جَاهِدُوا الْمُشْرِكِينَ بِأَمْوَالِكُمْ وأنْفُسِكُمْ وَأَلْسِنَتِكُمْ**»([[75]](#footnote-76)).

وهذه النصوص كلها متضافرة في الدلالة على فضل ومشروعية الجهاد والقتال في سبيل الله تعالى.

**الإجماع**:

انعقد الإجماع على مشروعية الجهاد في سبيل الله([[76]](#footnote-77)).

**العقل:**

إذا كان الجهاد قد شُرع بالدليل القرآني، وأدلة السنة الصحيحة، والإجماع، فإن العقل أيضًا يُقِرُّ مشروعية الجهاد بوجوه، منها([[77]](#footnote-78)):

1. أن الجهاد ذروة سنام الإسلام، وسياج مبادئه، وبه حماية الدين وعزة المسلمين.
2. أن الجهاد في الإسلام يدافع عن المستضعفين، ويرُدّ كيد الظالمين؛ وعليه فإذا ما حلّ ظلمٌ بالأمة من عدوّ، كان لزامًا عليها أن تدفعه بالجهاد.
3. أن الجهاد متصل بمكونات هذا الدِّين، عقيدة وشريعة وأخلاقًا، وبحرية وكرامة أتباعه، وهذا يستلزم الإعداد له.
4. أنّ في الناس من لا تردعهم التربية، ولا القانون عن العدوان والطغيان، وفي الأمم من تغريها قوتها وضعف جيرانها بالعدوان والاستعمار، فلا جرم حينئذ أن يُشرع استعمال القوة.

حكم الجهاد، وأحكام الإذن في الجهاد، ومواجهة العدو.

**ويشمل ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: حكم الجهاد في سبيل الله، ومرتبته.

**المبحث الثاني:** أحكام الإذن في الجهاد:

**المطلب الأول:**إذن ولي الأمر.

**المطلب الثاني:** إذن الأبوين الكافرين.

**المطالب الثالث:** إذن الأبوين الرقيقين.

**المبحث الثالث:** أحكام مواجهة العدو:

**المطلب الأول:** مباغتة وتبييت العدوّ، والإغارة عليه.

**المطلب الثاني:** الاستعانة بالكافر في القتال.

**المبحث الأول: حكم الجهاد في سبيل الله ومرتبته**

**حكم الجهاد في سبيل الله:**

سبق الحديث عن الجهاد بالمعنى العام، وأنه شامل لجهاد النفس، والشيطان، والكفار، والمنافقين، والعصاة، ويكون بالقلب، واللسان، وبالمال، واليد، وهذا -من حيث الجملة- فرض عينٍ.

يقول ابن القيم رحمه الله: "والتحقيق، أن جنس الجهاد فرض عين، إما بالقلب، وإما باللسان، وإما بالمال، وإما باليد، فعلى كل مسلم أن يجاهد بنوع من هذه الأنواع"([[78]](#footnote-79)).

**وأما حكم الجهاد بمعناه الخاص (قتال الكفار) ففيه خلاف عند الفقهاء، على ثلاثة أقوال:**

**\*القول الأول:** إن جهاد الكفار فرض كفاية.  
 أي إذا قام به من فيه كفاية من المسلمين، سقط الحرج عن الباقين، وهو قول الحنفية([[79]](#footnote-80))، والمالكية -في المشهور-([[80]](#footnote-81))، والشافعية([[81]](#footnote-82))، والحنابلة([[82]](#footnote-83)).

واستدلّوا بالكتاب، والسنة، والإجماع، والمعقول:  
 **أ - دليلهم من الكتاب:**

1. قوله تعالى: ﴿﴾([[83]](#footnote-84)).

فالله فاضَل بين المجاهدين، والقاعدين عن الجهاد بدون عذر، ووعد كلًا الحسنى وهي الجنة، والعاصي لا يوعد بها؛ لأنّ القاعدين عن الجهاد بدون عذر غير آثمين، إذا قام به غيرهم ممن فيه الكفاية، ولو كان الجهاد فرض عين، لاستحق القاعدون الوعيد لا الوعد([[84]](#footnote-85)).

1. قوله تعالى: **﴿**  ﴾([[85]](#footnote-86)).

فالآية تدل على أن الجهاد ليس على الأعيان، وأنه فرض كفاية؛ إذ لو نفر الكلّ لضاع من وراءهم، فليكن فريق منهم يخرج للجهاد، وفريق يتفقه في الدين([[86]](#footnote-87)).

وقد استدلّ الفقهاء -رحمهم الله- بهذه الآية على أن الجهاد ليس فرض عين، وإنما فرض كفاية([[87]](#footnote-88)).

**ب - دليلهم من السنة:**

1. فِعله ، فقد ثبت عنه أنه كان يخرج إلى الجهاد تارة، ويتأخر عنه تارة أخرى، وكان يأمر الجيوش الإسلامية بالخروج، ويبقى هو، ولم يخرج قط رسول الله إلا وترك بعض الناس([[88]](#footnote-89)).
2. عن زيد بن خالد عن النبي : «**مَنْ جَهّزَ غَازِيًا فقَدْ غَزا، وَمنْ خَلَفهُ فِي أَهْلِهِ ومَالِه بخَيرٍ فَقَد غزَا**»([[89]](#footnote-90)).

قال النووي: "أي حصل له أجر بسبب الغزو، وهذا الأجر يحصل بكل جهاد، وسواء قليله وكثيره، ولكل خالف له فى أهله بخير، من قضاء حاجة لهم، وإنفاق عليهم، أو مساعدتهم في أمرهم"([[90]](#footnote-91)).

وهذا يدلّ على أن النبي لم يأمر كل الناس بالخروج للجهاد، أي أنه فرض كفاية.

1. عن أبي هريرة عن النبي: «**والذي نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين، ما قعدت خلاف سرية تغزو في سبيل الله أبدًا، ولكن لا أجد سعة فأحملهم، ولا يجدون سعة ويشق عليهم أن يتخلفوا عني**»([[91]](#footnote-92)).

وهذا دليل على أن الجهاد فرض كفاية، لا فرض عين؛ إذ لو كان فرض عين ما كان له أن يقعد أو يأذن لأحد بالقعود مع القدرة.

**ج - الإجماع:**

أجمع العلماء على أن الجهاد فرض كفاية، فإذا قام به من يكفي من المسلمين سقط الإثم عن الباقين، إلا أن ينزل العدو بأرض الإسلام فهو حينئذ فرض عين([[92]](#footnote-93)).

لكن دعوى الإجماع تتناقض مع الأقوال المختلفة؛ إذ نقل الخلاف بعض السلف كما سبق.

**د - دليلهم من المعقول:**

أن الجهاد شُرع لإعلاء كلمة الله، ودفع شر الكفرة، وقهرهم ومنع وقوفهم أمام انتشار الدين الإسلامي الحنيف، فإذا قام بهذا الواجب بعض المسلمين فقد تحقّق الهدف الذي من أجله شرع الجهاد، فلا محل لفرضه على كل أفراد الأمة؛ لأن كل ما فرض لغيره لا لعينه، فهو فرض كفاية([[93]](#footnote-94)).

**\*القول الثاني:** الجهاد فرض عين على كل مسلم مستطيع في كل زمان ومكان، وهو قول سعيد بن المسيب([[94]](#footnote-95))([[95]](#footnote-96)).

**أ - دليلهم من الكتاب:**

استدلّوا بعموم الآيات والأحاديث التي تأمر بالجهاد، ومنها:

1. قوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[96]](#footnote-97)).
2. وقوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[97]](#footnote-98)).
3. وقوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[98]](#footnote-99)).
4. وقوله تعالى: ﴿ **...**﴾([[99]](#footnote-100)).

وغيرها من الآيات التي فيها الأمر بالقتال، مما يدل على الوجوب.

**ب - دليلهم من السنة:** حديث أنس بن مالك -رضي الله عنهما- أنه قال: «**جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم**»([[100]](#footnote-101)).

فالنبي أمر في الحديث بمجاهدة الكفار بالأموال والألسن، والأنفس، والأمر يقتضي الوجوب([[101]](#footnote-102)).

**وتناقش أدلتهم بـ**: أن هذه الآيات والأحاديث قد وردت بإزائها نصوص أخرى صريحة، تدلّ على عدم تعيّن الجهاد،كقوله تعالى**: ﴿ ...﴾**([[102]](#footnote-103)).

وقوله: **﴿ ...﴾**([[103]](#footnote-104)).  
 كما يمكن حمل هذا المعنى في تلك الآيات والأحاديث على من تعيّن عليه الجهاد من إمام المسلمين واستنفره لذلك، أو عند قلة المسلمين.

يقول ابن حجر: "وجوب تعيين الخروج في الغزو على من عيّنه الإمام"([[104]](#footnote-105)).

**\*القول الثالث:** إن الجهاد مندوب إليه([[105]](#footnote-106))، يعني أنه ليس بفرض عين ولا كفاية، ولا يجب قتال الكفار إلا دفاعًا،

وهو مروي عن ابن عمر- رضي الله عنهما - وقيل: لايصح عنه، ومروي عن الثوري([[106]](#footnote-107))، وابن شبرمة([[107]](#footnote-108))، وسحنون([[108]](#footnote-109)) من المالكية([[109]](#footnote-110)).

**أ - دليلهم من الكتاب:**

استدلّوا بعموم الآيات التي تأمر بالجهاد، وقالوا: الأمر فيها للندب والاستحباب، لا للوجوب.  
 كقوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[110]](#footnote-111)).

قالوا: الأمر في هذه الآية ليس للوجوب، بل للندب، كقوله تعالى: ﴿ **...**﴾([[111]](#footnote-112)).

فكما دلّت الآية على أن الوصية مندوبة، فكذلك الآية الأخرى تدل على أن الجهاد مندوب إليه، ولا يجب إلا دفاعًا([[112]](#footnote-113)).

**ب - دليلهم من السنة:**

استدلّوا بحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- قال: قال رسول الله : «**بني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج بيت الله**»([[113]](#footnote-114))   
 فدلّ الحديث على أن الجهاد ليس بفرض؛ لأن النبي اقتصر على ذكر الفرائض الخمس، ولم يذكر فيها الجهاد، وهذا يدل على أنه ليس بفرض إذ لو كان فرضًا لذكره([[114]](#footnote-115)).

**وتناقش أدلتهم بالتالي:**

* قولهم بأن الأمر في قوله تعالى: ﴿ **...**﴾([[115]](#footnote-116))، للندب والاستحباب، وكذلك باقي الآيات الأخرى التي تأمر بالجهاد بدليل أن الأمر في قوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[116]](#footnote-117))، للندب لا للوجوب.  
   **يردّ عليهم**: أن كُتب بمعنى فُرض، فلا تصرف إلى الندب والاستحباب إلا بدليل، ولا دليل.  
   أما آية الوصية فقد كانت دالة على الوجوب قبل مشروعية المواريث، ثم نسخت دلالتها على الوجوب بعد مشروعية المواريث([[117]](#footnote-118)).
* أما استدلالهم بحديث ابن عمر -رضي الله عنهما- فيقال: إن النبي اقتصر على ذكر الفروض الخمسة؛ لأنه قصد إلى ذكر ما يلزم الإنسان في نفسه دون ما هو فرض على الكفاية، والجهاد منه فلم يذكره([[118]](#footnote-119)).

**سبب الخلاف:**

يظهر مما سبق أن سبب اختلاف الفقهاء في حكم الجهاد، هو اختلافهم في مفهوم الأمر في قوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[119]](#footnote-120))، وقوله تعالى: ﴿...﴾([[120]](#footnote-121))، وغيرها من النصوص التي ورد فيها الأمر بالجهاد.

فمن أخذ بإطلاق الأمر في النصوص قال: إن الجهاد فرض عين.  
 ومن حمله على الندب والاستحباب، قال: الجهاد ليس فرض عين ولا كفاية بل مندوب إليه.  
 ومن قال: إن هذه النصوص المطلقة من القرآن والسنة الدالة على أن الجهاد فرض على المسلمين، وردت بإزائها نصوص أخرى مقيّدة لهذا الإطلاق، تدل على أن هذا الوجوب ليس عينًا، وإنما هو فرض كفاية، قال: إن الجهاد فرض كفاية، إذا قام به من يكفي من المسلمين سقط الإثم عن الباقين.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن الجهاد بمعناه الخاص فرض كفاية، إلا في المواضع التي يتعين فيها على كل مسلم، وسيأتي ذكرها، وقد صرح بذلك في عدة مواطن:

**قال رحمه الله**: "وهو فرض كفاية، وفرض الكفاية هو الذي إذا قام به من يكفي سقط عن الباقين، وصار في حقهم سنّة، وهذا حكمه"([[121]](#footnote-122)).

**وقال في موضع آخر**: "الجهاد فرض كفاية إذا قام به من يكفي سقط عن الباقين، وإذا لم يقم به من يكفي تعيّن عليهم" ([[122]](#footnote-123)).

وبيّن شرط الوجوب **حيث قال**: "لا بد فيه من شرط، وهو أن يكون عند المسلمين قدرة، وقوّة يستطيعون بها القتال، فإن لم يكن لديهم قدرة فإن إقحام أنفسهم في القتال إلقاء بأنفسهم إلى التهلكة، ولهذا لم يوجب الله على المسلمين القتال وهم في مكة؛ لأنهم عاجزون ضعفاء، فلما هاجروا إلى المدينة وكوّنوا الدولة الإسلامية وصار لهم شوكة أُمروا بالقتال، وعلى هذا فلا بد من هذا الشرط، وإلا سقط عنهم كسائر الواجبات؛ لأن جميع الواجبات يشترط فيها القدرة، لقوله تعالى: ﴿ **...** ﴾([[123]](#footnote-124))، وقوله: ﴿...﴾([[124]](#footnote-125))"([[125]](#footnote-126)).

ثم بيّن -رحمه الله- متى يتعيّن الجهاد، **حيث قال**: "جهاد الدفاع واجبٌ، فرض عين بدون تفصيل؛ لأنه يجب أن يدافع عن دينه؛ لأنه دفاع عن النفس، وعن بلاد المسلمين، فيجب أن نقاتل، حتى من يستطيع من النساء أو المراهقين، أو ما أشبه ذلك، بشرط أن نأمن انهزامهم، فإن خفنا من انهزامهم -كما هو الغالب في النساء، ومن لم يبلغ- فإننا لا نمكنهم من القتال"([[126]](#footnote-127)).

"ولهذا قال العلماء: يجب القتال ويكون فرض عين بأمور:

الموضع الأول: إذا حضر الإنسان القتال، لقول الله تعالى: ﴿﴾([[127]](#footnote-128)).

وقد أخبر النبي : أن التولي يوم الزحف من الموبقات حيث قال: «**اجتنبوا السبع الموبقات -وذكر منها- التولي يوم الزحف**»([[128]](#footnote-129))، إلا أن الله -تعالى- استثنى حالين:

**الأولى**: أن يكون متحرّفًا لقتال بمعنى أن ينصرف؛ ليعمل من أجل القتال، كأن يستطرد لعدوّه فإذا لحقه كرّ([[129]](#footnote-130)) عليه فقتله.

**الثانية**: أن يكون منحازًا إلى فِئة، بحيث يذكر له أن فئة من المسلمين من الجانب الآخر تكاد تنهزم، فيذهب من أجل أن يتحيّز إليها تقوية لها، وهذه الحال يشترط فيها ألاَّ يَخَاف على الفئة التي هو فيها، فإن خاف على الفئة التي هو فيها فإنه لا يجوز أن يذهب إلى الفئة الأخرى، فيكون في هذه الحال فرض عين عليه لا يجوز له الانصراف عنه"([[130]](#footnote-131)).

الموضع الثاني: "إذا حصر بلدَه العدوُّ فيجب عليه القتال دفاعًا عن البلد.

وهذا يشبه من حضر الصف في القتال؛ لأن العدو إذا حصر البلد فإنه سيمنع الخروج من هذا البلد، والدخول إليه، وما يأتي لهم من الأرزاق، وغير ذلك مما هو معروف، ففي هذه الحال يجب أن يقاتل أهل البلد دفاعًا عن بلدهم"([[131]](#footnote-132)).

الموضع الثالث: "إذا استنفره الإمام وجب عليه الخروج"([[132]](#footnote-133)).

**واستدلّ لذلك بأدلة**:

"قول الله تعالى: ﴿... ﴾([[133]](#footnote-134)).

وقوله تعالى: ﴿...﴾([[134]](#footnote-135))، وقوله : «**وإذا استنفرتم فانفروا**»([[135]](#footnote-136))"([[136]](#footnote-137)).

**وكذا استدلّ بدليل عقلي:** "هو أن الناس لو تمرّدوا في هذا الحال على الإمام لحصل الخلل الكبير على الإسلام؛ إذ إن العدوّ سوف يُقدم إذا لم يجد من يقاومه ويدافعه"([[137]](#footnote-138)).

الموضع الرابع**:** "إذا احتيج إليه صار فرض عين عليه"([[138]](#footnote-139)).

ومثّل له -رحمه الله- بقوله: "عندنا دبابات وطائرات لا يعرف قيادتها إلا هذا الرجل، فحينئذ يجب عليه أن يقاتل؛ لأن الناس محتاجون إليه، وربما نقول: إن هذه المسألة الرابعة تؤخذ من قولنا: إنه فرض كفاية؛ لأنه إذا لم يقم به أحد واحتيج إلى هذا الرجل، ففرض الكفاية يكون فرض عين عليه([[139]](#footnote-140))".

الموضع الخامس: "إذا حصره العدوّ"([[140]](#footnote-141)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة يتبيّن أن القول الراجح -والله أعلم- في حكم الجهاد هو ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه قول المذهب، وهو أن الجهاد فرض كفاية، إلا في المواطن التي يتعيّن فيها؛ وذلك لقوّة أدلتهم، وصحة الاستدلال بها، وسلامتها من المناقشة.

إضافة إلى أن النصوص المطلقة في فرضيّة الجهاد، ورد بإزائها نصوص دلّت على الكفاية، ومن قواعد الأصول: حمل المطلق على المقيد، ولو فرضنا أن الجهاد فرض عين، لتعطّلت كثير من مصالح المسلمين، لذا فالصّواب: أنه على الكفاية.

**المبحث الثاني: الإذن في الجهاد**

**المطلب الأول: إذن ولي الأمر**

للمجاهد في خروجه للجهاد حالتان([[141]](#footnote-142)):

**\*\* الحالة الأولى:** خروجه للدّفاع عن ديار الإسلام والمسلمين؛ لمفاجأة العدوّ ديار المسلمين.

لا خلاف بين الفقهاء أنه إذا فاجأ العدوّ ديار المسلمين، وتعذر استئذان الإمام، فإن المجاهد يخرج لملاقاة الكفار بغير إذن الإمام([[142]](#footnote-143)).

**\*\* الحالة الثاني:** هي خروجه لطلب العدوّ في ديارهم.

اتفق الفقهاء رحمهم الله -فيما يظهر- على مشروعية استئذان الإمام، أو من يقوم مقامه([[143]](#footnote-144)).

**لكنهم اختلفوا في حكم خروج المجاهد بدون إذن الإمام إلى ثلاثة أقوال:**

**\* القول الأول:**

يحرم خروج المجاهد بدون إذن الإمام؛ لأن إذنه في الخروج واجب، وهو قول الحنفية**(**[[144]](#footnote-145)**)**، والمالكية([[145]](#footnote-146))**،**ورواية عند الحنابلة، وهي المذهب، وعليها أكثر الحنابلة([[146]](#footnote-147)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. قـول الله تـعـالى: ﴿  ...﴾([[147]](#footnote-148))، فالآية نص في وجوب طاعة ولاة الأمر، ولهذا ذكر ابن تيمية -رحمه الله- أن هذه الآية نزلت في الرعية من الجيوش وغيرهم، عليهم أن يطيعوا أولي الأمر في قسمهم، وحكمهم، ومغازيهم، وغير ذلك، إلا أن يأمروا بمعصية الله(**[[148]](#footnote-149)**).
2. قوله تعالى: **﴿**  ...﴾ ([[149]](#footnote-150))، فالآية نصّت على وجوب استئذان المؤمنين النبيّ في الأمور الجامعة التي يحتاج الإمام فيها إلى جمع الناس، ومنها ترهيب عدوّ، وحرب([[150]](#footnote-151))، وغيرها.

يؤيّد هذا أنه جاء في سياق الآيات أن عدم الاستئذان يُعد خروجًا عن الطاعة، وسببًا لسخط الله، كما قال تعالى: **﴿...** ﴾([[151]](#footnote-152)).

1. عن أبي هريرة أن رسول الله قال: «**من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطِعِ الأمير فقد أطاعني، ومن يعصِ الأمير فقد عصاني، وإنما الإمام جُنّة([[152]](#footnote-153)) يقاتل من ورائه ويُتقى به، فإن أمر بتقوى الله وعدل فإن له بذلك أجرًا، وإن قال بغيره فإن عليه منه وزرًا**»([[153]](#footnote-154))**.**

فالحديث يدل على وجوب استئذان الإمام من وجهين:

**الأول**: نصّ الحديث على وجوب طاعة الأمير، والجهاد من أهم ما يجب أن يطاع فيه.

**الثاني**: أن الشارع أناط أمر الجهاد بالإمام، نظرًا لهذه المزايا التي اختصه بها دون غيره([[154]](#footnote-155)).

1. **ومن المعقول:** أن الأمير أعرف بحال الناس، وحال العدوّ، ومواضعهم، وقربهم وبعدهم، فإذا خرج خارجٌ بغير إذنه، لم يأمن أن يصادف كمينًا للعدو، فيأخذوه، أو طليعة لهم، وإذا كان بإذن الأمير، لم يأذن لهم إلا إلى مكان آمن، وربما بعث معهم من الجيش من يحرسهم، ويطّلع لهم([[155]](#footnote-156)).

**\* القول الثاني**:

يكره خروج المجاهد بدون إذن الإمام، ولا يحرم، وهو قول الحنفية، إذا كان في من خرج مَنْعة([[156]](#footnote-157)) عند مواجهة العدوّ([[157]](#footnote-158))، وبه قال الشافعية([[158]](#footnote-159)).

**واستدلّوا** على كراهية الخروج: بأدلة الفريق الأول، لكن حملوا النهي على الكراهة.

كما استدلوا على عدم تحريمه: بأنه ليس فيه أكثر من التغرير بالنفس، وهو جائز في الجهاد([[159]](#footnote-160)).

**\* القول الثالث**:

جواز جهاد الطّلب بغير إذن الإمام، وهو رواية عند أحمد([[160]](#footnote-161))، وقول ابن حزم([[161]](#footnote-162)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. قول الله تعالى: ﴿﴾ ([[162]](#footnote-163)).

"وهذا خطاب متوجه إلى كل مسلم، فكل أحد مأمور بالجهاد وإن لم يكن معه أحد"([[163]](#footnote-164))**.**

**ويناقش:** بأنهلا دليل فيه على عدم استئذان الإمام؛ لأن الخطاب في الأصل للنبي وهو الإمام، والنّاس له تبع، وإنمــا المراد بالآية أن المسلمين كانـوا سراعًا إلى القـتال قبـل أن يُفرض، فلما أمر الله بالقتال أعرض عنه قوم، فقـال الله لنبيه : قد بلّـغت، قاتل وحدك **﴿**  ﴾ ([[164]](#footnote-165))، فسيكون منهم ما كتب الله من فعلهم([[165]](#footnote-166))**.**

1. قـوله تـعـالى: ﴿  ﴾([[166]](#footnote-167)).
2. وقوله تعالى: ﴿ **...**﴾ ([[167]](#footnote-168)).

فالله أمر في هذه الآيات بالجهاد، دون أن يقيّد الأمر بإذن الإمام.

**ويناقش هذا الاستدلال:** بأنالأمر المطلق في هذه الآيات مقيّد بأدلة أخرى جعلت الاستنفار موكولًا إلى الإمام، كقوله تعالى: ﴿ ...  **...** ﴾([[168]](#footnote-169))([[169]](#footnote-170))، والمطلق يحمل على المقيد.

**سبب الخلاف:**

اختلف الفقهاء في دلالة الأمر في النصوص، فمن حمل الأمر على الوجوب قال: يحرم الخروج بدون إذن الإمام.

ومن حمل الأمر على الاستحباب، قال: يكره الخروج دون إذن الإمام، وأما من قال: يجوز، نظر للنصوص الآمرة بالقتال على إطلاقها، ولم يقيّدها بما جاء من إيجاب استئذان الإمام.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ- رحمه الله- أنه لا يجوز الغزو إلا بإذن الإمام، ومن خرج بدون إذن الإمام فهو خارج عن الجماعة، ومخطئ على نفسه، خصوصًا في عصرنا هذا؛ لأنه إذا خرج مجاهدًا، ثم عثر عليه، وعلمت دولته، صار هناك مشاكل بينهما، فالواجب على الإنسان أن يأخذ بالنصوص من كل جانب.

كما بيّن أن إذن الإمام لا يشترط أن يكون صريحًا، أو مكتوبًا، فكل ما دل على إذن فهو إذن شرعي.

**قال رحمه الله:** "لا يجوز غزو الجيش إلا بإذن الإمام مهما كان الأمر؛

* لأن المخاطب بالغزو والجهاد هم ولاة الأمور، وليس أفراد الناس، فأفراد الناس تبعٌ لأهل الحلّ والعقد([[170]](#footnote-171))، فلا يجوز لأحد أن يغزو دون إذن الإمام إلا على سبيل الدفاع، وإذا فاجأهم عدوّ يخافون كَلِبه([[171]](#footnote-172)) فحينئذ لهم أن يدافعوا عن أنفسهم لتعيّن القتال إذًا.
* أن الأمر منوط بالإمام، فالغزو بلا إذنه افتيات([[172]](#footnote-173)) وتعدٍّ على حدوده.
* ولأنه لو جاز للناس أن يغزوا بدون إذن الإمام لأصبحت المسألة فوضى، كل من شاء ركب فرسه وغزا.
* ولأنه لو مُكِّن الناس من ذلك لحصلت مفاسد عظيمة، فقد تتجهز طائفة من الناس على أنهم يريدون العدوّ وهم يريدون الخروج على الإمام، أو يريدون البغي على طائفة من الناس، كما قال الله تعالى: ﴿ **... ﴾**([[173]](#footnote-174))، فلهذه الأمور ولغيرها لا يجوز الغزو إلا بإذن الإمام"([[174]](#footnote-175)).

**وقال أيضًا:** "وكون الدولة ترخص للناس، وتعطيهم جوازات سفر لمكان الجهاد، وهي تعلم فهذا إذن، وإن لم يكن إذنًا لفظيًّا، فهو إذن باعتبار الواقع"([[175]](#footnote-176)).

وفي الرجل يخرج للجهاد دون إذن الإمام، مستدلًّا بقوله تعالى: ﴿ **...﴾(**[[176]](#footnote-177)**).**

**قال رحمه الله**: "رأينا أن الله يخاطب الإمام -إمام الأمة- ليس يخاطب كل واحد؛ ولهذا قال: ﴿**... ...﴾**([[177]](#footnote-178))، وهذا الرجل إذا خرج بدون إذن الإمام خارج عن الجماعة، ومخطئ على نفسه، خصوصًا في عصرنا هذا؛ لأنه إذا خرج وجاهد، ثم عثر عليه على أنه من هذه الدولة صار مشاكل بين هذا وهذا، فالواجب أن الإنسان ألا يأخذ النصوص من جانب واحد، وينظر إليها بعين أعور، بل الواجب عليه أن يأخذ بالنصوص من كل جانب؛ ولهذا قال العلماء يحرم الغزو بدون إذن الإمام" ([[178]](#footnote-179)).

وسئل -رحمه الله- عن حكم القول بجواز الجهاد مع عدم وجود الإمام أو تخاذله أو تكاسله؟  
 **فأجاب:** "هذا غير صحيح، الجهاد ماضٍ في هذه الأمة إلى يوم القيامة، ولكن الجهاد يجب أن يكون مدبّرًا من قبل ولي الأمر؛ لأنه إذا كان غير مدبر من قبل ولي الأمر صارت فيه فوضى وصار كل طائفة تفتخر على الأخرى بأنها هي التي فعلت كذا وفعلت كذا، وبالتالي ربما لا تحمد العاقبة، كما جرى في أفغانستان مثلًا، فإن الناس بلا شك ساعدوا الأفغانيين مساعدة عظيمة بالغة وكانت النتيجة ما تسمعون الآن"([[179]](#footnote-180)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة يتبيّن أن القول الراجح -والله أعلم- ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه الراجح من المذهب، وهو تحريم خروج المجاهد بدون إذن الإمام؛ لأمور منها:

* أن الإمام أعلم الناس بالعدوّ، وبقدراته، ومتى يمكن قتاله ومتى لا يمكن.
* أن الخروج إلى الجهاد بدون إذن الإمام قد يكون سببًا في الفوضى بين أفراد الجيش، وقد كان لا يرسل الجيش إلا ويجعل عليه أميرًا، يأمرهم بطاعته.

**المطلب الثاني: إذن الأبوين الكافرين**

لا يخلو الجهاد من كونه فرض عين، أو كفاية، والوالدان مسلمان أو كافران، حرّان أو رقيقان.

فمتى تعيّن الجهاد على المسلمين([[180]](#footnote-181))، فإنه لا يشترط إذن الوالدين لولدهما في الخروج للجهاد، سواء كانا مسلمين أو كافرين، حرّين أو رقيقين، باتفاق الفقهاء رحمهم الله([[181]](#footnote-182)).

وأما إن لم يتعيّن الجهاد في حق الولد، وكان على الكفاية، فاتفق الفقهاء([[182]](#footnote-183))- رحمهم الله تعالى- على أنه لا يجوز للولد الخروج للجهاد غير المتعيّن عليه إلا بإذن الوالدين إن كانا مسلمين.

أما **إن كانا كافرين، فقد اختلف الفقهاء -رحمهم الله تعالى- في اشتراط إذنهما إلى قولين:**

**\* القول الأول:**

لا يشترط إذن الوالدين الكافرين لخروج الابن إلى الجهاد، وبهذا قال: الحنفية -في حالة ما إذا كان منعهما له كراهية قتال الكفار-**(**[[183]](#footnote-184)**)**، والمالكية،**(**[[184]](#footnote-185)**)** والشافعية،**(**[[185]](#footnote-186)**)** والحنابلة**(**[[186]](#footnote-187)**)**.

**واستدلّوا بما يلي:**

1. أن أصحاب رسول الله كانوا يجاهدون معه، وفيهم من له أبوان كافران من غير استئذانهما([[187]](#footnote-188)).
2. أن الوالدين الكافرين متهمان في الدِّين؛ إذ لا يحبّان قتال أهل دينهما، فلا عبرة بإذنهما**(**[[188]](#footnote-189)**)**.

**\* القول الثاني:**

يشترط إذنهما لخروج ابنهما إلى الجهاد في سبيل الله، وهو قول الحنفية**(**[[189]](#footnote-190)**)**، والمالكية**(**[[190]](#footnote-191)**)**، في حالة ما إذا وجدت قرينة تدلّ على أن منعهما من أجل الشفقة على ولدهما، لا من أجل قتال أهل الكفر.

**واستدلّوا بما يلي:**

1. عموم الأخبار**(**[[191]](#footnote-192)**)** كحديث أبي سعيد الخدري أن رجلًا هاجر إلى رسول الله من اليمن، فقال: «هل لك أحد باليمن؟»، قال: أبواي، قال: «أذنا لك؟» قال: لا، قال: «ارجع إليهما فاستأذنهما فإن أذنا لك فجاهد، وإلا فبرّهما»**(**[[192]](#footnote-193)**)**.

فالحديث يدلّ على وجوب الاستئذان من الوالدين من غير التفريق بين مسلم وكافر.

**ويناقش:** بأن الأحاديث التي تدلّ على وجوب الاستئذان مخصوصة بمن كان مسلمًا من الوالدين؛ بدليل أن أصحاب رسول الله كانوا يجاهدون وفيهم من له أبوان كافران من غير استئذانهما، وأقرّهم الرّسول على ذلك، فدلّ على أن الإذن مخصوص بالمؤمنين منهما**(**[[193]](#footnote-194)**)**.

1. واستدلّوا بما يلحقهما من المشقة لأجل الخوف على ابنهما من القتل**(**[[194]](#footnote-195)**)**.

**ويناقش:** بأنهما متهمان في الدّين في جميع الأحوال وقد يتظاهران بالشفقة ويخفيان كراهيتهما لقتال أهل دينهما**(**[[195]](#footnote-196)**)**.

**سبب الخلاف:**

هل النصوص الواردة في اشتراط إذن الوالدين في الجهاد الكفائي، عامة في كل والدين، مسلمين كانا أو كافرين، أم أنها خاصة بالوالدين المسلمين؟

فمن قال بعمومها، أوجب إذن الوالدين الكافرين، ومن قال بخصوصها في حق الوالدين المسلمين، قال بعدم اشتراط إذنهما.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين:**

يرى الشيخ-رحمه الله- أنه متى أراد الولد الجهاد تطوّعًا فإنه لا بد من إذن الوالدين المسلمين، فإن أذنا له وإلا حرم عليه الجهاد، أما إن كانا كافرين، فيرى أنه لا إذن لهما، ولا تلزم طاعتهما.

**يقول رحمه الله**: "فإذا كان الإنسان له أبوان مسلمان، وأراد الجهاد تطوعًا فإنه لا بد من إذنهما، فإن أذنا له وإلا حرم عليه الجهاد...

وإذا كان أبواه كافرين فمنعاه من جهاد التطوع هل يلزمه طاعتهما؟

الجواب: لا؛ لقوله: «وإذا كان أبواه مسلمين»([[196]](#footnote-197))؛ ولأننا نعلم أن الأبوين الكافرين إنما يمنعان ولدهما من الجهاد وقاية للكفار وحماية لهم، لا رأفة بالولد، أو إشفاقًا عليه"([[197]](#footnote-198)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة يتبيّن أن القول الراجح -والله أعلم- ما اختاره الشيخ ابن عثيمين

-رحمه الله- ووافق فيه المذهب، وهو عدم اشتراط إذن الأبوين الكافرين لخروج الابن إلى الجهاد؛ وذلك لقوة أدلة هذا القول وسلامتها من المناقشة.

**المطلب الثالث: إذن الأبوين الرقيقين**

إذا كان الوالدان المسلمان رقيقين، فقد اختلف الفقهاء -رحمهم الله تعالى- في جهاد الولد بغير إذنهما على قولين:

**\* القول الأول :**

لا يجوز خروج الولد لجهاد كفائي إلا بإذن والديه الرقيقين, وبهذا قال: الحنفية([[198]](#footnote-199)), والمالكية([[199]](#footnote-200)), والشافعية([[200]](#footnote-201)), ووجه للحنابلة([[201]](#footnote-202)).

**واستدلّوا بـما يلي:**

* + - 1. عموم الأخبار التي تشترط إذن الوالدين المسلمين في جهاد كفائي، وعدم ورود ما يخصص هذا العموم في حق الأبوين الرقيقين, فيبقى الحكم على عمومه([[202]](#footnote-203)).
      2. لأنهما كالحُرّين في البِرّ والشفقة والدِّين([[203]](#footnote-204))، فشملهما الحكم.

**\* القول الثاني :**

لا يشترط إذن الوالدين الرقيقين للولد أن يجاهد، وبذلك قال الحنابلة([[204]](#footnote-205)).

**واستدلّوا بـ:** أنه لا ولاية للوالدين الرقيقين على ولدهما, ولا نفقة، فلا إذن لهما([[205]](#footnote-206)).

**ويناقش هذا الاستدلال:** بأنه لا يلزم من عدم الولاية والنفقة على الولد, عدم وجوب البرّ والطاعة لهما، فيبقى حقهما عليه، ويشترط إذنهما([[206]](#footnote-207)).

**سبب الخلاف:**

نظر القائلون بوجوب إذن الوالدين الرقيقين لعموم النصوص المشترطة لإذن الوالدين المسلمين، وعدم المخصص، وأما القائلون بعدم اشتراط إذنهما، رأوا أنه لا ولاية لهما على الابن ولا نفقة، وعليه فلا إذن لهما.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

فهم-رحمه الله- في شرحه لزاد المستقنع من قول الماتن أن الوالدين الرقيقين كالحُرَّين، فيشترط إذنهما.

**حيث قال رحمه الله:** "ظاهر كلامه([[207]](#footnote-208)) أنه ولو كانا رقيقين فإنه لا يجاهد تطوّعًا إلا بإذنهما؛ لأنه لم يقل: مسلمين حرين، بل قال: «أبواه مسلمين» وأطلق، فلو كانا رقيقين، ومنعاه من جهاد التطوع فلهما ذلك، ويجب عليه أن يمتنع([[208]](#footnote-209))".

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة يتبيّن أن القول الراجح -والله أعلم- ما اختاره الشيخ ابن عثيمين

-رحمه الله- ووافق فيه قول المذهب، وهو اشتراط إذن الأبوين الرقيقين لخروج الابن إلى الجهاد؛ وذلك لقوّة أدلة هذا القول وسلامتها من المناقشة؛ إذ إن النصوص العامة تبقى على عمومها ما لم يأتِ دليل على تخصيصها.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثالث: أحكام مواجهة العدوّ**

**المطلب الأول: مباغتة وتبييت([[209]](#footnote-210)) العدوّ، والإغارة عليه.**

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- أن من لم تبلغه الدّعوة يجب إنذاره بالهجوم، ولا يجوز مباغتته([[210]](#footnote-211))**.**

**أما من بلغته الدعوة، فاختلف الفقهاء في تبييته إلى أقوال:**

**\* القول الأول**:

يجوز تبييت العدوّ، وهو قول الحنفية([[211]](#footnote-212))، والمالكية([[212]](#footnote-213))، والشافعية([[213]](#footnote-214))، والحنابلة([[214]](#footnote-215)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. عن الصعب بن جثامة ([[215]](#footnote-216)) قال: سُئل النبي عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نسائهم وذراريهم قال: «**هم منهم**»([[216]](#footnote-217))، وهذا فيه إقرار بجواز تبييت العدوّ.
2. حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**أن النبي أغار على بني المصطلق**([[217]](#footnote-218))، **وهم غارُّون**([[218]](#footnote-219))»([[219]](#footnote-220)).

فالحديث صريح في مباغتة النبي للعدوّ.

**\* القول الثاني:**

يكره تبييتهم في الليل**(**[[220]](#footnote-221)**)**، وهذا قول من قال باستحباب دعوة من بلغته الدعوة قبل مهاجمته، وذلك في حال ما إذا كان ثمّ مصلحة للمسلمين، وهو قول الإمام مالك([[221]](#footnote-222)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. حديث ابن عمر -رضي الله عنهما- الذي سبق ذكره، في إغارة النبي على بني المصطلق([[222]](#footnote-223)).
2. وحديث سهل بن سعد : «**أن النبي قال لعلي حين أعطاه الراية يوم خيبر**([[223]](#footnote-224)): **انفذ على رسلك حتى تنزل بساحتهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، وأخبرهم بما يجب عليهم**..»([[224]](#footnote-225)).

**وجه الدلالة من الحديثين** **معًا**:

أن الكفار قد بلغتهم الدعوة، وأغار عليهم كما في حديث ابن عمر ، فدلّ على جواز قتال الكفار الذين بلغتهم الدعوة، والإغارة عليهم دون دعوة إلى الإسلام، وفي حديث سهل أمر النبي بدعوتهم إلى الإسلام وقد بلغتهم الدعوة، فدلّ هذا على استحباب دعوتهم إن لم يكن في ذلك ضرر على المسلمين([[225]](#footnote-226)).

**\* القول الثالث:**

أنه لا يجوز تبييت العدوّ، بناء على قولهم فيمن بلغته الدعوة: أنه يجب دعوته قبل قتاله، وهذا المشهور عند المالكية([[226]](#footnote-227)).

**ويستدل لهذا القول بما يلي:**

عن بريدة([[227]](#footnote-228)) قال: (كان النبي إذا أمَّر أميرًا على جيش، أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا، ثم قال: «... **وإذا لقيت عدوّك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال، فأيتهن أجابوك، فاقبل منهم، وكفّ عنهم، ثم ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكفّ عنهم، فإن هم أبوا، فسلهم الجزية، فإن هم أجابوك فاقبل منهم، وكفّ عنهم، فإن هم أبوا، فاستعن بالله وقاتلهم**...»)([[228]](#footnote-229)).

فظاهر الحديث يدلّ على أن الأمر بالدعوة جاء عامًّا يشمل من بلغتهم الدعوة ومن لم تبلغهم، وعليه فلا يجوز تبييتهم قبل دعوتهم.

**ويمكن مناقشته**: بما سبق من حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-: «**أن النبي أغار على بني المصطلق**»([[229]](#footnote-230))، فهذا الحديث يخصص عموم حديث بريدة.

**سبب الخلاف:**

هو اختلاف الآثار في هذه المسألة، فالقائلون بجواز تبييتهم أخذوا بفعل النبي في إغارته على بني المصطلق، ومن قال: بعدم الجواز، أخذ بالنصوص الآمرة بدعوتهم قبل قتالهم، ومن قال: بالاستحباب، جمع بين هذه النصوص.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يظهر من مجمل أقوال الشيخ -رحمه الله- قوله بجواز مباغتة العدوّ بالليل، إن كانت قد بلغتهم الدعوة.

**وفي هذا يقول** -**رحمه الله**- عند شرحه لقول البهوتي في الزاد: «ويجوز تبييت الكفار»: "أي: مباغتتهم بالليل، ولكن هذا مشروط بأن يقدم الدعوة لهم، فإذا دعاهم ولم يستجيبوا فإنه لا بأس أن يباغتهم، ويدعوهم إلى أمور ثلاثة:

الأول: الإسلام، والثاني: الجزية، والثالث: فإن أبوا فالقتال.

هكذا كان النبي يبعث البعوث على هذا الأساس"([[230]](#footnote-231)).

**وقال -رحمه الله-** في شرح حديث بني المصطلق السابق([[231]](#footnote-232)): "جواز الإغارة على العدوّ بدون إنذار، وهذه المسألة تحتاج إلى تفصيل، وذلك أن العدوّ إما أن يكون قد بلغته الدعوة فهذا لنا أن نغير عليه بدون إنذار، وإما ألا تكون الدعوة بلغته فهذا يجب أن ندعوه أولًا ثم نقاتله إذا امتنع، كما يدل عليه حديث بريدة...، وعلى هذا يكون الرسول أغار على هؤلاء القوم بعد أن بلغتهم الدعوة...

ويجوز تبييت الكفار إذا بلغتهم الدعوة: يعني مهاجمتهم ليلًا ما دامت الدعوة بلغتهم، لقوله: «وهم غارون» أي: غافلون، لم يتأهبوا للقتال أو يحسبوا له حسابه"([[232]](#footnote-233)).

## الترجيح:

الذي يظهر -والله أعلم- أنه يجوز تبييتهم إن كانوا ممن بلغتهم الدعوة، وهذا اختيار الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- والذي وافق فيه المذهب؛ وذلك للأحاديث الصحيحة، كحديث الصعب بن جثامة وغيره، وبلوغ الدعوة إليهم حجة عليهم، إلا إن كان ثَمّ مصلحة للمسلمين، في دعوتهم قبل التبييت، فيكره تبييتهم، كما قال الإمام مالك رحمه الله تعالى.

**المطلب الثاني: الاستعانة بالكفار في قتال العدوّ**

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على جواز الاستعانة بالكفار في قتال العدوّ عند الضرورة إلى ذلك([[233]](#footnote-234))، والقاعدة الفقهية على أن: "الضرورات تبيح المحظورات"([[234]](#footnote-235)).

**واختلفوا في الاستعانة بهم في غير الضرورة إلى قولين:**

**\* القول الأول**:

يجوز الاستعانة بهم في قتال العدوّ، وهو قول الحنفية بشرط أن يكون حكم الإسلام هو الغالب،([[235]](#footnote-236))وقول الشافعية، بشرط معرفة حسن رأيهم في المسلمين، وأمن خيانتهم ([[236]](#footnote-237))، ورواية عند الحنابلة([[237]](#footnote-238)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: «**استعان رسول الله بيهود قينقاع**([[238]](#footnote-239)) **فرضخ لهم**([[239]](#footnote-240))، **ولم يسهم لهم**»([[240]](#footnote-241)).

**ويناقش**: بأن الحديث ضعيف، ولو صح فهو محمول على الاستعانة بهم للضرورة([[241]](#footnote-242)).

1. روي: «**أن صفوان بن أمية**([[242]](#footnote-243)) **شهد حنينًا مع النبي وهو مشرك**»([[243]](#footnote-244)).

**ويناقش**: بأن صفوان خرج دون أن يطلب أحد منه الخروج([[244]](#footnote-245)).

1. أن الاستعانة بالكفار على الكفار زيادة كبت([[245]](#footnote-246)) لهم، فهي كالاستعانة بالكلاب عليهم([[246]](#footnote-247)).

**ويناقش**: بأن الكافر لا يؤمَن مكره وخداعه، وفيه ضرر على المجاهدين وكشف لأسرارهم.

**\* القول الثاني:**

يحرم الاستعانة بهم لغير ضرورة، وبهذا قال المالكية([[247]](#footnote-248))، والصحيح من مذهب الحنابلة([[248]](#footnote-249))، وقول ابن حزم([[249]](#footnote-250)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: ﴿  **...** **﴾** ([[250]](#footnote-251)).

جاء في سبب نزولها: أن عبادة بن الصامت كان له حلفاء من اليهود، فلما خرج النبي يوم الأحزاب قال عبادة: يا نبي الله، إن معي خمسمائة رجل من اليهود، وقد رأيت أن يخرجوا معي، فأستظهر بهم على العدوّ، فنزلت الآية([[251]](#footnote-252))، وهو دليل على عدم جواز الاستعانة بهم في القتال.

1. قوله تعالى: ﴿  **﴾** ([[252]](#footnote-253)).

فهذه الآية تنهى عن موالاة الكفار، وهذا يتضمن المنع من التأييد والانتصار بالمشركين([[253]](#footnote-254)).

**ونوقش الاستدلال** بأن المنع من الاستعانة بهم كان في بدر، ثم رخّص في الاستعانة بعد ذلك([[254]](#footnote-255)).

والجواب عن هذا: أن الأصل المنع، وهو باقٍ لعدم الدليل على الرخصة([[255]](#footnote-256)).

1. عن عائشة -رضي الله عنها- أن النبي خرج إلى بدر فتبعه رجل من المشركين فقال: «**ارجع، فلن أستعين بمشرك**»([[256]](#footnote-257)).

فالحديث عام في كل مشرك؛ لأن النكرة "مشرك" في سياق النفي "لن" تفيد العموم، فلا يجوز الاستعانة بهم في قتال العدوّ.

**نوقش الاستدلال:** بأن الذي ردّه النبي يوم بدر تفرس فيه الرغبة في دخول الإسلام، فرده رجاء أن يسلم، وقد صدق ظنه وأسلم([[257]](#footnote-258)).

والجواب عن هذا: أن الحديث قوي وعام، فلا دليل يمانعه، ولا مخصص يخصصه، وحالات الاستعانة بالكفار إن وجدت، فهي محمولة على الضرورة([[258]](#footnote-259)).

1. أن الكافر لا يؤمَن مكره وغائلته؛ لخبث طويته، فلا يستعان به([[259]](#footnote-260)).

**سبب الخلاف:**

تعارض النصوص -في الظاهر- فالمجيزون أخذوا بالنصوص التي استعان فيها النبي بالكفار، والمانعون أخذوا بظاهر نصوص الكتاب والسنة التي تنهى عن الاستعانة بالكفار.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن الاستعانة بالكافر في القتال لا تجوز إلا للضرورة، إن أمناهم، وأما الاستعانة بهم في السلاح والعتاد، فجائز ما لم يُتيقن تأثيرهم على الشعب انعطافًا ومحبة، ونحوه.

**قال رحمه الله:** "الاستعانة بالمشرك نوعان: استعانة بالقتال، واستعانة بالأموال والسلاح.

أما الأول: فلا يجوز أن يستعين إنسان بمشرك إلا: عند الضرورة، هذا قيد، والثاني: الأمن منهم وهذا قيد آخر.

فإن لم يكن ضرورة، وإن لم يكن أمن منهم فلا يجوز.

ونعلم الأمن منهم، إذا علمنا أن البلد بلد واحد فيه مسلمون وكافرون، وكلهم يدافعون عن هذا البلد، فهنا نعلم أننا آمنون من هذا الكافر لأنه يدافع عن بلده.

وأما إذا كنا لا نأمن فلا، لأنه ربما يشارك في القتال ثم ينهزم في موضع يكون فيه ضرر على المسلمين.

وأما المال والعتاد فلا بأس في كل حال، اللهم إلا لو علمنا يقينًا أن هؤلاء الكفار الذين أعانونا بالمال أو بالعتاد سيؤَثِّرُون على شعبنا -مثلًا- بانعطاف الشعب عليهم، ومحبتهم لهم، وما أشبه ذلك، فهنا لا نقبل منهم.

وعلى كل حال فالاستعانة بالمال والسلاح أهون من الاستعانة بالقتال وأقل خطرًا»([[260]](#footnote-261)).

**وقال** -**رحمه الله**- في شرحه لحديث عائشة -رضي الله عنها- أن النبي قال لرجل تبعه يوم بدر: «**ارجع، فلن أستعين بمشرك**»([[261]](#footnote-262)): "لأن المشرك لا يؤتمن، وكذلك غير المشركين كاليهود والنصارى، فإنهم لا يؤتمنون، ولهذا كتب أحد عمال الأمصار إلى أمير المؤمنين عمر بن الخطاب حين بلغ عمر أنه قد اتخذ -أي الأمير- كاتبًا نصرانيًّا، فكتب -أي عمر- إلى هذا الأمير أن اعزله، وقال: كيف نأمنهم وقد خونهم الله، فأرسل إليه يقول: هذا الرجل عنده علم، حافظ جيد، -كأنه يريد أن يبقيه- فكتب إليه: من أمير المؤمنين عمر بن الخطاب إلى فلان: إن النصراني قد مات.

معنى هذا الكلام: إذا مات فماذا تفعل؟ وكأنه يوبخه على محاولة إبقاء النصراني كاتبًا في شأن من شئون المسلمين، ولهذا يعتبر من الغباوة أن يؤتَمَنَ أحد من اليهود أو النصارى، وغيرهم من الكفار على أمور المسلمين، سواء كان في السلاح أو غير ذلك، لأنهم أعداء بنص القرآن، واليهود والنصارى بعضهم أولياء بعض، وإذا كان عدوًّا لك فكيف تأمنه؟

وما ضر الأمة الإسلامية إلا ائتمان غير المسلمين،... ففي المسلمين من هو خير من هؤلاء كما قال تعالى: ﴿...  **...﴾** ([[262]](#footnote-263))"([[263]](#footnote-264)).

ورد على من استدلّ باستعانة النبي بصفوان بن أمية في استعارة الدروع منه، على جواز الاستعانة بالكافر، **بقوله**: "لكنها استعانة بالمال، والذي نفاه النبي الاستعانة بالنفس؛ لأنه إن أعاننا بنفسه لا نأمن خيانته أن يدل الأعداء على خفايا أسرارنا، أو أن يقاتل لا قتال الشجاع المدافع، أما الاستعانة بالمال فلا بأس؛ لأن الذين استعملوا الدروع هم المسلمون فلا ضرر علينا بذلك، هذا خير محض"([[264]](#footnote-265)).

كما رد على من استدل باستعانة النبي بمشرك في أخطر موقف له، وهو الهجرة، بقوله: "إن لكل مقام مقالًا، ففرق بين الاستعانة بالكافر في حال الحرب، والاستعانة به في مثل الدلالة على الطريق أو ما أشبه ذلك، أو يقال جواب آخر: أننا متى أمنا من خيانتهم، واستفدنا منهم بالرأي أو بالقتال فلا بأس؛ لأن الحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا"([[265]](#footnote-266)).

**وقال** -رحمه الله- في سياق تفريقه بين موالاة الكفار وتوليتهم: "وأما الاستعانة بهم فهذا يرجع إلى المصلحة، فإن كان في ذلك مصلحة؛ فلا بأس، بشرط أن نخاف من شرهم وغائلتهم، وألا يخدعونا، وإن لم يكن في ذلك مصلحة؛ فلا يجوز الاستعانة بهم؛ لأنهم لا خير فيهم...فالذي يظهر: أن الأصل منع الاستعانة بالمشركين في الحرب، لكن إذا كانت هناك مصلحة ومنفعة محققة مع الأمن من غدرهم ومكرهم فإن ذلك لا بأس به؛ لأنه مصلحة بلا مضرة، والحكم يدور مع علته وجودًا وعدمًا"([[266]](#footnote-267)).

الترجيح:

بعد النظر في الأقوال والأدلة يتبيّن أن القول الراجح -والله أعلم- ما اختاره ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه الصحيح من المذهب، وهو القول بتحريم الاستعانة بالكفار في قتال العدوّ من غير ضرورة؛ للأدلة الصحيحة في النهي عن الاستعانة بهم، وما ورد في الاستعانة يُحمل على الضرورة.

أحكام الغنيمة.

**ويشمل مبحثين:**

**المبحث الأول:** أحكام المنقولات من الغنائم، وفيه مطالب:

**المطلب الأول**: تعريف الغنيمة، وأقسامها.

**المطلب الثاني:** أحكام المنقولات من الغنائم:

**الفرع الأول:** امتلاك الغنيمة.

**الفرع الثاني:** ما تعطى المرأة من الغنيمة.

**الفرع الثالث:** أحكام الخمس:

**مسألة (1):** تقسيم الخمس.

**مسألة (2):** سهم الله ورسوله.

**مسألة (3):** سهم ذي القربى.

**مسألة (4):** سهم اليتامى.

**مسألة (5):** تعميم المستحقين بالعطاء.

**الفرع الرابع:** حكم أربعة أخماس الغنيمة المتبقية**.**

**المبحث الثاني:** أحكام العقارات والأسرى:

**المطلب الأول**: الأراضي المغنومة (المفتوحة):

**الفرع الأول:** أقسام الأراضي المغنومة.

**الفرع الثاني:** حكم الأراضي المغنومة عنوة.

**المطلب الثاني**: ما يفعل بأسرى الحرب.

**المبحث الأول: أحكام المنقولات من الغنائم**

**المطلب الأول: تعريف الغنيمة، وأقسامها.**

الغنيمة ثمرة من ثمار الجهاد في سبيل الله ، وخصيصة من خصائص هذه الأمة؛ إذ إنهالم تحلّ لأمة من الأمم قبلها، وقد جاء الشرع ببيان هذه الغنائم من حيث كيفية تقسيمها، ومَن الذين يستحقونها، وما هي مصارفها، ...إلخ.

**أولًا: تعريف الغنيمة:**

**لغة**: غَنِمْتُ الشيء أَغْنَمُهُ غُنْمًا: أصبته غَنِيمَةً ومَغْنَمًا، والجمع: الغَنَائِمُ، وغنم الشيء غُنْمًا: فاز به، وتغنّمه([[267]](#footnote-268)).

**شرعًا:** اسم لما يستولي عليه المسلمون، بعد قتال أعدائهم وهزيمتهم([[268]](#footnote-269))**.**

**ثانيًا: أقسام الغنائم:**

ما يحصل عليه المسلمون من العدوّ نتيجة الحرب لا يخرج عن أحد ثلاثة أقسام:

القسم الأول: المنقولات.

القسم الثاني: العقارات.

القسم الثالث: الأسرى.

**فالمنقولات هي:**

المال (الذهب، والفضة، والسلاح، والدواب،.. إلخ).

**والعقارات**:

قد تكون أرضًا، أو دارًا، ونحوها.

**والأسرى:**

* إما من الرجال المقاتلين.
* أو من النساء والأطفال (السبي).

**المطلب الثاني: أحكام المنقولات من الغنائم**

**الفرع الأول: امتلاك الغنيمة، وتقسيمها.**

المراد بهذه المسألة: أنه إذا غنم المسلمون في الحرب، فهل يثبت ملك الغنائم في دار الحرب للغزاة، وبالتالي يجوز قسمتها، والتصرف فيها بمجرد الاستيلاء، أم أنه يشترط للملك والقسمة حيازتها؟

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على أن جيش المسلمين إذا ظفر بالغنيمة، وأمن كثرة العدوّ، واحتاج إلى شيء منها، مثل: الثياب، والمتاع، ونحو ذلك، جاز للإمام قسمتها في بلاد الكفار([[269]](#footnote-270)).

**واختلفوا فيما عدا ذلك إلى قولين:**

**\* القول الأول:**

لا يثبت الملك في دار الحرب للغزاة بمجرد الأخذ والاستيلاء، وقبل الإحراز بدار الإسلام، ولكن ينعقد سبب الملك فيها، وبالتالي لا تقسم، وهذا قول الحنفية([[270]](#footnote-271)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. «**أن النبي نهى عن بيع الغنائم في دار الحرب**»([[271]](#footnote-272))، والقسمة فيها معنى البيع؛ إذ اشتملت على معنى المبادلة([[272]](#footnote-273)).

**يناقش:** بأنه لم يثبت النهي، والحديث غريب جِدًّا.

1. أن الاستيلاء يكون بإثبات اليد، والنقل، ولم يوجد النقل، والكفار قادرون على الاستنقاذ ظاهرًا؛ إذ القوة لهم في دارهم، فصار كما لو قسم قبل الهزيمة([[273]](#footnote-274)).

**يناقش**: بأن الاستيلاء يثبت باليد([[274]](#footnote-275))، وقد حصل ذلك، وقسم النبي الغنائم بناء على هذا([[275]](#footnote-276)).

\* **القول الثاني:**

تنتقل ملكية أموال العدوّ إلى الغانمين بمجرد الاستيلاء، فيثبت لهم ملك الغنيمة قبل الإحراز بدار الإسلام، وهو قول المالكية([[276]](#footnote-277))، والشافعية([[277]](#footnote-278))، والحنابلة([[278]](#footnote-279)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. أن الرسول قسم غنائم خيبر بخيبر([[279]](#footnote-280))، وقسم غنائم أوطاس بأوطاس([[280]](#footnote-281))، وأدنى ما يحمل عليه فعله هو الجواز([[281]](#footnote-282)).
2. ولأنه وجد الاستيلاء على مال مباح يفيد الملك، استدلالًا بالاستيلاء على الحطب، ولا شك أن المستولى عليه مال كافر وهو مباح([[282]](#footnote-283)).

**تناقش الأدلة بما يلي:**

أن الاستيلاء إنما يفيد الملك إذا ورد على مال مباح غير مملوك، ولم يوجد هنا؛ لأن ملك الكفار قائم، ولا يزول إلا بإزالته، أو يخرج المحل من أن يكون منتفعًا به حقيقة بالهلاك، أو بعجز المالك عن الانتفاع ولم يوجد شيء من ذلك([[283]](#footnote-284)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في سبب الملك، فمن جعل الاستيلاء بتمام القهر أي باليد والنقل، قال: لا تمتلك الغنيمة إلا بالحيازة إلى دار الإسلام، ولا تقسم بدار الحرب، ومن جعله بتمام الانهزام أي بوضع اليد، قال: يمتلك الغنيمة بدار العدو وبالتالي يمكن قسمتها.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- على المذهب، من أن الغنيمة تمتلك بالاستيلاء، ولا يشترط حيازتها إلى دار الإسلام، تبيّن رأيه من خلال شرحه للزاد.

**قال رحمه الله:** "إذا قاتل المسلمون أعداءهم، وهُزِم الأعداء، واستولى المسلمون على المال، فإن المال يكون ملكًا للمسلمين، ولو كانوا في دار الحرب، أي: في ديار الكفار.

فمثلًا: لو قاتلنا الكفار، ودخلنا عليهم أرضهم وهربوا وتركوا الأموال فإننا نملك الأموال، ولو كانت في دار الحرب، ولا يلزم أن نحوزها إلى بلاد الإسلام، وهذا معنى قول المؤلف: «في دار الحرب»، فلا يشترط أن نحوزها إلى ديار الإسلام، بل بمجرد الاستيلاء عليها تكون ملكًا لنا، وإذا كانت ملكًا، هل يجوز أن تقسم هناك؟ الجواب: نعم، يجوز أن تقسم هناك؛ لأنها ما دامت مُلِكت فلا حاجة إلى تأخير قسمتها، فيُعطى كل إنسان ما يناله منها ويتصرف به يمينًا وشمالًا، وإن خيف من شَرٍّ، فللإمام ألا يقسمها إلا في بلاد الإسلام"([[284]](#footnote-285)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- بعد النظر في الأقوال والأدلة، أن الملك للغنيمة يحصل بمجرد الاستيلاء عليها في دار الكفر، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه المذهب؛ ذلك أن سبب الملك متحقق بالاستيلاء، ووضع اليد عليه، وبالتالي فلقائد الجيش قسمته بين الغانمين، دون الحاجة لتأخير ذلك.

**الفرع الثاني: ما تعطى المرأة من الغنيمة.**

اتفق الفقهاء على أنه يقسم للذكور الأحرار البالغين من الغنيمة، واختلفوا في أضدادهم (النساء، والعبيد، ومن لم يبلغ من الرجال).

**ولهم في القسمة للنساء أقوال:**

**\* القول الأول:**

لا يسهم لهن من الغنيمة، ولكن يرضخلهن، ولا تقدير لما يُعطَين، بل يرجع إلى نظر الإمام، فإن رأى التسوية سَوَّى بينهم، وإن رأى التفضيل فضَّل، وهو قول الحنفية([[285]](#footnote-286))، والمالكية([[286]](#footnote-287))، والشافعية([[287]](#footnote-288))، والحنابلة([[288]](#footnote-289)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. عن ابن عباس –رضي الله عنهما- قال: «...وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى ويحذين([[289]](#footnote-290)) من الغنيمة، وأما بسهم فلم يضرب لهن»([[290]](#footnote-291))
2. لأنها ليست من أهل القتال([[291]](#footnote-292)) فلم يسهم لها.

**\* القول الثاني:**

لا يرضخ لهن، ولا لهن حظ الغانمين، وهو قول الإمام مالك([[292]](#footnote-293)).

**استدلوا:** بأنهن ناقصات عن الرجال في هذا المعنى، فلم يوجبوا لهن شيئًا مطلقًا([[293]](#footnote-294)).

**يناقش هذا الاستدلال**: بأنهن وإن كنّ ناقصات عن الرّجال، لكن هذا لا يمنع من أن يكون لهن نصيب.

**\* القول الثالث:**

يسهم لهن، ويكون لهن حظُ واحدٍ من الغانمين، وهو قول الأوزاعي([[294]](#footnote-295))([[295]](#footnote-296)).

**استدل بما** روى حشرج بن زياد([[296]](#footnote-297)) عن جدته: أنها حضرت فتح خيبر، قالت: "**فأسهم لنا رسول الله كما أسهم للرجال**"([[297]](#footnote-298)).

**نوقش بما يلي:**

1. الحديث في إسناده ضعف، لا تقوم به حجة، كيف وهو مخالف للحديث الصحيح([[298]](#footnote-299)).
2. لو فرضنا ثبوت الحديث، لكان محمولًا على الرضخ([[299]](#footnote-300)).

**سبب الخلاف**:

هو اختلافهم في تشبيه المرأة بالرجل في كونها إذا غزت هل لها تأثير في الحرب أم لا؟ فإنهم اتفقوا على أن النساء مباح لهن الغزو، فمن شبههن بالرجال أوجب لهن سهمًا من الغنيمة، ومن رآهن ناقصات عن الرجال في هذا المعنى: إما لم يوجب لهن شيئًا، وإما أوجب لهن دون حظ الغانمين، وهو الإرضاخ، والأولى اتباع الأثر([[300]](#footnote-301)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

ذكر الشيخ -رحمه الله- في معرض شرحه لحديث ابن عباس([[301]](#footnote-302))-رضي الله عنهما- في إحذاء النساء، أن المرأة لا يسهم لها وإنما تستحق الرضخ.

**قال رحمه الله تعالى**: "هؤلاء النساء لم يقاتلن، لذا لم يستحققن سهمًا، لكن لا بأس أن يستعان بالنساء فيما كان عنه الرجال لاهين، لا بأس، فيعطين بدون تقدير سهم، فالحذية هي الرضخ لها بدون سهم"([[302]](#footnote-303)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة يتبين -والله أعلم- أن الراجح في هذه لمسألة أن المرأة إذا شاركت في الحرب، بمداواة الجرحى، ونحو ذلك، استحقّت نصيبًا من الغنيمة وهو الرّضخ، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه قول المذهب؛ لصحة استدلال من قال بهذا، وضعف استدلال القولين الآخرين.

**الفرع الثالث: أحكام الخمس**

**مسألة (1): تقسيم الخمس.**

تولّى الله بنفسه تقسيم الغنائم، ولم يكِلْها إلى أحد من الخلق، ولا حتى إلى نبيه ؛ لما يعلمه من أن النفوس قد جُبلت على حبّ المال، وما قد ينتج من نزاع في ذلك، إن تُرك الأمر إليهم.

وقد اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على وجوب تخميس الغنيمة، وتوزيع الأربعة أخماس على الغانمين، بعد إخراج الخمس([[303]](#footnote-304)).

**إلا أنهم اختلفوا في تقسيم الخُمُس إلى ثلاثة أقوال:  
\* القول الأول:**

يقسم على ثلاثة أسهم: سهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لابن السبيل، يدخل فقراء ذوي القربى فيهم، دون أغنيائهم، وهذا قول أبي حنيفة([[304]](#footnote-305)).

**واستدلّوا:** بما روى ابن عباس رضي الله عنهما: «أن الخمس الذي كان يقسم على عهد رسول الله على خمسة أسهم: لله وللرسول سهم، ولذوي القربى سهم، ولليتامى سهم، وللمساكين سهم، ولابن السبيل سهم، ثم قسم أبو بكر وعمر وعثمان وعلي على ثلاثة أسهم: لليتامى، والمساكين، وابن السبيل»([[305]](#footnote-306)).

**ويناقش دليلهم**: بأن المحدثين قد ضعّفوه([[306]](#footnote-307)).

**\* القول الثاني:**

أن هذا الخمس لا يُستحق بالتعيين لشخص دون شخص، ولكن النظر فيه إلى الإمام، يصرفه فيما يرى، وعلى من يرى من المسلمين، وقال بهذا الإمام مالك([[307]](#footnote-308)).

**واستدلّ: بما روى البخاري عن ابن مسعود قال: «لما كان يوم حنين آثر النبي أناسًا في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس([[308]](#footnote-309)) مائة من الإبل، وأعطى عُيينة([[309]](#footnote-310)) مثل ذلك، وأعطى أناسًا من أشراف العرب، فآثرهم يومئذ في القسمة، قال رجل: والله إن هذه القسمة ما عُدل فيها، وما أريد بها وجه الله! فقلت: والله لأخبرن النبي ، فأتيته فأخبرته، فقال: فمن يعدل إذا لم يعدل الله ورسوله؟!»**([[310]](#footnote-311))**.**

**ويناقش دليلهم:** بأن إعطاء المؤلفة قلوبهم كان من الفيء ونحوه([[311]](#footnote-312))**.**

**\* القول الثالث:**

يقسم الخُمس على خمسة أسهم: سهم لله ، وللرسول ، وسهم لذوي القربى، وسهم لليتامى، وسهم للمساكين، وسهم لأبناء السبيل، وهذا قول الشافعي([[312]](#footnote-313))، وأحمد([[313]](#footnote-314))، وابن حزم([[314]](#footnote-315)).

واستدلّوا بقوله تعالى‏:‏ **‏**﴿**‏ ...‏﴾** ([[315]](#footnote-316)).

فالآية صريحة في أن الأصناف التي يقسم لها من الخمس هي خمسة.

**سبب الخلاف:**

يدور الخلاف حول قول الله تعالى:‏ **‏**﴿**‏ ...الآية﴾**([[316]](#footnote-317)).

فمن أخذ بنص الآية وقال: إنها من باب الخاص الذي أريد به الخاص، جعل الخمس مقسمًا إلى خمسة أسهم، باعتبار أن خمس الله ورسوله واحد، ومن قال: إنه من باب الخاص الذي أريد به العام، قال: للإمام أن يصرفها فيما يراه مصلحة للمسلمين، ومن رأى أن سهم الرسول ، وسهم ذي القربى سقط بوفاتهم، قال: يقسم إلى ثلاثة أسهم([[317]](#footnote-318)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن خمس الغنيمة يقسم على خمسة أسهم، هي:

1. سهم الله ورسوله.
2. سهم ذوي القربى.
3. سهم اليتامى.
4. سهم المساكين.
5. سهم ابن السبيل.

**قال رحمه الله**: "فيخرج الخمس، ويصرف على ما ذكر الله في القرآن: **‏**﴿**‏ ‏...﴾** ([[318]](#footnote-319))، فهؤلاء خمسة، إذن الخمس يقسم خمسة أسهم"([[319]](#footnote-320)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال وأدلتها، يظهر أن القول الراجح -والله أعلم- أن الخُمس يقسم إلى خمسة أسهم، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله-، ووافق فيه المذهب؛ وذلك هو الموافق لنص الآية.

**مسألة (2): سهم الله ورسوله.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في سهم الله ورسوله، **من حيث بقاؤه وعدمه إلى قولين:**

**\* القول الأول**:

إن سهم الله ورسوله يُلغي بموت النبي **،** وهو مذهب الحنفية([[320]](#footnote-321)).

**وعللوا إضافة الخمس إلى الله بأمور**([[321]](#footnote-322))**:**

1. لاحتمال كونه مصروفًا في وجوه القرب التي هي لله، كما تُضَافُ الْمَسَاجِدُ، والكعبة إلى الله ، كونها مَوَاضِعَ إقَامَةِ الْعِبَادَات.
2. ويحتمل أنها تخرج مخرج تعظيم المضاف وهو هنا الخمس، كقول: ناقة الله، وبيت الله.
3. ويحتمل أن يكون لخلوصه لله بخروجه من تصرف الغانمين.

أما سهم رسول الله فيرون أنَّهُ سَقَطَ بَعْدَ وَفَاتِهِ([[322]](#footnote-323)).

**استنادًا:** لرواية أبي يوسف عن الكلبي([[323]](#footnote-324))، وليس منها سهم الله ورسوله؛ إذ غيره ليس في معناه من كل وجه([[324]](#footnote-325)).

**ويناقش استدلالهم**: بما سبق من تضعيف الرواية التي وردت في هذا([[325]](#footnote-326)).

**\* القول الثاني:**

إن سهم الله ورسوله واحدٌ، وأنه باقٍ، وإنما ذكر اسم الله من باب التبرك؛ لأن الدنيا والآخرة له([[326]](#footnote-327))، وهذا قول الجمهور([[327]](#footnote-328))، **ولكنهم اختلفوا في مصرفه** إلى قولين:

**\*\* القول الأول**:

إنه يصرف في مصالح المسلمين، وهو قول للشافعية([[328]](#footnote-329))، ورواية عند الحنابلة([[329]](#footnote-330))، وقول ابن حزم([[330]](#footnote-331)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. حديث عبد الله بن عمرو -رضي الله عنهما- أن النبي قال: «**يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيسَ لِي مِنْ هَذَا الفَيءِ شَيءٌ، وَلا هَذَا -وَرَفَعَ أُصْبُعَيهِ- إِلا الخُمُسَ، وَالخُمُسُ مَرْدُودٌ عَلَيْكُمْ**»([[331]](#footnote-332)).

ولا يكون مردودًا علينا إلا إذا صرف في مصالحنا([[332]](#footnote-333)).

1. أنه إنما كان يأخذه كفاية له؛ لاشتغاله بمصالح المسلمين، والخلفاء من بعده مشغولون بذلك، فيصرف سهمه إليهم كفاية لهم ([[333]](#footnote-334)).

**\* القول الثاني**:

إنه يصرف إلى الخلفاء بعد الرسول ، وهو قول آخر للشافعية([[334]](#footnote-335))، ورواية عند الحنابلة([[335]](#footnote-336)).

**واستدلّوا:** بما رُوِي عَنْ النَّبِىِّ : « **إِذَا أَطْعَمَ اللَّهُ نَبِيًّا طُعْمَةً فَهِي لِلَّذِي يَقُومُ مِنْ بَعْدِهِ**»([[336]](#footnote-337)).

**يناقش الحديث:** بأن معناه: ما أطعم الله نبيًّا طُعْمَةً إلا جعل النظر فيها لمن يأتي بعده، لَا أنه ملك له([[337]](#footnote-338)).

**سبب الخلاف:**

هو هل غير النبي من الخلفاء الذين يأتون من بعده في معناه، أو لا؟ فمن يرى أن غيره ليس في معناه، قال: يُلغى سهم الله ورسوله ، ومن يرى أن غيره في معناه باعتباره خليفة للمسلمين، قال: يبقى سهم الله ورسوله .

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

  يرى الشيخ -رحمه الله- أن خمس الخمس -وهو ما لله وللرسول - باقٍ، ويكون فيئًا يدخل في بيت المال، ويُصرف في مصالح المسلمين.

**قال رحمه الله:** "فيكون: (لله ورسوله ) من أصل الغنيمة جزء من خمسة وعشرين جزءًا.

وأين يصرف هذا؟

الجواب: خمس الخمس يكون فيئًا في مصالح المسلمين، هذا هو الصحيح.

وقيل: ما لله فهو فيء، وما للرسول فللإمام؛ لأن الإمام نائب مناب الرسول في الأمة، ولكن الصحيح أن ما لله وللرسول يكون فيئًا، يدخل في بيت المال، ويصرف في مصالح المسلمين"([[338]](#footnote-339)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال وأدلتها يظهر -والله أعلم- أن الراجح بقاء سهم الله ورسوله، وأنه يصرف في مصالح المسلمين، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه إحدى روايتي المذهب؛ لقوة أدلة هذا القول، والرد على أدلة القول الثاني.

**مسألة (3): سهم ذوي القربى:**

اختلف الفقهاء في سهم ذوي القربى، **من حيث بقاؤه وعدمه إلى قولين:**

**\* القول الأول:**

إن ذوي القربى كانوا يستحقونه في زمن النبي بالنصرة، ثم انتهوا بإعزاز الدين، وموت النبي ، فسقط سهمهم، ويدخل فقيرهم -دون غنيهم- في الأصناف الثلاثة: الفقير واليتيم وابن السبيل، وهذا قول الحنفية([[339]](#footnote-340)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. أن الخلفاء الأربعة الراشدين قسموه على ثلاثة أسهم وكفى بهم قدوة، وقد سبق بيان هذا ([[340]](#footnote-341)).

**ويناقش:** بأن حديث أبي يوسف في سنده الكلبي، وهو مضعف عند أهل الحديث([[341]](#footnote-342)).

1. قال : **«يا معشر بني هاشم إن الله -تعالى- كره لكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم منها بخمس الخمس**»([[342]](#footnote-343))، والعوض إنما يثبت في حق من يثبت في حقه المعوَّض، والمعوّض هو الصدقة، ولا تثبت إلا للفقراء باتفاق، فوجب أن يكون العوض (وهو سهم الغنيمة) خاصًّا بهم، وعلى هذا يُلغى وصف القرابة في إعطائهم بعد وفاة النبي ؛ لأنهم كانوا يأخذونه بوصف قرابة النصرة، لا قرابة النسب، وقد علل ذلك، فقال: « **إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام**،... **وشبك بين أصابعه**»([[343]](#footnote-344))، دلّ على أن المراد من النّص قرب النصرة، لا قرب القرابة والنسب([[344]](#footnote-345)).

**ويناقش:** بأن الحديث بهذا اللفظ غريب، ولفظ العوض إنما وقع في عبارة بعض التابعين، ثم كون العوض إنما يثبت في حق من يثبت في حقه المعوّض ممنوع، ثم إن مذهب الحنفية يقتضي أن المراد بقوله: ﴿ **﴾** الفقراء فيقتضي استحقاق فقرائهم، أو كونهم مصرفًا مستمرًّا، وينافيه إعطاؤه الأغنياء منهم، كما روي أنه أعطى العباس([[345]](#footnote-346))، وكان له عشرون عبدًا يتَّجرون([[346]](#footnote-347)).

\* **القول الثاني:**

إن سهم ذوي القربى باقٍ، يستحقونه بنص كلام الله ، وهذا قول الجمهور([[347]](#footnote-348))، غير أنهم **اختلفوا في من يستحقه منهم، إلى ثلاثة أقوال:**

**\* القول الأول:**

أن المراد بهم بنو هاشم، فيعطون بقدر الحاجة حسب ما يراه الإمام، وهذا قول المالكية([[348]](#footnote-349)).

**واستدلّوا** بقوله : «**يا معشر بني هاشم، إن الله -تعالى- كره لكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم منها بخُمس الخمس**»([[349]](#footnote-350)).

فبنو هاشم لا تحلّ لهم الصدقة، فأعطوا من الخمس عوضًا عنه([[350]](#footnote-351)).

**\* القول الثاني:**

إن المراد بهم بنو هاشم، وبنو المطلب، غنيهم وفقيرهم، ويكون حظّ الذكر كالأنثيين، وهذا قول الشافعية([[351]](#footnote-352))، والمذهب عند الحنابلة([[352]](#footnote-353)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. حَدِيث جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ قَالَ: «**لما قسم رسول الله سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب، أتيته أنا وعثمان بن عفان، فقلنا: يا رسول الله، هؤلاء بنو هاشم، لا ننكر فضلهم؛ لمكانك الذي جعلك الله به منهم، أرأيت بني المطلب، أعطيتهم ومنعتنا، فإنما نحن وهم منك بمنزلة، فقال رسول الله : إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام، إنما بنو هاشم وبنو المطلب شيء واحد، وشبك بين أصابعه**»([[353]](#footnote-354))، فالنص على أن ذوي القربى هم بنو هاشم وبنو المطلب.
2. قَوْله تَعَالَى: **‏**﴿**‏ ‏...﴾** ([[354]](#footnote-355)).

فإن اللَّهَ جعل سهمًا لذوي القربى، وهم القرابة من غير فصل بين الفقير والغني.

1. ولأنه لم يخصّ فقراء قرابته، بل أعطى الغني كالعباس وغيره، وشرط الفقر ينافي ظاهر الآية، ولأنه يؤخذ بالقرابة فاستويا فيه كالميراث([[355]](#footnote-356)).
2. ولِأَنَّهُ سهم استحق بقرابة الأب شَرْعًا، فكان كالميراث في تفضيل الذكر على الأنثى، وفارق الوصية في أنها استحقت بقول الموصي، وكذا فارقت ميراث ولد الأم كونه استحق بقرابة الأم([[356]](#footnote-357)).

**\* القول الثالث:**

أن المراد بهم بنو هاشم، وبنو المطلب، غنيهم وفقيرهم، ويكون حظ الذكر والأنثى على السواء، وهي رواية عند الحنابلة([[357]](#footnote-358))، وقول ابن حزم([[358]](#footnote-359)).

**واستدلّوا** على التسوية بين الذكر والأنثى: بأنهم أُعطُوا باسم القرابة، والذكر والأنثى فيها سواء، فأشبه ما لو وقف على قرابة فلان، فالجد يأخذ مع الأب، وابن الأب يأخذ مع الابن، وهذا يدلّ على مخالفة المواريث، ولأنه سهم من خمُس الخُمُس لجماعة؛ فاستوى فيه الذكر والأنثى([[359]](#footnote-360)).

**سبب الخلاف:**

سبب اختلافهم في بقاء سهم ذوي القربى وعدمه، هو اختلافهم في سبب استحقاقهم، هل هي قرابة النصرة؟ وهؤلاء قالوا: سقط السهم بموت رسول الله ، وإعزاز الدين، أم قرابة النسب؟ وهؤلاء قالوا: يبقى سهمهم.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن ذوي القربى هم قربى رسول الله ، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، هؤلاء هم أصحاب خمس الخمس، وأنهم يُعطون بحسب الحاجة.

**قال رحمه الله:** "هم قربى رسول الله ، وهم بنو هاشم، وبنو المطلب، هؤلاء هم أصحاب خمس الخمس، وكيف يقسم بينهم؟

قيل: يقسم بينهم بحسب الحاجة، وقيل: بل للذكر مثل حظ الأنثيين، وقيل: بل الذكر والأنثى سواء، أمّا من قال: بحسب الحاجة، قال: لأننا نعلم أن من مقاصد الشرع دفع الحاجات، لكن خصّ ذوي القربى؛ لأنهم أحق الناس بمثل هذه الغنيمة، وأما من قال: هم سواء، فقال: لأنهم يستحقونه بوصفٍ وهو القرابة، وهذا يستوي فيه الذكور والإناث، كما لو وقف على قريبه فإنه يستوي الذكر والأنثى، وأما من قال: إنه يفضل الذكر على الأنثى، فقال: لأن الإرث في القرابة يكون هكذا للذكر مثل حظ الأنثيين.

والأقرب: الأول، وهو أننا نراعي الحاجة، فإن كانوا كلهم سواء في الغنى أو في الحاجة أعطيناهم بالتساوي"([[360]](#footnote-361)).

**الترجيح:**

يظهر بعد النظر في الأقوال وأدلتها أن القول الراجح -والله أعلم- أن سهم ذوي القربى باقٍ، وثابت لبني هاشم، وبني المطلب، يستوي فيه أغنياؤهم وفقراؤهم، ذكورهم وإناثهم؛ ذلك لقوة أدلة هذا القول، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه المذهب في بقاء السهم وثبوته لبني هاشم وبني المطلب، لكن خالف الراجح من المذهب في كونه يستوي فيه الذكر والأنثى.

**مسألة (4): سهم اليتامى.**

اختلف الفقهاء هل يكون سهم اليتامى لفقراء اليتامى فقط أم يدخل الأغنياء، إلى قولين:

**\* القول الأول:**

إنهم الفقراء من اليتامى فقط دون أغنيائهم، وهذا قول الحنفية([[361]](#footnote-362))، والمشهور عند الشافعية([[362]](#footnote-363))، والمذهب عند الحنابلة([[363]](#footnote-364)).

**واستدلوا بما يلي:**

أن اسم اليتيم في العرف للرحمة، ومن أعطي لذلك اعتبرت فيه الحاجة([[364]](#footnote-365))**،** وفارق ذوي القربى، فإنهم استحقوا لقربهم من رسول الله تكرمة لهم([[365]](#footnote-366)).   
**يناقش:** بأنه لو قيل: بأنهم الفقراء فقط، لما كان في ذكر سهم اليتامى فائدة؛ لدخوله في الفقراء([[366]](#footnote-367)).

**\* القول الثاني:**

إنهم الفقراء والأغنياء من اليتامى، وهذا قول الإمام مالك([[367]](#footnote-368))، وبعض أصحاب الشافعي([[368]](#footnote-369))، ورواية عند الحنابلة([[369]](#footnote-370)).

**واستدلوا بما يلي:**

1. عموم النصّ في كل يتيم([[370]](#footnote-371)).
2. قياسًا له على سهم ذي القربى، عند من قال: إنه لفقرائهم وأغنيائهم([[371]](#footnote-372)).

**سبب الخلاف:**

هو لفظة (اليتيم) هل تحمل على عمومها -أغنياء وفقراء- أم ينظر فيها إلى العرف الدال على الرحمة، وبالتالي يعتبر الحاجة؟

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى -رحمه الله- أن سهم اليتامى يشمل أغنياءهم وفقراءهم، وعلل اختياره لهذا.

**قال رحمه الله**: "واليتامى: جمع يتيم، وهو من مات أبوه قبل أن يبلغ، وسواء كان ذكرًا أو أنثى، وهل يختص بالفقراء منهم، أو لا يختص؟

**الصحيح:** أنه لا يختص؛ لأننا لو جعلناه خاصًّا بالفقراء لم يكن لعطف المساكين عليهم فائدة.

فالصواب أن اليتيم يستحق خمس الخمس من الغنيمة ولو كان غنيًّا؛ جبرًا للنقص الذي حصل له بفقد أبيه، ولا سيما إذا كان اليتيم مترعرعًا في الشباب، أي يعرف قدر وجود أبيه، ويعرف ما يفوته بفقد أبيه، لكن لا شك أن من كان أحوج فهو أحق"([[372]](#footnote-373)).

**الترجيح:**

القول الراجح في المسألة -والله أعلم- أن لفظة اليتامى عامة في كل يتيم سواء كان غنيًّا أو فقيرًا، وإلا لما ناسب عطف المساكين عليهم، كما أن فيه سدًّا للنقص الناتج عن فقد والده، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين، وخالف فيه الراجح من المذهب.

**مسألة (5): تعميم المستحقين بالعطاء:**

اختلف الفقهاء هل يجب تعميم المستحقين بالعطاء، أم أنه يجزئ صرفها لبعضهم؟ إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا يجب تعميمهم، ويجوز صرفه إلى صنف واحد منهم، وهو قول الحنفية([[373]](#footnote-374))، وبعض الشافعية([[374]](#footnote-375))، ورواية عند الحنابلة([[375]](#footnote-376)).

**استدلوا بما يلي:**

* أنَّهم مصارف لا مستحقُّون، كما في الصَّدقات([[376]](#footnote-377)).
* ما في نقلها من المشقّة؛ فيتعذّر تعميم أصحاب السّهام بها، فلم يجب([[377]](#footnote-378)).

**وتناقش:** بأن هناك فرقًا بينها وبين الزكاة، إذ التشوّف لها في محلها فقط؛ لأن الذي يفرقها الـمُلَّاك، بخلاف الغنائم؛ حيث يفرقها الإمام أو نائبه، فيتشوَّف كل من في حكمه لشيء منها، ولا مشقة عليه في النقل([[378]](#footnote-379)).

**\* القول الثاني:**

يجب تعميمهم بالعطاء، وهو المذهب عند الشافعية([[379]](#footnote-380))، والحنابلة([[380]](#footnote-381)).

**استدلّوا**: بظاهر الآية([[381]](#footnote-382)) المقتضية لوجوب تعميم جميعهم([[382]](#footnote-383)).

**سبب الخلاف:**

هو هل تقاس الغنيمة على الزكاة، فيعتبر الأصناف مصارف، فلا يجب التعميم؟، أم لا تقاس عليها، ويعتبر الأصناف مستحقين وبالتالي يجب التعميم؟

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- وجوب التعميم، بحسب القدرة والطاقة، تبيّن في رده على من يستدلّ لعدم وجوب التعميم بقياسه على الزكاة.

**قال رحمه الله**: "وهل الفيء كالزكاة، بمعنى أنه يجوز الاقتصار على واحد من هؤلاء، أو يجب التعميم؟

المشهور من المذهب أنه يجب التعميم، أي: أننا نعمم بحسب القدرة والطاقة، فمثلًا: اليتامى في البلد لا نقول: إنه يجزئ أن نعطي ثلاثة منهم، أي: أقل الجمع، بل نبحث عن كل يتيم في البلد ونعطيه من هذا الذي هو خمس الخمس، أما مستحق الزكاة فقد سبق أنه يجوز الاقتصار على واحد.

فإن قال قائل: ما الفرق؟ قلنا: الفرق أنه ثبت في السنّة جواز الاقتصار على واحد كما في حديث معاذ بن جبل : «أعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم فترد في فقرائهم»([[383]](#footnote-384))، ولم يذكر بقية الأصناف مع أن هذا بعد نزول الآية، وأما هنا فقال الله تعالى: **‏**﴿**‏ ‏...﴾**([[384]](#footnote-385))، فكلّ من قام به هذا الوصف استحق"([[385]](#footnote-386)).

**الترجيح:**

يظهر أن الراجح في المسألة -والله أعلم- هو وجوب تعميم الأصناف قدر المستطاع، ولا يصح القياس على الزكاة؛ لورود الدليل على جواز الاقتصار على أحد الأصناف، بينما هنا لا دليل على ذلك فيبقى على عمومه، من وجوب التعميم، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه المذهب.

**الفرع الرابع: حكم أربعة أخماس الغنيمة المتبقية.**

سبق بيان أن الغنيمة تُخمَّس، وتمّت مناقشة الأحكام المتعلقة بالخمس، وبقي أربعة أخماس الغنيمة، والتي اتفق العلماء -رحمهم الله- على أنها تكون للغزاة([[386]](#footnote-387)).

كما اتفقوا([[387]](#footnote-388))على أن للراجل سهمًا من الغنيمة، وكذااتفقوا([[388]](#footnote-389)) على أن الفارس يفضل في سهمه على الراجل([[389]](#footnote-390))، قال الماوردي: "لا اختلاف أن الفارس يفضل في الغنيمة على الراجل"([[390]](#footnote-391)).

**لكنهم اختلفوا في مقدار التفضيل إلى قولين:**

**\* القول الأول:**

يعطى الفارس سهمًا، وفرسه سهمًا، فيكون للفارس سهمان، وهذا قول أبي حنيفة([[391]](#footnote-392)).

**واستدلوا بما يلي:**

حديث مجمّع بن جارية الأنصاري([[392]](#footnote-393)): «أن النبي قسم خيبر على أهل الحديبيةثمانية عشر سهمًا وكان الجيش ألفًا وخمسمائة، فيهم ثلاثمائة فارس، فأعطى الفارس سهمين وأعطى الراجل سهما»([[393]](#footnote-394)).

**ونوقش هذا:**

بأنه يحتمل أنه أعطى الفارس سهمين لفرسه وأعطى الراجل سهمًا أي: صاحب الفرس، فيكون للفارس ثلاثة أسهم([[394]](#footnote-395)).

ثم إن حديث ابن عمر -رضي الله عنهما-: «**أن رسول الله جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهما**»([[395]](#footnote-396))، أصحّ منه([[396]](#footnote-397))، قال ابن حزم: مجمّع مجهول، وأبوه كذلك([[397]](#footnote-398)).

**\* القول الثاني:**

يُعطى الفارس من الغنيمة ثلاثة أسهم؛ فيكون للفارس سهم، ولفرسه سهمان، وبهذا قالالمالكية([[398]](#footnote-399))، والشافعية([[399]](#footnote-400))، والحنابلة([[400]](#footnote-401))، وابن حزم([[401]](#footnote-402)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. حديث ابن عمر رضي الله عنهما: «**أن رسول الله جعل للفرس سهمين ولصاحبه سهما**»([[402]](#footnote-403))، فيصير للفارس ثلاثة أسهم([[403]](#footnote-404)).

**ويناقش:** بأن في ذلك تفضيلًا للبهيمة على الآدمي وذلك غير جائز، لأن الاستحقاق بالقتال، والراجل يقاتل، والفرس لا تقاتل وحدها، ولهذا كان القياس أن لا يسوي بينهما، وأن لا يستحق بالفرس شيئًا لأنه من آلات الحرب، لكن الآثار اتفقت على تفضيله بسهم واحد فيأخذ بما اتفق عليه، ويبقى ما اختلف فيه على أصل القياس([[404]](#footnote-405)).

**ويجاب عن هذا:** بأن السهمين لا يعطيان للفرس، وإنما للفارس، فيكون التفضيل للفارس على الراجل لا للفرس (البهيمة) على الراجل([[405]](#footnote-406)).

1. لأن الفارس أكثر مؤنة من الرّاجل فوجب أن يزاد له في السهام([[406]](#footnote-407)).

**ويناقش**: بأن اعتبار المؤنة في التفضيل لا معنى له، فصاحب الحمار والبغل يلتزم المؤنة ولا يستحق شيئًا بذلك، وكذا صاحب الفيل والبعير([[407]](#footnote-408)).

**ويجاب عن هذا:** بأن الحنفية قد فضّلوا الدابة على الإنسان في بعض الأحكام فقالوا: لو قتل كلب صيد قيمته أكثر من عشرة آلاف، أدَّاها، فإن قتل عبدًا مسلمًا،لم يؤد فيه إلا دون العشرة آلاف درهم([[408]](#footnote-409))، ثم إذا جازت المساواة بين البهيمة والآدمي في السّهام فما الذي يمنع التفضيل([[409]](#footnote-410))؟

**سبب الخلاف:**

هو اختلاف الآثار في ذلك.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن للراجل سهمًا، وللفارس ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه، مُستدلًّا لهذا القول، ثم ذكر كيفية تقسيم الأسهم فيما يتعلق بالوقت الحاضر.

**قال رحمه الله**: "الباقي أربعة أخماس، للراجل سهم، وللفارس ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان لفرسه؛ لأن النبي فعل ذلك في خيبر([[410]](#footnote-411))، جعل للراجل -الذي على رِجْله- سهمًا واحدًا، وللفارس ثلاثة أسهم، لماذا فرَّق بينهما؟

الجواب: لأن غَناء الفارس ونفعه أكثر من غناء الراجل.

فإذا قال قائل: فماذا تقولون في حروب اليوم؟ فالناس لا يحاربون على خيل وإبل، بل بالطائرات والدبابات وما أشبهها.

فالجواب: يقاس على كل شيء ما يشبهه، فالذي يشبه الخيل الطائرات؛ لسرعتها وتزيد -أيضًا- في الخطر، والذي يشبه الإبلَ الدباباتُ والنقلياتُ وما أشبهها، فهذه لصاحبها سهم ولها سهمان، والراجل الذي يمشي على رجله مثل القناصة له سهم واحد.

فإن قال قائل: الطيار لا يملك الطائرة، فهل تجعلون له ثلاثة أسهم؟

نقول: نعم، نجعل له ثلاثة أسهم، سهم له وسهمان للطائرة، وسهما الطائرة يرجعان إلى بيت المال؛ لأن الطائرة غير مملوكة لشخص معين، بل هي للحكومة، وإذا رأى ولي الأمر أن يعطي السهمين لقائد الطائرة فلا بأس؛ لأن في ذلك تشجيعًا له على هذا العمل الخطير"([[411]](#footnote-412)).

**الترجيح:**

بالنظر للأقوال وما استندت إليه من أدلة، يظهر -والله أعلم- أن القول بأن للفارس ثلاثة أسهم وللراجل سهمًا هو القول الراجح، وهو ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه المذهب؛ وذلك لقوّة أدلة هذا القول، وضعف أدلة القول الثاني.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثاني: أحكام العقارات والأسرى**

**المطلب الأول: الأراضي المغنومة**

**الفرع الأول: أقسام الأراضي المغنومة:**

الأراضي المفتوحة على ثلاثة أقسام([[412]](#footnote-413)):

**القسم الأول:** ما فتح صُلحًا([[413]](#footnote-414))، ولا يخلو من حالين:

1. أن يصالح الكفار المسلمين على أن تكون الأرض للكفار؛ فحينئذٍ تكون الأرض ملكًا لأهلها بموجب الصُّلح، باتفاق الفقهاء، ويوضع الخراج على الأرض، يؤدُّونه عنها، ويكون لبيت المال([[414]](#footnote-415))، ويسقط بإسلامهم؛ وتبقى الأرض ملكًا لهم([[415]](#footnote-416)).
2. أن يصالحوهم على أن تكون الأرض للمسلمين، ويشتغل بها الكفار، فتصبح وقفًا للمسلمين، كأرض العنوة، ويدفعون خراجها للمسلمين، لكن يبقى الخراج ثابتًا عليها، وإن أسلموا([[416]](#footnote-417)).

**القسم الثاني**: مَا جَلاَ أَهلها عَنْها خَوفًا([[417]](#footnote-418)).

وهي ما يسميه الفقهاء الفيء، وسيأتي الكلام عنه مفصّلًا في مبحث لاحق.

**القسم الثالث:** ما فُتح عنوة ([[418]](#footnote-419)).

وهو موضوع الكلام في هذا المطلب.

**الفرع الثاني: حكم الأراضي المغنومة عنوة.**

المقصود بعنوة أي: قهرًا وغلبة([[419]](#footnote-420))، وَهِيَ ما أُجْلِيَ عنها أَهْلُهَا بِالسَّيْفِ([[420]](#footnote-421)).

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- **في حكم الأرض التي افتتحها المسلمون عنوة إلى ثلاثة أقوال**:

**\* القول الأول:**

إن للإمام خيارين، إن شاء خمَّسها، ويقسم الباقي بين الغانمين، وإن شاء تركها بيد أهلها تمليكًا لهم مقابل خراجها، وهذا قول الحنفية([[421]](#footnote-422))، والمالكية([[422]](#footnote-423))، والمذهب عند الحنابلة([[423]](#footnote-424)).

**استدلوا بما يلي:**

الجمع بين فعل النّبي وفعل عمر ، ذلك: أن رسول الله قسم خيبر([[424]](#footnote-425))، وأن عمر أقرّ أرض مصر، والشام، والعراق،بأيدي أهلها([[425]](#footnote-426)).

**نوقش**: بأن ما استدلّوا به صحيح، ودلَّ على التخيير بين القسمة والترك بيد أهلها، لكن بقي أن ذلك الترك يحتمل أن يكون تمليكًا كما قالوا، ويحتمل أنه وقف على جميع المسلمين، وليس ملكًا لأحد منهم، ولا ملكًا لأهلها.

وعبارة عمر : «أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس ببَّانًا([[426]](#footnote-427)) ليس لهم من شيء ما فتحت علي قرية إلا قسمتها كما قسم رسول الله خيبر...»([[427]](#footnote-428))، تؤيّد استبقاءها وقفًا لجميع المسلمين، وهذا لا يقتضي الملك لأهلها.

**\* القول الثاني :**

إن مجراها مجرى القسمة أي: تُخمَّس، وأربعة أخماسها للفاتحين، فليس للإمام أن يوقفها كلها بل له الخُمس، وأما أربعة أخماسها فإنه يُقسم على الغانمين، وهذا قول الشافعية([[428]](#footnote-429))، ورواية عند الحنابلة([[429]](#footnote-430)).

**استدلوا بما يلي:**

1. عموم قوله تعالى: **‏**﴿**‏ .. ﴾**الآية ([[430]](#footnote-431))، فقد أضاف الغنيمة إلى الغانمين **‏**﴿**‏﴾**، وأخرج منها الخمس لأهله، فبقيت الأخماس الأربعة للغانمين، وهذا يشمل العقار والمنقول، لا كما يزعم الجمهور من تخصيصها بأمور، منها: أن الأرض غير داخلة في عموم هذه الآية، ولو جاز أن يدّعى الخصوص في الأرض لجاز، أن يدعى في غيرها، فيبطل حكم الآية([[431]](#footnote-432)).

**نوقش:** بأن دعوى الخصوص في الأرض لدليل قام عليه، وهو فعل عمر مع موافقة الأصحاب له، وهذا لا يستدعي جوازه في غير الأرض؛ لعدم الدليل عليه، فلا يبطل حكم الآية([[432]](#footnote-433)).

1. حديث أبي هريرة : «أيّما قرية دخلتموها وأقمتم فيها فسهمكم فيها، وأيّما قرية عصت الله ورسوله فإن خمسها لله ولرسوله، ثم هي لكم»([[433]](#footnote-434))، وهذا صريح في أن الأرض العنوة حكمها حكم سائر الأموال المغنومة، وأن خمسها لأهل الخمس، وأربعة أخماسها للغانمين، وما حصل من سيدنا عمر لم يكن حبسًا لأرض العراق ابتداءً، بل قسمها بين الغانمين ثم استطاب نفوسهم في تركها للمسلمين؛ ينتفع بها أولهم وآخرهم([[434]](#footnote-435)).

**نوقش**: بأنه يحتمل أن المصلحة إذ ذاك تقتضي قسمتها بين الغانمين، وقد فهم عمر ذلك فلم يقسم أرض العراق والشام، بل تركها وقفًا لجماعة المسلمين.

ولا يصح أن يقال: إنه استطاب نفوسهم ووقفها برضاهم، فإنهم قد نازعوه في ذلك وهو يأبى عليهم، ودعا على بلال وأصحابه([[435]](#footnote-436)).

**\* القول الثالث:**

إنها تُوقَف لجميع المسلمين، ويصرف خراجها في مصالحهم، وهو المشهور عند المالكية([[436]](#footnote-437))، ورواية عند الحنابلة([[437]](#footnote-438)).

**استدلوا بما يلي:**

1. نظروا لآية الأنفال: **‏**﴿**‏ .. ﴾**الآية ([[438]](#footnote-439))، وآية الحشر: ﴿ **... ﴾**الآية ([[439]](#footnote-440))، أنهما واردتان في نفس المعنى، لكن آية الحشر مخصِّصة لآية الأنفال، وعليه تستثنى الأرض من التخميس([[440]](#footnote-441)).

**نوقش**: بأن الظاهر من آية الحشر تضمُّنها القول في نوع من الأموال مخالف لما تَضَمَّنَتْهُ آية الأنفال([[441]](#footnote-442)).

1. ما رواه نافع مولى ابن عمر قال: "**أصاب الناس فتحًا بالشام فيهم بلال، قال: وأظنه ذكر معاذ بن جبل، فكتبوا إلى عمر بن الخطاب في قسمته كما صنع رسول الله بخيبر فأبى وأبوا، فدعا عليهم فقال اللهم اكفني بلالًا وأصحاب بلال**"([[442]](#footnote-443)).

ولم ينكر على عمر أحد من الصحابة وتلاه عثمان ، وعلي على مثل ذلك([[443]](#footnote-444)).

**نوقش:** بأن ما استدلوا به لا يدل على تعيُّن الوقف، وإنما كان فعله للمصلحة التي رآها، وليس فيه ما يدلّ على أن الحكم خاص به؛ لأَنَّه يُحْتَمَل أَن يَكون الإِمَام مخَيَّرًا، فَاختَارَ إِبْقَاءَهَا للمسلمين([[444]](#footnote-445)).

**سبب الخلاف:**

ما يظن من التعارض بين آيتي سورة الأنفال والحشر، فآية الأنفال تقتضي بظاهرها أن كلّ ما غنم يخمّس، وآية الحشر جاءت عطفًا على ذكر الذين أوجب لهم الفيء، فيفهم منها أن جميع الناس الحاضرين والآتين شركاء في الفيء، وعليه فمن رأى أن الآيتين متواردتان على معنى واحد، وأن آية الحشر تخصص آية الأنفال استثنى من ذلك الأرض، ومن رأى أنهما ليستا متواردتين على معنى واحد، قال: تخمّس الأرض ولا بدّ([[445]](#footnote-446)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن الإمام مخيَّر فيما فُتح عنوة بين أمرين، بما يراه من مصلحة للمسلمين.

**قال رحمه الله**: "ويسمى الفتح بالسيف عَنوة؛ لأنهم أخذوها قهرًا.

مثال ذلك: قاتل المسلمون قرية ففتحوها، وجلا عنها أهلها، وصارت بأيدي المسلمين كالغنائم من الأمتعة وغيرها مما ينقل، في هذه الحال يُخيَّر الإمام بين شيئين: إمَّا أن يقسمها بين الغانمين، وإمَّا أن يوقفها على المسلمين عمومًا، ويضرب عليها خراجًا مستمرًّا، فإن قسمها على المسلمين فله في ذلك سلف، وهو النبي ، فإنه قسم أرض خيبر بين المسلمين([[446]](#footnote-447))، وإن لم يقسمها وجعلها وقفًا للمسلمين، وأعطاها الناسَ وضرب عليها خراجًا مستمرًّا فله في ذلك سلف، وهو عمر بن الخطاب، فإن عمر بن الخطاب قال: «إذا قسمت الأرض بين المقاتلين الآن لم ينتفع بها من بعدهم»([[447]](#footnote-448))، وهي أرض ليست شيئًا منقولًا تتلف بمرِّ الزمن، بل هذه ستبقى أبد الآبدين إلى يوم القيامة، فكَوني أقسمها بين الغانمين، وتبقى ملكًا لهم يتوارثونها فيما بينهم، ويتبايعونها فيما بينهم، هذا يَحرِمُ بقية أجيال المسلمين، فأنا أبقيها وقفًا وأضرب عليها خراجًا...، ويجب على الإمام أن يستشير أولي الرأي بين أن يقسم الأرض بين الغانمين، ويجعل لكل إنسان أرضًا يتصرف فيها وتورث من بعده، وبين أن يجعلها وقفًا على المسلمين وليست ملكًا ولا يدخل فيها الإرث([[448]](#footnote-449))، ويضرب عليها خراجًا مستمرًّا تؤخذ ممن هي بيده، بمعنى أنها تكون كأجرة تؤخذ ممن هي بيده كل عام، قد يكون الأفضل الأول وقد يكون الأفضل الثاني، حسب الحال"([[449]](#footnote-450)).

**الترجيح:**

الراجح -والله أعلم- أن الإمام مخيّر بين قسمتها، وإبقاءها بخراجها؛ وهذا القول يجمع بين الآثار والنصوص في المسألة، وهو ما ذهب إليه ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه الراجح من المذهب.

**المطلب الثاني: ما يُفعل بأسرى الحرب.**

**تعريف الأسرى:**

**لغة:** الأسْرَى جَمْعُ أَسِيرٍ، ويجمع أيضًا على أُسَارَى وَأَسَارَى، وَالأسِيرُ: مأخوذ مِنَ الإِسَارِ، وهو القيد؛ لأنهم كانوا يشدونه بالقيد، فَسُمِّيَ كُلُّ أَخِيذٍ أَسِيرًا، وَإِنْ لَمْ يُشَدّ بِهِ، وَكُل مَحْبُوسٍ أَسِيرٌ([[450]](#footnote-451)).

**شرعًا**: "الرجال المقاتلون من الكفار، إِذَا ظفر المسلمون بأسرهم أَحْيَاءً"([[451]](#footnote-452)).

**اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في البالغين من المقاتلين إذا وقعوا في الأسر إلى ثلاثة أقوال:**

**\* القول الأول:**

يخيَّر الإمام فيهم: فإمَّا القتل، وإمَّا الاسترقاق([[452]](#footnote-453))، أو يتركون أحرارًا ذمَّة للمسلمين، ولا يجوز المنّ([[453]](#footnote-454))، ولا الفداء، وهذا قول الحنفية([[454]](#footnote-455)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: ﴿ **...﴾**([[455]](#footnote-456)) بعد قوله: **﴿**  **...﴾**([[456]](#footnote-457))، يقولون: إنّ الآية الثانية منسوخة بالأولى، فيبقى أن الحكم في الأسرى هو القتل([[457]](#footnote-458)).
2. جوَّزوا الاسترقاق؛ لأن فيه دفع شرهم مع وفور المنفعة للمسلمين([[458]](#footnote-459)).
3. لم يجوِّزوا المنّ، ولا مفاداة الأسير الكافر بالأسير المسلم؛ لأن في ردهم تقويتهم على المسلمين، وفي الفداء بهم معونة الكفرة؛ لأنه يعود حربًا علينا، ودفع شر حرابه خير من استخلاص الأسير المسلم؛ لأنه إذا بقي في أيديهم كان ابتلاء في حقه غير مضاف إلينا، والإعانة بدفع أسيرهم إليهم مضاف إلينا فلا يجوز([[459]](#footnote-460)).

**ويناقش قولهم بالنسخ:** أن أكثر العلماء على عدم النسخ([[460]](#footnote-461))، وقد جاء في كتاب الناسخ والمنسوخ: "وَالْقَوْلُ عِنْدَنَا أَنَّ الْآيَاتِ جَمِيعًا مُحْكَمَاتٌ لَا مَنْسُوخَ فِيهِنَّ، يُبَيِّنُ ذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ أَحْكَامِ رَسُولِ اللَّهِ الْمَاضِيَةِ فِيهِمْ وَذَلِكَ أَنَّهُ كَانَ عَامِلًا بِالْآيَاتِ كُلِّهَا ...وَلَا نَعْلَمُ نُسِخَ مِنْهَا شَيْءٌ"([[461]](#footnote-462)).

**\* القول الثاني:**

يخيَّر الإمام بين: القتل، والفداء، والمنّ، ولا يجوز الاسترقاق([[462]](#footnote-463))، وهي رواية عند الحنابلة([[463]](#footnote-464)).

**استدلوا بما يلي:**

1. مجموع الآيتين([[464]](#footnote-465))، وقالوا: هما محكمتان([[465]](#footnote-466))، والإمام مخيَّر بين: القتل، والمنّ، والفداء.
2. مَنِّه على ثمامة بن أثال([[466]](#footnote-467))([[467]](#footnote-468))، وغيره.
3. فادى رسول الله رجل مسلم برجلين من ثقيف([[468]](#footnote-469)).

**وأما عدم الاسترقاق**: فهم لا يرونه في غير أهل الكتاب؛ لأنه لا يقر بالجزية فلم يجُز إرقاقه كالمرتد([[469]](#footnote-470)).

**يناقش**: بأنه لا فرق بين الكفار فيما يثبت من الأحكام إلا أن يدلّ دليل على تخصيص طائفة منهم([[470]](#footnote-471)).

**\* القول الثالث:**

يخيَّر الإمام فيهم بين أربعة أمور: فإما القتل، وإما الفداء، وإما المنّ، وإما الاسترقاق، وهذا قول المالكية([[471]](#footnote-472))، والشافعية([[472]](#footnote-473))، والمذهب عند الحنابلة ([[473]](#footnote-474)).

**استدلّوا:** بمجموع الآيتين([[474]](#footnote-475))، وأنهما محكمتان والإمام مخيَّر بين البدائل الأربعة، وهي: إما القتل ﴿**﴾،** أو المن ﴿**﴾**، أو الفداء ﴿**﴾،** أو الاسترقاق ﴿ **﴾**.

وقالوا: فُهِم الاسترقاق من الأمر بشدِّ الوثاق؛ بدليل ما أخرجه البيهقي عن ابن عباس -رضي الله عنهما- في قوله تعالى: ﴿ ...**﴾**([[475]](#footnote-476))، وأن ذلك كان يوم بدر والمسلمون قلّة فلما كثروا واشتدَّ سلطانهم أنزل الله تعالى: **﴿** ...**﴾**([[476]](#footnote-477))، فجُعل النبي بالخيار فيهم إن شاء قتلهم، وإن شاء استعبدهم، وإن شاء فاداهم([[477]](#footnote-478)).

**\* القول الرابع:**

الإمام يختار ما هو الأصلح للمسلمين في الأسرى بين أحد أمور خمسة هي: القتل، أو الاسترقاق، أو المنّ، أو الفداء، أو ضرب الجزية عليهم، وهذا قول للمالكية([[478]](#footnote-479)).

**ودليلهم** على الجزية: فعل عمر في أهل سواد العراق حيث تركهم أحرارًا ذمَّة للمسلمين([[479]](#footnote-480)).

**يناقش**: بأن مدار هذا المذهب على فعل عمر في سواد العراق وهو لا يخفى، فعل صحابي لا حجةفيه عند جمهور العلماء؛ لأن الصحابي مجتهد فيما ذهب إليه، والمجتهد أيًّا كان يجوز عليه الخطأ، ولذا فلا يجب على التابعي المجتهد، ولا من بعده أن يعمل بمذهبه([[480]](#footnote-481)).

**سبب الخلاف:**

1. هو اختلافهم في نسخ قوله تعالى: **﴿** ...﴾([[481]](#footnote-482))، لقوله: ﴿  ...**﴾**([[482]](#footnote-483))

فمن قال: إنها ناسخة، جعل الإمام مخيَّر بين القتل والاسترقاق، ومن قال: إنهما محكمتان، جعل الإمام مخيَّرًا بين القتل والمنّ والفداء والاسترقاق.

1. ومن قال: إن الاسترقاق تابع لإقرار الجزية، فرَّق بين الكتابي وبين غيره، فقال: لا يسترق غير الكتابي.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله**:

بعد جمع أقوال الشيخ -رحمه الله- يتبين -والله أعلم- أنه يرى أن الإمام يخير في الأسرى بين أمور أربعة:

* إما القتل.
* وإما الفداء، وذكر له صورًا، جعل كُلًّا منها -في أحد المواضع- خيارًا منفصلًا.
* وإما المنّ.
* وإما الاسترقاق، وقد أورد الخلاف فيه في مواطن، وأعرض عن ذكره في مواطن أخرى واكتفى بذكره كأحد الخيارات للإمام.

**حيث قال رحمه الله:** "وأما إذا سبي البالغ المقاتل، فإن الإمام يخير فيه بين أمور أربعة: إما القتل، وإما أخذ الفداء، وإما الاسترقاق، وإما المنّ بدون شيء.

والفداء قد يكون بمال أو منفعة أو أسير مسلم، فمثلًا: لو أننا أسرنا أحد المقاتلين نأتي به للإمام، والإمام إن شاء قتله، وإن شاء مَنَّ عليه مجانًا، وقال له: اذهب إلى أهلك، وإن شاء استرقَّه، أي جعله رقيقًا، وإن شاء طلب الفدية منه إمَّا مالًا وإمَّا منفعة وإمَّا بأسير مسلم.

وهذه التخييرات الأربعة هل هي حسب اختيار الإمام أو حسب المصلحة؟

الجواب: حسب المصلحة؛ لأن القاعدة الشرعية أن كل من يتصرف لغيره إذا خُيِّر بين شيئين فإن تخييره للمصلحة وليس للتشهي، أما من لا يتصرف لغيره فإذا خُيّر بين شيئين فهو للتشهي، إن شاء كذا وإن شاء كذا، ولهذا نقول في كفارة اليمين: يخير بين إطعام، وكسوة، وعتق رقبة، فهل ينظر للمصلحة أو يفعل ما شاء؟

الجواب: يفعل ما شاء؛ لأن هذا التخيير للإرفاق بالمكلف فيختار ما يشاء"([[483]](#footnote-484)).

**وقال في موطن آخر:** "أمَّا المقاتلون إذا جاز أسرهم([[484]](#footnote-485)) فإن الإمام يخيّر فيهم بين أمور أربعة: القتل، والفداء بمال، والفداء بأسير، والمنّ، وقال بعض العلماء: يجوز استرقاقهم، يعني: فيكون هنا يخير بين خمسة أشياء([[485]](#footnote-486)):

1. القتل، ...
2. والثاني: الفداء بأسير، يعني: يكون لدى العدو أسرى منّا فنقول: أعطونا أسيرًا بأسير أو بأسيرين، حسب الحال.
3. أو بمال، نقول: نعطيكم أسيركم بشرط أن تدفعوا لنا كذا وكذا من المال...
4. الرابع: المنّ، يعني: أن نطلقهم بلا شيء، لكن هذا لا بد أن يترجح عند الإمام أن فيه مصلحة كبيرة، وهذا قد يرد، قد يكون الأسير من زعمائهم ورؤسائهم، وإذا مننا عليهم به كُفينا شرًّا عظيمًا منهم، وإذا بقي أسيرًا عندنا قد يحصل بذلك مفسدة كبيرة.
5. أما استرقاقهم: فمن العلماء من أجازه، ومنهم من قال: لا يجوز؛ لأنهم أحرارٌ، ولم يذكر الله -تعالى- إلا: ﴿ ...**﴾**([[486]](#footnote-487))،أما أن نسترقهم وهم أحرار ومقاتلون فلا، والمشهور من المذهب أنه يجوز استرقاقهم"([[487]](#footnote-488)).

**وقال رحمه الله**: "يجوز في الأسرى شيئان: الأول: أن يُقتلوا، والثاني: أن تؤخذ الفدية من المشركين، أي: يُفدوا برجال من المسلمين، ويجوز أن يفدوا بمال، ويجوز أن يفدوا بمنفعة، كما فعل النبي في أسارى بدر حيث أطلقهم على أن يعلموا أهل المدينة...، وهل يجوز أن يطلقوا؟

نعم يجوز ذلك؛ لقوله تعالى: ﴿... **...﴾**([[488]](#footnote-489))، فصار مخيَّرًا بين ثلاثة أشياء: بين القتل، والفداء -والفداء له ثلاث صور- والثالث: المنّ...

وهل يجوز أن يسترقّه؟ ذكر فقهاؤنا -رحمهم الله- أنه يجوز أن يسترقَّ الأسير -والمراد بالأسير: المقاتل الذي يؤخذ في الحرب بعدما استسلم- إذا شاء الإمام، وقيل: ليس له أن يسترقّه؛ لأن الاسترقاق حق لله -تعالى- لا يمكن أن يسترقّه إلا بسبب شرعي، لكن فقهاؤنا صرّحوا بجواز ذلك، وقالوا: إذا كان يجوز أن يقتل فاسترقاقه قد يكون أنفع للمسلمين من قتله"([[489]](#footnote-490))

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة، يتبين أن الراجح -والله أعلم- أن الإمام مخيّر بين أمور أربعة، هي: القتل، والفداء، والمنّ، والاسترقاق، بحسب ما يرى الإمام من المصلحة للمسلمين، وهذا ما اختاره الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه الراجح من المذهب؛ لأنه القول الذي يجمع بين الآيتين، والقول بإحكامهما أولى من القول بالنسخ حتى يثبت دليل عليه ولا دليل.

\*\* \* \*\*

أحكام النَّفل، والسَّلَب، والغلول، والفيء.

**المبحث الأول: النَّفل، وأحكامه.**

**المطلب الأول**: تعريف النَّفل، وموضعه.

**المطلب الثاني:** مقدار النَّفل.

**المطلب الثالث:** من ماذا يكون التنفيل.

**المبحث الثاني: السَّلب، وأحكامه**

**المطلب الأول:** تعريف السَّلَب.

**المطلب الثاني:** السَّلَب بين التشريع والتنظيم.

**المبحث الثالث: الغلول، وأحكامه.**

**المطلب الأول**: تعريف الغلول.

**المطلب الثاني**: عقوبة الغال.

**المبحث الرابع: الفيء، وأحكامه**

**المطلب الأول:** تعريف الفيء.

**المطلب الثاني:** قسمة الفيء.

**المبحث الأول: النَّفَل، وأحكامه.**

**المطلب الأول: تعريف النفل، وموضعه.**

**أولًا: تعريف النَّفَل:**

**لغة**: النَّفَلُ بِفَتْحَتَيْنِ: الْغَنِيمَةُ والهبة، ونَفَلَه وأنفله ونفَّلَه: أعطاه، والنَّفَلُ: الزيادة على الفرض، ومنه قوله تعالى: ﴿...﴾([[490]](#footnote-491))، والجمع الأنفال([[491]](#footnote-492)).

**شرعًا:**

لا تخرج تعريفات الفقهاء للنَّفل عن كونه: زيادة تزاد على سهم الغازي لمصلحة([[492]](#footnote-493)).

**ثانيًا: موضعه:**

* أن ينفَّل أحدٌ لغنائه ونفعه في الحرب، كقتل مقدّم القوم، أو تسلّق الحصن، ونحو ذلك.
* التَّنفيل في بداية الحرب.
* التَّنفيل في الرَّجعة منها.

فالسَّرايا([[493]](#footnote-494)) قد تكون قبلية، أي: ما يكون قبل القتال والجهاد، وقبل إتيان العدو، وهذا النوع من السَّرايا يُمهِّد الطريق للجيش، ويستطلع حال الأعداء، ويستكشف أمرهم.

فللإمام أن يبعثهم لبدء القتال ويقول: لكم كذا (نفلًا).

وقد تكون بعدية: وهي التي تكون بعد خروج الجيش، وانتهاء المعركة.

وللإمام-كذلك- أن يبعثهم؛ لتفقُّد ما بقي من العدو ويجعل لهم نفلًا([[494]](#footnote-495)).

**المطلب الثاني: مقدار النَّفَل.**

**أولاً: مقدار النفل:**

اختلف الفقهاء- رحمهم الله تعالى- في مقدار النَّفَل إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا يجوز أن ينفِّل أكثر من الثلث، وهذا قول الحنفية([[495]](#footnote-496))، والمالكية([[496]](#footnote-497))، والحنابلة([[497]](#footnote-498))، وابن حزم([[498]](#footnote-499)).

**استدلّوا:** بحديث حَبِيب([[499]](#footnote-500))، وفيه: «**شَهِدْتُ النَّبِيَّ نَفَّلَ الرُّبُعَ فِى الْبَدْأَةِ وَالثُّلُثَ في الرَّجْعَةِ**» ([[500]](#footnote-501)).

**وجه الدلالة**: أن نفل النبي انتهى إلى الثلث، فينبغي أن لا يتجاوزه([[501]](#footnote-502)).

**ويناقش:** بأن نفل النبي الثلث لا يشترط أن يكون على سبيل التحديد بهذا النصاب.

**\*القول الثاني:**

أنه لا حدّ للنَّفل، وهذا قول الشافعية([[502]](#footnote-503)).

**استدلّوا** بحديث حبيب السابق، وحديث ابن عمر رضي الله عنهما: **«... فَكَانَتْ سِهَامُهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا**»([[503]](#footnote-504))، وقالوا: اختلف نفل النبي في كل مرة، مما يدلّ علىأن النَّفل يرجع إلى اجتهاد الإمام، حسب ما يراه مناسبًا ويجعله بقدر العمل وخطره([[504]](#footnote-505)).

**ويناقش:** بأن هذا متناقض مع قولهم أن النَّفل لا يكون إلا من الخمس، أو خمس الخمس([[505]](#footnote-506)).

**سبب الخلاف:**

الذين قالوا: إنه لا يزيد عن الثلث نظروا لفعل النبي في حديث حبيب على أن هذا النصاب تشريع، ومن نظر إليه على أنه اجتهاد منه قال: يمكن الزيادة بحسب ما يراه الإمام.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يظهر -والله أعلم- أن الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- يرى أن النفل محدود بالثلث ولا يتجاوزه، تبيَّن ذلك عند شرحه للزاد.

**قال رحمه الله**: "الإمام إذا دخل أرض العدو، وبعث سرية يعني دون أربعمائة نفر يبدءون القتال، فله أن يقول لهم: لكم بعد الخمس الربع؛ لأن هذه السرية إذا ذهبت فإنها تذهب وهي أقلّ خوفًا من السرية التي تبعث بعد رجوع الإمام؛ لأنهم يقولون: الجيش خلفنا فيقول: اذهبوا وقاتلوا وما تغنمون نأخذ الخمس منه، ولكم بعد ذلك الربع خاصة لكم، ثم يقسم الباقي على الجيش.

وكذلك -أيضًا- له أن ينفّل الثلث بعده، أي: بعد الرجوع، وانتهاء القتال فيبعث سرية ربما تتفقّد من بقي من العدوّ ويجعل لها الثلث، وزادت عن السرية الأولى؛ لأنها أشد خوفًا، ولأن العدوّ في البداية ربما يكون على غفلة وعلى غِرَّة، وهنا العدوّ قد انتبه، وربما يكون في قلبه حنق، يريد أن ينتقم؛ ولأن الجيش لما فرغ من القتال صار متشوِّفًا ومتشوِّقًا لأهله، ففي ذلك مشقة شديدة، ولذلك كان التنفيل في الرجعة أكثر من التنفيل في البدأة، فلذلك تعطى مقابل هذا أربعة من اثني عشر، أي: تزاد على الأخرى واحدًا من اثني عشر؛ لأن الأولى لها ثلاثة من اثني عشر وهذه لها أربعة من اثني عشر»([[506]](#footnote-507)).

**الترجيح:**

بالنظر للأقوال وأدلتها يتبين أن القول الراجح -والله أعلم- أن النفل لا يتجاوز الثلث، وهذا ما يراه الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ويوافق فيه المذهب؛ وذلك لقوّة استدلال أصحاب هذا القول، والنص عليه في الحديث، بينما احتجاج القول الثاني لا ينهض لمعارضة هذا القول.

**المطلب الثالث: من ماذا يكون التنفيل.**

اختلف العلماء -رحمهم الله- هل يكون التنفيل من أصل الغنيمة أم غير ذلك؟ **إلى أربعة أقوال:**

**\* القول الأول:**

أن يكون من خُمس الغنيمة، وبهذا قال الحنفية -إذا أحرزت الغنائم-([[507]](#footnote-508))، وقول المالكية([[508]](#footnote-509)).

**استدلّوا**: بحديث مَعْنِ بْنِ يَزِيد السُّلَمِيِّ([[509]](#footnote-510)) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ: «**لَا نَفلَ إِلَّا بَعْدَ الْخُمُسِ**» ([[510]](#footnote-511)).

أي حتى يقسم الخمس، فإذا قسم الخمس انفرد حق المقاتلة، وهو أربعة أخماس، فكان ذلك النفل الذي ينفله الإمام من الخمس لا من الأربعة أخماس التي هي حق المقاتلة([[511]](#footnote-512)).

**ونوقش**: بأنه لا دليل فيها على ذلك، بل غاية ما دلّ عليه: أن الغنيمة تخمّس قبل التنفيل منها([[512]](#footnote-513)).

**\* القول الثاني:**

أن النَّفل يكون من أربعة أخماس الغنيمة، وهذا قول الحنفية -قبل إحراز الغنائم بدار الإسلام-([[513]](#footnote-514))، ووجه عند الشافعية([[514]](#footnote-515))، والمذهب عند الحنابلة([[515]](#footnote-516)).

**استدلوا بما يلي:**

1. حديث حَبِيبِ بْنِ مَسْلَمَةَ : «**شَهِدْتُ النَّبِىَّ نَفَّلَ الرُّبُعَ فِى الْبَدْأَةِ وَالثُّلُثَ في الرَّجْعَةِ**»([[516]](#footnote-517)).
2. وجاء في قول عمر : «**وَلَكَ الرُّبُعُ أَوِ الثُّلُثُ بَعْدَ الْخُمُسِ**» ([[517]](#footnote-518)).
3. حديث معن بن يزيد قال‏:‏ ‏سمعت رسول اللّه يقول‏:‏ «**لا نفل إلا بعد الخمس**»([[518]](#footnote-519)).

**وجه الدلالة من الأحاديث:** أن نفل الثلث لا يتصور إخراجه من الخمس، وقوله: «**بعد الخمس**» أي: بعد إخراج الخمس، ولأن الله -تعالى- قال: ﴿﴾([[519]](#footnote-520)).

يقتضي أن يكون الخمس خارجًا من الغنيمة كلها([[520]](#footnote-521))، فيكون النفل من أربعة أخماسها.

**ونوقش الاستدلال**: بما نوقش به استدلال القول الأول([[521]](#footnote-522)).

**\* القول الثالث:**

أن النّفل يكون من خمس الخمس، وهو الصحيح من أقوال الشافعية([[522]](#footnote-523)).

**استدلّوا:** بحديث ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما: «**أَنَّ رَسُولَ اللهِ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللهِ قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلاً كَثِيرة فَكَانَتْ سِهَامُهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ بَعِيرًا، أَوْ أَحَدَ عَشَرَ بَعِيرًا، وَنُفِّلُوا بَعِيرًا بَعِيرًا**»([[523]](#footnote-524)).

**وجه الدلالة:** لو أعطاهم من الأربعة أخماس التي لهم لم يكن نفلًا، وكان من سهامهم([[524]](#footnote-525))، فتعين أن يكون من الخمس، ولأنه مال يصرف في مصلحة المسلمين تعين أن يكون من خمس الخمس([[525]](#footnote-526)).

**نوقش بما يلي:** حديث ابن عمر - رضي الله عنهما- حجة عليهم، فإن بعيرًا على اثني عشر يكون جزءًا من ثلاثة عشر، وخمس الخمس يكون جزءًا من خمس وعشرين، وجزء من ثلاثة عشر أكثر، فلا يتصوّر أخذ الشيء من أقلّ منه، يحققه أن الاثني عشر إذا كانت أربعة أخماس، والبعير منها، فكيف يتصوّر أخذ ثلث الخمس من خمس الخمس؟ فهذا محال فتعيَّن أن يكون ذلك من غيره([[526]](#footnote-527))**.**

**\* القول الرابع:**

إن النَّفل يكون من أصل الغنيمة، وهو وجه للشافعية،([[527]](#footnote-528)) ورواية عند الحنابلة([[528]](#footnote-529)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. حديث حَبِيب بْنِ مَسْلَمَةَ يَقُولُ: «**شَهِدْتُ النَّبِىَّ نَفَّلَ الرُّبُعَ في الْبَدْأَةِ، وَالثُّلُثَ فِي الرَّجْعَةِ**»([[529]](#footnote-530)).

استدلّ بهذا الحديث من قال: إنَّ الْإِمَامَ لَهُ أَنْ يُنَفِّلَ مِنَ الْغَنِيمَةِ مَا أَحَبَّ, بَعْدَ إِحْرَازِهِ إِيَّاهَا, قَبْلَ أَنْ يُقَسِّمَهَا كَمَا كَانَ لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ([[530]](#footnote-531)).

1. عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ قَالَ: «**كَانَ رَسُولُ اللهِ يُنَفِّلهمْ إِذَا خَرَجُوا بَادِينَ الرُّبُعَ, وَيُنَفِّلهمْ إِذَا قَفَلُوا الثُّلُثَ**»([[531]](#footnote-532))، وظاهره أنه من أصل الغنيمة.

**يناقش بـ**: أنه لا يدل على أن النَّفل من أصل الغنيمة، بل غاية ما يدلّ عليه: أن النفل يكون في البدأة وفي الرجعة.

**سبب الخلاف:**

اختلاف النصوص الواردة في باب التّنفيل فبعضها جاء مقيَّدًا بـ: (بعد الخمس) وبعضها جاء مطلقًا، وما جاء مقيّدًا بها، اختلفت الأفهام في معناه، فمن فهم معنى (بعد الخمس) أي: بعد إخراج الخمس، قال: يكون التّنفيل من الأربعة أخماس، ومن فهم أن المراد بها: بعد إخراج الخمس ليتميز حق المقاتلة، قال: التّنفيل من الخمس، ومن أضاف لذلك أنه مال يصرف في مصلحة المسلمين، قال: من خمس الخمس، وأما من استدلّ بالأدلة المطلقة، قال: يكون التنفيل من أصل الغنيمة.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن ذلك راجع لاجتهاد الإمام أو من له القول في الجيش.

**وفي ذلك يقول رحمه الله**: "اختلف العلماء -رحمهم الله- في التّنفيل هل يكون بعد الخمس أو قبله؟ على قولين([[532]](#footnote-533))، فمنهم من يقول: ينفّل بعد الخمس، بمعنى أنه يؤخذ الخمس كاملًا ويصرف على خمسة أصناف ... ثم أربعة الأخماس يؤخذ منها النّفل ...، ومنهم من قال: يؤخذ النّفل قبل الخمس، يعني من أصل الغنيمة، ولو قيل: بأن ذلك راجع للإمام، أو للقائد لكان له وجه؛ لأن الأحاديث في ذلك مختلفة، فيكون هنا: «لا نفل إلا بعد الخمس»([[533]](#footnote-534))، وهذا يقتضي أن يكون التّنفيل بعد الخمس يعني من أربعة الأخماس، وهنا يقول: «نفّل الربع في البدأة والثلث في الرجعة»([[534]](#footnote-535))، وظاهره من أصل الغنيمة، لا من أربعة الأخماس، ومن ثم اختلف العلماء، والراجح أن هذا يرجع إلى اجتهاد الإمام أو من له القول في الجيش"([[535]](#footnote-536)).

**الترجيح:**

الراجح -والله أعلم- أن النّفل يكون حسب اجتهاد الإمام وما يراه من مصلحة، سواء كان من أصل الغنيمة أو غير ذلك، وهو ما ذهب إليه الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- وخالف فيه المذهب؛ وذلك جمعًا بين الأدلة الواردة في الباب.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثاني: السَّلَب، وأحكامه**

**المطلب الأول: تعريف السَّلَب.**

**لغة:**

السِّينُ وَاللَّامُ وَالْبَاءُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَخْذُ الشَّيْءِ بِخِفَّةٍ وَاخْتِطَافٍ، والاسْتِلابُ: الاختِلاس، و(سَلَبَ) الشَّيْءَ مِنْ بَابِ نَصَرَ، يُقَالُ: سَلَبْتُهُ ثَوْبَهُ سَلْبًا، وَالسَّلَبُ: الْمَسْلُوبُ، وكل شيءٍ على الإِنسانِ سَلَبٌ([[536]](#footnote-537))**.**

**شرعًا:**

عرّف الفقهاء السَّلب بأنه ما استحقه المجاهد بقتل الكافر مما وجد عليه من ثياب، وسلاح، ودروع، ودابَّة وما أشبه ذلك([[537]](#footnote-538)).

**المطلب الثاني: السَّلَب بين التشريع والتنظيم.**

بمعنى هل يشترط لاستحقاق السَّلب أن يقول الإمام ذلك (وهذا تنظيم)، أم لا يشترط (فيكون تشريعًا)؟ **اختلف الفقهاء إلى قولين**:

**\* القول الأول:**

إن السَّلب تنظيم؛ فالقاتل لا يستحقّ السَّلب إلا إذا اشترط له الإمام ذلك، وهذا قول الحنفية([[538]](#footnote-539))، والمالكية([[539]](#footnote-540))، ورواية عند الحنابلة([[540]](#footnote-541)).

و**استدلّوا بما يلي:**

1. قصّة قتل أبي جهل، حيث أعطى سلبه لمعاذ بن عفراء([[541]](#footnote-542))مع قوله: «**كلاكما قتله**»([[542]](#footnote-543)).
2. ما روى عوف بن مالك([[543]](#footnote-544)) قال: (قتل رجل من حمير رجلًا من العدوّ، فأراد سلبه فمنعه خالد بن الوليد وكان واليًا عليهم، فأتى رسولَ الله عوفُ بن مالك فأخبره، فقال لخالد: «**ما منعك أن تعطيه سلبه**؟» قال: استكثرته يا رسول الله، قال: «**ادفعه إليه**»)([[544]](#footnote-545)).

فالحديثان صريحان في أن أمر السَّلب إلى الإمام.

**مناقشة الدّليل:** يتضح من تتمة القصة سبب حكم النبي بمنع خالد من إعطاء عوف سلب القتيل؛ ذلك أنه «مرّ خالد بعوف ، فجرَّ بردائه ثم قال: هل أنجزت لك ما ذكرت لك من رسول الله ؟ فسمعه رسول الله فاستغضب، فقال: «**لا تعطه يا خالد، لا تعطه يا خالد، هل أنتم تاركون لي أمرائي؟ إنما مثلكم ومثلهم، كمثل رجل استرعى إبلًا أو غنمًا، فرعاها ثم تحين سقيها، فأوردها حوضا فشرعت فيه، فشربت صفوه وتركت كدره، فصفوه لكم، وكدره عليهم**» ([[545]](#footnote-546))**.**

فليس فيه دليل على ما قالوا.

1. عن شبر بن علقمة([[546]](#footnote-547)) قال: «**بارزت رجلًا يوم القادسية فقتلته، وأخذت سلبه، فأتيت به سعدًا، فخطب سعد أصحابه، وقال: إن هذا سلب شبر، خير من اثني عشر ألفًا، وإنا قد نفّلناه إياه**»([[547]](#footnote-548))

فلو كان السَّلب حقًّا للسالب دون إذن الإمام ما قال: «وإنا قد نفلناه إياه».

**\* القول الثاني:**

إن السّلب تشريع؛ يستحقه القاتل، قال ذلك الإمام أو لا، وهو قول الشّافعيّة([[548]](#footnote-549))، ورواية عند الحنابلة([[549]](#footnote-550)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. عن أبي قتادة الأنصاري قال: قال : «**من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه**»([[550]](#footnote-551)).
2. قول سعد : «**يا رب إذا لقينا القوم غدًا فلقِّني رجلًا شديدًا بأسه شديدًا حرده([[551]](#footnote-552))، فأقاتله فيك، ويقاتلني، ثم ارزقني عليه الظفر حتى أقتله، وآخذ سلبه**».([[552]](#footnote-553))

**سبب الخلاف:**

احتمال قوله يوم حنين بعد ما برد القتال: «**من قتل قتيلًا له عليه بينة فله سلبه**»([[553]](#footnote-554)) أن يكون ذلك منه على جهة التنظيم، أو على جهة الاستحقاق للقاتل (تشريع)([[554]](#footnote-555)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين:**

اختلف قول الشيخ في السَّلب، فقد ذكر في مرة أنه تشريع، وأخرى ذكر أنه تنظيم، وبالنظر لتاريخ القولين، نجد الأخير منهما قوله: إن السَّلب تنظيم، ولعله الذي استقر عليه رأيه رحمه الله.

**قال -رحمه الله-** في الموضع الأول: "فأيهما الأصل: أنه قضاء تدبيري، أو قضاء شرعي؟ الظاهر أن الثاني أولى وأحوط؛ وذلك لأن الأصل اتباع النبي والتأسي به، حتى لو فرض أنه قضاء تدبيري فإنه ينبغي لقائد الجيش أن يقضي بهذا القضاء: ﴿...﴾([[555]](#footnote-556))"([[556]](#footnote-557))

**وقال -رحمه الله-** في الموضع الثاني: "لو قيل: تشريع، ثبت لكل قاتل السَّلب، سواء قال القائد أو لا، ولو قيل: تنظيم، فيكون السّلب مع الغنائم إلا إن رأى قائد الجيش من المصلحة أن يقول ذلك، فليقله، **والظاهر** أنه ليس تشريعًا، بل يجوز للقائد أن يفعل ذلك، ولا شك أن فيه تنشيطًا للمجاهد إذا أمن السَّلب، لكن ليس ثابتًا للقاتل سواء شرط له أم لا"([[557]](#footnote-558)).

**الترجيح:**

بالنظر للقولين ووجه استدلالهما، نجد أن القول الراجح -والله أعلم- أنه تشريع، وهذا هو الرأي الأول للشيخ -رحمه الله- وهذا هو الأصل حتى يقوم دليل على أنه تنظيم، وهو الأولى والأحوط.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثالث: الغلول، وأحكامه.**

**المطلب الأول: تعريف الغلول.**

**لغة :**

الغلول في اللغة: هو الخيانة، يقال: غلَّ من المغْنَمِ غُلولًا، أي: خان، وقيل: الغُلولُ في المغنمِ خاصَّةً([[558]](#footnote-559)).

**شرعًا :**

مجمل تعريفات الفقهاء للغلول تدور حول: الأخذ من الغنيمة على وجه الكتمان، مما لم يُبَحْ الانتفاع به، ويجب قسمته بين الغزاة([[559]](#footnote-560)).

**المطلب الثاني: عقوبة الغال.**

الغلول كبيرة من كبائر الذنوب، استحقّ بها الغالُّ العقوبة الدنيوية، والأخروية:

**فأما العقوبة الأخروية:** فإنه يستحقها إذا مات، ولم يتب مما غَلّ.

يقول تعالى: ﴿......﴾([[560]](#footnote-561))

كما جاء في حديث أبي هريرة :«أن رسول الله قام خطيبًا فوعظ وذكَّر ثم قال: **ألا عسى رجل منكم يجيء يوم القيامة على رقبته شاة لها ثُغاء**([[561]](#footnote-562))،**يقول: يا رسول الله، أغثني! فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك! ألا هل عسى رجل منكم يجيء يوم القيامة على رقبته فرسٌ لها حمحمة([[562]](#footnote-563))،يقول: يا رسول الله، أغثني! فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك! ألا هل عسى رجل منكم يجيء يوم القيامة على رقبته صامتٌ**([[563]](#footnote-564))، **يقول: يا رسول الله، أغثني! فأقول: لا أملك لك شيئًا، قد أبلغتك! ألا هل عسى رجل منكم يجيء يوم القيامة على رقبته بقرة لها خوار**([[564]](#footnote-565))، **يقول: يا رسول الله، أغثني! فأقول: لا أملك لك شيئا، قد أبلغتك! ألا عسى رجل منكم يجيء يوم القيامة على رقبته رِقاع**([[565]](#footnote-566)) ... »([[566]](#footnote-567)).

**وأما العقوبة الدنيوية:**

اتفق الفقهاء([[567]](#footnote-568)) -رحمهم الله تعالى- على أن الإمام يعزر الغالّ بما يردعه ويردع غيره عن فعله.

**لكنهم اختلفوا في إحراق رحله ومتاعه إلى قولين:**

**\* القول الأول:**

لا يحرق رحله ولا متاعه، وهو قول الحنفية([[568]](#footnote-569))، والمالكية([[569]](#footnote-570))، والشافعية([[570]](#footnote-571))، ورواية عند الحنابلة([[571]](#footnote-572)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. ما جاء في الحديث الذي يرويه أبو هريرة في غنائم خيبر، عن النبي بعد انصرافهم: «**وكان معه عبد له يقال له: مدعم**([[572]](#footnote-573)) **أهداه له أحد بني الضباب، فبينما هو يحط رحل رسول الله إذ جاءه سهم عائر**([[573]](#footnote-574))، **حتى أصاب ذلك العبد، فقال الناس: هنيئًا له الشهادة، فقال رسول الله : بلى والذي نفسي بيده، إن الشملة**([[574]](#footnote-575)) **التي أصابها يوم خيبر من الغنائم لم تصبها المقاسم، لتشتعل عليه نارا**»([[575]](#footnote-576)). فالنبي لم يحرق رحله، وإنما بيَّن أن الشملة تشتعل عليه نارًا، فكذلك من غلَّ لا يحرق رحله([[576]](#footnote-577)).

**ونوقش**: بأن حديث مدعم لا حجة لهم فيه، لأنه لم يعترف أنه أخذه على سبيل الغلول، ولا أنه أخذه لنفسه، وإنما توانى في المجيء به، وليس الخلاف فيه، ولأن الرجل جاء به تائبًا من نفسه، والتوبة تمحو ما قبلها([[577]](#footnote-578)).

**ويمكن أن يجاب عنه**: بأن النبي لم يحرق متاع غيره ممن غلّ([[578]](#footnote-579)).

1. لأن حرق رحله ومتاعه إضاعة للمال، وقد جاء في الحديث: «**نهى النبي عن إضاعة المال**»([[579]](#footnote-580)).

**ويناقش:** بأن النهي عن إضاعة المال إنما يكون ذلك إذا لم يكن فيه مصلحة، أما إذا كان فيه مصلحة فلا بأس بذلك، ولا يعد تضييعًا للمال، كإلقاء المتاع في البحر إذا خيف الغرق([[580]](#footnote-581)).

**ويمكن أن يجاب عنه**: بأن القياس على إلقاء المتاع في البحر للمحافظة على النفس، هو قياس مع الفارق؛ لأن في ذلك إتلافًا للمال للمحافظة على النفوس التي هي أعظم من المال، أما في الغالّ فإحراق المال عقوبة له، ويمكن عقابه بغير إحراق المال.

**\* القول الثاني:**

يُحرق رحله ومتاعه، وقال به الحنابلة على المذهب([[581]](#footnote-582))، واستثنوا من ذلك الحيوان؛ لأنه لا يدخل في اسم المتاع، وسُرج الحيوان؛ لأنه ملبوس له، وثياب الغالّ؛ لأنه لا يجوز تركه عريانًا، والمصحف فإنه لا يحرق؛ لحرمته، والسّلاح؛ لأنه يحتاج إليه للقتال، ونفقته؛ لأن ذلك مما لا يحرق عادة([[582]](#footnote-583)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. عن عمر عن النبي قال: «**إذا وجدتم الرجل قد غلّ، فأحرقوا متاعه واضربوه**»([[583]](#footnote-584)).
2. عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه: «**أن رسول الله وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغالّ**»([[584]](#footnote-585)).

**ونوقشت هذه الأدلة بما يلي:**

1. أن هذه الأحاديث ضعيفة، ومما يدل على ذلك: أن الغلول كان كثيرًا في زمن النبي ؛ لكثرة المنافقين والأعراب، وأهل المغازي لم يتركوا شيئًا مما فعله النبي في مغازيه إلا ذكروه، فلو كان أحرق رحل أحد لنقلوا ذلك لنا، وحيث لم ينقل في كتب السير المشهورة دلّ على ضعفها أو أنه لا أصل لها([[585]](#footnote-586)).

وكذلك مخالفة الأحاديث والآثار المشهورة في أن النبي لم يحرق متاع أحد([[586]](#footnote-587)).

1. أن الذين قالوا: يحرق الرحل والمتاع، استثنوا المصحف، والحيوان، والسّلاح، وملابس الغالّ، ونفقته، فيقاس على ذلك سائر الأمتعة، فالغازي لا يحمل معه في العادة إلا ما يحتاج إليه للقتال([[587]](#footnote-588)).

**سبب الخلاف:**

تعارض الأحاديث والآثار الواردة في هذا الباب.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن الغالَّ يُحرق رحله كله إلا السّلاح، والمصحف، وما فيه روح، وقد ذكر الخلاف في المسألة في موطن من شرحه للزاد دون أن يبين رأيه صراحة، لكن في موطن آخر ذكر حكم الغالّ على أنه تحريق متاعه دون أن يورد الخلاف في المسألة، وكأنه الرأي الذي يختاره، والله أعلم.

**يقول رحمه الله:** "لماذا يحرق؟ أفلا يكون من الأحسن أن يضاف إلى الغنيمة؟ أو من الأحسن أن يؤدب صاحبه بالضرب مثلًا، ويكون المال له؟

الجواب: لا؛ لأن المقصود بهذا التحريق هو التنكيل بهذا الرجل، ومصلحة التنكيل أكبر من مصلحة ما يُضم إلى بيت المال أو إلى الغنيمة من المال، فيكون في هذا مصلحة أكبر من مصلحة المال الذي يحصل لو لم يُحرق، وأما كونه يُحرق ولا يُتلف بنوع آخر أو يُتصدق به فلأن هذا هو الوارد عن الصحابة ... ولكن هل كلام المؤلف صحيح في أنه يجب إحراقه، أو نقول: إن الإحراق راجع إلى اجتهاد الإمام؟

الجواب: المذهب هو أنه يجب إحراقه، والذي اختاره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أن هذا راجع إلى اجتهاد الإمام، فإن رأى من المصلحة أن يحرق، حرقه، وإن رأى أن يبقيه، أبقاه، ولكن لا بدّ أن ينكل بهذا الغالّ"([[588]](#footnote-589)).

ثم **قال في الموطن الآخر**: "فإن قال قائل: فإذا غلّ الإنسان فماذا يكون حكمه؟

يقال: إن الحكم أن يحرق رحله كله إلا: السّلاح، والمصحف، والحيوان، أما السّلاح فلأنه ينتفع به في القتال، وأما المصحف فاحترامًا له، وأما الحيوان فلئلا يعذب بالنار مع أنه لم يحصل منه شيء"([[589]](#footnote-590)).

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال والأدلة، يتبيّن أن القول الراجح -والله أعلم- أن حكم الغالّ يرجع إلى اجتهاد الإمام فإن رأى تحريق متاعه فعل، وإن رأى تعزيره بأمر آخر فعل؛ وذلك لضعف النصوص الواردة في التحريق، وهذا خلاف ما يراه الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- مما وافق فيه الراجح من المذهب.

\*\* \* \*\*

# المبحث الرابع: الفيء، وأحكامه

# المطلب الأول: تعريف الفيء.

**لغة:**

فاءَ: رَجَع، وفاءَ إِلى الأَمْرِ يَفِيءُ وفاءَه فَيْئًا وفُيُوءًا: رَجَع إليه([[590]](#footnote-591)).  
**شرعًا:**

كلّ مال أخذه المسلمون من الكفار بدون قتال([[591]](#footnote-592)).

# المطلب الثاني: قسمة الفيء.

# اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في قسمة الفيء، والجهة التي يُصرف فيها، إلى قولين:

# \* القول الأول:

# إن الفيء لا يخمّس، بل يُجعل جميعه لجميع المسلمين، ويدخل الغزاة فيه دخولًا أوليًّا فيعطون منه ما يكفيهم، وهذا قول الحنفيّة([[592]](#footnote-593))، والمالكيّة([[593]](#footnote-594))، وقول عند الشافعية([[594]](#footnote-595))، والمذهب عند الحنابلة([[595]](#footnote-596)).

**واستدلّوا بما يلي:**

قوله تعالى: ﴿... **...**﴾([[596]](#footnote-597)) إلى قوله تعالى: ﴿......﴾([[597]](#footnote-598))**،** قال عمر لما قرأ هذه الآيات: "استوعبَت المسلمين"([[598]](#footnote-599)).

# \*القول الثاني:

إن الفيء يخمّس كالغنيمة:

- فخمسه يصرف في مصرف خمس الغنيمة([[599]](#footnote-600))، وهو قول عند الشافعية([[600]](#footnote-601))، ورواية عند الحنابلة([[601]](#footnote-602)).

- وأربعة أخماسه للغزاة لا يشاركهم فيه أحد، وهذا أظهر الأقوال عند الشافعية([[602]](#footnote-603)).

وقيل: في مصالح المسلمين، وهو قول عند الشافعية([[603]](#footnote-604))، ورواية عند الحنابلة([[604]](#footnote-605)).

**واستدلّوا بما يلي:**

**ما يتعلق بخمسه**: قوله تعالى: **﴿**... ...﴾([[605]](#footnote-606))، فسمّى الجهات الخَمس، التي بيَّنت سورة الأنفال أنها مصرف الخمس، فدلّ أن التخميس في الفيء كالغنيمة.

**ما يتعلق بأربعة أخماسه:**

من قال: يصرف للغزاة، **علّل بـ:** أن ذلك كان للرسول ، لما له في قلوب الكفار من الرّعب، وقد صار ذلك بعد موته في المقاتلة، فوجب أن يصرف إليهم([[606]](#footnote-607)).

من قال: يصرف في المصالح، **علّل بـ:** أنه مال راتب لرسول الله فصرف بعد موته في المصالح([[607]](#footnote-608)).

**ويناقش:**

* بأن الغنيمة تختلف عن الفيء، فالغنيمة مال أخذ بالقتال والقهر والغلبة، والفيء بدون ذلك.
* أن الله -تعالى- أضاف الفيء إلى أهل الخمس، كما أضاف خمس الغنيمة إلى أهله، فإيجاب الخمس في الفيء لأهله دون باقيه منع لما جعله الله لهم بغير دليل، ولو أريد الخمس منه لذكره الله، كما ذكره في خمس الغنيمة، فدلّ على إرادة الاستيعاب([[608]](#footnote-609)).

**سبب الخلاف:**

من جعل الفيء كالغنيمة قال: بتخميس الفيء، ومن فرَّق بينهما باعتبار الحصول عليه بقتال أو عدمه، قال: بعدم تخميس الفيء.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- أن مال الفيء لعامة المسلمين يصرف في مصالحهم.

**قال رحمه الله**: "فهذه الأموال أخذت بغير قتال فتكون فيئًا؛ وذلك لأن المقاتلين لم يتعبوا في تحصيلها فلا تقسم بينهم، بل تكون فيئًا يصرف في مصالح المسلمين العامة، كرزْقِ القضاة، والمؤذنين، والأئمة، والفقهاء، والمعلمين، وغير ذلك من مصالح المسلمين... فكلّ ما فيه مصلحة للمسلمين في دينهم أو دنياهم فإنه يؤخذ من بيت المال، ولا يجوز أن يصرف هذا الفيء، أعني: بيت المال إلا فيما فيه مصلحة للمسلمين، فأما ما لا مصلحة فيه فإنه لا يجوز أن يصرف منه قرش واحد؛ لأن هذا من إضاعة المال، وإذا كان الإنسان منهيًّا عن إضاعة المال الذي يملكه، فكيف بإضاعة المال الذي هو للمسلمين عمومًا"([[609]](#footnote-610)).

**الترجيح:**

الذي يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح في الفيء عدم القسمة؛ إذ إنه يختلف عن الغنيمة، ويصرف في مصالح المسلمين، كما فهم عمر حين قال:"استوعبَت المسلمين"([[610]](#footnote-611))، وهو ما اختاره ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه الراجح من المذهب.

عقد الهُدنة

**ويشمل ستة مباحث:**

**المبــــــحث الأول:** من يحق له عقد الهُدنة.

**المبـــــــحث الثاني:** مُدّة الهُدنة.

**المبــــــحث الثالث:** عقد الهُدنة على بدل**.**

**المبـــــــــــحث الرابع:** حكم من جاء مسلمًا من المهادنين.

**المبـحث الخامس:** حكم قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا.

**المبــحث السادس:** نبذ العهد إلى العدوّ إذا خيف غدره.

**المبحث الأول: من يحقُّ له عقد الهُدنة**

تُعدُّ الهُدنة في الإسلام وسيلة لوقف الحرب مع العدوّ، تُلجئ إليها الضرورة، وتدعو لها الحاجة، فتجدها ضمن أبواب الجهاد، وقد أخذت عدة أسماء في كتب الفقه إضافة إلى مسمى الهدنة، فأطلقوا عليها: الموادعة، والمعاهدة، والصُّلح، والعهد، والأمان، وغير ذلك.

**أولًا: تعريف الهدنة:**

**لغة:** الْهَاءُ وَالدَّالُ وَالنُّونُ: يَدُلُّ عَلَى سُكُونٍ وَاسْتِقَامَةٍ، والهُدْنَة والهُدُون والمَهْدَنة: الدَّعة والسكون، و(هَادَنَهُ) صَالَحَهُ، وَالِاسْمُ (الْهُدْنَةُ)([[611]](#footnote-612)).

**شرعًا:** مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة، بعوض وبغير عوض([[612]](#footnote-613)).

**ثانيًا: من يحق له عقد الهدنة**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله تعالى- فيمن يحقّ له عقد الهدنة مع العدوّ إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا يشترط أن يكون عاقد الهدنة هو الإمام، بل لو عقد جماعة من المسلمين الهدنة مع الحربيين صحَّ، وهذا قول الحنفية([[613]](#footnote-614))، ورواية عند الحنابلة([[614]](#footnote-615)).

**علّلوا لذلك:**

بأن المعوّل عليه في عقد الهدنة هو حصول المصلحة من عقدها مع المسلمين، والجماعة من المسلمين وإن لم يكن فيهم الإمام يستطيعون الوقوف على المصلحة([[615]](#footnote-616)).

**ويناقش**: بأن المصالح العامة لا يقف عليها غير الإمام؛ إذ قد تحصل المهادنة من أفراد المسلمين وتكون المصلحة في قتالهم، فيعظم الضرر([[616]](#footnote-617)).

**\* القول الثاني:**

لا يجوز أن يعقدها مع المشركين إلا الإمام أو من ينوب عنه، وهذا رأي جمهور الفقهاء من المالكية([[617]](#footnote-618))، والشافعية([[618]](#footnote-619))،والمذهب عند الحنابلة([[619]](#footnote-620)).

**عللوا لذلك:**

بأنّ ما فيه مصالح أو مفاسد يتأثر بها عامة المسلمين، فالأصل ألّا يتولى شأنها إلّا ولي الأمر، أو من ينوب عنه([[620]](#footnote-621)).

**سبب الخلاف:**

من نظر إلى الهدنة على أنها كالأمان، أجاز لغير الإمام عقدها، ومن رأى أنها عقد خاص، قال: بعدم جواز عقدها من غير الإمام.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

لم يخالف الشيخ -رحمه الله- المذهب في هذه المسألة من اشتراط عقد الإمام للهدنة، وقد فرّق بينه وبين الأمان الذي يجوز لأفراد المسلمين عقده مع العدو.

**قال -رحمه لله-** في شرحه للزّاد، عند قول المؤلف: «والهدنة عقد الإمام أو نائبه على ترك القتال مدة معلومة ولو طالت بقدر الحاجة»: "كلامه هنا لا يخالف كلامه الأول([[621]](#footnote-622))، فالكلام الأول إنما هو تأمين فقط، وكلامه هنا عن عقد يكون بين الإمام وبين الكفار، كما فعل النبي في الحديبية، واشترط المؤلف بقوله: «عقد الإمام أو نائبه» أن الهدنة لا يعقدها إلا الإمام أو نائبه، ومعروف أن الإمام هو الذي له الولاية العامة على كلِّ المسلمين، ولكن هذا فُقد من أزمنة طويلة، وأقرَّ المسلمون الوضع على ما هو عليه، وقالوا: كل إنسان ولي أمرٍ على البلاد التي تحت سيطرته فتجب طاعته، كما ذكره الصَّنعاني في سبل السَّلام، وغيره -أيضًا- من أهل العلم"([[622]](#footnote-623)).

**الترجيح:**

يظهر مما سبق أن القول الراجح في المسألة -والله أعلم- ما ذهب إليه جمهور الفقهاء من قصر الهدنة على الإمام أو من ينوب عنه؛ كما هو اختيار الشيخ -رحمه الله- موافقة للمذهب؛ لما لعقد الهدنة من أثر في تعطيل الجهاد، وما يتعلق به من مصالح تؤثّر على الدولة بأسرها، خلافًا لعقد الأمان الخاص، فإنه لا يتعطل به الجهاد إلّا في حق الممنوح له، حيث إنه يمنح لعدد قليل قد يكون واحدًا أو جماعة قليلة، أما عقد الهدنة فإنه يُعقد لدولة كاملة، فلذلك لا يعقده غير الإمام، أو من ينوب عنه لخطورته.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثاني: مدة الهدنة.**

اختلف العلماء -رحمهم الله- في المدّة التي يجوز للمسلمين أن يهادنوا العدوّ عليها، إلى ثلاثة أقوال:

**\* القول الأول:**

تجوز الهدنة على مدة مقدَّرة معلومة، طالت أو قصرت بحسب ما تقتضيه المصلحة، وهذا قول الحنفية([[623]](#footnote-624))، والمالكية([[624]](#footnote-625))، والصَّحيح من مذهبالحنابلة([[625]](#footnote-626)).

**وعلّلوا لذلك**: بأنها عقد جاز للمصلحة، فحيث وُجِدتْ المصلحة جازت الهدنة -طولًا وقصرًا- تحصيلًا للمصلحة([[626]](#footnote-627)).

**\* القول الثاني:**

تجوز الهدنة لمدّة عشر سنين، فأقلّ، ولا تجوز لأكثر منها، وهذا قول الشافعية([[627]](#footnote-628))، ورواية عند الحنابلة([[628]](#footnote-629))، إلا أن الشافعية فصَّلوا، حيث قالوا: المدة حال قوّة المسلمين هي أربعة أشهر، فإن زادت على أربعة أشهر وجب الوفاء، بشرط ألّا تصل إلى سنة، وفي حال ضعف المسلمين فإنها تجوز لمدة عشر سنوات([[629]](#footnote-630)).

**استدلوا بما يلي:**

1. مدّة الصُّلح في الحديبية([[630]](#footnote-631))، قالوا: تدل على عدم جواز الزيادة على عشر سنين([[631]](#footnote-632)).

**ويناقش**: بأن الأخبار الصّحيحة الواردة فيه لم تتعرض لمدة الصُّلح، لذا فقد وقع الخلاف في مدته.

قال ابن المنذر: "اختلف العلماء في المدّة التي كانت بين رسول الله وبين أهل مكة عام الحديبية، فقال عروة: كانت أربع سنين، وقال ابن جريج: كانت ثلاث سنين، وقال ابن إسحاق: كانت عشر سنين"([[632]](#footnote-633)).

**\* القول الثالث:**

وهو رأي شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- أنه يجوز عقدها مقيّدة ومطلقة، ما دام في ذلك مصلحة راجحة، والهدنة المطلقة عقد جائز؛ بحيث إذا تبيَّن للمسلمين أنَّ المصلحة تقتضي قطع الهدنة فلِلمسلمين نقض العهد المبرم([[633]](#footnote-634)).

**سبب الخلاف:**

هو الاختلاف في اعتبار المدّة الواردة في صلح الحديبية، هل وردت على أنها مدّة محددة شرعًا؟ وبهذا لا يجوز تجاوزها، أم أنها مدّة اتفق عليها النبي مع الكفار لما رأى من المصلحة؟ وبالتالي يجوز الزيادة بحسب المصلحة.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ جواز الزيادة على عشر سنين إن دعت المصلحة لذلك، وسواء كانت مطلقة أو مقيّدة.

ولميتبيّن اختياره -رحمه الله- صراحة في الشرح الممتع؛ فقد ذكر الخلاف في المسألة **ثم قال: "**وقال شيخ الإسلام: يجوز عقد الهدنة مطلقًا بدون تحديد إذا كان في ذلك مصلحة، ولكن يكون هذا عقدًا جائزًا، بمعنى أن للمسلمين أن ينقضوه إذا رأوا مصلحة في نقضه... بمعنى أن المسلمين إذا رأوا من أنفسهم القوّة نبذوا العهد، وهذا اختيار شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- ولكن لا بدّ أن يُعلِموا عدوّهم بأننا عقدنا معكم هذه الهدنة للحاجة، والآن لا نحتاجها، فإمّا أن تُسْلموا، وإمّا أن نقاتلكم، وهذا الذي قاله شيخ الإسلام هو قياس المذهب في أنّ المرجع في ذلك إلى المصلحة، ولو زاد على عشر سنين، فما دمتم تقولون: إننا نزيد على العشر سنوات التي حددها الرسول في الصُّلح بينه وبين قريش من أجل المصلحة، فلنقل أيضًا: قد نظنّ أن المصلحة في عشر سنوات -مثلًا- أو عشرين سنة، ولكن يتبين أننا نحتاج إلى وقت أطول، فإذا أطلقناها وصار لنا الحق في أن نقول لهؤلاء القوم: نحن أطلقناها ولم نقيد مدة معينة، فإذا لم نقيّد مدة معينة، فإنكم لا تلزموننا بشيء، ونقول لهم: هذا إذا قوينا وصار عندنا قدرة نستطيع أن نجبرهم على الإسلام، أو دفع الجزية إن كانوا من أهل الجزية"([[634]](#footnote-635))

لكن ظهر اختياره صريحًا في مواضع أخرى**، حيث قال -رحمه الله-**: "والصحيح: أنها تصح أن تكون مطلقة، ولكنه لا يعني أن نضع الجهاد، بل لا بدّ أن يكون في نيتنا أننا متى كنا قادرين فسوف نجاهد؛ لأنه ديننا يجب أن نحميه، ويجب أن نجعله فوق كل دين"([[635]](#footnote-636)).

**وقال في موضع آخر**: "وقال شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله-: "تجوز المهادنة مطلقة"، فعلى هذا القول يجب على المسلمين إذا أوتوا قوّة أن يقاتلوا، فإذا قالوا: في الهدنة([[636]](#footnote-637))، قلنا: الهدنة ليست عامّة، بل مطلقة، والمطلقة تصدق بأي شيء، وهذا الذي اختاره شيخ الإسلام هو **الصّحيح**؛ لأن الحكم يدور مع علّته وجودًا وعدمًا؛ إذ إن سبب المهادنة هو ضعف المسلمين، فمتى وجد هذا الضعف فالهدنة قائمة، ومتى زال هذا الضعف فالهدنة لاغية"([[637]](#footnote-638)).

**وقال أيضًا**: "فهل يختصّ جواز المصالحة بهذا القدر من الزمن، أي: عشر سنوات فأقلّ، أو لنا أن نزيد للمصلحة؟

**الصّحيح**: أنه لنا أن نزيد للمصلحة؛ لأنّ النبي فعل ذلك بنفسه، أي: عقد عشر سنوات لكنه لم يقُل للناس: لا تعقدوا فوق ذلك، فيكون الأصل الجواز، يعني لنا أن نقول: عشرين سنة أو خمس عشرة سنة؛ لأنه لا دليل على التحريم، وهل لنا أن نطلق؟ يعني: أن نصالح صلحًا غير مقيّد؟

في هذا خلاف، بعض العلماء كشيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- يقول: لا بأس، وبعض العلماء يقول: لا، لا بد من التحديد، **والصحيح**: جواز الإطلاق، وأنه يجوز أن نصالح الكفار على وضع الحرب بدون قيد، وحينئذ نقول: ما دام الأمر مقيّدًا بالحاجة فما دمنا في حاجة إلى بقاء هذا الصُّلح فلنبقه، وإذا وجدنا ضعفًا في عدوِّنا أو وجدنا قوَّة فينا فلنا أن ندعوهم إلى الدخول في الإسلام أو بذل الجزية، ولا حجة للعدوّ علينا في هذا الحال؛ لأننا ليس بيننا وبينه مدّة معيَّنة حتى يقول: غدرتم، أو نقضتم العهد؛ لأن العهد مطلق، وهل يجوز أن نعاهد عهدًا دائمًا؟

لا، لأن العهد الدائم يعني وضع الجهاد وإبطال فرضيته، وهناك فرق بين الدائم وبين المطلق، فالدائم يعني: المؤبّد، فيكتب في العقد: أننا نضع الحرب بيننا وبينهم دائمًا أو أبدًا، هذا حرام؛ لأنه إبطال لفريضة من فرائض الإسلام، بل جذّ([[638]](#footnote-639)) ذروة الإسلام؛ لأن الإسلام ذروة سنامه الجهاد في سبيل الله"([[639]](#footnote-640)).

**الترجيح:**

يظهر مما سبق عدم ثبوت ما يدلّ على تحديد مدّة الهدنة شرعًا؛ لأن الهدنة مشروعة لمصلحة الإسلام والمسلمين، وهي من المسائل التي يخضع حكمها للاجتهاد، وقد تدعو إليها الحاجة، أو الضرورة، وعليه فالقول الراجح -والله أعلم- أنها تصحّ مطلقة ومقيّدة حسب المصلحة، وهذا الذي اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- وخالف فيه المذهب.

**المبحث الثالث: عقد الهدنة على بدل**([[640]](#footnote-641))**.**

لا خلاف بين الفقهاء في جواز أخذ البدل من العدوّ مقابل الهدنة([[641]](#footnote-642))، لكنإذا كان البدل من المسلمين إلى عدوّهم فقد اختلف العلماء في ذلك إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا يجوز دفع مال لهم في مقابل الهدنة إلا للضرورة، كأن يخاف المسلمون الهلاك أو الأسر، وهذا قول الحنفية([[642]](#footnote-643))، والمالكية([[643]](#footnote-644))، والشافعية([[644]](#footnote-645))، والحنابلة([[645]](#footnote-646)).

**استدلوا بـ:**

1. ما جاء من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ : "**أن رجلًا جَاءَ ِإلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، نَاصِفْنَا تَمْرَ الْمَدِينَةِ، وَإِلَّا مَلَأْنَاهَا عَلَيْكَ خَيْلًا وَرِجَالًا**»، فَقَالَ: «**حَتَّى أَسْتَأْمِرَ السُّعُودَ، سَعْدَ بْنَ عُبَادَةَ، وَسَعْدَ بْنَ مُعَاذٍ**»، يَعْنِي: يُشَاوِرهما، فَقَالا: «**لا وَاللَّهِ، مَا أَعْطَيْنَا الدَّنِيَّةَ مِنْ أَنْفُسِنَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ، فَكَيْفَ وَقَدْ جَاءَ اللَّهُ بِالإِسْلامِ؟**!» فَرَجَعَ إِلَيْهِ الرجل فَأَخْبَرَهُ، فَقَالَ: غَدَرْتَ يَا مُحَمَّدُ...الحديث"([[646]](#footnote-647))

**قالوا**: بأنه لو لم يكن جائزًا في حال الضرورة لما رجع إلى الأنصار ليدفعوه إن رأوا ذلك([[647]](#footnote-648)).

1. أن دفع المال للضرورة وفي حال الضّعف نوع من المجاهدة من حيث المعنى؛ لأنه دفع شر المشركين، حتى يتقوَّى المسلمون لقتالهم، فهو من باب الجهاد بالمال والنفس، فيكون جائزًا([[648]](#footnote-649)).

**\* القول الثاني:**

لا يجوز دفع مال للعدوّ في مقابل الهدنة مطلقًا، وهو قول للإمام أحمد رحمه الله([[649]](#footnote-650)).

**واستدلّوا:**

1. بـما استدلّ به الفريق الأول، لكن قالوا:النبي وافق السَّعدين على رأيهما فدلّ على المنع([[650]](#footnote-651)).

**ويناقش**: بوجه استدلال الفريق الأول،وسبق بيانه([[651]](#footnote-652)).

1. **علّلوا لذلك:** بأن دفع المال إليهم فيه إلحاق صغار بالإسلام، فلم يجُزْ([[652]](#footnote-653)).

**ويناقش**: بأنه وإن كان فيه صَغار، فهو لدفع صغار أعظم منه قد يحلّ بالمسلمين، من قتل أو أسر([[653]](#footnote-654)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في دلالة حديث أبي هريرة السابق:"أن رجلًا جَاء إلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ: «**يَا مُحَمَّدُ، نَاصِفْنَا تَمْرَ الْمَدِينَةِ**...»([[654]](#footnote-655))، فمن نظر لمشاورة النبي للسعدين، قال: يجوز عند الضرورة، ومن رأى موافقته لهما في رأيهما، قال: يمنع.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يظهر أن الشيخ -رحمه الله- يقول بجواز الهدنة على بدل للضرورة، فبعد ذكره للخلاف في المسألة، **قال**: "ولكن يقال: بذل المال أهون من القتل إذا كان العدوّ قويًّا، وليس لنا به طاقة إطلاقًا، فإنَّ بذْل شيءٍ من أموالنا أهون من أن يسحقنا العدوّ نحن وأموالنا، فالمسألة كلها تعود إلى المصلحة ودفع الضرر، ولا يكلف الله نفسًا إلا وسعها"([[655]](#footnote-656)).

**الترجيح:**

يتبيّن مما سبق أن القول بجواز الهدنة على بدل؛ لضرورة تستدعي ذلك هو الراجح -والله أعلم- وهو اختيار الشيخ، ووافق الصحيح من المذهب؛ لأن الضرر الأشد يدفع بالأخف.

**المبحث الرابع: حكم من جاء مسلمًا من المهادنين.**

الصّلح مع العدوِّ إما أن يكون مطلقًا عن القيود، أو مقيَّدًا بشروط، كما جاء في صلح الحديبية، فإن كان الصلح مطلقًا، فلا يجب ردّ من جاء منهم مسلمًا، بل لا يجوز ذلك([[656]](#footnote-657)).

أما إن كان الصّلح مقيّدًا بشرط إرجاع من جاء منهم مسلمًا**، فهذا محل خلاف بين الفقهاء**:

**\* القول الأول:**

يبطل الشرط، ولا يجوز ردّه إلى الكفار، وهذا قول الحنفية([[657]](#footnote-658))، وبعض المالكية([[658]](#footnote-659))، ورواية عند الحنابلة([[659]](#footnote-660))، وقول ابن حزم([[660]](#footnote-661)).

**استدلّوا:** بقوله تعالى: **﴿...**  ...﴾([[661]](#footnote-662))**،** قالوا: الآية دليل على النسخ في حق الرّجال أيضًا، إذ لا فرق بين الرّجل والمرأة في ذلك، بل مفسدة ردّ الرجل أعظم([[662]](#footnote-663)).

**ويناقش:** بأنها تخصيص للعموم، لا نسخ للعهد([[663]](#footnote-664)).

\* **القول الثاني:**

يجب الوفاء بالشرط، ويردّه الإمام إليهم، وهو المذهب عند المالكية([[664]](#footnote-665))، وقول الشافعية -لمن له عشيرة([[665]](#footnote-666))- والمذهب عند الحنابلة([[666]](#footnote-667)).

**استدلّوا:** بما جاء في حديث الحديبية عن البراء بن عازب وفيه: «**صالح النبي الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ مِنَ الْمُشْرِكِينَ رَدَّهُ إِلَيْهِمْ، وَمَنْ أَتَاهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يَرُدُّوهُ، وَعَلَى أَنْ يَدْخُلَهَا مِنْ قَابِلٍ، وَيُقِيمَ بِهَا ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ، وَلاَ يَدْخُلَهَا إِلاَّ بِجُلُبَّانِ السِّلاَحِ (السَّيْفِ وَالْقَوْسِ وَنَحْوِهِ) فَجَاءَ أَبُو جَنْدَلٍ**([[667]](#footnote-668)) **يَحْجُلُ فِي قُيُودِهِ فَرَدَّهُ إِلَيْهِمْ**»([[668]](#footnote-669)).

فالحديث صريح في اشتراط ذلك في صلح الحديبية، ووفاء النبي بالشرط.

**سبب الخلاف:**

من نظر إلى قوله تعالى: **﴿...**  ...﴾([[669]](#footnote-670))على أنه ناسخ لما جاء في الصلح من شرط الردّ، قال: لا يجوز ردّ من جاء مسلمًا، رجلًا كان أو امرأة، ومن نظر للآية على أنها مخصصة لعموم الشرط، قال: يجوز ردّ من جاء مسلمًا من الرجال.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

الشيخ -رحمه الله- يرى جواز اشتراط ردّ من جاء مسلمًا من العدوّ؛ إن دعت الحاجة لذلك، وإلّا فالأصل عدم هذا الشرط، وَرَدّ على من قال: أن في الردّ غضاضة علينا.

**قال الشيخ:** "لو شرط هؤلاء الكفار أنه من جاء منهم مسلمًا رددناه إليهم كان ذلك شرطًا جائزًا، لكن إذا دعت الحاجة إليه، ومن دعاء الحاجة إلى ذلك أن يتوقف الصّلح على هذا الشرط، فإذا توقف الصُّلح على هذا الشرط، وقالوا: لا نصالحكم إلا بهذا الشرط، فإن لنا أن نشترطه.

فإن قال قائل: في هذا غضاضة علينا، قلنا: إن النبي فعل ذلك بأمر الله، فإن قريشًا اشترطوا عليه أن من جاء منهم مسلمًا ردّه عليهم وفعل ذلك، وجعل الله لمن جاء مسلمًا وردّ إليهم فرجًا، حتى إنهم هم بأنفسهم أرسلوا إلى النبي يقولون: امنع الذين جاءوا وأسلموا وألغِ الشرط، ففعل، والقصة مع أبي بصير ([[670]](#footnote-671))..."([[671]](#footnote-672)).

**وقال أيضًا**: "جواز مثل هذا الشرط، أن من جاءنا مسلمًا رددناه، ومن جاء منّا فإنه لا يردّ، ونعلّل بما علّل به النبي أنّ من جاءهم منّا فأبعدهم الله، ولا خير فيه، ومن جاءنا منهم فرددناه فسيجعل الله له فرجًا ومخرجًا، وقد حصل هذا كما توقعه النبي بل كما وعد به؛ لأنه قال: سيجعل، والسين للتنفيس، تفيد: التحقيق.

من الذي رُدّ فجعل الله له فرجًا؟ أبو بصير؛ فهو جاء مسلمًا من قريش، فألحقه قريش برجلين يطلبان رجوعه فلما أدركاه في المدينة ردّه النبي وفاء بالشرط؛ لأن مراعاة المصلحة العامة أولى من مراعاة المصلحة الخاصة، فهذا الرجل الذي رُدّ إلى الكفار لا شك أن فيه غضاضة عليه عظيمة، وربما يقتلونه، لكن المصلحة العامة -وهي وفاء المسلمين بعهودهم- أولى من مراعاة المصلحة الخاصة، لا يقال: كيف نردّه وهو مسلم، هذا إذلال للمسلم، نقول: نعم، هو إذلال، لكن المصالح العامة مقدمة"([[672]](#footnote-673)).

**الترجيح:**

يظهر مما سبق أن القول الراجح في المسألة -والله أعلم- جواز اشتراط ردّ من جاء مسلمًا من العدوّ-متى دعت الحاجة لذلك- ووجوب الوفاء بهذا الشرط؛ مراعاة للمصلحة العامة للمسلمين، وهذا ما دلّ عليه فعل النبي ، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- والذي وافق فيه الصّحيح من المذهب.

\*\* \* \*\*

**المبحث الخامس: حكم قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم قتل رهائن المعاهدين، إن هم قتلوا رهائننا إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا يجوز قتل رهائن المعاهدين، وإن قتلوا رهائننا، وهذا قول الحنفية([[673]](#footnote-674))، والمالكية([[674]](#footnote-675))، والشافعية([[675]](#footnote-676))، ورواية عند الحنابلة([[676]](#footnote-677)).

**واستدلّوا:** بقوله تعالى: **﴿... ...﴾**([[677]](#footnote-678))

وقالوا: إنهم صاروا آمنين بالموادعة، والغدر من غيرهم لا يؤاخذون به؛ إذ غيرهم هو القاتل([[678]](#footnote-679)).

**\* القول الثاني:**

يجوز قتل رهائنهم إن هم قتلوا رهائننا، وهذا رواية ثانية عند الحنابلة([[679]](#footnote-680)).

**ويمكن أن يستدلّ لهذا القول**: بأن الرهائن جزء من العدوّ، فإن هم قتلوا من بأيديهم منّا، كان قتل من بأيدينا منهم جائزًا على وجه المقابلة.

**سبب الخلاف:**

من نظر للرهائن على أنهم جزء من قومهم، قال: بقتلهم، ومن نظر إليهم على أنهم لا ذنب لهم بفعل غيرهم، قال: لا نقتلهم.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين:**

الشيخ -رحمه الله- يرى جواز قتل رهائن العدوّ إن هم قتلوا رهائننا وردّ على من قال بعدم جواز قتلهم.

**قال رحمه الله**: "لو كان بيننا وبينهم رهائن، وأحيانًا يخافون أن ننقض العهد ونحن نخاف أن ينقضوا العهد فنقول: أعطونا رهائن، وهم أيضًا يقولون: أعطونا رهائن، أي: أشخاصًا يكونون عندهم، إذا غدر أحد قُتِل هؤلاء الرهائن، فإن قتلوا رهائننا فلنا أن نقتل رهائنهم.

فإن قال قائل: كيف نقتل رهائنهم، وقد قال الله تعالى: **﴿ ... ...﴾**([[680]](#footnote-681))؟

قلنا: لأن القوم طائفة واحدة، فجناية واحد منهم جناية من الجميع"([[681]](#footnote-682)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول بجواز قتل رهائن الأعداء إن قتلوا رهائننا هو الراجح، وهو اختيار الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- والذي وافق فيه إحدى روايتي المذهب؛ لما ذكره من تعليل، كما أن في قتل رهائنهم كسر لقلوبهم وإهانة لهم، والله -تعالى- يقول: **﴿... ...﴾**([[682]](#footnote-683)).

\*\* \* \*\*

**المبحث السادس: نبذ العهد إلى العدوّ إذا خيف غدره.**

الأصل عند المسلمين الوفاء بالعقود والعهود؛ امتثالًا لأمر الله تعالى، واقتداءً بسنة رسوله فقد قال تعالى: **﴿ ...﴾**([[683]](#footnote-684)).  
 ولا فرق في وجوب الوفاء بالعهد بين أن يكون المعاهَد مسلمًا أو كافرًا، ولهذا قال تعالى: **﴿...** .**..﴾**([[684]](#footnote-685)).   
 لكن اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم نقض العهد مع العدوّ، إذا خيف غدره إلى قولين:

**\* القول الأول:**

إن الهدنة عقد غير لازم، فتحتمل النقض، وللإمام أن ينبذ عهد الكفار إليهم، كلما رأى في النبذ مصلحة للمسلمين، وهذا قول الحنفية([[685]](#footnote-686)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. أنه نبذ الموادعة التي كانت بينه وبين أهل مكة([[686]](#footnote-687)).

**ويناقش:** أنهبالرغم من الخلاف فيها([[687]](#footnote-688))، إلا أنه حين تيقن أنهم قد نقضوا العهد، قاتلهم، ولم يحتجْ إلى النبذ إليهم([[688]](#footnote-689)).

1. أن المصلحة لما تبدّلت كان النبذ جهادًا، وإيفاء العهد ترك للجهاد([[689]](#footnote-690)).

**ويناقش**: بأن فيه إضرارًا بالمسلمين لأنه يؤدي إلى عدم الثقة بعهود المسلمين، فلا يعطون عهدًا في حال حاجتهم إلى عقدها([[690]](#footnote-691)).

**\* القول الثاني:**

إن الهدنة عقد لازم لا يجوز نقضه، إلّا إذا وجدت خيانة، أو غدر من العدوّ، بقيام أمارات تدلّ عليه، وإن لم توجد فيجب الوفاء لهم بالعهد، وهو قول المالكية([[691]](#footnote-692))، والشافعية([[692]](#footnote-693))، والحنابلة([[693]](#footnote-694)).

**استدلوا بما يلي:**

قوله تعالى**: ﴿ ...﴾**([[694]](#footnote-695))**.**

أي أعلمهم بنقض عهدهم، حتى تكون أنت وهم سواء في العلم، وينبغي أن يكون عن أمارة تدلّ على ما خافه([[695]](#footnote-696)).

**سبب الخلاف:**

اختلف العلماء في حكم نبذ العهد إلى العدوّ بسبب اختلافهم في نوع عقد الهدنة، هل هو عقد لازم، فلا يجوز -حينها- نقضه، أم أنه عقد غير لازم فيجوز نقضه؟

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

الشيخ -رحمه الله- على رأي المذهب من أنه إن خيف من العدوّ نقض العهد فله أن ينقض العهد معهم، حيث بيّن ذلك عند شرحه لزاد المستقنع.

**حيث قال في الشرح الممتع:** "قوله: «وإن خيف نقض عهدهم أعلمهم أنه لم يبق بينه وبينهم عهد قبل الإغارة عليهم»([[696]](#footnote-697)) دليل ذلك قوله تعالى: **﴿ ...﴾**([[697]](#footnote-698))، أي: أنت وهم سواء في أنه لا عهد بينكم، أمّا أن تغير عليهم بدون أن تعلمهم فإن هذا لا يجوز؛ لأن الأصل بقاء العهد"([[698]](#footnote-699)).

**ثم ذكر أقسام المعاهدين** ومنهم: "الثالث: من خيف منه نقض العهد، فهذا لا نغير عليه ولا نؤمِّنه، ولكننا نقول له: إن العهد الذي بيننا وبينكم قد نقض، وإذا انتقض العهد جاز لنا أن نغير عليهم"([[699]](#footnote-700)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح هو جواز نقض العهد إن خاف نقض العدوّ للعهد، وكان ذلك عن أمارة تدلّ على ما خافه، لا مجرد وقوع ذلك في قلبه، وهذا ما يراه الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه المذهب؛ لأن الأصل الوفاء بالعهد؛ للأدلة التالية:

1. قوله تعالى: **﴿ ... ﴾**([[700]](#footnote-701)).
2. قوله تعالى: **﴿ ...﴾**([[701]](#footnote-702)).

فإذا ورد عليه ما يدعو لنقضه من خوف نقض العدوّ له، جاز الخروج عن هذا الأصل لقوله تعالى: **﴿ ...﴾**([[702]](#footnote-703)).

عقد الذِّمة، والجزية

**ويشمل مبحثين:**

**المبحث الأول**: عقد الذمة:

**المطلب الأول**: تعريف عقد الذمة.

**المطلب الثاني**: من يكون له عقد الذمة.

**المبحث الثاني:** الجزية:

**المطلب الأول**: تعريف الجزية.

**المطلب الثاني:** أخذ الجزية من العبد، والفقير.

**المطلب الثالث:** مقدار الجزية.

**المطلب الرابع:** امتهان الذِّمي عند أخذ الجزية منه.

**المبحث الأول: عقد الذِّمة**

**المطلب الأول**: تعريف عقد الذِّمة.

**العقد، لغة**: مِن عَقَدَ الحبل، والبيع والعهد يعقده: شدَّه، والعقد: الضمان([[703]](#footnote-704)).

**والذِّمة، لغة**: بكسر الذَّال المعجمة: العهد والكفالة([[704]](#footnote-705)).

**عقد الذمة شرعًا**:

إقرار الكفار على كفرهم في ديارنا، وحمايتهم، بشرط بذل الجزية، والتزام أحكام الملة([[705]](#footnote-706)).

**المطلب الثاني: من يكون له عقد الذمة.**

اتّفق الفقهاء على أنّ عقد الذمة يكون لأهل الكتاب من العجم ومن المجوس([[706]](#footnote-707)).

**واختلفوا فيمن عداهم من الكفار إلى ثلاثة أقوال:**

**\* القول الأول:**

يصح عقد الذِّمة مع الكفار كلهم إلا عبدة الأوثان من العرب، وهذا قول الحنفية([[707]](#footnote-708))، وقول عندالمالكية ([[708]](#footnote-709))، ورواية عند الحنابلة([[709]](#footnote-710)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1- قوله تعالى: ﴿... **...﴾**([[710]](#footnote-711))إلى قوله: ﴿... **...﴾**([[711]](#footnote-712))، قالوا: نزلت هذه الآية في عبدة الأوثان من العرب، فأمر الله بقتالهم، ولم يأمر بتخلية سبيلهم إلا عند توبتهم، وهي الإسلام([[712]](#footnote-713)).

**يناقش**: بأن الآية التي فيها الأمر بقتال جميع المشركين، إنما نزلت قبل آية الجزية؛ وذلك لأن العرب أسلموا قبل نزول آية الجزية، ولم يبقَ منهم محارب تؤخذ منه الجزية، وأن الرسول قد أخذها ممن لم يدخل في الإسلام من اليهود والنصارى والمجوس([[713]](#footnote-714)).

2- حديث سليمان بن بريدة([[714]](#footnote-715)) قال: كان النبي إذا أمّر أميرًا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، ومن معه من المسلمين خيرًا، وقال له: »**إذا لقيت عدوّك من المشركين فادعهم إلى إحدى خصال ثلاث: ادعهم إلى الإسلام، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكفّ عنهم، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية، فإن أجابوك فاقبل منهم، وكفّ عنهم، فإن أبوا فاستعن بالله، وقاتلهم**([[715]](#footnote-716))«.

فالحديث عام يشمل جميع المشركين، وخُصّ عبدة الأوثان من العرب؛ بدليل الآية السابقة، ولأن الرسول لم يقبل منهم الجزية؛ لما يدينون به من عبادة الأوثان، وما ينشأ عنها من الفساد، ولأن الرسول نشأ بين أظهرهم، والقرآن نزل بلغتهم، والمعجزة في حقهم أظهر، فغلّظ الله عليهم([[716]](#footnote-717)).

**يناقش**: بأنّ النّص عام، وحمله على أهل الكتاب أو عبدة الأوثان من العجم في غاية البعد([[717]](#footnote-718)).

**\* القول الثاني:**

تعقد لكل كافرٍ مطلقًا، وهو قول المالكية (المشهور)([[718]](#footnote-719)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. حديث سليمان بن بريدة المتقدّم، وفيه: «**إذا لقيت عدوّك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال: ادعهم إلى الإسلام، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية**،...»([[719]](#footnote-720)).  
    فقوله : «**عدوّك**» عامّ يشمل جميع أعداء الإسلام، من أهل الكتاب، وغيرهم من عبدة الأوثان من العرب، والعجم، وبهذا يدلّ الحديث على قبول الجزية من جميع الكفار([[720]](#footnote-721)).
2. أن النبي لما أرسل معاذًا إلى اليمن، أمره أن يأخذ الجزية منهم إذا هم رضوا بها([[721]](#footnote-722))، ولم يفرّق بين عربي وغير عربي، ولا بين يهودي وغيره.

**وتناقش**: بأنها عامّة في جميع المشركين، لكن خُصّ عبدة الأوثان من العرب لتغلّظ كفرهم([[722]](#footnote-723)).

**ويردّ عليه:** بأن الكفر ملّة واحدة، وليس فيه غليظ وبسيط، فعبدة الأوثان من العجم، وعبدة النار، كعبدة الأصنام من العرب، لا فرق بينهم، فالكلّ أعداء الله، وأعداء عباده المؤمنين.  
 فتبقى على عمومها في أن الجزية تؤخذ من كل كافر كتابي، أو غير كتابي، عربي، أو غير عربي، ولم يوجد ما يخصصها([[723]](#footnote-724)).

\* **القول الثالث:**

لا يصح عقد الذّمة مع عبدة الأوثان، عربًا كانوا أو عجمًا، وهذا قول الشافعية([[724]](#footnote-725))، والحنابلة في ظاهر المذهب([[725]](#footnote-726))، والظاهرية([[726]](#footnote-727)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: ﴿... **...﴾**([[727]](#footnote-728))**.**
2. قوله : «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم، وأموالهم، إلا بحقها**»([[728]](#footnote-729)).

فظاهر الآية والحديث العموم بقتال جميع المشركين، وخُصّ منهم أهل الكتاب بآية الجزية، وخصّ المجوس بالسُّنة([[729]](#footnote-730))، فبقي مَن عَداهم من غير المسلمين على العموم، فلا يجوز عقد الذمة لهم([[730]](#footnote-731)).

**وتناقش**: بأن هذه الآية، وغيرها مما جاء الأمر فيه بقتال جميع المشركين، نزلت قبل آية الجزية([[731]](#footnote-732)).

وعلى فرض أنها عامّة، فقد جاءت السنة([[732]](#footnote-733)) بأخذ الجزية فيمن تبقى من الكفار.

وكذا الحديث الآمر بقتال الناس جميعًا ما لم ينطقوا بالشهادتين، كان قبل نزول آية الجزية([[733]](#footnote-734)).

أما آية الجزية فقد نزلت في شأن أهل الكتاب فقط، ولم تنصّ على عدم أخذ الجزية من غيرهم، وأيضًا ذِكْر أهل الكتاب في آية الجزية فيه بيان الواقع، وهو مقابلة هؤلاء مع أهل الأوثان، فإن الرسول بعدما قضى على أهل الأوثان من العرب، لم يبقَ أمامه إلا أهل الكتاب المجاورين لبلاد العرب، فنزلت آية الجزية في السنة التاسعة من الهجرة؛ لبيان حكمهم، فالآية تنصّ على أخذ الجزية من أهل الكتاب فقط، ولم تتعرض لأخذ الجزية من غير أهل الكتاب ولا لعدم أخذها منهم([[734]](#footnote-735)).

**سبب الخلاف:**

معارضة العموم للخصوص، حيث جاء العموم فيقوله تعالى: ﴿......**﴾**([[735]](#footnote-736))**،** وقوله : «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله**،...»([[736]](#footnote-737)).

وأما الخصوص: فقوله لأمراء السرايا الذين كان يبعثهم إلى مشركي العرب، وهم غير أهل الكتاب: «**إذا لقيت عدوّك من المشركين، فادعهم إلى ثلاث خصال: ادعهم إلى الإسلام، فإن أبوا فادعهم إلى إعطاء الجزية**...»الحديث([[737]](#footnote-738)).

فمن جعل العموم -إن تأخّر عن الخصوص- ناسخًا، قال: لا تقبل الجزية من مشرك عدا أهل الكتاب؛ لأن الآيات العامة الآمرة بالقتال -كما في براءة- متأخرة عن ذلك الحديث، ومن رأى أن العموم يبنى على الخصوص تقدّم أو تأخّر، أو جهل الحال، قال: تقبل الجزية من جميع المشركين، وأما تخصيص أهل الكتاب فخرج بقوله تعالى: ﴿...  **﴾**([[738]](#footnote-739))([[739]](#footnote-740)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن عقد الذمة، وأخذ الجزية، يصح من كلّ كافر، واستدلّ لهذا الرأي من السّنة.

**فقال رحمه الله**: "...لا تعقد إلا للمجوس واليهود والنصارى، ومن سواهم لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتال، فلا جزية، وهذا هو المشهور من المذهب.

واستدلّوا بعموم قول النبي : «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله**»([[740]](#footnote-741)) إلى آخر الحديث، ففيه: أننا نقاتل الناس عامة، خُصّ منهم المجوس؛ لأنه ثبت بالسنة أن الرسول أخذ منهم الجزية، واليهود والنصارى في القرآن، فيبقى سائر الكفار على أنه لا يقبل منهم إلا الإسلام أو القتال.

لكن الصحيح أنها تصح من كل كافر، والدليل على هذا حديث بريدة الذي رواه مسلم في صحيحه: «**كان النبي إذا أمّر أميرًا على جيش أو سرية، أوصاه في خاصته بتقوى الله، وبمن معه من المسلمين خيرًا، ثم أوصاه بوصايا، منها: أنه إذا لم يسلم القوم، فيدعوهم إلى أخذ الجزية، فإن أبوا قاتلهم**»([[741]](#footnote-742))، وهذا دليل على العموم، ويدلّ لذلك أيضًا: كون النبي أخذها من مجوس هجر([[742]](#footnote-743))، مع أنهم ليسوا من أهل الكتاب، فيدلّ على أنها تؤخذ من كل كافر، والمعنى يقتضي ذلك؛ لأنه إذا جاز أخذها من أهل الكتاب والمجوس، فغيرهم مثلهم؛ لأن المقصود إقرار الكافر على دينه على وجه معين، أو مخصوص، وهو حاصل لكل كافر، وعلى هذا فإذا طلب أحد من المشركين أن نأخذ منه الجزية، ويقر على دينه، ورأينا المصلحة في ذلك، فإننا نفعله"([[743]](#footnote-744)).

**الترجيح:**

يظهر مما سبق وبعد استعراض الأدلة، أن القول الراجح -والله أعلم- هو القول: بصحة عقد الذمة لكلّ كافر، وهذا ما اختاره الشيخ -رحمه الله- وخالف فيه المذهب؛ وذلك لقوّة أدلة هذا القول، ومناقشة أدلة القولين الآخرين.

**المبحث الثاني: الجزية**

**المطلب الأول**: تعريف الجزية.

الجزية شريعة إلهية، وشعيرة ربّانية، ثابتة بالأدلّة القطعية من الكتاب، والسنة النبوية، وإجماع علماء السلف([[744]](#footnote-745))، وهي في أصلها مرتبطة بعزّة المسلمين وتمكينهم، كالجهاد، والاسترقاق، والخراج، والفيء.

**تعريف الجزية:**

**لغة**: فِعْلَة من الجزاء، والجمع: جِزى، مثل: لحية ولِحى، وهي عبارة عن المال الذي يعقد الكتابيّ عليه الذّمّة([[745]](#footnote-746)).

**شرعًا:**

ما يؤخذ من أهل الذّمة مقابل تأمينهم وحقن دمائهم، مع إقرارهم على الكفر([[746]](#footnote-747)).

**المطلب الثاني: أخذ الجزية من العبد، والفقير.**

**أولًا**: **أخذ الجزية من العبد:**

أجمع العلماء على أن العبد إن كان مملوكًا لمسلم فلا جزية عليه([[747]](#footnote-748))، لكنهم اختلفوا فيما إذا كان مملوكًا لكافر، هل تؤخذ منه الجزية أم لا؟ إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا تؤخذ الجزية من العبد، وهذا قول الحنفية([[748]](#footnote-749))، والمالكية([[749]](#footnote-750))، والشافعية([[750]](#footnote-751))، والراجح عند الحنابلة([[751]](#footnote-752)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. جاء عن النبي أنه قال: «**لا جزية على عبد**»([[752]](#footnote-753)).

**ويناقش**: بأن في رفعه إلى النبي نظر([[753]](#footnote-754)).

1. وَقَالَ عُمَرُ : «**لَا جِزْيَةَ عَلَى مَمْلُوكٍ**»([[754]](#footnote-755)).

**ويناقش**: بما قاله الألباني رحمه الله: «لا أصل له، وقد ذكره ابن قدامة في "المغني": (8/510) مرفوعًا إلى النبي ، وليس له أصل أيضًا، قال الحافظ في "التلخيص" (4/123): "رُوي مرفوعًا، ورُوي موقوفًا على عمر، ليس له أصل، بل المروي عنهما خلافه.. إلخ"» انتهى([[755]](#footnote-756)).

1. لأنه مال ولا جزية على المال([[756]](#footnote-757)).

**ويناقش**: بأن زكاة الفطر واجبة على الرءوس، فتجب على كل مسلم سواء كان حُرًّا أو عبدًا، وكذلك الجزية واجبة على الرءوس، فلا فرق فيها بين عبد وحرّ.

**\* القول الثاني:**

تؤخذ الجزية من العبد، وهي رواية عند الحنابلة([[757]](#footnote-758)).

**واستدلّوا بما يلي**:

روي عن عمر بن الخطاب أنه قال: «لا تشتروا رقيق أهل الذّمة فإنهم أهل خراج»([[758]](#footnote-759))**.**

**سبب الخلاف:**

هو اختلاف الآثار الواردة في هذه المسألة، وهل ينظر للعبد على أنه مال فلا تجب عليه الجزية، أم أنه مكلّف فتجب عليه؟

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يظهر -والله أعلم- أن الشيخ -رحمه الله- يرى أن العبد لا تلزمه الجزية؛ حيث **قال في شرحه الممتع**: "لا جزية على عبد؛ لأنه لا يملك، فهو بمنزلة الفقير أو أشدّ، ومِلك العبد لسيده؛ لحديث ابن عمر –رضي الله عنهما- أن النبيقال : «**مَن ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلاَّ أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ**»([[759]](#footnote-760))"([[760]](#footnote-761)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح هو وجوب الجزية على العبد؛ لأنه ذكر، مكلف، قوي، مكتسب، فوجبت عليه كالحرّ، خلافًا لاختيار الشيخ -رحمه الله تعالى- والذي وافق فيه المذهب.

**ثانيًا**: **أخذ الجزية من الفقير:**

لا خلاف بين الفقهاء -رحمهم الله- أن الفقير المعتمِل([[761]](#footnote-762)) تؤخذ منه الجزية([[762]](#footnote-763)).

لكنهم اختلفوا في وجوب أخذها من الفقير غير المعتمِل إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا تلزم الجزية الفقير غير المعتمل، وهو قول الحنفية([[763]](#footnote-764))، والمالكية([[764]](#footnote-765))، والشافعية([[765]](#footnote-766)) في أحد قولين، والراجح عند الحنابلة([[766]](#footnote-767)).

**واستدلّوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: **﴿... ... ﴾‏**([[767]](#footnote-768))، والفقير: العاجز عن الكسب، فليس في وسعه أن يدفع الجزية، ومتى كان الأمر كذلك فلا يكلّف بها‏.‏
2. أن عمر جعل أهل الجزية طبقات، وجعل أدناهم الفقير المعتمل، فدلّ على أنها لا تجب على غير المعتمل‏([[768]](#footnote-769)).

**يناقش**: بأن الأحاديث الواردة في هذا ذكرت "الفقير" مطلقًا دون تقييده بمعتمل، فقد جاء في الأثر: «**وضع عمر بن الخطّاب الجزية على رءوس الرّجال، على الغنيّ ثمانية وأربعين درهمًا، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهمًا، وعلى الفقير المكتسب اثني عشر درهمًا**»([[769]](#footnote-770)).

**ويمكن أن يجاب عنه**: بأنه وإن ورد مطلقًا، فيحمل على المعتمل؛ قياسًا على خراج الأرض، حيث لا يوظف([[770]](#footnote-771)) على أرض لا طاقة لها، فكذا خراج الرأس، بجامع عدم الطاقة لحكمة دفع الضرر الدنيوي([[771]](#footnote-772)).

**\* القول الثاني:**

الجزية تلزم الفقير المعتمل، وهو قول عند الشافعية([[772]](#footnote-773))، ورواية عند الحنابلة([[773]](#footnote-774)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. **روي أن معاذًا قال: «**بعثني رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَني أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عَدْلَهُ مَعَافِرَ**([[774]](#footnote-775))»**([[775]](#footnote-776)).

فجاء الحديث مطلقًا ولم يقيّد المأخوذ منهم الجزية بحال معين.

1. لأنها تجب على سبيل العوض فاستوى فيها المعتمل وغير المعتمل، ولأن المعتمل وغير المعتمل يستويان في القتل بالكفر فاستويا في الجزية([[776]](#footnote-777)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في النصوص الواردة في أخذ الجزية من الفقير، هل تبقى على إطلاقها أو تقيّد بالمعتمل، فمن أخذها على إطلاقها قال: تجب الجزية على الفقير غير المعتمل، ومن قيّدها بالمعتمل قال: لا تجب على فقير غير معتمل.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

الشيخ -رحمه الله- يرى عدم أخذ الجزية من الفقير العاجز، على القول الراجح من المذهب.

**حيث قال -رحمه الله-** عند شرحه لقول البهوتي في الروض: "ولا فقير يعجز عنها":" لأن الفقير ليس له مال، وكل الأموال الواجبة من شرطها الغنى، أي: القدرة عليها، والغنى يختلف، فغنى الزكاة الذي يحصل به الوجوب غير غنى الزكاة الذي يحصل به الامتناع من أخذها، والغنى هنا غير الغنى هناك، والغنى في باب النفقات غير الغنى في هذه المواضع، فكل شيء بحسبه"([[777]](#footnote-778)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول بعدم وجوب أخذ الجزية من الفقير غير المكتسب هو الراجح، وهذا الذي ذهب إليه الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه الراجح من المذهب؛ وذلك لصحة استدلال أصحاب هذا القول، وضعف القول الآخر.

**المطلب الثالث: مقدار الجزية.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- هل الجزية مقدّرة شرعًا أم لا؟ إلى قولين:

**\* القول الأول:**

إن الجزية مقدّرة شرعًا بمقدار لا يزاد عليه ولا ينقص، وهذا قول الحنفية([[778]](#footnote-779))، والمالكية([[779]](#footnote-780))، والشافعية([[780]](#footnote-781))، ورواية عند الحنابلة([[781]](#footnote-782)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. **حديث معاذ، قال: «**بعثني رَسُول اللَّهِ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَني أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا، أَوْ عَدْلَهُ مَعَافِرَ**»**([[782]](#footnote-783)).
2. وضع عمر بن الخطّاب الجزية على رءوس الرّجال على الغنيّ ثمانية وأربعين درهمًا، وعلى المتوسّط أربعة وعشرين درهمًا، وعلى الفقير اثني عشر درهمًا([[783]](#footnote-784)).

ففي النصوص السابقة وغيرها أتت مقدّرة، لكن هذا الفريق اختلف في مقدارها بعد اتّفاقه على تقديرها، بناء على الاختلاف في النصوص([[784]](#footnote-785)).

**\*** ا**لقول الثاني:**

إن الجزية غير مقدّرة شرعًا، وإنما يرجع فيها إلى تقدير الإمام، وهو المذهب عند الحنابلة([[785]](#footnote-786)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: **﴿**... **﴾**([[786]](#footnote-787)).

فلفظ الجزية في الآية مطلق غير مقيّد بقليل أو كثير، فينبغي أن يبقى على إطلاقه، غير أنّ الإمام يجوز له أن يعقد مع أهل الذّمّة عقدًا على الجزية بما يحقّق مصلحة المسلمين([[787]](#footnote-788)).

1. قالوا: إن النبي فرضها على أهل اليمن: «**من كلّ حالم دينارًا**»([[788]](#footnote-789)).

وضع عمر بن الخطّاب الجزية على رءوس الرّجال على الغنيّ ثمانية وأربعين درهمًا، وعلى المتوسّط أربعة وعشرين درهمًا، وعلى الفقير اثني عشر درهمًا([[789]](#footnote-790)).

وهذا الاختلاف في مقدار الجزية يدلّ على أنّها إلى رأي الإمام، فلولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع، ولم يجز أن تختلف .

**سبب الخلاف:**

هو اختلاف الآثار في هذا الباب، فمن حمل الاختلاف على التخيير، وتمسّك بعموم ما يطلق عليه اسم جزية؛ إذ ليس في ذلك حديث عن النبي متفق على صحته، قال: ليست مقدّرة، ولا حدّ لها، ويرجع فيها للإمام، ومن رجّح نصًّا على آخر، جعلها مقدّرة، لكنهم اختلفوا في التقدير بحسب ما استندوا إليه من دليل([[790]](#footnote-791))، وليس هذا موضع حديث عن المقادير.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

الشيخ -رحمه الله- يرى أن الجزية غير مقدّرة، وإنما يرجع في تقديرها إلى ما يراه الإمام.

حيث **قال -رحمه الله-** عند شرحه لحديث معاذ السابق([[791]](#footnote-792)): "هل هذا([[792]](#footnote-793)) حكم شرعيّ أو حكم مصلحيّ، يعني: ينظر فيه للمصلحة؟

الجواب: الثاني، ينظر فيه للمصلحة، قد يكون من المصلحة أن نجعل الجزية أكثر؛ لأن حماية هؤلاء الذميين تقتضي نفقة كبيرة فلا يكفي الدينار، وقد يكون الأمر بالعكس فيكفي الدينار؛ ولهذا قال العلماء: المرجع في الجزية إلى اجتهاد الإمام ويختلف هذا في كل زمن بحسبه"([[793]](#footnote-794)).

**الترجيح:**

بالنظر لأدلة الفريقين، يتبيّن -والله أعلم- أن القول الذي رجحه الشيخ ابن عثيمين ووافق فيه المذهب هو الراجح، من أن الجزية لم يَرِد لها تقدير في الشرع، وإنما يرجع في ذلك إلى الإمام، بحسب ما يراه من مصلحة للمسلمين؛ وذلك لقوة الأدلة على هذا القول.

**المطلب الرابع: امتهان الذميّ عند أخذ الجزية منه.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في كيفية أخذ الجزية من الذميّ إلى قولين:

**\* القول الأول**:

إنهم يمتهنون عند أخذها منهم، ويطال وقوفهم، وتُجرّ أيديهم، ونحو ذلك، مما فيه إذلال، وامتهان لهم، وهذا قول الحنفية([[794]](#footnote-795))، والمالكية([[795]](#footnote-796))، وقول عند الشافعية([[796]](#footnote-797))، ورواية عند الحنابلة([[797]](#footnote-798)).

**استدلّوا** بقوله تعالى: ﴿...﴾([[798]](#footnote-799)).

وفسّروا الصَّغار بالإذلال، والإهانة بإطالة الوقوف، وجرّ أيديهم، ونحوه([[799]](#footnote-800)).

**ويناقش**: بأنه مما لا دليل عليه، ولا هو مقتضى الآية، ولم ينقل عن رسول الله ، ولا عن الصحابة فعلهم ذلك([[800]](#footnote-801)).

**\* القول الثاني**:

إنهم لا يعاملون هذه المعاملة، بل يكفي في إذلالهم أن تجري عليهم أحكام الإسلام، وهذا قول الشافعية([[801]](#footnote-802))، ورواية عند الحنابلة([[802]](#footnote-803))، وقول الظاهرية([[803]](#footnote-804)).

**استدلّوا** -أيضًا- بقوله تعالى: ﴿**...** ﴾([[804]](#footnote-805))، لكنهم فسّروا الصَّغار بجريان أحكام الإسلام عليهم([[805]](#footnote-806)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في تفسير لفظة: ﴿﴾.

* **اختيار ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أنهم لا يعاملون بإطالة الوقوف وجرّ الأيدي، وما إلى ذلك، حيث ذكر أقوال العلماء في المسألة **ثم قال**: "ولو أن الناس استعملوا هذا في الوقت الحاضر لقيل: هذه عنصرية، وهذا جفاء، وهؤلاء أجلاف؛ لأن الأمور تغيّرت، فمثلًا لو قُدِّر أن المسلمين الآن عقدوا الذّمة لأحد، هل يحسن أن يعاملوه هذه المعاملة؟ أو يقال: إن صَغار كل شيء بحسبه؟ فنحن إذا لم نكرمهم فهو في عرف الناس الآن يعتبر إذلالًا وإصغارًا، هذا محل نظر([[806]](#footnote-807))".

**وقال في موضع آخر:** "أما ما قاله بعض الفقهاء: من أنه يطال وقوفهم عند تسليمها بحيث نصدُّ عنه، أو نتلهّى عنه بشيء لأجل إذلاله، ثم إذا أخذها منه تُجَرّ يدُه بقوّة، وربما تنخلع يده؛ لأن هذا من باب الإذلال، لكن **الصحيح** خلاف ذلك، وأنه يكفي أن يأتوا أذلّاء يسلّمون الجزية عن يد»([[807]](#footnote-808)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح هو عدم معاملتهم بعنف وجرّ أيدٍ، إذ يكفي دفعهم الجزية، والتزامهم أحكام الإسلام صغارًا لهم، وهذا ما اختاره الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه إحدى روايتي المذهب، كما أن هذا التعامل الذي ورد في أقوال بعض الفقهاء -رحمهم لله- لم يرد فيه دليل في كتاب الله ، ولا سنة رسول الله ، ولا في عمل الصحابة .

\*\* \* \*\*

أحكام أهل الذمة، ونواقض العقد

**ويشمل ثلاثة مباحث:**

**المبحث الأول**: ما يلزم أهل الذمة:

**الـــمطلب الأول:** قتل المسلم بالكافر.

**المطلب الــــــــثاني:** بناء ما انهدم من الكنائس.

**المطلب الثـــــالث:** عُلُوّ بنيانهم على بنيان المسلم.

**المطلب الــــــــــرابع**: مساواة بنيانهم لبنيان المسلم.

**المطلب الخامس:** إقرار الذمي اليهودي إن تنصّر أو العكس.

**المبحث الثاني:** معاملة أهل الذمة:

**الـــــمطلب الأول:** إلقاء السلام عليهم ورده.

**الــــــمطلب الثاني:** قول: كيف حالك؟ كيف أصبحت؟ ونحوها للذمي.

**الــــمطلب الثالث:** تهنئتهم.

**الــــــــمطلب الرابع:** تعزيتهم.

**المطلب الخامس:** عيادتهم.

**المبحث الثالث:** نواقض عقد الذمة:

**المطلب الأول:** أقسام المعاهدين بالنسبة لنقض العهد.

**المطلب الثاني:** ما ينقض به العهد.

**المطلب الثالث:** قتل من سبّ الرسول منهم.

**المبحث الأول: ما يلزم أهل الذّمة**

**المطلب الأول**: قتل المسلم بالكافر.

إذا قتل المسلم ذميًّا عمدًا عدوانًا، فقد اختلف الفقهاء في وجوب القصاص على المسلم القاتل إلى ثلاثة أقوال:

**\* القول الأول**:

إذا قتل المسلم ذميًّا فإنه يُقتل به، وهو قول الحنفية([[808]](#footnote-809)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: ﴿﴾ ([[809]](#footnote-810)).

فالآية عامة، ولم تفرّق بين قتيل وآخر، فكلّ من قَتل وجب أن يُقتصَّ منه([[810]](#footnote-811)).

**وتناقش:** بأنها مخصوصة بحديث: «**لا يُقتل مسلم بكافر**»([[811]](#footnote-812)).

كما أن الآية وردت في حق المؤمنين؛ لأن الله -سبحانه وتعالى- قال في أولها: ﴿﴾ ([[812]](#footnote-813)).

وقال في آخرها: ﴿﴾([[813]](#footnote-814))،والمسلم ليس أخًا للكافر.

1. روي أن رجلًا من المسلمين قتل رجلًا من أهل الكتاب فرُفع إلى النّبي فقال: «**أنا أحق من وفَّى بذمّته**»، ثم أمر به فقتل([[814]](#footnote-815))، فدلّ على أن الذميّ يقتل به المسلم.

**ويناقش بما يلي:**

* قال العلامة ابن القيم: "هذا الحديث مداره على ابن البيلمانيّ([[815]](#footnote-816))، والبليّة فيه منه، وهو مجمع على ترك الاحتجاج به، فضلًا عن تقديم روايته على أحاديث الثّقات الأئمة، المخرّجة في الصّحاح كلها"([[816]](#footnote-817)).
* أن ابن البيلمانيّ هذا ليس بصحابي فحديثه مرسل، ومرسل غير الصحابي ليس بحجة على الصحيح، ولو سلم الاحتجاج به، فهي قضية عين لا عموم لها([[817]](#footnote-818)).

1. احْتَجُّوا -كذلك- بالإجماع على أن المسلم تقطع يده إذا سرق من مال الذميّ، وعليه فلو قتله يقتل به من باب أولى([[818]](#footnote-819)).

**يناقش**: بأنه قياس حسن، لكن لما عارضه الأثر الصحيح فلا يؤخذ به([[819]](#footnote-820)).

\* **القول الثاني**:

لا يجوز قتل المسلم بالكافر أبدًا، وهذا قول بعض المالكية([[820]](#footnote-821))، وقول الشافعية([[821]](#footnote-822))، والحنابلة([[822]](#footnote-823))، ومذهب ابن حزم الظاهري([[823]](#footnote-824)).

**استدلوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: ﴿...﴾([[824]](#footnote-825)).
2. وقوله: ﴿﴾ ([[825]](#footnote-826)).

ففي الآيتين نُفي التساوي بين الكفار وبين المسلمين, ونَفْي التساوي يدلّ على عدم استواء نفوسهما وعدم تكافؤ دمائهما([[826]](#footnote-827)).

**يناقش**: بأن نفي المساواة في الآية لا يلزم منه عدم الاستواء في العصمة، لهذا يجري القصاص بينهما لاستوائهما في العصمة، ثم الآية تحتمل أن يكون المنفي هو المساواة في الآخرة في الثواب والعقاب، ويؤيّده ما بعده في قوله تعالى: ﴿...﴾ ([[827]](#footnote-828))([[828]](#footnote-829)).

**ويمكن أن يجاب عنه**: بأنهم لا يستوون في العصمة لـقوله : «المسلمون تتكافأ دماؤهم»([[829]](#footnote-830))، وبمفهوم المخالفة يدلّ على أن غير المسلمين لا تكافئ دماؤهم دماء المسلمين.

1. "**سُئل علي هل عندكم كتاب؟ قال: لا, إلا كتاب الله, أو فَهْمٌ أُعطيه رجل مسلم, أو ما في هذه الصحيفة، قيل: فما في هذه الصحيفة؟ قال: العقل, وفكاك الأسير, ولا يقتل مسلم بكافر**"([[830]](#footnote-831)).  
   **وجه الدلالة**: أن علي بن أبي طالب ذكر أن مما عندهم مكتوب عن رسول الله : «**أن لا يقتل مسلم بكافر**»([[831]](#footnote-832)).

ولفظة: «مسلم» نكرة في سياق النهي فتعمّ كل مسلم.  
 وكذا لفظة: «كافر» نكرة في سياق النهي فتعمّ كل كافر، فكأنه قال: لا تقتل أي مسلم قتل أي كافر سواء كان ذميًّا, أو معاهدًا, أو مستأمنًا, أو حربيًّا.

1. روى قيس بن عباد([[832]](#footnote-833)) قال: «**انطلقت أنا والأشتر**([[833]](#footnote-834)) **إلى علي فقلنا: هل عهد إليك رسول الله شيئًا لم يعهده إلى الناس عامّة؟ فقال: لا, إلّا ما في كتابي هذا، فأخرج كتابًا من قراب سيفه**([[834]](#footnote-835)) **فإذا فيه: المسلمون تتكافأ دماؤهم، وهم يد على من سواهم، ويسعى بذمّتهم أدناهم، ألا لا يُقتل مسلم بكافر، ولا ذو عهد في عهده**»([[835]](#footnote-836)).  
    قوله: «المسلمون تتكافأ دماؤهم» دلّ بمفهوم المخالفة أنّ غير المسلمين لا تكافئ دماؤهم دماء المسلمين، وعليه فلا يصح الاقتياد للكافر من المسلم.

كما دلّ الحديث على أن المسلم لا يقتل بأي كافر كان؛ لأن عبارة: «لا يقتل مسلم بكافر» كلام تامّ بنفسه، وعبارة: «ولا ذو عهد في عهده» نهت عن قتل المعاهد ما دام في عهده، وإنما ذكر هذا النهي للتأكيد على تحريم دم المعاهد؛ لئلا يتجرأ المسلم على قتله إذا علم أن لا قصاص عليه بقتله([[836]](#footnote-837)).

**ويناقش**: بأنّ المراد بالكافر هنا هو الحربي؛ لأن لفظة: «ذو عهد» وهو الذّمي، معطوف على المسلم، فيكون تقدير الحديث الشريف: لا يقتل مسلم ولا ذو عهد بكافر، والكافر هنا هو الحربي؛ إذ هو لا يُقتل به مسلم ولا ذميّ، ولا يصح حمل الحديث على عدم قتل المسلم بالكافر ولو كان ذميًّا؛ لأنه لو كان هذا هو المراد لكان ينبغي أن يكون الحديث: «لا يقتل مسلم بكافر ولا ذي عهد في عهده» ([[837]](#footnote-838)).

**و أجيب عنه:** بأن النبي ندبنا إلى قتل المحاربين، فلا يظن أنه يتكّلف بعد ذلك، ويخبرنا: أنه لا قود علينا بهم([[838]](#footnote-839)).

**\* القول الثالث**:

يقتل المسلم بالكافر إن كان القتل غيلة([[839]](#footnote-840))، وهذا قول الإمام مالك([[840]](#footnote-841)).

**استدلّ بما يلي:**

1. قوله تعالى: ﴿﴾ ([[841]](#footnote-842))

فقتل الغيلة من الحرابة([[842]](#footnote-843))، وعليه يقتل المقاتل حدًّا لا قصاصًا, فلا يشترط المماثلة؛ إذ إنّ القاتل قد أفسد في الأرض بقتله للمقتول([[843]](#footnote-844)).

**يناقش:** بما جاء في قوله : «**لا يقتل مسلم بكافر**»([[844]](#footnote-845))، فهو عامّ، لم يستبن غيلة، أو غيرها([[845]](#footnote-846)).

1. كتب عبد الله بن عامر([[846]](#footnote-847)) إلى عثمان : "**أن رجلًا من المسلمين عدا على دهقان**([[847]](#footnote-848)) **فقتله على ماله، فكتب إليه عثمان: أن اقتله به، فإن هذا قتل غيلة على الحرابة**"([[848]](#footnote-849)).

فعثمان أمر بقتل المسلم الذي قتل الدِّهقان الكافر؛ لأنه قتله على ماله، ونصَّ أن العلة هي قتله على المال، وهي الغيلة.

**ناقش** ابن حزم: بأنها رواية ضعيفة جدًّا؛ لأنها عن عبد الملك بن حبيب([[849]](#footnote-850))، وهو ساقط الرواية جدًّا، ثم عن مسلم بن جندب([[850]](#footnote-851))، ولم يدرك عثمان، وأيضًا لا حجة في قول أحد دون النبي([[851]](#footnote-852)).

**سبب الخلاف:**

* هو تعارض عموم النصوص الآمرة بالقصاص، مع عموم الآيات التي تبيّن أن المؤمن أفضل من الكافر.
* وكذلك تعارض الآثار الصحيحة مع القياس([[852]](#footnote-853))([[853]](#footnote-854)).
* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- أن المسلم لا يقتل بالكافر ولو ذميًّا.

**قال -رحمه الله- في الشرح الممتع**: "إذا قتلوا أحدًا قتلناهم، وإذا قتلهم مثلهم قتلناه، وإن قتلهم مسلم لا نقتله؛ لأنه لا يُقتل مسلم بكافر خلافًا لمن ذهب إلى قتل المسلم بقتل المعاهد.

**والصّواب:** أنه لا يُقتل المسلم بالكافر، ومن حمل هذا الحديث: «لا يُقتل مسلم بكافر»([[854]](#footnote-855)) على أن المراد به غير المعاهد فحمله ضعيف جدًّا؛ لأن غير المعاهد يُقتل، سواء قتل على وجه القصاص أو على وجه الحرابة؛ لأنه محارب"([[855]](#footnote-856)).

**الترجيح:**

الذي يترجح -والله أعلم- هو القول بعدم قتل المسلم بالكافر، وهو اختيار الشيخ -رحمه الله- والذي وافق فيه المذهب؛ وذلك لقوّة أدلتهم، وضعف أدلة القولين الآخرين.

**المطلب الثاني: بناء ما انهدم من الكنائس**

لا خلاف بين الفقهاء -رحمهم الله- في منع أهل الذّمة من إحداث كنائس في الأرض التي فتحوها، ما لم يصالحوا على أنّها لهم([[856]](#footnote-857)).

لكن وقع **الخلاف بينهم في حكم إعادة بناء ما انهدم من كنائسهم إلى قولين:**

**\* القول الأول:**

إن لهم إعادة بناء ما انهدم من كنائسهم، وهذا قول الحنفية([[857]](#footnote-858))، وبعض المالكية([[858]](#footnote-859))، وقول عند الشافعية([[859]](#footnote-860))، ورواية عند الحنابلة([[860]](#footnote-861)).

**علّلوا بما يلي:**

1. أن حقّهم في هذه البقعة مقرّر لما أعدّوه له، فلا يتغير بانهدام البناء([[861]](#footnote-862)).
2. أنه جرى التوارث من عهد النبي بترك الكنائس في أمصار المسلمين، والبناء لا يقوم دائمًا، فدلّ على جواز إعادة بناء ما انهدم([[862]](#footnote-863)).

**ويناقش**: بأن إقرارهم لها يكون مدّة بقائها، كما يقرّ المستأمن مدّة أمانه، فأمّا إذا انهدمت، فلا نقرّهم على إعادة بنائها([[863]](#footnote-864)).

**\* القول الثاني:**

ليس لهم إعادة بناء ما انهدم من كنائسهم، وهذا قول عند المالكية([[864]](#footnote-865))، والشافعية([[865]](#footnote-866))، والمذهب عند الحنابلة([[866]](#footnote-867)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. عن عمر بن الخطاب أن النبي قال: «**لا تُبنى كنيسة في الإسلام، ولا يُجَدَّد ما خَرِب منها**»([[867]](#footnote-868)).

**ويناقش**: بأن في إسنَاده سعيد بن سِنَان([[868]](#footnote-869))، وَهو ضَعِيف([[869]](#footnote-870)).

1. في شروط عمر على أهل الذمة: «**ولا يجدّد ما خرب من كنائسنا**»([[870]](#footnote-871)).
2. أن تجديد بنائها بمنزلة إحداثها، فلا يملك التجديد، كمن لا يملك البناء في أرض غيره([[871]](#footnote-872)).

**يناقش**: بأن الباني في ملك غيره دون إذن لا يملك الاستدامة، فلا يملك التجديد، وهؤلاء يملكون الاستدامة، فملكوا التجديد([[872]](#footnote-873)).

**ويمكن الإجابة عنه**: بأنه لا يلزم هذا، إذ لو أنه أعاره حائطًا لوضع خشبة عليه، جاز له استدامة ذلك، فلو انهدم الحائط فبناه صاحبه، لم يملك المستعير تجديد المنفعة([[873]](#footnote-874)).

**سبب الخلاف:**

هو هل يعتبر إعادة البناء لما انهدم استدامة أو إنشاء، فمن قال: إن الإعادة استدامة، أجاز إعادة بناء ما انهدم، ومن قال: إن الإعادة إنشاء، لم يُجِزْ إعادة بناء ما انهدم([[874]](#footnote-875)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

فرّق الشيخ -رحمه الله- بين ما انهدم بنفسه أو هدموه هم، وبين ما هُدم ظُلمًا، ففي الأول يرى عدم إعادة بنائه وهذا هو الراجح من المذهب، أمّا ما هُدم ظُلمًا فإنه يرى جواز إعادة بنائه، خلافًا للمذهب.

**قال رحمه الله:** "لو كان هناك كنائس موجودة قبل فتحنا البلاد واستيلائنا عليها، وصار أهلها أهل ذمّة بالنسبة لنا، لكن انهدمت هذه الكنائس، فإننا نمنعهم من بنائها؛ لأن البناء إحداث فنمنعهم منه.

وقوله: «ولو ظلمًا»([[875]](#footnote-876)) أي: ولو هدمت ظلمًا، كما لو سطا عليها أحد من المسلمين وهدمها فإنها لا تقام مرّة أخرى، وهذه إشارة خلاف، أعني قوله: «ولو ظلمًا»، فإن بعض أهل العلم قال: إذا هدمت ظلمًا فلهم إعادة بنائها، ولو قيل: إنه يعيدها من هدمها ويضمن لكان له وجه؛ لأن هذا عدوان وظلم، وأهل الذمة يجب علينا منع الظلم والعدوان عنهم.

**فالصَّواب**: أنه إذا هدمت ظلمًا فإنها تعاد؛ وذلك لأنها لم تنهدم بنفسها، فإن هدموها هم وأرادوا تجديدها فإنهم يمنعون منه"([[876]](#footnote-877)).

**الترجيح:**

يظهر -والله تعالى أعلم- أن القول بعدم إعادة بناء ما انهدم من كنائسهم هو الراجح في المسألة، ولو هُدمت ظلمًا، وهذا ما لا يراه الشيخ -رحمه الله- إذ لا فرق بين انهدامها بنفسها أو هدمها ظلمًا في النتيجة، لكن فيما هُدم ظلمًا يمكن أن يضمن المعتدي لتعديه على حق الغير.

**المطلب الثالث: عُلُوّ بنيانهم على بنيان المسلم**

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على أن الذمّي لا يُمَكَّن من إحداث بناء يعلو به على بناء المسلم([[877]](#footnote-878))؛ لأن «الإسلام يعلو ولا يُعلى»([[878]](#footnote-879)).

**لكنهم اختلفوا إذا ملك دارًا -من مسلم- تعلو على بناء المسلم، إلى قولين**([[879]](#footnote-880)):

**\* القول الأول:**

لا يمنع أهل الذمّة من علوّ بنيانهم على بنيان المسلمين، إذا تملّك الذمي البناء من مسلم، وهذا قول المالكية([[880]](#footnote-881))، والشافعية([[881]](#footnote-882))، والمذهب عند الحنابلة([[882]](#footnote-883)).

**علّلوا هذا القول:** بأنهم ملكوها بهذه الصفة، ولم يعملوا شيئًا([[883]](#footnote-884)).

**يناقش**: بأن المفسدة في العلوّ ليست في نفس البناء، وإنما هي في السُّكنى، وهي واقعة بإحداث أو تملّك، بل إن المسلم إذا بناها ثم باعها لهم، فقد أراحهم من كلفة البناء، وهذا أشدّ وأعظم([[884]](#footnote-885)).

ويرى الشيخ ابن القيم ضعف هذا القول، وقد ذكر أنه لم يجد للإمام أحمد نصًّا يدلّ على جواز تملك الدار العالية فضلًا عن سكناها، وبيّن أن أصول المذهب تأبى ذلك([[885]](#footnote-886)).

**\* القول الثاني:**

يمنع أهل الذمّة من علوّ بنيانهم على بنيان المسلمين، ولو كان بتملكٍ من مسلم، وهو رواية عند الحنابلة([[886]](#footnote-887)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «الإسلام يعلو ولا يعلى»([[887]](#footnote-888)).
2. ولئلا يطّلع على عورات المسلمين([[888]](#footnote-889)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في سبب المنع هل هو السكنى -بإحداث أو تملك- أو أنه ذات الإحداث؟

فمن قال: السكنى هي السبب، منع من تمكينهم، ومن قال: الإحداث هو السبب، أجاز تمكينهم.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى -رحمه الله- عدم تمكين الذميّ من علوّ البنيان على المسلم، بإحداث أو تملك.

**قال رحمه الله**: "فإن ملكوه عاليًا من مسلم، أي: اشتروا عمارة فخمة طويلة من المسلم فهل يجب أن نهدمها؟

الجواب: نقول: لكم الخيار، إما أن نهدمها، وإما أن تردّوا البيع.

فإذا قالوا: إذن نردّ البيع أهون علينا من الهدم، ولكن المسلم أبى، وقال: أنا لا أريد فسخ البيع.

قلنا: نلزمك لأنك بعت عليهم بنيانًا لا يجوز إقرارهم عليه، فأنت الذي اعتديت فنلزمك بأن تفسخ البيع...

ويفهم من كلام المؤلف([[889]](#footnote-890)) في قوله: «ومن تعلية بنيان على مسلم» أنهم لو ملكوه من مسلم عاليًا فإنهم لا يمنعون، لكن **الصحيح** ما قررناه أولًا: أنهم يمنعون، فيُهدم أو يفسخ البيع"([[890]](#footnote-891)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- ضعف قول من قال: إنه يجوز تمكينهم إذا ملكوا البناء من مسلم؛ إذا لا فرق بينه وبين من أحدث بناء يعلو به على المسلم؛ فالعبرة بعلوّه أيًّا كان سببه، وعليه فلا يجوز تمكينهم، وهذا ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه رواية في المذهب.

**المطلب الرابع: مساواة بنيانهم لبنيان المسلم.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم مساواة بنيان أهل الذمة لبنيان المسلمينإلى قولين:

**\* القول الأول:**

يمنع أهل الذمة من مساواة بنيانهم لبنيان المسلمين، وهو قول عند المالكية([[891]](#footnote-892))، والأصحّ عند الشافعية([[892]](#footnote-893))، ورواية عند الحنابلة([[893]](#footnote-894)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. حديث ابن عباس رضي الله عنهما: «**الإسلام يعلو ولا يُعلى**»([[894]](#footnote-895)).
2. ولأنهم مُنعوا من مساواة المسلمين في لباسهم، وشعورهم، وركوبهم، وكذلك في بنيانهم([[895]](#footnote-896)).

**\* القول الثاني:**

لا يمنع أهل الذمة من مساواة بنيانهم لبنيان المسلمين، وهو قول آخر للمالكية([[896]](#footnote-897))، وقول للشافعية،([[897]](#footnote-898))، ورواية ثانية عند الحنابلة([[898]](#footnote-899)).

**علّلوا لهذا:** بأن المساواة لا تفضي إلى علوّهم، فأمن الاستشراف والاستعلاء على المسلمين([[899]](#footnote-900)).

**يناقش**: بأن القصد هو علوّ الإسلام، ولا يحصل ذلك مع المساواة([[900]](#footnote-901)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في كون المساوة علوًّا أو مفضية إليه، أم لا؟

فمن قال: إن المساواة كالعلوّ، أو مفضية إليه، منعهم من مساواة بنيانهم للمسلمين، ومن قال: إن المساواة ليست علوًّا ولا تفضي إليه، لم يمنع المساواة.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى -رحمه الله- جواز مساواة أهل الذمة في بنيانهم للمسلمين.

**قال -رحمه الله-** في شرحه لقول المؤلف في الزاد: «لا من مساواته له»: "لا يمنعون من مساواة بنيانهم لبناء المسلمين؛ لأنهم لم يعلوا على المسلمين"([[901]](#footnote-902)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول بعدم تمكين أهل الذمة من مساواة بنيانهم لبنيان المسلمين، هو القول الراجح؛ لأن الإسلام يعلو، والمساواة تنافي العلوّ، وهذا خلاف لما اختاره الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه إحدى روايتي المذهب.

**المطلب الخامس: إقرار الذمي اليهودي إن تنصّر أو العكس.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- فيما إذا تنصّر يهودي، أو تهوّد نصراني، هل يُّقّر أم لا؟ إلى ثلاثة أقوال:

**\* القول الأول:**

إذا تهوّد نصراني أو عكسه فإنه يُقرّ، ولا يؤمر بالرجعة، وهو قول الحنفية([[902]](#footnote-903))، والمالكية([[903]](#footnote-904))، وقول عند الشافعية([[904]](#footnote-905))، وإحدى الروايات عند الحنابلة([[905]](#footnote-906)).

**وعلّلوا لقولهم:** بأن العقد الذي بيننا وبينهم هو إقرارهم على الكفر، والكفر ملّة واحدة([[906]](#footnote-907))، والله يقول: **﴿** ﴾([[907]](#footnote-908)).

**يناقش**: بأن هذا قول ضعيف؛ فاليهود يقولون: ليست النصارى على شيء، والنصارى يقولون: ليست اليهود على شيء، فكيف يكونون ملّة واحدة؟! إلا أنها واحدة من حيث البطلان، والعداء للإسلام([[908]](#footnote-909)).

**\* القول الثاني:**

إذا تهوّد نصراني أو عكسه فإنه لا يُقرّ، ويجبر على الإسلام، وهو الأظهر عند الشافعية([[909]](#footnote-910))، ورواية ثانية عند الحنابلة([[910]](#footnote-911)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. قول الله : **﴿**  ﴾([[911]](#footnote-912)).

**يناقش**: بما جاء في تفسيرها: أنها نزلت في أهل الكتاب خاصّة، وأنهم لا يُكرهون على الإسلام إذا أدّوا الجزية([[912]](#footnote-913)).

**يمكن أن يجاب عن هذا**: بأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب.

1. لأنه أقرّ ببطلان ما انتقل عنه، وكان قبل ذلك مقرًّا ببطلان ما انتقل إليه، فلم يُقَرّ، كمسلم ارتدّ([[913]](#footnote-914)).

**\* القول الثالث:**

لا يقبل منه إلا الإسلام أو الدين الذي كان عليه، وهو رواية ثالثة عند الحنابلة([[914]](#footnote-915)).

**وعللوا له بـ**: أننا أقررناه على دينه أولًا فنقرّه عليه ثانيًا([[915]](#footnote-916)).

**يناقش**: بما استدلّ به أصحاب القول الأول، من أنه أقرّ ببطلان ما انتقل عنه، وكان قبل ذلك مقرًّا ببطلان ما انتقل إليه، فلم يُقَرّ، كمسلم ارتدّ، فلا يقبل منه إلا الإسلام.

**سبب الخلاف:**

من نظر إلى أن الأديان -عدا الإسلام- لا فرق بينها، في عدم قبولها عند الله، قال: يُقَرّ على انتقاله، ومن رأى أن انتقاله إلى دين غير الإسلام إقرار له على باطل، وقبول به، قال: يجبر على الإسلام وهذا قول، وقال آخرون: بل إما الإسلام، وإما الدّين الذي كان عليه من قبل.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى -رحمه الله- أن من بدّل دينه فإنه لا يقبل منه سوى الإسلام، وإلا فإنه يقتل.

**قال رحمه الله**: "لو أن النصراني صار يهوديًّا نقول: لا نقبل منك، فإما أن تسلم، وإما أن ترجع إلى دينك الذي انتقلت منه.

وإن تمجَّس نصراني فمن باب أولى، أو تنصَّر مجوسي فكذلك، فكل من انتقل عن دينه الذي هو عليه، قلنا له: إما أن ترجع وإما أن تسلم؛ وذلك لأنه لا يمكن أن ينتقل إلى دين أفضل من حيث القبول عند الله، فكل الأديان سوى الإسلام غير مقبولة عند الله، فلا فائدة من انتقاله.

وإذا تنصر يهودي -أيضًا- لا نقبل منه، فنقول: إما أن ترجع إلى اليهودية وإما أن تسلم.

وقال بعض أهل العلم: إن تهوّد نصراني لا يقبل منه إلا الإسلام؛ لأن انتقاله من النصرانية إلى اليهودية إقرار منه بأن النصرانية باطلة، وانتقل إلى دين باطل، إذًا الدين الذي كنت عليه أولًا باطل، والذي انتقلت إليه -أيضًا- باطل، فلا نقرك على الباطل، ونقول: أسلم وإلا قتلناك، ولا شك أن لهذا القول وجهًا قويًّا، فإن أبى وقال: لا أرجع ولا أسلم، فإنه يقتل؛ لأنه على غير دين صحيح الآن، ولكن الإمام أحمد سُئل عن ذلك، فتوقف فيه أو قال: لا يقتل، ولكن الذي يظهر من الأدلة أنه يقتل؛ لأنه الآن على دين لا يقرّ عليه، لكن الإمام أحمد -رحمه الله- رأى أنه ذو ذمة وعهد، وأن ذمته وعهده لا ينتقض بذلك، فلا يجوز أن يقتل، هذا وجه قول الإمام أحمد: إننا لا نقتله"([[916]](#footnote-917)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح هو عدم إقرار الكافر على الانتقال من دينه لدين باطل، فإما أن يسلم وإلا فيقتل، وهذا ما اختاره الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه إحدى روايات المذهب؛ لقوّة ما استدلّ به القائلون بهذا، وضعف ما استدلّ به القولان الآخران.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثاني:** **معاملة أهل الذمة**

**الـمطلب الأول:** إلقاء السّلام عليهم وردّه.

**الفرع الأول: إلقاء السلام:**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم بداءة أهل الذمّة بالسّلام إلى ثلاثة أقوال:

**\* القول الأول:**

يكره بداءتهم بالسَّلام، وهو قول الحنفية -وقالوا: إلا إن كان لحاجة فيجوز-([[917]](#footnote-918))، وقول عند المالكية([[918]](#footnote-919))، وبعض الشافعية([[919]](#footnote-920)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. حديث أبي هريرة النبي : «**لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام**»([[920]](#footnote-921))، وحملوا النهي على الكراهة([[921]](#footnote-922)).
2. ولما في بداءتهم بالسّلام من التعظيم لهم([[922]](#footnote-923)).

**يناقش**: بأن الأصل في النّهي التحريم، إلا إن دلّ دليل على الكراهة، ولا دليل يصرفه عن التحريم.

**\* القول الثاني:**

يحرم بداءتهم بالسّلام، وهو قول المالكية([[923]](#footnote-924))، والشافعية([[924]](#footnote-925))، والحنابلة([[925]](#footnote-926)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. حديث: «لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسّلام»([[926]](#footnote-927)).

والنهي للتحريم، ما لم يصرفه صارف، ولم يوجد.

1. قوله : «سلامٌ على من اتّبع الهدى»([[927]](#footnote-928)).

وذلك في رسائله إلى زعماء دول الكفر، فخصّ السّلام لمن اتبع الهدى، وليسوا أتباعًا للهدى.

**\* القول الثالث:**

يجوز بداءتهم بالسَّلام، لكن قالوا: يقتصر على قول: "السّلام عليك"، وهو وجه عند الشافعية([[928]](#footnote-929)).

**علّلوا ذلك بـ**: أنه لما كان السلام أدبًا وسُنّة، كان المسلم بفعله أحق([[929]](#footnote-930)).

**يناقش**: بأن في السلام عليهم ودًّا ولطفًا، والله أمر بمجاهدتهم، والغلظة عليهم، ونهى عن موالاتهم ومودتهم([[930]](#footnote-931)).

وردّ النووي على من قال: يجوز السلام عليهم بـ: أنه قول شاذ وضعيف([[931]](#footnote-932)).

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في نهي النبي في الحديث هل يحمل على الكراهة أو التحريم.

**الفرع الثاني: رد السّلام:**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم ردّ السّلام على أهل الذّمة إلى قولين:

**\* القول الأول:**

يجوز ردّ السلام على أهل الذّمة إن هم بدءونا بالسّلام، ولا يزيد على قول: "وعليكم" أو "وعليك" وهو قول الحنفية([[932]](#footnote-933))، والمالكية([[933]](#footnote-934)).

**استدلّوا بما يلي:**

1. أن النبي ردّ السّلام على أهل الذّمة([[934]](#footnote-935)).
2. قوله : «**إن أهل الكتاب يقولون: السّام عليكم**، **فإذا سلّموا عليكم، فقولوا: وعليكم**»([[935]](#footnote-936)).

فدلّ على جواز الردّ عليهم، لكن لا يزيد على قول: وعليكم.

**يناقش**: بأن الأصل في الأمر أنه للوجوب.

**\* القول الثاني:**

يجب ردّ السّلام على أهل الذّمة إن هم بدءونا بالسلام، ولا يزيد على قول: "وعليكم" أو "وعليك"، وهو قول الشافعية([[936]](#footnote-937))، والحنابلة([[937]](#footnote-938)).

**استدلّوا**: بما استدلّ به أصحاب القول الأول، لكن حملوا الأمر على الوجوب.

**سبب الخلاف:**

هو اختلافهم في أمر النبي في الحديث، هل يحمل على الجواز أو الوجوب؟

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- كما هو ظاهر قوله عدم جواز السّلام على أهل الذّمة، لكن إن هم بدءونا بالسّلام فيرى وجوب الردّ عليهم، وأما كيفية الردّ عليهم، فيرى أنها تختلف باختلاف قولهم.

**قال رحمه الله:** "لا يجوز أن نبدأهم بالسّلام، فإذا لقيناهم لا نقول: السّلام عليكم، فإن سَلّموا وجب الردّ؛ لقول الله تعالى:  **...**([[938]](#footnote-939)).

ولقول النبي : «**إذا سلّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**»([[939]](#footnote-940))، فأمرنا أن نردّ عليهم، أما البداءة فلا**...**

وإذا سلّموا فيجب علينا أن نردّ عليهم بدلالة القرآن والسنة، ولكن هل نردّ عليهم بقول: وعليكم؟ أو نردّ عليهم بمثل ما سلموا؟

**الجواب**: نقول: لا يخلو السّلام الذي ألقوه إلينا إمّا أن يكون صريحًا بقولهم: السّلام عليكم، أو صريحًا بقولهم: السّام عليكم، أو غير صريح،لم يبيّنوا اللام ولم يحذفوها حذفًا واضحًا.

فإن صرّحوا بقولهم: السّلام عليكم، كما يوجد الآن في الكفار الذين عندنا يقولون: السّلام عليكم، صراحة؛ لأن ألسنتهم أعجمية فهم يتعلمون السّلام تلقينًا، فتجده يقول: السّلام عليكم بصراحة، فهنا لنا أن نرد عليهم ونقول: عليكم السّلام، ولنا أن نقول: وعليكم.

وإن صرّحوا بقولهم: السّام عليكم فإننا نقول: عليكم السّام، أو نقول وهو أولى: وعليكم، ودليل ذلك أن رجلًا يهوديًّا مرّ بالنبي فقال: السّام عليك يا محمد، فقالت عائشة رضي الله عنها: عليك السّام واللعنة، فنهاها الرسول ، وقال: «**إن الله رفيق يحب الرّفق**»([[940]](#footnote-941))، وقال : «**إذا سلّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم**»([[941]](#footnote-942))، وفي الصحيح أنه قال : «**إن أهل الكتاب يقولون: السّام عليكم، فإذا سلموا عليكم فقولوا: وعليكم**»([[942]](#footnote-943)).

وإن كان محتملًا فهنا يتعيّن أن نقول: وعليكم؛ لأنه إن قال: السّلام، فهو عليه، وإن قال: السّام فهو عليه"([[943]](#footnote-944)).

**وسئل** -رحمه الله- عن حكم السّلام على غير المسلمين فقال: "نقول في خلاصة الجواب: لا يجوز أن يُبدأ غير المسلمين بالسّلام؛ لأن النبي نهى عن ذلك؛ ولأن في هذا إذلالًا للمسلم، حيث يبدأ بتعظيم غير المسلم، والمسلم أعلى مرتبة عند الله فلا ينبغي أن يذلّ نفسه في هذا، أمّا إذا سلّموا علينا فإننا نردّ عليهم مثل ما سلّموا.  
 وكذلك -أيضًا- لا يجوز أن نبدأهم بالتحيّة مثل: أهلًا وسهلًا ومرحبًا، وما أشبه ذلك؛ لما في ذلك من تعظيمهم، فهو كابتداء السلام عليهم ([[944]](#footnote-945)).

**وسئل -رحمه الله-** هل يجوز لنا أن نبدأ الكفار بالسّلام؟ وكيف نردّ عليهم إذا سلّموا علينا؟  
 فأجاب بقوله: "إن هؤلاء الذين يأتوننا من الشرق ومن الغرب ممن ليسوا مسلمين، لا يحلّ لنا أن نبدأهم بالسّلام؛ لأن النبي قال: «**لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام**»([[945]](#footnote-946)).   
 وإذا سلّموا علينا، فإننا نردّ عليهم بمثل ما سلّموا علينا به؛ لقوله تعالى:  ([[946]](#footnote-947))، وسلامهم علينا بالتحيّة الإسلاميّة "السّلام عليكم" لا يخلو من حالين:  
 **الحال الأولى**: أن يفصحوا باللام فيقولوا: "السلام عليكم"، فلنا أن نقول: عليكم السلام، ولنا أن نقول: وعليكم.

**الحال الثانية:** إذا لم يفصحوا باللام مثل أن يقولوا: "السّام عليكم"، فإننا نقول: "وعليكم" فقط؛ وذلك لأن اليهود كانوا يأتون إلى رسول الله فيسلمون عليه بقولهم: "السّام عليكم" غير مفصحين باللام؛ والسّام هو الموت، يريدون الدعاء على النبي بالموت؛ فأمر النبي أن نقول لهم: "وعليكم"، فإذا كانوا قالوا: "السّام عليكم" فإننا نقول: "وعليكم" يعني أنتم أيضا عليكم السّام، هذا هو ما دلت عليه السنة، وأما أن نبدأهم نحن بالسلام، فإن هذا قد نهانا عنه نبينا "([[947]](#footnote-948)).

وبمثل ما سبق أجاب -رحمه الله- أيضًا على سؤال حول كيفية الردّ عليهم([[948]](#footnote-949)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول بعدم جواز إلقاء السّلام على أهل الذّمة، ووجوب الردّ عليهم إن بدءونا بالسّلام هو القول الراجح، وهذا ما اختاره الشيخ -رحمه الله- ووافق فيه المذهب؛ وذلك لأن الأصل في النهي حمله على التحريم، ما لم يصرفه دليل، ولا دليل يصرفه، فيبقى على التحريم، كما أن الأصل في الأمر الوجوب ما لم يصرفه صارف، ولم يوجد، فيبقى على الوجوب.

وأما في كيفية الرّد عليهم فالراجح -والله أعلم- ما ذكره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- من التفصيل في المسألة خلافًا للمذهب، لا مجرد الاكتفاء بقول: وعليكم أو وعليك؛ وذلك ما يدل عليه قوله تعالى:  ([[949]](#footnote-950))، وليس فيها ما يدلّ على تخصيص المسلم بهذا، بل تحمل على العموم، فيدخل فيها الرّد على المسلم وغير المسلم.

**الـمطلب الثاني: قول: كيف حالك؟ كيف أصبحت؟ ونحوها للذمي.**

اختلف الحنابلة([[950]](#footnote-951)) -رحمهم الله- في حكم قول: كيف حالك؟ أو كيف أصبحت، ونحوها للذّمي إلى قولين:

**\* القول الأول:**

يحرم قول: كيف حالك ونحوها للذّمي، وهو المذهب عند الحنابلة([[951]](#footnote-952)).

**علّلوا ذلك:** بأن سؤالهم هذاأكثر من السّلام([[952]](#footnote-953)).

**\* القول الثاني:**

يجوز قول: كيف حالك ونحوها للذمي، وهو رواية عند الحنابلة([[953]](#footnote-954)).

**سبب الخلاف:**

هو الاختلاف في اعتبار هذه التحيّة بمثابة السّلام، فمن ساوى بينها وبين السّلام، قال: بتحريم قول شيء من ذلك لهم، ومن رأى أنها دون السّلام، قال: يجوز قول ذلك لهم.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- جواز قول: كيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ ونحوه، إذا كان لمصلحة.

**قال رحمه الله:** "وهل يجوز أن نبدأهم بكيف أصبحت؟ وكيف أمسيت؟ وما أشبه ذلك؟

**الجواب**: المذهب لا يجوز؛ لأن النهي عن بداءتهم بالسّلام؛ لئلا نكرمهم؛ بدليل قوله : «**وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه**»([[954]](#footnote-955))، فإذا قلنا: كيف أصبحت؟ كيف أمسيت؟ كيف أنت؟ كيف حالك؟ فهذا نوع من الإكرام.

وقال شيخ الإسلام: يجوز أن نقول له كيف حالك؟ وكيف أصبحت؟ وكيف أنت؟ لأن الرسول إنما نهى عن بداءتهم بالسّلام([[955]](#footnote-956))، والسّلام يتضمن الإكرام والدعاء؛ لأنك إذا قلت: السّلام عليك، فأنت تدعو له، أما هذا فهو مجرد ترحيب وتحيّة.

وينبغي أن يقال: إذا كانوا يفعلون بنا مثل ذلك فلنفعله بهم، أو كان هذا لمصلحة كالتأليف لقلوبهم فلنفعله بهم، أو كان ذلك خوفًا من شرّهم فلنفعله بهم، فإذا قدّر -مثلًا- أنك في شركة مديرها كافر، فإنك لو دخلت عليه لتراجعه في شأن هذه الشركة ولم تسلّم عليه، لكان في قلبه عليك شيء وربما يضرّك، فإذا قلت: كيف أصبحت؟ كيف حالك؟ فهذا يزيل ما في قلبه من الضغينة وتَسلَم من شرّه، ولا يدخل هذا في نهي الرسول عن بداءتهم بالسلام"([[956]](#footnote-957)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- جواز تحيّة الذميّ بقول: كيف أصبحت؟ ونحوها، إذا كان في ذلك مصلحة للمسلم، وهذا ما اختاره الشيخ -رحمه الله- وخالف فيه المذهب؛ لأنها تحية لا تشبه السّلام من حيث كونه دعاء.

**المطلب الثالث: تهنئتهم.**

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على تحريم تهنئة أهل الذمّة بشعائر الكفر([[957]](#footnote-958))، لكنهم اختلفوا في حكم تهنئتهم بالأمور الدنيوية إلى قولين:

**\* القول الأول:**

تجوز تهنئتهم بالأمور الدنيوية، وهو قول الحنفية، ورواية عند الحنابلة([[958]](#footnote-959)).

**\* القول الثاني:**

لا تجوز تهنئتهم بالأمور الدنيوية، وهو قول المالكية([[959]](#footnote-960))، والمذهب عند الحنابلة([[960]](#footnote-961)).

**\* القول الثالث:**

لا تجوز تهنئتهم إلا لمصلحة راجحة، وهو رواية ثالثة عند الحنابلة([[961]](#footnote-962)).

**المطلب الرابع: تعزيتهم.**

اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في حكم تعزية أهل الذّمة إلى قولين:

**\* القول الأول:**

تجوز تعزيتهم، وهو قول الحنفية([[962]](#footnote-963))، والشافعية([[963]](#footnote-964))، والمالكية([[964]](#footnote-965))، ورواية عند الحنابلة([[965]](#footnote-966)).

**\* القول الثاني:**

لا تجوز تعزيتهم، وهو قول آخر للمالكية([[966]](#footnote-967))، والمذهب عند الحنابلة([[967]](#footnote-968)).

**\* القول الثالث:**

لا تجوز تعزيتهم إلا لمصلحة راجحة، وهو رواية ثالثة عند الحنابلة([[968]](#footnote-969)).

**المطلب الخامس: عيادتهم.**

**\* القول الأول:**

تجوز عيادة مريضهم، وهو قول الحنفية([[969]](#footnote-970))، وأحد قولي الشافعية([[970]](#footnote-971))، ورواية عند الحنابلة([[971]](#footnote-972)).

**\* القول الثاني:**

لا تجوز عيادة مريضهم، وهو القول الثاني للشافعية([[972]](#footnote-973))، ورواية عند الحنابلة([[973]](#footnote-974)).

**\* القول الثالث:**

لا تجوز عيادتهم إلا لمصلحة راجحة، وهو رواية ثالثة عند الحنابلة([[974]](#footnote-975)).

**الأدلة**([[975]](#footnote-976))**:**

**استدلّ من قال: تجوز التهنئة والتعزية والعيادة بما يلي:**

حديث أنس قال: "كان غلام يهودي يخدم النبي فمرض، فأتاه النبي يعوده، فقعد عند رأسه، فقال له: «أسلم»، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له: "أطع أبا القاسم" ، فأسلم، فخرج النبي وهو يقول: «**الحمد لله الذي أنقذه من النار**»"([[976]](#footnote-977))، وقالوا: الكلام في التهنئة، والتعزية، كالكلام في العيادة([[977]](#footnote-978)).

**استدلّ من قال: لا تجوز التهنئة والتعزية والعيادة بما يلي:**

1. «لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام، فإذا لقيتم أحدهم في الطريق فاضطروه إلى أضيقها»([[978]](#footnote-979)) وما عدا السلام -التهنئة والتعزية والعيادة- في معناه([[979]](#footnote-980)).
2. لأن ذلك يحصل به الموالاة، ويثبت المودة، وهو منهي عنه؛ للنصّ، ولما فيه من التعظيم([[980]](#footnote-981)).

**يناقش** قول من استدلّ بالسّلام على عدم جواز العيادة: بأن عيادتهم قد ورد فيها نص يدلّ على جوازها، وقد سبق بيانه من حديث أنس ([[981]](#footnote-982)).

**استدلّ من اشترط لجواز التهنئة والتعزية والعيادة المصلحة الراجحة بما يلي**:

حديث أنس السابق في عيادة النبي للصبيّ اليهوديّ([[982]](#footnote-983))،وهو صريح في جواز عيادة مريضهم؛ إذ إن النبي عاده ودعاه للإسلام، وتكون التهنئة والتعزية في معناها.

**سبب الخلاف:**

إن سبب الخلاف -فيما يظهر- بين الفقهاء -رحمهم الله- في التهنئة والتعزية والعيادة، يعود إلى اختلافهم في هل تُعدّ هذه الأمور في حكم السّلام، وعليه فلا تجوز؛ لأن النبي يقول: «**لا تبدءوا اليهود والنصارى بالسلام**»، أو أنها في حكم العيادة، وقد ورد فيها نص بالجواز فتكون جائزة؟

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ -رحمه الله- جواز تهنئة أهل الذّمة، وتعزيتهم، وعيادتهم، فيما إذا كانت هناك مصلحة راجحة، أما لغير مصلحة فلا يرى جوازها.

**قال رحمه الله:** "مسألة: هل يجوز أن نهنئهم، أو نعزيهم، أو نعود مرضاهم أو نشهد جنائزهم؟

الجواب: أما **التهنئة** بالأعياد فهذه حرام بلا شك، وربما لا يسلم الإنسان من الكفر؛ لأن تهنئتهم بأعياد الكفر رضا بها، والرضا بالكفر كفر، ومن ذلك تهنئتهم بما يسمى بعيد الكرسمس، أو عيد الفَصْح، أو ما أشبه ذلك، فهذا لا يجوز إطلاقًا، حتى وإن كانوا يهنئونا بأعيادنا فإننا لا نهنئهم بأعيادهم، والفرق أنّ تهنئتهم إيانا بأعيادنا تهنئة بحق، وأن تهنئتنا إياهم بأعيادهم تهنئة بباطل، فلا نقول: إننا نعاملهم بالمثل إذا هنئونا بأعيادنا فإننا نهنئهم بأعيادهم للفرق الذي سبق.

وأما **تهنئتهم** بأمور دنيوية كما لو ولد له مولود، أو وجد له مفقود فهنأناه، أو بنى بيتًا فهنأناه، أو ما أشبه ذلك فهذه ينظر إذا كان في هذا مصلحة، فلا بأس بذلك، وإن لم يكن فيه مصلحة، فإنه نوع إكرام فلا يُهنئون، ومن المصلحة أن يكون ذلك على وجه المكافأة، مثل أن يكون من عادتهم أن يهنِّئونا بمثل ذلك فإننا نهنئهم.

وأما **تعزيتهم** فلا يجوز أن نعزيهم؛ لأن التعزية تسلية للمصاب وجبر لمصيبته، ونحن لا نودّ أن يَسلَموا من المصائب، بل نقول: ﴿﴾([[983]](#footnote-984)) وهذا لا شك في أهل الحرب.

لكن في أهل الذمة، قال بعض أهل العلم: تعزيتهم تجوز للمصلحة، كمصلحة التأليف لقلوبهم، أو للمكافأة، إذا فعلوا بنا ذلك فإننا نفعل بهم.

وأما **عيادتهم** فالصحيح جواز ذلك، لكن للمصلحة أيضًا، بأن يرجى إسلامه بعرض الإسلام عليه، كما زار النبي خادمًا له يهوديًّا فعرض عليه الإسلام، فردّ بصره إلى أبيه كأنه يشاوره، فقال له أبوه: أطع محمدًا، فأسلم فخرج النبي وهو يقول: «**الحمد لله الذي أنقذه من النار**»([[984]](#footnote-985))، فإذا كان في عيادتهم مصلحة كالدعوة للإسلام فلا بأس، بل قد تكون مندوبة مستحبة؛ لأن النبي قال: «**إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى**»([[985]](#footnote-986)).

**وقال -رحمه الله-** عن تعزية الكافر في قريبه، أو صديقه: "تعزية الكافر إذا مات له من يعزى به من قريب أو صديق في هذا خلاف بين العلماء، فمن العلماء من قال: إن تعزيتهم حرام، ومنهم من قال: إنها جائزة، ومنهم من فصّل في ذلك فقال: إن كان في ذلك مصلحة كرجاء إسلامهم، وكفّ شرّهم الذي لا يمكن إلا بتعزيتهم، فهو جائز وإلا كان حرامًا.  
 **والراجح**: أنه إن كان يفهم من تعزيتهم إعزازهم وإكرامهم كانت حرامًا، وإلا فينظر في المصلحة"([[986]](#footnote-987)) .

**الترجيح:**

بعد النظر في الأقوال، وما استندت إليه من أدلة، يتبين -والله أعلم- أن القول الراجح هو جواز تهنئة أهل الذمة، وتعزيتهم، وعيادة مريضهم، إن كان ثمّ مصلحة يرتجيها المسلم من فعله لهذه الأمور، وهذا ما دلّت عليه النصوص، وهو الذي اختاره الشيخ -رحمه الله- لكنه خالف فيه الراجح من المذهب.

\*\* \* \*\*

**المبحث الثالث: نواقض عقد الذمة**

**المطلب الأول: أقسام المعاهدين بالنسبة لنقض العهد**

ينقسم المعاهدون إلى ثلاثة أقسام:

**القسم الأول:** من نكث العهد وغدر فإنه قد انتقض عهده، ولا عهد له، كما قال تعالى: ﴿﴾([[987]](#footnote-988))([[988]](#footnote-989)).

**القسم الثاني:** من استقام لنا، وأقام على العهد، فإننا نستقيم له، ويبقى على عهده، لقوله تعالى: ﴿......﴾([[989]](#footnote-990))([[990]](#footnote-991)).

**القسم الثالث:** من خِيف منه الغدر، بأن ظهر من قرائن أحوالهم ما يدلّ على خيانتهم، من غير تصريح منهم بالخيانة، فإننا ننبذ إليه العهد، ونخبره بأنه لا عهد بيننا وبينه؛ لنكون نحن وإيّاه على سواء، كما قال تعالى: ﴿ ...﴾([[991]](#footnote-992)) ([[992]](#footnote-993)).

**المطلب الثاني: ما يُنقض به العهد.**

**1) الامتناع عن أداء الجزية:**

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على أن عقد الذِّمة ينتقض بقتال أهل الذّمة للمسلمين، واللحاق بدار الحرب؛ لأنهم صاروا حربًا علينا([[993]](#footnote-994)).

لكنهم اختلفوا فيما لو امتنع الذّمي عن **أداء الجزية**، هل ينتقض عهده أم لا، إلى قولين:

**\* القول الأول:**

لا يُعدُّ الامتناع عن أداء الجزية من نواقض العهد، وهذا قول الحنفية([[994]](#footnote-995)).

**علّلوا ذلك:**

بأن الغاية التي بها انتهى القتال هي التزام الجزية لا أداؤها، والالتزام باقٍ، فيأخذها منه الإمام بالإجبار([[995]](#footnote-996)).

**\* القول الثاني:**

يُعدُّ الامتناع عن أداء الجزية من نواقض العهد، وهذا قول المالكية([[996]](#footnote-997))، والشافعية([[997]](#footnote-998))، والحنابلة([[998]](#footnote-999)).

**استدلّوا بما يلي:**

قوله تعالى: **﴿ ﴾** إلىقوله تعالى:﴿﴾([[999]](#footnote-1000))**.**

فالآية دلّت على وجوب قتال الكفار حتى يعطوا الجزية، فإن أعطوها امتنعنا عن قتالهم، وإن امتنعوا عدنا لقتالهم([[1000]](#footnote-1001)).

**2) ما فيه إضرار بالمسلمين عدا الامتناع عن أداء الجزية:**

الأمور التي فيها إضرار بالمسلمين، مثل إكراه مسلمة حرّة على الزّنى، أو قطع الطريق، أو التجسّس على المسلمين، والدّلالة على عوراتهم، ونحوها، اختلف الفقهاء -رحمهم الله- في كونها ناقضة للعهد مطلقًا أو بشرط، إلى ثلاثة أقوال:

**\* القول الأول:**

لا تُعدّ هذه الأمور من النواقض للعهد، وهذا قول الحنفية([[1001]](#footnote-1002)).

**\* القول الثاني:**

تُعدّ هذه الأمور من النواقض للعهد مطلقًا سواء بشرط أو بدونه، وهذا قول المالكية([[1002]](#footnote-1003)) -عدا قطع الطريق، والقتل الموجب للقصاص، فكحكم المسلمين-([[1003]](#footnote-1004)) ووجه عند الشافعية([[1004]](#footnote-1005))، والمذهب عند الحنابلة، عدا القذف([[1005]](#footnote-1006)).

**استدلوا بما يلي**:

1. ما روي عن عمر : "أنه أمر عبد الرحمن بن غنم([[1006]](#footnote-1007)) أن يُلحق في كتاب صلح الجزيرة: ومن ضرب مسلمًا عمدًا فقد خلع عهده"([[1007]](#footnote-1008)).
2. لأن فيها ضررًا على المسلمين، فأشبه الامتناع عن بذل الجزية([[1008]](#footnote-1009)).
3. لأنه لم يفِ بمقتضى الذّمة، وهو الأمن من جانبه، فانتقض عهده، كما لو قاتل المسلمين([[1009]](#footnote-1010)).

**\* القول الثالث:**

تُعدّ من النواقض للعهد، إن اشترط كونها ناقضًا، وإلّا فلا، وهذا قول بعض الحنفية([[1010]](#footnote-1011))، والوجه الثاني والأصح عند الشافعية([[1011]](#footnote-1012))، ورواية عند الحنابلة([[1012]](#footnote-1013)).

**استدلوا بما يلي**:

1. "أن نصرانيًّا استكره امرأة مسلمة على الزنى، فرفع إلى أبي عبيدة بن الجراح، فقال: ما على هذا صالحناكم، وضرب عنقه"([[1013]](#footnote-1014)).
2. ولأن عقوبة هذه الأفعال تُستوفى عليه من غير شرط، فوجب أن يكون لشرطها تأثير، ولا تأثير إلا نقض العهد([[1014]](#footnote-1015)).

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

يرى الشيخ أن الامتناع عن أداء الجزية، وفعل كلّ ما فيه إضرار بالمسلمين هو من النواقض للعهد.

**حيث قال** في الممتع: "»فإن أبى الذميّ بذل الجزية» أي: رفض إعطاء الجزية، فإن عهده ينتقض، ويحلّ دمه وماله...

  إذا تعدّى على مسلم، بأن قتل مسلمًا، فإن عهده ينتقض، حتى لو عفا أولياء المقتول، فإنّ عهده ينتقض؛ لأن أولياء المقتول إن طالبوا بالقصاص، اقتصّ منه، وإلا لم يُقتص منه، لكن بالنسبة للعهد ينتقض؛ لأنه إذا قتل هذا يمكن أن يقتل آخر...

وكذلك إذا اعتدى على مسلم بزنى، فلو زنى بمسلمة ولو برضاها، فإنه ينتقض عهده؛ لأن الواجب عليه أن يلتزم أحكام الإسلام، ومثل ذلك لو اعتدى على غلام بلواط، فإنه ينتقض عهده...

«أو قطع طريق» أي: تعدى بقطع طريق... فإن هذا قاطع طريق، ويعتبر فعله هذا نقضًا للعهد...

إذا تعدّى على المسلمين بالتجسّس، فصار ينقل أخبار المسلمين إلى العدوّ، فإن عهده ينتقض"([[1015]](#footnote-1016)).

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن القول الراجح هو أن ما سبق من أمور -الامتناع عن أداء الجزية، وفعل ما فيه إضرار بالمسلمين- تعتبر من نواقض عقد الذّمة؛ إذ هي مقتضى العقد، وارتكاب شيء منها مُخِلّ بالأمن الذي ما جُعل العقد إلا لأجله، وهذا هو ما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- ووافق فيه الراجح من المذهب.

**المطلب الثاني: قتل من سبّ الرسول منهم**

اتفق الفقهاء -رحمهم الله- على أنّ من سبّ النبي من أهل الذّمة، فإنّه مستوجبٌ للعقوبة، لكنهم اختلفوا هل يجب قتله أم لا إلى قولين:

**\* القول الأول:**

إن من سبّ النبي فإنه لا ينتقض عهده، ولا يجب قتله، ولكن يجوز سياسة وتعزيرًا قتل مَنْ أكثر من سبّه ، وهذا قول الحنفية([[1016]](#footnote-1017)).

**استدلّوا لذلك بما يلي:**

1. ما روته عائشة -رضي الله عنها- من أنه: «**دَخَلَ رَهْطٌ**([[1017]](#footnote-1018)) **مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللهِ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، قَالَتْ عَائِشَةُ: فَفَهِمْتُهَا، فَقُلْتُ: وَعَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ، قَالَتْ: فَقَالَ رَسُولُ اللهِ: مَهْلًا يَا عَائِشَةُ، إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللهِ، وَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا؟**

**قَالَ رَسُولُ اللهِ: قَدْ قُلْتُ: وَعَلَيْكُمْ**»([[1018]](#footnote-1019))، فلو كان ناقضًا للعهد لقتلهم؛ لصيرورتهم حربيّين.

**يناقش**: بأن الحقّ في القتل للرسول ، إن شاء قتلهم وإن شاء عفا عنهم، وقد عفا عنهم ، ولم يقتلهم([[1019]](#footnote-1020)).

1. ولأن السّبّ زيادة كفر، والعقد باقٍ مع أصل الكفر، فكذا مع الزيادة([[1020]](#footnote-1021)).

**يناقش**: بأنه لا يفهم من عدم نقضه للعهد أنه لا يُقتل، فإن ذلك لا يلزم([[1021]](#footnote-1022)).

**\* القول الثاني:**

من سبَّ النَّبي فإنه ينتقض عهده، ويجب قتله، وهو قول المالكية، إذا لم يسلم([[1022]](#footnote-1023))، وقول الشافعية -فيما لو اشتُرط -في عقد الذمة- كونه ناقضًا([[1023]](#footnote-1024))، وأما مع عدم الاشتراط فيوجب القتل، دون نقض للعهد([[1024]](#footnote-1025))- وقول الحنابلة([[1025]](#footnote-1026)).

**استدلوا بما يلي:**

1. قوله تعالى: **﴿ ﴾** إلى قوله تعالى**: ﴿ ﴾**([[1026]](#footnote-1027)) فأمرنا بقتالهم إلى أن يعطوا الجزية وهم صاغرون، وإذا كان الصَّغار حالًا لهم في جميع المدّة، فمن المعلوم أن من أظهر سبّ نبينا فليس بصاغر؛ لأن الصّاغر: الذليل الحقير، وهذا فعل متعزّز مراغم([[1027]](#footnote-1028)).
2. وقوله تعالى: **﴿**  ﴾([[1028]](#footnote-1029)) فجعل همهم بإخراج الرسول من الدواعي إلى قتالهم؛ وسبّه أغلظ من الهمّ بإخراجه([[1029]](#footnote-1030)).
3. "أن يهودية كانت تشتم النبي وتقع فيه، فخنقها رجل حتى ماتت فأبطل رسول الله دمها"([[1030]](#footnote-1031)).

**سبب الخلاف:**

من نظر إلى أن سبّ النبي ليس من مقتضى عقد الذّمة، لم يوجب قتل سابّ النبي ، ومن نظر إلى أنه من مقتضى العقد، قال: بوجوب قتله.

* **اختيار الشيخ ابن عثيمين رحمه الله:**

الشيخ -رحمه لله- في شرحه للزاد نقل قول شيخ الإسلام ابن تيمية، القائل: بوجوب قتل سابّ الرسول وإن تاب، دون أن يتبيّن رأيه -رحمه الله- في المسألة، لكنه في موطن آخر أجاب عن سؤال حول قتل سابّ الرسول ، فكان يرى أن الذمي إن أسلم فإنه لا يقتل، وعليه فإنه يقتل إن لم يسلم، والله أعلم.

**قال رحمه الله**: "إن كان انتقاض عهده بسبّ الرسول ، فذهب بعض أهل العلم واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية -رحمه الله- إلى أنه يتعيّن قتله إذا سبّ الرسول ولو تاب؛ لأن هذا حق للرسول، ولا نعلم أنه عفا عنه، والأصل أن يؤخذ للرسول بالثأر، إلا إذا علمنا أنه عفا، فإنه عفا عن الناس الذين كانوا يسبّونه في عهده، وارتفع عنهم القتل"([[1031]](#footnote-1032)).

**وقال -رحمه الله-** في سياق ذكره لحكم من تاب بعد سبّ النبي : **"**ولكن هل يسقط عنه القتل؟ الجواب على هذا فيه تفصيل: إن كان الذي سبَّ الرسول سبه وهو كافر لم يسلم بعد فإنه لا يقتل؛ لعموم قوله تعالى: **﴿** ﴾([[1032]](#footnote-1033))..."([[1033]](#footnote-1034))**.**

**الترجيح:**

يظهر -والله أعلم- أن الراجح في مسألة سبِّ الذميِّ الرسولَ هو أن سابّ الرسول يقتل وإن تاب، خلافًا لما اختاره الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- وخالف فيه المذهب؛ ذلك أن سبّه للرسول أذى محض لا ريب فيه، فإذا وجب الحدّ عليه لم يسقط بإسلامه كسائر الحدود.



بعد هذه الجولة المباركة مع اختيارات الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- في كتاب الجهاد أقف حيث انتهت بي فصول البحث إلى هذه الخاتمة لأبرز أهم النتائج التي توصَّلت إليها:

أولًا: أن الاختيارات: هي اجتهاد الفقيه في معرفة الحكم الشرعي الصحيح في المسائل المختلف فيها، وهذا الاجتهاد إمّا أن يوافق فيه المجتهدُ المذهبَ الذي ينتسب إليه في الراجح، أو المرجوح، أو يخالفه بموافقة غيره من المذاهب.

ثانيًا: أن دراسة الاختيارات لأحد العلماء تفيد في:

* كشف جوانب من شخصية العالم العلمية، وبيان علوّ منزلته، وتمكّنه في العلم، وتبيّن منهجه في الاستدلال.
* معرفة الأقوال الفقهية الأخرى في المسألة المختلف فيها، وأدلتها وأوجه الاستدلال بها.

ثالثًا: من خلال دراسة اختيارات الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- تتبيّن جوانب من شخصية الشيخ الفقهية، حيث تميّز بالآتي:

* تحرّره من التّعصب المذهبي والتقليد، حيث أنه يتبع الدليل حيثما وجد حسب اجتهاده.
* تقديمه للنصوص الشرعية الصحيحة، ووقوفه على دلالتها.
* اقتصاره في الاستدلال على دليل أو دليلين من أدلة الشرع غالبًا، وقد يضيف إليها شيئًا من الاستدلال العقلي، دون إطالة وتفصيل في أوجه الدلالة.
* اختيارات الشيخ -رحمه الله- غالبًا ما توافق إحدى روايات المذهب.
* ذِكْرُهُ للأقوال إجمالًا دون عزوها إلى أصحاب المذاهب.

**رابعـــــــــــــًا**: بلغ عدد اختيارات الشيخ في كتاب الجهاد (43) حسب ما وقفت عليه.

كانت على النحو التالي:

1)حكم الجهاد في سبيل الله، 2)إذن ولي الأمر، 3)إذن الأبوين الكافرين، 4)إذن الأبوين الرقيقين، 5)مباغتة وتبييت العدوّ، 6)الاستعانة بالكافر في القتال، 7)امتلاك الغنيمة**،** وتقسيمها، 8)ما تعطى المرأة من الغنيمة، 9)تقسيم الخمس، 10)سهم الله ورسوله، 11)سهم ذي القربى، 2)سهم اليتامى، 13)تعميم المستحقين بالعطاء، 14)أحكام أربعة أخماس الغنيمة المتبقية، 15)حكم الأراضي المغنومة عنوة، 16)ما يفعل بأسرى الحرب، 17)مقدار النفل، 18)من ماذا يكون التنفيل، 19)السَّلَب بين التشريع التنظيم، 20)عقوبة الغال، 21)قسمة الفيء، 22)من يحق له عقد الهدنة، 23)مدة الهدنة، 24)عقد الهدنة على بدل، 25)حكم من جاء مسلمًا من المهادنين، 26)حكم قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا، 27)نبذ العهد إلى العدو إذا خيف غدره، 28)من يكون له عقد الذمة، 29)أخذ الجزية من العبد، والفقير، 30)مقدار الجزية، 31)امتهان الذمي عند أخذ الجزية منه، 32)قتل المسلم بالكافر، 33)بناء ما انهدم من الكنائس، 34)عُلُوّ بنيانهم على بنيان المسلم، 35)مساواة بنيانهم لبنيان المسلم، 36)إقرار الذمي اليهودي إن تنصر أو العكس، 37)إلقاء السلام عليهم ورده، 38)قول: كيف حالك؟ كيف أصبحت؟ ونحوها للذمي، 39)تهنئتهم، 40)تعزيتهم، 41)عيادتهم، 42)ما ينقض به العهد، 43)قتل من سب الرسول منهم.

**خامسًا**: بلغ عدد المسائل التي خالف فيها الشيخ –رحمه الله- المذهب (6) مسائل:

1. من ماذا يكون التنفيل. 2) مدّة الهدنة.

3)من يكون له عقد الذمة. 4) رد السلام على أهل الذمة.

5) تحية الذمي بقول: كيف أصبحت؟ ونحوها.. 6)سبِّ الذميِّ الرسولَ

**وعدد المسائل التي خالف فيها الراجح من المذهب (5) مسائل:**

1)سهم ذوي القربى(الذكور والإناث). 2)سهم اليتامى.

3)تهنئة أهل الذمة. 4) وتعزيتهم 5) وعيادتهم.

**سادسًا**: خالف ترجيح الباحثة اختيارات الشيخ –رحمه الله- في (5) مسائل:

1)حكم الغالّ. 2) حكم أخذ الجزية من العبد.

3) حكم إعادة بناء ما انهدم من كنائس أهل الذمة. 4) حكم مساواة بنيان أهل الذمة لبنيان المسلمين. 5) سبِّ الذميِّ الرسولَ .

**ختامًا**: فهذا جهد المقلّ، ولا يخلو عمل بشريّ من النقص والخطأ، إلا أني بذلت ما أستطيع في سبيل إخراجه بهذه الصورة، فما كان من صواب فمن الله، وما كان من خطأ فمن نفسي والشيطان، وأستغفر الله وأتوب إليه.

**فهرس الآيات**

|  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- |
| **الآية** | | **رقمها** | **الصفحة** |
| **سورة البقرة** | | |
| ﴿ ...﴾ | | 178 | 161 |
| ﴿... ... ﴾ | | 178 | 161 |
| ﴿ ﴾ | | 180 | 40 |
| ﴿ ﴾ | | 190 | 32 |
| ﴿ ﴾ | | 193 | 32 |
| ﴿ ﴾ | | 194 | 138 |
| ﴿ ﴾ | | 216 | 38-40-41 |
| ﴿ ﴾ | | 221 | 65 |
| ﴿ ﴾ | | 286 | 152 |
| **سورة آل عمران** | | |
| ﴿ .. ﴾ | | 28 | 62 |
| ﴿ ﴾ | | 85 | 175 |
| ﴿ ﴾ | | 161. | 116 |
| **سورة النساء** | | |
| ﴿ ...﴾ | | 71 | 49 |
| ﴿ ...﴾ | | 84 | 48-51 |
| ... | | 86 | 180-181 |
| ﴿ ...﴾ | | 95 | 36-38 |
| **سورة المائدة** | | |
| ﴿ ...﴾ | | 1 | 139-141 |
| ﴿ ....﴾ | | 33 | 165 |
| ﴿ ... ﴾ | | 57 | 63 |
| **سورة الأعراف** | | |
| قوله تعالى: ﴿ ﴾ | | 155 | 27 |
| **سورة الأنفال** | | |
| ﴿ ﴾ | | 15-16 | 43 |
| ﴿ ...﴾ | | 38 | 198 |
| ‏ ﴿‏ ...‏﴾ | | 41 | 75-76-82- 86-87-94-95-109 |
| ﴿ ﴾ | | 58 | 140-141-191 |
| ﴿ ﴾ | | 60 | 31 |
| ﴿ ﴾ | | 67 | 100-102 |
| ﴿ ﴾ | | 73 | 174 |
| **سورة التوبة** | | |
| ﴿ ﴾ | | 4 | 139-141 |
| ﴿ ﴾إلى قوله: ﴿ ﴾ | | 5 | 99-100-101-144-146-147 |
| ﴿ ﴾ | | 7 | 191 |
| ﴿ ... ﴾ | | 12 | 191 |
| ﴿ ...﴾ | | 13 | 197 |
| ﴿ ﴾ إلى قوله تعالى: ﴿ ﴾ | | 29 | 92-97-147-155-158-192-197 |
| ﴿ ...﴾ | | 38 | 38-44 |
| ﴿ ﴾ | | 39 | 38-44 |
| ﴿ ﴾ | | 41 | 38-41-49 |
| ﴿ ...﴾ | | 52 | 189 |
| ﴿ ...﴾ | | 111 | 32 |
| ﴿ ...﴾ | | 122 | 36 |
| **سورة الإسراء** | | |
| ﴿ ﴾ | | 15 | 137-138 |
| **سورة الأنبياء** | | |
| ﴿ ﴾ | | 72 | 105 |
| **سورة الأحزاب** | | |
| ﴿ ﴾ | | 21 | 115 |
| **سورة محمد** | | |
| ﴿ ...﴾ | | 4 | 98-99-100-101- 102- 103 |
| **سورة الحجرات** | | |
| ﴿ ﴾ | | 9 | 50 |
| **سورة الحشر** | | |
| ﴿ ... ﴾ | | 6 | 95-121 |
| ﴿ ...﴾ | | 7 | 122 |
| ﴿ ...﴾ | | 10 | 121 |
| ﴿ ﴾ | | 20 | 162 |
| ﴿ ﴾ | | 20 | 163 |
| **سورة الممتحنة** | | |
| ﴿ ﴾ | | 10 | 134-135 |
| **سورة التغابن** | | |
| ﴿ ﴾ | | 16 | 42 |
| **سورة التحريم** | | |
| ﴿ ﴾ | | 9 | 31 |
| **سورة القلم** | | |
| ﴿ ﴾ | | 35 | 163 |

**فهرس الأحاديث والآثار**

|  |  |
| --- | --- |
| **الحديث أو الأثر** | **الصفحة** |
| «اجتنبوا السبع الموبقات -وذكر منها- التولي يوم الزحف» | 43 |
| « إذا أطعم الله نبيّا فهي للذي يقوم من بعده» | 78 |
| «إذا سلّم عليكم أهل الكتاب فقولوا: وعليكم» | 180 |
| «إذا وجدتم الرّجل قد غلّ، فأحرقوا متاعه واضربوه» | 119 |
| «ارجع، فلن أستعين بمشرك» | 63-64 |
| «استعان رسول الله بيهود قينقاع، فرضخ لهم، ولم يسهم لهم» | 61 |
| «استوعبَت المسلمين» | 121-123 |
| «الإسلام يعلو ولا يُعلى» | 170-171-172 |
| «أصاب الناس فتحًا بالشام فيهم بلال» | 95 |
| «اصطلحوا على وضع الحرب عشر سنين» | 128 |
| «أعطى سلبه -سلب أبي جهل- لمعاذ بن عفراءمع قوله: "كلاكما قتله"» | 113 |
| «ألا إن القوة الرمي» | 31 |
| «أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس ببَّانًا ليس لهم من شيء ما فُتحت علي قرية» | 93 |
| « أمرت أن أقاتل الناس حتى يَشْهَدُوا أَن لا إله إلا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،...» | 32-148 |
| «أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، فإذا قالوها فقد عصموا مني دماءهم،...» | 146-147 |
| «إن الله رفيق يحب الرفق» | 180 |
| «إن أهل الكتاب يقولون: السّام عليكم، فإذا سلموا عليكم، فقولوا: وعليكم» | 179-180 |
| «أن الخمس الذي كان يُقسم على عهد رسول الله على خمسة أسهم...» | 74 |
| «أن رجلا جاء إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، فَقَالَ: «يَا مُحَمَّدُ، نَاصِفْنَا تَمْرَ الْمَدِينَةِ، وَإِلَّا مَلَأْنَاهَا...». | 132-133 |
| «أن رجلًا من المسلمين عدا على دهقان فقتله...» | 165 |
| «أن رجلًا هاجر إلى رسول الله من اليمن، فقال: «هل لك أحد باليمن؟»...» | 53 |
| «أَنَّ رَسُولَ اللهِ بَعَثَ سَرِيَّةً فِيهَا عَبْدُ اللهِ قِبَلَ نَجْدٍ، فَغَنِمُوا إِبِلاً كَثِيرة» | 109 |
| «أن رسول الله جعل للفرس سهمين...» | 89 |
| «أن رسول الله قسم خيبر على أهل الحديبية». | 88-97 |
| «أن رسول الله قام خطيبًا فوعظ وذكَّر ثم قال: ألا عسى رجل منكم يجيء يوم القيامة» | 116 |
| «أن رسول الله وأبا بكر وعمر أحرقوا متاع الغالّ» | 119 |
| «أن صفوان بن أمية شهد حنينًا مع النبي وهو مشرك» | 62 |
| «أن عمر أقرّ أرض مصر، والشام، والعراق، بأيدي أهلها» | 93 |
| «أن عمر أمر عبد الرحمن بن غنم أن يُلحق في كتاب صلح الجزيرة: ومن ضرب...» | 193 |
| «أن نصرانيًّا استكره امرأة مسلمة على الزنا، فرفع إلى أبي عبيدة بن الجراح...» | 194 |
| «أن النبي أغار على بني المصطلق، وهم غارُّون» | 57-58-59-60 |
| «أن النبي ردّ السلام على أهل الذمة». | 179 |
| «أن النبي قال لعلي حين أعطاه الراية يوم خيبر: انفذ على رسلك...» | 58 |
| «أن النبي قسم غنائم خيبر بخيبر، وقسم غنائم أوطاس بأوطاس». | 69 |
| «أن النبي لما أرسل معاذًا إلى اليمن، أمره أن يأخذ الجزية منهم إذا هم رضوا بها...» | 145 |
| «أن النبي نبذ الموادعة التي كانت بينه وبين أهل مكة» | 139 |
| «أن النبي نهى عن بيع الغنائم في دار الحرب» | 68 |
| «أن يهودية كانت تشتم النبي وتقع فيه فخنقها رجل حتى ماتت...» | 197 |
| «أنا أحق من وفَّى بذمّته» | 161 |
| «انطلقت أنا والأشتر إلى علي فقلنا: هل عهد إليك رسول الله شيئًا...» | 164 |
| «أنه أعطى العباس من الغنيمة» | 81 |
| «إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى» | 190 |
| «إنهم لم يفارقوني في جاهلية ولا إسلام» | 80-82 |
| «أيّما قرية دخلتموها وأقمتم فيها فسهمكم فيها...» | 94 |
| «بارزت رجلًا يوم القادسية فقتلته، وأخذت سلبه...» | 114 |
| «بعثني رَسُولَ اللَّهِ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَني أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا...» | 153-155-156-157 |
| «بُني الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمدًا رسول الله، وإقام...» | 40 |
| «جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم» | 33-38 |
| «دَخَلَ رَهْطٌ مِنَ الْيَهُودِ عَلَى رَسُولِ اللهِ فَقَالُوا: السَّامُ عَلَيْكُمْ، ...» | 196 |
| «رَجَعْنَا مَن الجهادِ الْأصْغَرِ إِلَى الْجهادِ الْأكْبَرِ» | 30 |
| «سُئل علي هل عندكم كتاب؟ قال: لا, إلا كتاب الله, أو فَهْمٌ أُعطيه رجل مسلم...» | 163 |
| «سئل النبي عن أهل الدار يبيتون من المشركين فيصاب من نسائهم وذراريهم ...» | 57 |
| «سلامٌ على من اتّبع الهدى» | 178 |
| «شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله أخذها من مجوس هجر» | 146- 148 |
| «شَهِدْتُ النَّبِىَّ نَفَّلَ الرُّبُعَ فِى الْبَدْأَةِ وَالثُّلُثَ في الرَّجْعَةِ» | 106- 108-110 |
| «صالح النبي الْمُشْرِكِينَ يَوْمَ الْحُدَيْبِيَةِ عَلَى ثَلاَثَةِ أَشْيَاءَ: عَلَى أَنَّ مَنْ أَتَاهُ...» | 135 |
| «فادى رسول الله رجل مسلم برجلين من ثقيف» | 99 |
| «فأعلِمْهم أن الله افترض عليهم صدقة في أموالهم تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم» | 87 |
| «فأسهم لنا رسول الله كما أسهم للرجال» | 72 |
| «قتل رجل من حمير رجلًا من العدوّ، فأراد سلبه فمنعه خالد بن الوليد وكان واليًا...» | 113 |
| «كان رسول الله إذا أمَّر أميرًا على جيش، أو سرية أوصاه في خاصته بتقوى الله» | 59-144-146- 148 |
| «كَانَ رَسُولُ اللهِ يُنَفِّلهمْ إِذَا خَرَجُوا بَادِينَ الرُّبُعَ, وَيُنَفِّلهمْ إِذَا قَفَلُوا الثُّلُثَ» | 110 |
| «كان غلام يهودي يخدم النبي فمرض، فأتاه النبي يعوده، فقعد عند رأسه...» | 187-189 |
| «لا تبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام» | 177-178-181-184- 188 |
| «لا تُبنى كنيسة في الإسلام، ولا يُجَدَّد ما خَرِب منها» | 168 |
| «لا تشتروا رقيق أهل الذمة فإنهم أهل خراج» | 151 |
| «لا جزية على عبد» | 150 |
| «لا جزية على مملوك» | 150 |
| «لا نفل إلا بعد الخمس» | 108-109 |
| «لا يُقتل مسلم بكافر» | 161-164-166 |
| «لما قسم رسول الله سهم ذي القربى بين بني هاشم وبني المطلب، أتيته...» | 82 |
| «لما كان **يوم حنين آثر النبي أناسًا في القسمة فأعطى الأقرع بن حابس مائة من...»** | 75 |
| «المسلمون تتكافأ دماؤهم» | 163 |
| «مَنِ ابْتَاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ فَمَالُهُ لِلَّذِي بَاعَهُ إِلّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ» | 151 |
| «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن يطِع الأمير فقد أطاعني» | 47 |
| «من جهز غازيًا فقد غزا، ومن خلفه في أهله وماله بخير فقد غزا» | 36 |
| «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ, فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فَبِقَلْبِهِ,...» | 31 |
| «من قتل قتيلا له عليه بينة فله سلبه» | 114-115 |
| «مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَغْزُ، وَلَمْ يُحَدِّثْ بِهِ نَفْسَهُ، مَاتَ عَلَى شُعْبَةٍ مِنْ نِفَاقٍ» | 33 |
| «مَنّه على ثمامة بن أثال» | 99 |
| «نهى النبي عن إضاعة المال» | 118 |
| «وإذا استنفرتم فانفروا» | 44 |
| «وإذا لقيتموهم في طريق فاضطروهم إلى أضيقه» | 184 |
| «والذي نفس محمد بيده لولا أن يشق على المسلمين، ما قعدت خلاف سرية تغزو...» | 37 |
| «وضع عمر بن الخطّاب الجزية على رءوس الرّجال، على الغنيّ ثمانية وأربعين درهمًا» | 152-155-156 |
| «...وقد كان يغزو بهن فيداوين الجرحى ويحذين...» | 71 ،72، 73 |
| «وكان معه عبد له يقال له مدعم أهداه له أحد بني الضباب...» | 117 |
| «وَلَكَ الرُّبُعُ أَو الثُّلُثُ بَعْدَ الْخُمُسِ» | 109 |
| «يَا أَيُّهَا النَّاسُ، إِنَّهُ لَيسَ لِي مِنْ هَذَا الفَيءِ شَيءٌ، وَلا هَذَا -وَرَفَعَ أُصْبُعَيهِ- إِلا الخُمُسَ» | 78 |
| «يا رب إذا لقينا القوم غدًا فلقِّني رجلًا شديدًا بأسه شديدًا حرده، فأقاتله فيك» | 114 |
| «يا معشر بني هاشم إن الله -تعالى- كره لكم غسالة الناس وأوساخهم، وعوضكم منها» | 80-81 |

**فهرس الأعلام**

|  |  |
| --- | --- |
| **العلم المترجم له** | **الصفحة** |
| الأقرع بن حابس................................................................................................. | 75 |
| ابن شبرمة.......................................................................................................... | 39 |
| أبو بصير........................................................................................................... | 136 |
| أبو جندل......................................................................................................... | 135 |
| بريدة بن الحصيب................................................................................................ | 59 |
| بنو المصطلق..................................................................................................... | 57 |
| ثمامة بن أثال..................................................................................................... | 99 |
| الثوري.............................................................................................................. | 39 |
| حبيب بن مسلمة................................................................................................ | 106 |
| سحنون............................................................................................................. | 39 |
| سعيد بن المسيّب ................................................................................................ | 37 |
| سعيد بن سِنَان.................................................................................................**...** | 168 |
| سليمان بن بريدة.................................................................................................. | 144 |
| شبر بن علقمة..................................................................................................... | 114 |
| الصعب بن جثامة................................................................................................. | 57 |
| صفوان بن أمية..................................................................................................... | 62 |
| عبد الرحمن بن البيلماني........................................................................................... | 162 |
| عبد الرحمن بن عمرو ............................................................................................. | 72 |
| عبد الله بن عامر................................................................................................... | 165 |
| عبد الملك بن حبيب.............................................................................................. | 166 |
| عتبة بن أسيد...................................................................................................... | 136 |
| عوف بن مالك**.....................................................................................................** | 113 |
| عيينة بن حصن**.....................................................................................................** | 75 |
| قيس بن عباد....................................................................................................... | 164 |
| مالك بن الحارث................................................................................................... | 164 |
| مجمع بن جارية ..................................................................................................... | 88 |
| مدعم................................................................................................................. | 117 |
| مسلم بن جندب................................................................................................... | 166 |
| معاذ بن الحارث.................................................................................................... | 113 |
| معن بن يزيد**.........................................................................................................** | 108 |
| يهود قينقاع.......................................................................................................... | 61 |

**فهرس المصطلحات وغريب الألفاظ**

|  |  |
| --- | --- |
| **المصطلح** | **الصفحة** |
| الاختيارات | 27 |
| الأسرى | 98 |
| افتيات | 50 |
| أهل الحل والعقد | 50 |
| ببَّان | 93 |
| بدل | 132 |
| تبييت | 57 |
| ثُغاء | 116 |
| الجذّ | 131 |
| الجزية | 149 |
| جَلَد | 19 |
| جنة | 47 |
| الجهاد | 29 |
| جهاد الدفع | 31 |
| جهاد الطلب | 32 |
| الحرابة | 165 |
| حمحمة | 116 |
| خوار | 116 |
| دهقان | 165 |
| الرّاجل | 88 |
| الرّضخ | 61 |
| الرِّق | 98 |
| رِقاع | 117 |
| الرهط | 196 |
| السرية | 105 |
| السَّلَب | 112 |
| الشملة | 117 |
| صامتٌ | 116 |
| عائر | 117 |
| العِصْمة | 32 |
| العقد | 143 |
| عنوة | 93 |
| غارّون | 57 |
| الغلول | 116 |
| الغنيمة | 67 |
| غيلة | 165 |
| فلج | 100 |
| الفيء | 121 |
| قراب السّيف | 164 |
| قُفّة | 14 |
| كبت | 62 |
| الكرّ | 43 |
| كَلِبَه | 50 |
| مَعَافِرَ | 153 |
| المعتمل | 152 |
| المنّ | 98 |
| مَنعة | 48 |
| النَّفَل | 105 |
| الهدنة | 125 |
| الذِّمة | 143 |
| الوجه في المذهب | 28 |
| يحذين | 71 |

**فهرس المصادر والمراجع**

|  |
| --- |
| 1. القرآن الكريم. 2. ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات المبارك، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى - محمود محمد الطناحي، بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م. |
| 1. ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد، **أُسد الغابة**، بيروت: دار الفكر، 1409هـ - 1989م. |
| 1. الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك، المدونة، **دار الكتب العلمية**، ط1، 1415هـ-1994م. |
| 1. الألباني، محمد ناصر الدين، **إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1405هـ- 1985م. 2. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح الجامع الصغير وزيادته**، بيروت: المكتب الإسلامي، ط3، 1408هـ- 1988م. |
| 1. الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، الرياض: دار المعارف، ط1، 1412هـ-1992م. |
| 1. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح أبي داود**، الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، ط1، 1423هـ-2002م. |
| 1. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح وضعيف سنن أبي داود**، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية، قام بإعادة فهرسته وتنسيقه: أحمد عبد الله عفا الله عنه. |
| 1. الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح وضعيف سنن ابن ماجه**، برنامج منظومة التحقيقات الحديثية، من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية. |
| 1. الأنصاري، زكريا، **أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، تحقيق: د.محمد محمد تامر، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1422هـ - 2000م. |
| 1. البابرتي، محمد بن محمد، العناية شرح الهداية، دار الفكر. 2. الباجي، سليمان بن خلف بن سعد، التعديل والتجريح , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح 3. تحقيق : د. أبو لبابة حسين، ط1، (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406هـ - 1986م)، |
| 1. البارعي، عثمان بن علي؛ والزيلعي، فخر الدين، **تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ**، الحاشية: شهاب الدين أحمد شلبي، القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، ط1، 1413هـ. |
| 1. البُجَيْرَمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر، **تحفة الحبيب على شرح الخطيب**، دار الفكر، 1415هـ - 1995م. 2. البخاري، محمد بن إسماعيل، **الضعـــــفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، حلب: دار الوعي، ط1، 1396هـ. |
| 1. البخاري، محمد بن إسماعيل، **الجامع الصحيح المـــختصر**، حســــب ترقيم فـــــتح الباري، القاهرة: دار الشعب، ط1، 1407هـ - 1987م. |
| 1. البخاري، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم، **الجامع الصحيح المختصر**، تحقيق: د. مصطفى ديب البغا -أستاذ الحديث وعلومه في كلية الشريعة، جامعة دمشق، بيروت: دار ابن كثير، ط3، 1407هـ - 1987م. |
| 1. البريدي، أحمد، **جهود ابن عثيمين وآراؤه**، الرياض: مكتبة الرشد، فهرسة مكتبة الملك فهد، ط1، 1426هـ. |
| 1. ابن بطال، أبو الحسن علي بن خلف، **شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، الرياض: مكتبة الرشد، ط2، 1423هـ-2003م. |
| 1. البعلي، علاء الدين أبو الحسن، **الأخبار العلمية من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية**، مصر: مطبعة كردستان العلمية، 1329هـ. |
| 1. البغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ومحمد زهير الشاويش، دمشق-بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ - 1983م. |
| 1. أبو البقاء، أيوب بن موسى، **كتاب الكليات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ - 1998م. |
| 1. البكري، عبد الله بن عبد العزيز، **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، تحقيق: مصطفى السقا، بيروت: عالم الكتب، ط3، 1403هـ. |
| 1. بهاء الدين المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم، **العدة شرح العمدة**، القاهرة: دار الحديث، 1424هـ-2003م. |
| 1. البهوتي، منصور بن يونس، **دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات**، عالم الكتب، ط1، 1414هـ-1993م. |
| 1. البهوتي، منصور بن يونس، **كشاف القناع عن متن الإقناع**، تحقيق: محمد الضنّاوي، بيروت: عالم الكتب، ط1، 1417هـ- 1997م. |
| 1. البهوتي، منصور بن يونس، **الروض المربع شرح زاد المستقنع**، خرج أحاديثه: عبد القدوس محمد نذير، دار المؤيد- مؤسسة الرسالة. |
| 1. البيجوري، إبراهيم بن محمد، **حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم**، ضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين، بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1420هـ-1999م. |
| 1. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **السنن الصغير**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي- باكستان: جامعة الدراسات الإسلامية، ط1، 1410هـ-1989م. |
| 1. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **معرفة السنن والآثار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، كراتشي بباكستان + حلب + دمشق: جامعة الدراسات الإسلامية + دار الوعي + دار قتيبة، ط1، 1412هـ -1991م. |
| 1. البيهقي، أحمد بن الحسين بن علي بن موسى، **سنن البيهقي الكبرى**، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، مكة المكرمة: مكتبة دار الباز، 1414هـ- 1994م. |
| 1. الترمذي، محمد بن عيسى، **الجامع الصحيح سنن الترمذي**، تحقيق: أحمد محمد شاكر وآخرون، بيروت: دار إحياء التراث العربي. |
| 1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الفتاوى الكبرى**، تحقيق: حسنين مخلوف، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1386هـ. |
| 1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **مجموع فتاوى ابن تيمية**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الإصدار الثاني، 1416هـ -1995م. |
| 1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **الصارم المسلول على شاتم الرسول**، تحقيق: محمد عبد الله عمر الحلواني, ومحمد كبير أحمد شودري، بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1417هـ. |
| 1. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، دار المعرفة. |
| 1. الجصّاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن، تحقيق: محمد قمحاوي، بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405هـ. |
| 1. الجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب، **أحوال الرجال**، تحقيق: صبحي السامرائي، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405هـ. |
| 1. الجوزجاني، أبو عثمان سعيد بن منصور، **سنن سعيد بن منصور**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط1، (الهند: الدار السلفية، 1403هـ -1982م. |
| 1. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي، **كشف المشكل من حديث الصحيحين،** تحقيق: علي حسين البواب، الرياض: دار الوطن. |
| 1. الجوهري، إسماعيل بن حماد، **الصحاح**، بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1990م. |
| 1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد، **الجــــرح والـــتعديل**، لبنان- بيروت: دار إحــــياء التــــراث الــــعربي، ط1، 1371هـ-1952م. |
| 1. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، **المراسيل**، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1397هـ. |
| 1. ابن حبان، محمد بن حبان، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، دار الفكر، ط1، 1395هـ- 1975م. |
| 1. ابن حبان، محمد بن حبان، **صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تخريج: شعيب الأرناؤوط بيروت: مؤسسة الرسالة، ط2، 1414هـ - 1993م. |
| 1. ابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، ط1، 1326هـ. |
| 1. ابن حجر، أحمد بن علي، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تحقيق: علي محمد البجاوي، لبنان- بيروت: دار الجيل، ط1، 1412هـ. |
| 1. ابن حـــجر، أحمد بن علي، **التــــلخيص الحــــبير في تخــريج أحاديــث الرافــــعي الكبير**، دار الكـــتب العــــلمية، ط1، 1419هـ- 1989م. |
| 1. ابن حجر، أحمد بن علي، **الدراية تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، بيروت: دار المعرفة. |
| 1. ابن حجر، أحمد بن علي، **فتح الباري**، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه، وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، مصور عن الطبعة السلفية، موقع مكتبة المدينة الرقمية. |
| 1. ابن حزم، علي بن أحمد**، المحلى بالآثار**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-موقع مكتبة المدينة الرقمية. |
| 1. الحسين، وليد بن أحمد، **الجامع لحياة العلامة محمد بن العثيمين**، بريطانيا: إصدارات الحكمة، ط1، 1422هـ. |
| 1. الحسيني الحصيني، تقي الدين أبو بكر بن محمد، **كفاية الأخيار في حل غاية الاختصار**، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي، ومحمد وهبي سليمان، دمشق: دار الخير، 1994م. |
| 1. الحطاب الرعيني، أبو عبد الله محمد بن محمد، **مــــواهب الجــــليل في شــــرح مخــــتصر خلــــيل**، دار الفــــكر، ط3، 1412هـ- 1992م. |
| 1. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، **المسند**، خرج ووضع فهارسه: أحمد شاكر، وأكمله حمزة أحمد الزين، القاهرة: دار الحديث، ط1، 1416هـ - 1995م. |
| 1. ابن حنبل، أحمد بن محمد الشيباني، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح**، الهند: الدار العلمية. |
| 1. الخرشي، محمد بن عبد الله، **شرح مختصر خليل للخرشي**، بيروت: دار الفكر للطباعة. |
| 1. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن الخطاب البستي، **معالم السنن**، وهو شرح سنن أبي داود، حلب: المطبعة العلمية، ط1، 1351هـ - 1932م. |
| 1. الدارقطني، أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد، **المؤتَلِف والمختَلِف**، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1406هـ - 1986م. |
| 1. الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، **سنن الدارمي**، تحقيق: فواز أحمد زمرلي, وخالد السبع العلمي، بيروت: دار الكتاب العربي، 1407هـ. |
| 1. أبو داود، سليمان بن الأشعث السّجسْتاني، **المراسيل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، لبنان- بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1408هـ. |
| 1. أبو داود، سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي، **سنن أبي داود**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مع الكتاب تعليقات: كَمَال يوسُفْ الحوُت، دار الفكر. |
| 1. الدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار إحياء الكتب العربية. |
| 1. الدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، دار الفكر. |
| 1. الذهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد، **سير أعلام النبلاء**، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، ط3، 1405هـ- 1985م. |
| 1. الرازي، زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، ط5، 1420هـ - 1999م. |
| 1. ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، **جامع العلوم والحكم**، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1408هـ. |
| 1. الرحيباني، مصطفى السيوطي، **مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى، وتجريد زوائد الغاية والشرح**، تأليف العلامة الشيخ حسن الشطي، منشورات المكتب الإسلامي بدمشق. |
| 1. ابن رشد القرطبي الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد، **البيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل للمسائل المستخرجة**، تحقيق: د محمد حجي وآخرون، بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، ط2، 1408هـ - 1988م. |
| 1. ابن رشد القرطبي الجد، أبو الوليد محمد بن أحمد، **المقدمات الممهدات**، تحقيق: سعيد أحمد إعراب، دار الغرب الإسلامي، ط1، 1408هـ. |
| 1. ابن رشد القرطبي الحفيد، أبو الوليد محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، لبنان- بيروت: دار المعرفة، ط6، 1402هـ-1982م. |
| 1. الرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس الشهير بالشافعي الصغير، **نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج**، دار الفكر للطباعة، 1404هـ - 1984م. |
| 1. الزحيلي، وهبة بن مصــــطفى، **آثـــار الحرب في الــــفقه الإســـــلامي**، دار الفـــــكر المعاصــــرة للطــــباعة والنشـــــر والتـــوزيع، 1981م. |
| 1. الزرقاني، محمد بن عبد الباقي، **شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك،** بيروت، دار الكتب العلمية، 1411هـ. |
| 1. الزركشي، شمس الدين أبي عبد الله محمد، **شرح الزركشي على مختصر الخرقي**، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، لبنان- بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م. |
| 1. الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، **الأعلام**، دار العلم للملايين، ط15، 2002م. |
| 1. ابن زنجويه، حميد، **الأموال**، تحقيق: شاكر ذيب فياض، مركز فيصل للبحوث. |
| 1. الزهراني، ناصر بن مسفر**، ابن عثيمين الإمام الزاهد**، الدمام: دار ابن الجوزي، ط1، 1422هـ. |
| 1. الزيلعي، عبد الله بن يوسف، **نصب الراية تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: محمد يوسف البنوري، مصر: دار الحديث، 1357هـ. |
| 1. السباعي، مصطفى، **نظام السلم والحرب في الإسلام**، السعودية: مكتبة الوراق، ط2، 1419هـ-1998م. |
| 1. السبكي، أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي، **فتاوى السبكي**، لبنان-بيروت، دار المعرفة. |
| 1. السرخسي، أبو بكر محمد بن أحمد، **المبسوط**، بيروت: دار المعرفة، 1414هـ-1993م. |
| 1. ابن السعدي، عبد الرحمن بن ناصر، **تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ -2000 م. |
| 1. السمرقندي، أبو بكر علاء الدين، **تحفة الفقهاء**، لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1414هـ - 1994م. |
| 1. السندي، أبو الحسن ، **شرح سنن ابن ماجه**، وبحاشيته تعليقات مصباح الزجاجة في زوائد ابن ماجة: للإمام البوصيري، تحقيق: الشيخ مأمون شيخا، بيروت- لبنان: دار المعرفة، 1416هـ-1996م. |
| 1. السنيكي، زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، **الغرر البهية في شرح البهجة الور**دية، (المطبعة الميمنية). |
| 1. ابن سيّده، أبو الحسن علي بن إسماعيل المرسي، **المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هــ- 2000 م. |
| 1. السيوطي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، **الأشباه والنظائر**، دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ-1991م. |
| 1. الشافعي، محمد بن إدريس، الأم، بيروت: دار المعرفة، 1393هـ. |
| 1. الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب، **الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع**، تحقيق مكتب البحوث والدراسات، بيروت: دار الفكر، 1415هـ. |
| 1. الشربيني، شمس الدين محمد الخطيب، **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج** **على متن منهاج الطالبين**، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، بيروت: دار المعرفة، ط1، 1418هـ - 1997م. |
| 1. الشرقاوي، عبد الله بن حجازي، **حاشية الشرقاوي على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري**، وعلى هامشها مع الشرح تقرير السيد: مصطفى الذهبي، ط3. |
| 1. شطا الدمياطي، أبو بكر ابن السيد، **إعانة الطالبين حاشية على حلّ ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين**، بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع. |
| 1. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد، **أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، بيروت-لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هـ-1995م. |
| 1. الشوكاني، **نيل الأوطار من أحاديث سيد الأخيار شرح منتقى الأخبار**، (إدارة الطباعة المنيرية). |
| 1. الشيباني، محمد بن الحسن، **شرح كتاب السّير الكبير، إملاء الإمام محمد بن أحمد السرخسي**، تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن محمد، بيروت-لبنان: دار الكتب العلمية، ط1، 1417هـ - 1997م. |
| 1. الشيباني، محمد بن الحسن، **السِّيَرُ الصَّغِيْرُ**، تحقيق وتعليق د. محمود أحمد غازي، إسلام أباد: مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، 1419هـ-1998م. |
| 1. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبد الله بن محمد، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تحقيق: كمال يوسف الحوت، الرياض: مكتبة الرشد، ط1، 1409هـ. |
| 1. آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز، **التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل**، الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، ط1، 1417هـ- 1996م. |
| 1. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، **التنبيه في الفقه الشافعي**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، بيروت: عالم الكتب، 1403هـ. |
| 1. الشيرازي، إبراهيم بن علي بن يوسف، **المهذب في فقه الإمام الشافعي**، بيروت: دار الفكر. |
| 1. الصاوي، أحمد، **بلغة السالك لأقرب المسالك**، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ - 1995م. |
| 1. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ-2000م. |
| 1. الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: المكتب الإسلامي، ط2، 1403هـ. |
| 1. الصنعاني، محمد بن إسماعيل، **سبل السلام**، (دار الحديث). |
| 1. ابن ضويان، إبراهيم بن محمد بن سالم، **منار السبيل في شرح الدليل**، تحقيق: زهير الشاويش، المكتب الإسلامي، ط7، 1409هـ-1989م. |
| 1. الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1400هـ-2000م. |
| 1. الطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد، **شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، بيروت: دار الكتب العلمية، 1399هـ. |
| 1. الطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد**، مختصر اختلاف العلماء**، اختصار أبي بكر أحمد ابن علي الجصاص، دراسة وتحقيق: د.عبد الله نذير أحمد، بيروت- لبنان، دار البشائر الإسلامية، ط2، 1417هـ - 1996م. |
| 1. الطّيار، عبد الله، **صفحات من حياة الفقيد العالم الزاهد،** المجلة العربية، عدد: 48، 1421هـ. |
| 1. أبو الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي، **عون المعبود شرح سنن أبي داود،** بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1415هـ. |
| 1. ابن عابدين، محمد أمين، **حاشية رد المحتار على الدر المختار شرح تنوير الأبصار**، لبنان- بيروت: دار الـــفكر، 1425ه- 2005م. |
| 1. ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد، **تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد (التحرير والتنوير)،** تونس: الدار التونسية للنشر، 1984 هـ. |
| 1. العباسي، أحمد بن عبد الحميد، **عمدة الأخبار في مدينة المختار**، المدينة المنورة: توزيع المكتبة العلمية- أسعد طرابزوني الحسيني، ط4. |
| 1. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد**، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي, ‏محمد عبد الكبير البكري، المغرب: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1387هـ. |
| 1. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **الكافي في فقه أهل المدينة**، تحقيق: د. محمد بن محمد الموريتاني، مكتبة الرياض الحديثة، ط2، 1400هـ-1980م. |
| 1. ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله، **الاستذكار**، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1421هـ -2000م. |
| 1. عبد الرحيم، محمد، **أحكام إذن الإنسان في الفقه**، دمشق- سوريا، دار البشائر، ط1، 1416هـ - 1996م. |
| 1. العبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم بن يوسف الغرناطي، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، دار الكتب العلمية، ط1، 1416هـ-1994م. |
| 1. عبد الله بن أحمد بن حنبل، **مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله**، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت: المكتب الإسلامي، 1401هـ -1981م. |
| 1. ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق**، تحقيق: سامي بن محمد بن جاد الله وعبد العزيز بن ناصر الخباني، الرياض: أضواء السلف، ط1، 1428هـ- 2007 م. |
| 1. أبو عبيد، القاسم بن سلام الهروي، **غريب الحديث**، تحقيق : د. محمد عبد المعيد خان، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1396هـ. |
| 1. أبو عُبيد، القاسم بن سلّام**، الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ. |
| 1. العتيبي، إحسان، رسالة وقفات في حياة الشيخ ابن عثيمين. |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **مجموع** **فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، دار الوطن-دار الثريا، ط الأخيرة، 1413هـ. 2. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **الشرح الممتع على زاد المستقنع**، الدمام: دار ابن الجوزي، ط1، 1425هـ. |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن** **تيمية**، اعتنى به: صالح عثمان اللحام، عمّان: الدار العثمانية-بيروت: دار ابن حزم، ط1، 1425هـ-2004م. |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام**، تحقيق وتعليق: صبحين محمد رمضان، وأم إسراء بنت عرفة بيومي، مصر: المكتبة الإسامية للنشر والتوزيع، ط1، 1427هـ-2006م. |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **اللقاء الشهري،** إعداد: عبدالله الطيار، الرياض: دار الوطن. |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **لقاء الباب المفتوح للشيخ العثيمين**، إعداد: عبدالله الطيار، الرياض: دار الوطن. |
| 1. العدوي، أبو الحسن علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي، **حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، بيروت: دار الفكر، 1414هـ - 1994م. |
| 1. ابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله**، أحكام القرآن**، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، ط3، 1424هـ - 2003م. |
| 1. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق**، دراسة وتحقيق: علي شيري، بيروت - لبنان: دار الفكر، ط1، 1419هـ - 1998م. |
| 1. ابن عليش، محمد بن أحمد، **منح الجليل شرح مختصر خليل**، بيروت: دار الفكر، 1409هـ-1989م. |
| 1. ابن عليش، محمد بن أحمد، **فتح العلي المالك في الفتوى على مذهب الإمام مالك**، دار المعرفة. |
| 1. الغمراوي، محمد الزهري، **السراج الوهاج**، بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر. |
| 1. الغنيمي، عبد الغني بن طالب بن حمادة، **اللباب في شرح الكتاب**، حققه، وفصّله، وضبطه: محمد محيي الدين عبد الحميد، بيروت-لبنان: المكتبة العلمية. |
| 1. الغيتابي، أبو محمد محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، بيروت: دار إحياء التراث العربي. |
| 1. ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي، **معجـــــم مقــــاييس اللغة**، تحقيــــق: عبد السلام بن محمد هارون، دار الــــفكر، 1399هـ-1979م. |
| 1. ابن فرحون إبراهيم بن علي، واليعمري برهان الدين، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، بيروت: دار الكتب العلمية. |
| 1. أبو الفلاح، عبد الحي بن أحمد العكري، **شذرات الذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، دمشق-بيروت: دار ابن كثير، ط1، 1406هـ - 1986م. |
| 1. الـــــفيروز آبادي، مجـــــــد الدين أبو طــــــاهر محمد بن يعقوب، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتـــــب تحقيــــــق التراث في مؤســــسة الرســــــالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوســـــي، بيروت-لبنــــــان: مؤسسة الرســــالة للطباعـــة والنشر والتـــــوزيع، ط8، 1426هـ-2005م. |
| 1. الفيومي، أحمد بن محمد**، المصباح المنير**، بيروت: المكتبة العلمية. |
| 1. ابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، **حاشية الروض المربع على شرح زاد المستقنع**، ط1، 1397هـ. |
| 1. ابن قدامة، أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد الجماعيلي، **الكافي في فقه الإمام أحمد**، دار الكتب العلمية، ط1، 1414هـ - 1994م. |
| 1. ابن قدامة، عبد الله بن محمد، **الشرح الكبير،** أشرف على طباعته: محمد رشيد رضا صاحب المنار، دار الكتاب العربي للنشر والتوزيع. |
| 1. ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني شرح مختصر الخرقي**، تحقيق د.عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح الحلو، الرياض: دار عالم الكتب، ط3، 1417هـ. |
| 1. القرافي، شهاب الدين أحمد، **الذخيرة**، تحقيق: محمد باخبزة، بيروت: دار الغرب الإسلامي، ط1، 1994م. |
| 1. القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، القاهرة: دار الكتب المصرية، ط2، 1384هـ -1964م. |
| 1. ابن القطان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحميري الفاسي، **بيان الوهم والإيهام في كتاب الأحكام**، تحقيق: د. الحسين آيت سعيد، الرياض: دار طيبة، 1418هـ-1997م. |
| 1. **قلعجي، محمد رواس؛ وقنيبي، حامد صادق،** معجــــــم لـــــغة الفقهاء**، دار النفائس للــــــطباعة والنـــــــشر والتوزيع، ط2، 1408هـ -1988م.** |
| 1. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، بيروت-الكويت: مؤسسة الرسالة -مكتبة المنار الإسلامية، ط27، 1415هـ - 1994م. 2. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **أحكام أهل الذمة**، دراسة وتحقيق: يوسف البكري، وشاكر العاروري، الدمام: رمادي للنشر،ط2، 1418هـ - 1997م. |
| 1. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دراسة وتحقيق: طه عبد الرءوف سعد، مصر- القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية. |
| 1. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، المدينة المنورة: المكتبة السلفية، ط2، 1388هـ -1968م. |
| 1. الكاساني، علاء الدين أبو بكر مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع،** تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، ط2، 1424هـ - 2003م. |
| 1. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، **تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع، ط2، 1420هـ - 1999م. |
| 1. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي**، تفسير القرآن العظيم**، تحقيق: مصطفى السيد، ومحمد السيد رشاد ومحمد العجماوي، وعلي عبد الباقي، الجيزة: مؤسسة قرطبة-مكتبة أولاد الشيخ للتراث، ط1، 1412هـ- 2000م. |
| 1. ابن كثير، إسماعيل بن عمر الدمشقي، **البداية والنهاية**، بيروت: مكتبة المعارف. |
| 1. لجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي، **الفتاوى الهندية**، دار الفكر، ط2، 1310هـ. |
| 1. المالكي، علي بن خلف المصري، **كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، تحقيق: أحمد حمدي إمام، القاهرة: مطبعة المدني، ط1، 1409هـ - 1989م. |
| 1. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **الحاوي في شرح الشافعي**، دار الكتب العلمية، 1414هـ -1994م. |
| 1. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **الأحكام السلطانية**، القاهرة: دار الحديث. |
| 1. المباركفوري، محمد عبد الرحمن، **تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي**، ومعه شفاء الغلل في شرح كتاب العلل، والشمائل المحمدية والخصائص المصطفوية، اعتنى به: صديق العطار، لبنان- بيروت: دار الفكر، 1415هـ -1995م. |
| 1. أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة**، مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب. |
| 1. المرداوي، علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان بن أحمد السعدي الحنبلي، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ-1997م. |
| 1. المروزي، إسحاق بن منصور، **مسائل الإمام أحمد وابن راهويه**، طالمدينة المنورة: الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة- عمادة البحث العلمي، ط1، 1425هـ-2002م. |
| 1. المري، عصام عبد المنعم، **الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين**، الإسكندرية: دار البصيرة. |
| 1. مسلم، ابن الحجاج أبو الحسين القشيري النيسابوري، **صحيح مسلم**، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت: دار إحياء التراث العربي. |
| 1. المعافري، عبد الملك بن هشام، **السيرة النبوية**، تحقيق طه عبد الرءوف، بيروت: دار الجيل، 1411هـ. |
| 1. مصطفى، إبراهيم؛ والزيات، أحمد؛ وعبد القادر، حامد؛ والنجار، محمد، **المعجم الوسيط**، تحقيق: مجمع اللغة العربية، القاهرة: دار الدعوة. |
| 1. ابن مفلح، أبو إسحاق إبراهيم بن محمد، **المبدع**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ- 1997م. |
| 1. ابن مفلح، أبو عبد الله محمد المقدسي، **الآداب الشرعية والمنح المرعية**، تحقيق شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ - 1996م. |
| 1. ابن مفلح، شمس الدين أبو عبد الله محمد، **الفروع**، ومعه تصحيح الفروع، للفقيه العلامة المدقق علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، حاشية ابن قندس، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بيروت: مؤسسة الرسالة- دار المؤيد، ط1، 1424هـ - 2003م. |
| 1. المقرن، عبد الكريم، **أربعة عشر عامًا مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن عثيمين**، الرياض: دار طويق. |
| 1. ابن الملقن، سراج الدين أبو حفص عمر بن علي، **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبي الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، الرياض-السعودية: دار الهجرة للنشر والتوزيع، ط1، 1425هـ-2004م. |
| 1. ابن المناصف، أبو عبد الله محمد بن عيسى بن أصبغ، **الإنجاد في أبواب الجهاد**، ضبط نصه وعلق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، ومحمد بن زكريا أبو غازي، دار مالك، ط1، 1425هـ. |
| 1. المَنْبَجي، علي بن زكريا، **اللباب في الجمع بين السنة والكتاب**، تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد، دمشق: دار القلم، ط2، 1414هـ - 1994م. |
| 1. ابن المنذر، محمد بن إبراهيم، **الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد، الرياض: دار طيبة، ط1، 1405هـ- 1985م. |
| 1. ابن المنذر، محمد إبراهيم، **الإجمـــــاع**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، دار المسلم، ط1، 1425هـ- 2004م. |
| 1. ابن منظور، محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، **لسان العرب**، بيروت: دار صادر. |
| 1. ابن مودود الموصلي، عبد الله بن محمود، **الاختيار لتعليل المختار**، لبنان-بيروت: دار المعرفة. |
| 1. الميرغناني، علي بن أبي بكر، **الهداية في شرح بداية المبتدي**، تحقيق: طلال يوسف، بيروت: دار احياء التراث العربي. |
| 1. أبو النجا، موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم الحجاوي المقدسي، ا**لإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، بيروت-لبنان: دار المعرفة. |
| 1. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي، **منتهى الإرادات في جمع المقنع مع التنقيح وزيادات**، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط1، 1419هـ-1999م. |
| 1. ابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد الفتوحي، **معونة أولي النهى شرح المنتهى**، دراسة وتحقيق: د. عبد الملك به بن عبد الله بن دهيش، بيروت: دار خضر للطباعة والنشر، ط1، 1425هـ. |
| 1. النجيري، محمود محمود، **الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي**، الكويت: روافد، وزارة والأوقاف والشئون الإسلامية، ط1، 2006م. |
| 1. ابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم، **البحر الرائق شرح كنز الدقائق**، ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ زكريا عميرات، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ - 1997م. |
| 1. النحاس، أحمد محمد، **الناسخ والمنسوخ**، تحــــــقيق: محمد عبد السلام، الكويت: مكتبة الفلاح، ط1، 1408هـ. |
| 1. النسائي، أحمد بن شعيب أبو عبد الرحمن، **سنن النسائي الكبرى**، تحقيق: د.عبد الغفار سليمان البنداري, وسيد كسروي حسن، بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ - 1991م. |
| 1. ابن نصر الثعلبي، أبو محمد عبد الوهاب بن علي، **التلقين في الفقه المالكي**، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، دار الكتب العلمية، ط1، 1425هـ-2004م. |
| 1. النفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا، **الفواكه الدواني** **على رسالة ابن أبي زيد القيرواني،** وهو شرح الرسالة، للإمام أبي محمد عبد الله بن أبي زيد القيرواني، ضبطه وصححه وخرج آياته الشيخ عبد الوارث محمد علي، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1418هـ -1997م. |
| 1. النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط2، 1392هــ. |
| 1. النووي، يحيى بن شرف، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تحقيق: زهير الشاويش، بيروت-دمشق- عمّان: المكتب الإسلامي، ط3، 1412هـ-1992م. |
| 1. النووي، يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، بيروت: دار الفكر، ط1، 1996م. |
| 1. النووي، يحيى بن شرف، **منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه**، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، بيروت: دار الفكر، ط1، 1425هـ-2005م. |
| 1. النووي، يحيى بن شرف، **المجموع**، بيروت: دار إحياء التراث العربي، ط1. |
| 1. النووي، يحيى بن شرف، **المجموع شرح المهذب** ((مع تكملة السبكي والمطيعي))، بيروت: دار الفكر. |
| 1. النيسابوري، محمد بن عبد الله أبو عبد الله الحاكم، **المستدرك على الصحيحين**، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، بيروت: دار الكتب العلمية، ط1، 1411هـ -1990م. |
| 1. الهروي، علي بن سلطان، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، بيروت: دار الفكر، ط1، 1422هــ. |
| 1. ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد، **فتح القدير**، دار الفكر. |
| 1. الهيتمي، أحمد بن محمد بن علي بن حجر، **تحفة المحتاج في شرح المنهاج**، مصر: المكتبة التجارية الكبرى لصاحبها مصطفى محمد، 1357هـ - 1983م. |
| 1. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان**، كشف الأستار عن زوائد البزار**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت: مؤسسة الرسالة، ط1، 1399هـ - 1979م. |
| 1. الواحدي، علي بن أحمد**، أسباب النزول**، (مكة المكرمة: توزيع دار الباز للنشر والتوزيع عباس أحمد الباز- مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1388ه - 1968م. |
| 1. اليحصبي، أبو الفضل القاضي عياض بن موسى، **ترتيب المدارك**، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، المغرب: مطبعة فضالة، ط1، 1966-1970م. |
| 1. أبو يوسف، يعقوب بن إبراهيم، **الخراج**، القاهرة: المطبعة السلفية، 1382هـ، عن نسخة المكتبة التيمورية برقم: 674 فقه، مع معارضتها على طبعة بولاق سنة، ط1، 1302هــ. |

**المواد الصوتية:**

|  |
| --- |
| 1. العبّاد، عبد المحسن، محاضرة **الشيخ ابن عثيمين وشيء من سيرته ودعوته**، المدينة النبوية، مؤسسة دار ابن رجب للإنتاج. 2. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **شرح صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير والأمارة، (الشريط 7). |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **فتاوى نور على الدرب**، الحج والجهاد، مؤسسة الشيخ العثيمين. |
| 1. ابن عثيمين، محمد بن صالح، **في موكب الدعوة**، لقاء مع الشيخ ابن عثيمين، تسجيلات التقوى |
| 1. المنجد، محمد صالح، محاضرة **مائة فائدة من العلامة الشيخ ابن عثيمين**. 2. منوعات، **ابن عثيمين علم وعمل**، مؤسسة الاستقامة للإنتاج والتوزيع.   **المواقع الإلكترونية:** |
| 1. مؤسسة الشيخ ابن عثيمين الخيرية www.binothaimeen.com. |

|  |  |
| --- | --- |
| **الموضوع** | **رقم الصفحة** |
| ملخص البحث**.......................................................** | 1 |
| ABSTRACT**...........................................................** | 2 |
| شكر وتقدير**.................................................................** | 3 |
| مقدمة**........................................................................** | 4 |
| **التمهيد** | 12 |
| **المبحث الأول**: ترجمة الشيخ محمد بن صالح بن عثيمين**.................** | 13 |
| **المطلب الأول**: نسبه ومولده**.........................................** | 13 |
| **المطلب الثاني:** نشأته وطلبه للعلم**...................................** | 14 |
| **المطلب الثالث**: شيوخه وتلاميذه**....................................** | 16 |
| **المطلب** **الرابع**: أخلاقه وصفاته**......................................** | 19 |
| **المطلب** **الخامس**: جهوده العلمية**....................................** | 22 |
| **المطلب** **السادس**: مرضه ووفاته.**......................................** | 26 |
| **المبحث الثاني**: تعريف الاختيارات لغة وشرعًا**..........................** | 27 |
| **المبحث الثالث**: مقدمة عن الجهاد**....................................** | 29 |
| **المطلب الأول**: تعريف الجهاد، ومرتبتهفي الإسلام**.......................** | 29 |
| **المطلب الثاني:** أنواع الجهاد**..........................................** | 31 |
| **المطلب الثالث**: أدلة مشروعية الجهاد**.................................** | 32 |
| **الفصل الأول: حكم الجهاد، وأحكام الإذن في الجهاد، ومواجهة العدو** | 35 |
| **المبحث الأول**: حكم الجهاد في سبيل الله. ......**......................** | 36 |
| **المبحث الثاني:** أحكام الإذن في الجهاد**...............................** | 46 |
| **المطلب الأول:** إذن ولي الأمر.**.......................................** | 46 |
| **المطلب الثاني:** إذن الأبوين الكافرين**.................................** | 52 |
| **المطالب الثالث:** إذن الأبوين الرقيقين**.................................** | 55 |
| **المبحث الثالث:** أحكام مواجهة العدو**................................** | 57 |
| **المطلب الأول:** مباغتة وتبييت العدوّ، والإغارة عليه.**....................** | 57 |
| **المطلب الثاني:** الاستعانة بالكافر في القتال**............................** | 61 |
| **الفصل الثاني: أحكام الغنيمة.........................................** | 66 |
| **المبحث الأول:** أحكام المنقولات من الغنائم**..........................** | 67 |
| **المطلب الأول**: تعريف الغنيمة، وأقسامها**.............................** | 67 |
| **المطلب الثاني:** أحكام المنقولات من الغنائم**........................** | 68 |
| **الفرع الأول:** امتلاك الغنيمة**.........................................** | 68 |
| **الفرع الثاني:** ما تعطى المرأة من الغنيمة**...............................** | 71 |
| **الفرع الثالث:** أحكام الخمس**........................................** | 74 |
| **مسألة (1):** تقسيم الخمس**..........................................** | 74 |
| **مسألة (2):** سهم الله ورسوله**........................................** | 77 |
| **مسألة (3):** سهم ذي القربى.**........................................** | 80 |
| **مسألة (4):** سهم اليتامى.**...........................................** | 84 |
| **مسألة (5):** تعميم المستحقين بالعطاء.**................................** | 86 |
| **الفرع الرابع:** حكم أربعة أخماس الغنيمة المتبقية**.....................** | 88 |
| **المبحث الثاني:** أحكام العقارات والأسرى**.............................** | 92 |
| **المطلب الأول**: الأراضي المغنومة (المفتوحة**):...........................** | 92 |
| **الفرع الأول:** أقسام الأراضي المغنومة**..................................** | 92 |
| **الفرع الثاني:** حكم الأراضي المغنومة عنوة**..............................** | 93 |
| **المطلب الثاني**: ما يفعل بأسرى الحرب**................................** | 98 |
| **الفصل الثالث: أحكام النفل، والسلب، والغلول، والفيء..............** | 104 |
| **المبحث الأول: النفل، وأحكامه......................................** | 105 |
| **المطلب الأول**: تعريف النفل، وموضعه.**...............................** | 105 |
| **المطلب الثاني:** مقدار النفل**..........................................** | 106 |
| **المطلب الثالث:** من ماذا يكون التنفيل**.................................** | 108 |
| **المبحث الثاني: السَّلب، وأحكامه.....................................** | 112 |
| **المطلب الأول:** تعريف السَّلَب**.........................................** | 112 |
| **المطلب الثاني:** السَّلَب بين التشريع والتنظيم**............................** | 113 |
| **المبحث الثالث: الغلول وآحكامه....................................** | 116 |
| **المطلب الأول**: تعريف الغلول.**.......................................** | 116 |
| **المطلب الثاني**: عقوبة الغال........................................ | 116 |
| **المبحث الرابع: الفيء، وأحكامه...................................** | 121 |
| **المطلب الأول:** تعريف الفيء.**......................................** | 121 |
| **المطلب الثاني:** قسمة الفيء**........................................** | 121 |
| **الفصل الرابع: عقد الهدنة..........................................** | 124 |
| **المبــــــحث الأول:** من يحق له عقد الهدنة**.............................** | 125 |
| **المبـــــــحث الثاني:** مدة الهدنة.**......................................** | 128 |
| **المبــــــحث الثالث:** عقد الهدنة على بدل**.............................** | 132 |
| **المبـــــــــــحث الرابع:** حكم من جاء مسلمًا من المهادنين**................** | 134 |
| **المبـحث الخامس:** حكم قتل رهائنهم إن قتلوا رهائننا**.................** | 137 |
| **المبــحث السادس:** نبذ العهد إلى العدو إذا خيف غدره**...............** | 139 |
| **الفصل الخامس: عقد الذمة، والجزية...............................** | 142 |
| **المبحث الأول**: عقد الذمة**..........................................** | 143 |
| **المطلب الأول**: تعريف عقد الذمة**...................................** | 143 |
| **المطلب الثاني**: من يكون له عقد الذمة**..............................** | 144 |
| **المبحث الثاني:** الجزية**..............................................** | 149 |
| **المطلب الأول**: تعريف الجزية**........................................** | 149 |
| **المطلب الثاني:** أخذ الجزية من العبد، والفقير**.........................** | 150 |
| **المطلب الثالث:** مقدار الجزية**.......................................** | 155 |
| **المطلب الرابع:** امتهان الذمي عند أخذ الجزية منه**.....................** | 158 |
| **الفصل السادس: أحكام أهل الذمة، ونواقض العقد....................** | 160 |
| **المبحث الأول**: ما يلزم أهل الذمة:**...................................** | 161 |
| **الـــمطلب الأول:** قتل المسلم بالكافر**...................................** | 161 |
| **المطلب الثاني:** بناء ما انهدم من الكنائس.**............................** | 167 |
| **المطلب الثـــــالث:**: عُلُوّ بنيانهم على بنيان المسلم.**.....................** | 170 |
| **المطلب الــــــــــرابع:** مساواة بنيانهم لبنيان المسلم.**.......................** | 172 |
| **المطلب الخامس:** إقرار الذمي اليهودي إن تنصر أو العكس**.......** | 174 |
| **المبحث الثاني:** معاملة أهل الذمة**....................................** | 177 |
| **الـــــمطلب الأول:** إلقاء السلام عليهم ورده.**...........................** | 177 |
| **الــــــمطلب الثاني:** قول: كيف حالك؟ كيف أصبحت ونحوها للذمي**.....** | 183 |
| **الــــمطلب الثالث:** تهنئتهم**...........................................** | 185 |
| **الــــــــمطلب الرابع:** تعزيتهم**...........................................** | 186 |
| **المطلب الخامس:** عيادتهم**..........................................** | 187 |
| **المبحث الثالث:** نواقض عقد الذمة**..................................** | 191 |
| **المطلب الأول:** أقسام المعاهدين بالنسبة لنقض العهد**..................** | 191 |
| **المطلب الثاني:** ما ينقض به العهد**...................................** | 192 |
| **المطلب الثالث:** قتل من سب الرسول منهم**.......................** | 196 |
| **خاتمة.............................................................**  **فهرس الآيات......................................................**  **فهرس الأحاديث والآثار............................................**  **فهرس الأعلام.....................................................**  **فهرس المصطلحات وغريب الألفاظ ..............................**  **فهرس المصادر والمراجع.........................................**  **فهرس المحتويات................................................** | 199  201  205  209  211  213  226 |
|  |  |
|  |  |
|  |  |
|  |  |
|  |  |
|  |  |

1. () أخرجه أبو داوود في سننه، **باب الحث على طلب العلم، 3/354، رقم 3643، قال الألباني في صحيح الجامع الصغير وزيادته**، ط3، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1408هـ - 1988م) **2/1079: حديث صحيح**. [↑](#footnote-ref-2)
2. **() ابن عثيمين، محمد بن صالح،** الشرح الممتع على زاد المستقنع**،** ط1، (الدمام: دار ابن الجوزي، 1425هـ)**، 8/81-82.** [↑](#footnote-ref-3)
3. () انظر: الحسين، وليد بن أحمد، **الجامع لحياة العلامة محمد بن صالح العثيمين**، ط1، (بريطانيا: إصدارات الحكمة، 1422هـ)، ص10، والطيّار، عبد الله**، لقاء الباب المفتوح للشيخ العثيمين**، (الرياض: دار الوطن)، اللقاء الأول، ص19، والمقرن، عبد الكريم**، أربعة عشر عامًا مع سماحة العلامة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، (الرياض: دار طويق)، ص9، والزهراني، ناصر بن مسفر، **ابن عثيمين الإمام الزاهد**، ط1، (الدمام: دار ابن الجوزي، 1422هـ)، ص3، والعبّاد، عبد المحسن، **محاضرة الشيخ ابن عثيمين وشيء من سيرته ودعوته**، مؤسسة دار ابن رجب للإنتاج والتوزيع. [↑](#footnote-ref-4)
4. () انظر: المراجع السابقة. [↑](#footnote-ref-5)
5. () انظر: المقرن، **أربعة عشر عامًا**، ص9، والحسين، **الجامع**، ص11، والزهراني، **ابن عثيمين الإمام الزاهد**، ص3، والطيّار، عبد الله**، اللقاء** **الشهري** للشيخ ابن عثيمين، (الرياض: دار الوطن)، اللقاء الأول، ص11. [↑](#footnote-ref-6)
6. () شريط: **ابن عثيمين علم وعمل**، (الشريط الأول)، مؤسسة الاستقامة للإنتاج والتوزيع، وشريط: **في موكب الدعوة،** تسجيلات التقوى. [↑](#footnote-ref-7)
7. () انظر: المقرن، **أربعة عشر عامًا**، ص10، وشريط **في موكب الدعوة**. [↑](#footnote-ref-8)
8. () انظر: المرجعين السابقين. [↑](#footnote-ref-9)
9. **()** القُفَّة الزَّبيل، وهو الوِعاء يُحْمل فيه. انظر**: ابن منظور،** لسان العرب،مادة: "قفف"، **9/287، ومادة: "زبل"، 11/300.**  [↑](#footnote-ref-10)
10. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص10. [↑](#footnote-ref-11)
11. () انظر: العتيـبي، إحسان بن محمد بن عايش، **رسالة وقفات في حياة الشيخ ابن عثيمين**، ص5. [↑](#footnote-ref-12)
12. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص65. [↑](#footnote-ref-13)
13. () انظر: الطيّار، **اللقاء الشهري**، ص14، وشريط: **في موكب الدعوة.** [↑](#footnote-ref-14)
14. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص16. [↑](#footnote-ref-15)
15. () انظر: الطيّار، **اللقاء الشهري**، ص14، ولنفس المؤلف، **لقاء الباب المفتوح**، ص22. [↑](#footnote-ref-16)
16. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص66. [↑](#footnote-ref-17)
17. **() انظر:** الطيار، **لقاء الباب المفتوح الأول**، ص21. [↑](#footnote-ref-18)
18. () المرجع السابق، ص21-22. [↑](#footnote-ref-19)
19. () المرجع السابق، والزهراني، **ابن عثيمين سيرة زاهد**، ص3. [↑](#footnote-ref-20)
20. () الحسين، **الجامع**، ص15. [↑](#footnote-ref-21)
21. () انظر: الحسين، **الجامع،** ص48-49، وشريط: **ابن عثيمين علم وعمل**، (الشريط الأول)، وشريط **في موكب الدعوة**. [↑](#footnote-ref-22)
22. () انظر: المرّي، عصام عبد المنعم، **الدر الثمين في ترجمة فقيه الأمة العلامة ابن عثيمين**، (الإسكندرية : دار البصيرة)، ص68. [↑](#footnote-ref-23)
23. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص15. [↑](#footnote-ref-24)
24. () انظر: المرجع السابق، ص118. [↑](#footnote-ref-25)
25. **()** المري، **الدر الثمين،** ص331. [↑](#footnote-ref-26)
26. () انظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-27)
27. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص118. [↑](#footnote-ref-28)
28. **() الجَلَد: القوة، والصبر، والصلابة، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "جلد"، 3/** **124.** [↑](#footnote-ref-29)
29. () انظر: الحسين، **الجامع**، ص39. [↑](#footnote-ref-30)
30. () المرجع السابق، ص23. [↑](#footnote-ref-31)
31. () انظر: المري، **الدر الثمين**، ص224-225. [↑](#footnote-ref-32)
32. () المرجع السابق، ص234. [↑](#footnote-ref-33)
33. () المرجع السابق، ص237. [↑](#footnote-ref-34)
34. () المنجِّد، محمد صالح، **مائة فائدة من العلامة الشيخ ابن عثيمين**. [↑](#footnote-ref-35)
35. () الطيّار، عبد الله، **صفحات من حياة الفقيد العالم الزاهد**، المجلة العربية، العدد: 48، (1421هـ). [↑](#footnote-ref-36)
36. () انظر: المري، **الدر الثمين**، ص298. [↑](#footnote-ref-37)
37. () المرجع السابق، ص300-301. [↑](#footnote-ref-38)
38. **() انظر: المرجع السابق 347-356.** [↑](#footnote-ref-39)
39. () اكتفيت بذكر المؤلفات المطبوعة -فقط- للشيخ، -وفقًا للتحديث الأخير الذي أصدرته مؤسسة الشيخ ابن عثيمين في محرم 1433ه-؛ استغناءً بمن كتب قبلي. <http://www.ibnothaimeen.com/all/index/article_18181.shtml> [↑](#footnote-ref-40)
40. () انظر: مؤسسة ابن عثيمين الخيرية www.binothaimeen.com، والبريدي، أحمد، **جهود ابن عثيمين وآراؤه**، ط1، (الرياض: مكتبة الرشد، فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية، 1426هـ)، ص31-32. [↑](#footnote-ref-41)
41. () سورة الأعراف، من الآية: 155. [↑](#footnote-ref-42)
42. () انظر: ابن منظور، محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط1، (بيروت: دار صادر) مادة: "خير"، 4/265-266، والفيروز آبادي، مجد الدين، **القاموس المحيط**، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، ط8، (بيروت-لبنان: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، 1426هـ - 2005م)، مادة: "خير"، ص389، والرازي، زين الدين، **مختار الصحاح**، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، ط5، (بيروت- صيدا: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، 1420هـ - 1999م)، مادة: "خير"، 1/99. [↑](#footnote-ref-43)
43. **() انظر:** النجيري، محمود محمود، **الاختيار الفقهي وإشكالية تجديد الفقه الإسلامي**، ط1، (الكويت: روافد، وزارة والأوقاف والشئون الإسلامية، 2006م)، ص18. [↑](#footnote-ref-44)
44. () الوجه في المذهب: قول بعض أصحاب الإمام في المذهب، بحيث يستقل الصاحب بتقرير الدليل على أصول الإمام وقواعده، ويُتقن الفقه وأصوله، وأدلة المسائل الفقهية، ويعلم القياس والاستنباط والتخريج وإلحاق الفروع بالأصول في مذهبه، إذ أنه مقيد بنصوص إمامه، لا بنصوص الوحيين، وقد يخلّ ببعض علوم الاجتهاد، انظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **إعلام الموقعين عن رب العالمين**، دراسة وتحقيق: طه عبد الرءوف سعد، (مصر- القاهرة: مكتبة الكليات الأزهرية)، 4/233. [↑](#footnote-ref-45)
45. **() انظر:** النجيري، **الاختيار الفقهي،** ص20. [↑](#footnote-ref-46)
46. ()المرجع السابق، ص21. [↑](#footnote-ref-47)
47. () انظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-48)
48. **() انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "جهد"، 3/133، والرازي،** مختار الصحاح**، مادة: "جهد"، ص63**، وابن فارس، أبا حسين أحمد، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، (دار الفكر، 1399هـ - 1979م)، مادة: "جهد"، 1/486. [↑](#footnote-ref-49)
49. **() انظر:** المروزي، **مسائل الإمام أحمد وابن راهويه**، ط1، ( المدينة المنورة: الجامعة الإسلامية- عمادة البحث العلمي، 1425هـ-2002م)، **8/** **3837.** [↑](#footnote-ref-50)
50. **()** ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، مجموع فتاوى ابن تيمية**، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم،** الإصدار الثاني، (المدينة النبوية: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، 1416هـ -1995م)، 10/**192-193**. [↑](#footnote-ref-51)
51. **() البعلي، علاء الدين أبو الحسن، الأخبار العلمية من اختيارات شيخ الإسلام ابن تيمية، (**مصر: مطبعة كردستان العلمية، 1329هـ**)، ص184.** [↑](#footnote-ref-52)
52. **() انظر:** ابن عابدين**،** محمد أمين، حاشية رد المحتار على الدرّ المختار**،** (بيروت: دار الفكر، 1425ه- 2005م)**، 4/296،** وعلي بن خلف المالكي المصري،كفاية الطالب الرباني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، تحقيق: أحمد حمدي إمام،** ط1، (القاهرة: مطبعة المدني، 1409هـ - 1989م)، **3/5، والشرقاوي، عبد الله بن حجازي،** حاشية الشرقاوي على شرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري**، وعلى هامشها مع الشرح تقرير السيد: مصطفى الذهبي، ط3، 2/436، والبيجوري، إبراهيم بن محمد،** حاشية البيجوري على شرح ابن القاسم**، ضبط وتصحيح: محمد عبد السلام شاهين،** ط2، **(بيروت:** دار الكتب العلمية، 1420هـ - 1999م**)، 2/489، والبهوتي، منصور بن يونس،** كشاف القناع عن متن الإقناع**، تحقيق: محمد الضنّاوي، ط1، (بيروت: عالم الكتب، 1417هـ- 1997م)، 2**/**361**، و**الرحيباني**، **مصطفى السيوطي،** مطالب أولي النهى في شرح غاية المنتهى**،** وتجريد زوائد الغاية والشرح، تأليف العلامة الشيخ حسن الشطي، (منشورات المكتب الإسلامي بدمشق)، **2/497، وابن عثيمين،** الشرح الممتع، **8/5، وابن عثيمين، محمد بن صالح،** فتح ذي الجلال والإكرام بشرح بلوغ المرام**، تحقيق وتعليق: صبحين محمد رمضان، وأم إسراء بنت عرفة بيومي، ط1، (**المكتبة الإسامية للنشر والتوزيع)، **5/436.** [↑](#footnote-ref-53)
53. **()** أخرجه **الترمذي**، وقال: "حديث حسن صحيح".

    كتاب الإيمان، باب حرمة الصلاة، 5/11، رقم2616، **وابن ماجه**، كتاب الفتن، باب كف اللسان في الفتنة، 2/1314، رقم3973، **وأحمد**، 36/345، وصححه الألباني، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين**، صحيح وضعيف ابن ماجه**، (برنامج منظومة التحقيقات الحديثية - المجاني - من إنتاج مركز نور الإسلام لأبحاث القرآن والسنة بالإسكندرية)، 8/473، رقم 3973، ولنفس المؤلف**، إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل**، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1405هـ- 1985م)، 2/138، رقم413، ولنفس المؤلف، صحيح الجامع الصغير وزيادته، 2/813، رقم 9267. [↑](#footnote-ref-54)
54. **()** ابن عثيمين، **الشرح الممتع**، 8/7. [↑](#footnote-ref-55)
55. **()** ابن رجب، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد، **جامع العلوم والحكم**، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1408هـ)، 13/18، رقم: 29. [↑](#footnote-ref-56)
56. ***(***) انظر: ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **زاد المعاد في هدي خير العباد**، ط27، (بيروت: مؤسسة الرسالة - الكويت: مكتبة المنار الإسلامية، (1415هـ - 1994م)، 3/9، وابن رشد القرطبي، أبا الوليد محمد بن أحمد، **المقدمات الممهدات**، تحقيق: سعيد أحمد إعراب، ط1، (دار الغرب الإسلامي، 1408هـ)، 1/341-342، وابن المناصف، أبا عبد الله محمد بن عيسى بن أصبغ، **الإنجاد في أبواب الجهاد**، ضبط نصه وعلق عليه: مشهور بن حسن آل سلمان، ومحمد بن زكريا أبا غازي، ط1، (دار مالك، عام 425هـ)، 1/11-18. [↑](#footnote-ref-57)
57. **()** قال الألباني: منكر، ونقل قول الحافظ العراقي في "تخريج الإحياء" 2/6: "رواه البيهقي في "الزهد" من حديث جابر، وقال: هذا إسناد فيه ضعف"، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، **سلسلة الأحاديث الضعيفة**، ط1، (الرياض: دار المعارف، 1412هـ-1992م)، 5/478. [↑](#footnote-ref-58)
58. **()** **انظر**: **ابن عثيمين**، الشرح الممتع، **8/5.** [↑](#footnote-ref-59)
59. **() انظر: ابن القيم،** زاد المعاد**، 3/10.** [↑](#footnote-ref-60)
60. **() المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-61)
61. () أخرجه الإمام مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان كون النهي عن المنكر من الإيمان، 1/69، رقم 49. [↑](#footnote-ref-62)
62. () سورة الأنفال، من الآية: 60. [↑](#footnote-ref-63)
63. () أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الإمارة، باب فضل الرمي والحث عليه، 3/1522، رقم 1917. [↑](#footnote-ref-64)
64. () ابن عثيمين، الشرح الممتع، 8/5-6. [↑](#footnote-ref-65)
65. () أخرجه البخاري في صحيحه، كتاب التفسير، باب قَوْلُهُ: سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ، 6/191، رقم 4905، ومسلم في صحيحه، كتاب البر والصلة والآداب، باب نصر الأخ ظالما أو مظلوما، 4/1998، رقم 2584. [↑](#footnote-ref-66)
66. () سورة التحريم، من الآية: 9 [↑](#footnote-ref-67)
67. () ابن عثيمين، الشرح الممتع ، 8/5-6. [↑](#footnote-ref-68)
68. () انظر: ابن الهمام، كمال الدين محمد بن عبد الواحد السيواسي، فتح القدير، (بيروت: دار الفكر)، 5/438، وابن مودود الموصلي، عبد الله بن محمود، الاختيار لتعليل المختار، ( لبنان-بيروت: دار المعرفة)، 3/118، وابن عبد البر، أبا عمر عبد الله، الكافي في فقه أهل المدينة، تحقيق:

    د. محمد بن محمد الموريتاني، ط2، (مكتبة الرياض الحديثة،1400هـ-1980م)، 1/462-463، والشربيني، شمس الدين الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، على متن منهاج الطالبين، لأبي زكريا يحيى بن شرف النووي، اعتنى به: محمد خليل عيتاني، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1418هـ-1997م)، 4/208-219، وابن قاسم، عبد الرحمن بن محمد، حاشية الروض المربع على شرح زاد المستقنع، ط1، )1397هـ)، 4/257، وابن عثيمين الشرح الممتع، 8/16، وابن عثيمين، محمد بن صالح، فتح الجلال والإكرام، 4/435. [↑](#footnote-ref-69)
69. **()** سورة التوبة، من الآية: 111**.** [↑](#footnote-ref-70)
70. **()** سورة البقرة، من الآية: 190**.** [↑](#footnote-ref-71)
71. **() سورة** البقرة، من الآية: 193**.** [↑](#footnote-ref-72)
72. **()** العِصْمة: المنع، وعِصْمةُ الله عَبْدَه: أن يَعْصِمَه مما يُوبِقُه، وعَصَمه: منَعَه ووَقَاه، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "عصم"، 12/403. [↑](#footnote-ref-73)
73. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الإيمان، باب** ﴿**فإن تابوا وأقاموا الصلاة وءاتوا الزكاة فخلوا سبيلهم**﴾**، 1/75، رقم 25،** ومسلم في صحيحه**، كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله، 1/ 206، رقم 20.** [↑](#footnote-ref-74)
74. () **أخرجه مسلم** **في صحيحه**،كتاب الإمارة، باب ذم من مات ولم يحدث نفسه بالغزو، 3/1517، رقم 1910. [↑](#footnote-ref-75)
75. **() أخرجه** الإمام أحمد في مسنده، باب مسند أنس بن مالك، 19/272، رقم 21246، **والدارمي في سننه**، باب جهاد المشركين باللسان، 2/280، رقم 2431، و**أبو داود** في سننه، كتاب الجهاد، باب كراهية ترك الغزو، 2/13، رقم 2504، **والنسائي** في سننه، كتاب الجهاد، باب وجوب الجهاد، 2/6، رقم 4304، وقال الألباني: إسناده صحيح على شرط مسلم، انظر: الألباني، محمد ناصر الدين، **صحيح أبي داود**، ط1، (الكويت: مؤسسة غراس للنشر والتوزيع، (1423 هــ-2002 م)، 7/265. [↑](#footnote-ref-76)
76. **() انظر: ابن مودود**، **الاختيار**، 4/117، وابن رشد، **المقدمات الممهدات**، 1/347، والشربيني، **مغني المحتاج**، 4/275، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/361، وابن النجار، تقي الدين محمد بن أحمد بن عبد العزيز الفتوحي، **معونة أولي النهى** **شرح المنتهى**، دراسة وتحقيق: د.عبد الملك بن عبد الله بن دهيش، ط1، (بيروت: دار خضر للطباعة والنشر، 1425هـ)، 3/581، وابن قاسم، **حاشية الروض المربع**، 4/253. [↑](#footnote-ref-77)
77. **() انظر: السباعي،** **مصطفى، نظام السلم والحرب في الإسلام**، **ط2، (المملكة العربية السعودية: مكتبة الورّاق، 1419هـ-1998م)، ص7.** [↑](#footnote-ref-78)
78. **() ابن قيم الجوزية**، زاد المعاد**، 3/64.** [↑](#footnote-ref-79)
79. **() انظر: السرخسي، أبا بكر محمد بن أحمد،** المبسوط**، (بيروت: دار المعرفة، 1414هـ-1993م)**، **10/3، والسمرقندي، أبا بكر علاء الدين،** تحفة الفقهاء**،** **ط2، )لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1414هـ - 1994م)، 3/294، والكاساني، علاء الدين أبي بكر مسعود،** بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، تحقيق وتعليق: الشيخ علي محمد معوض، والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، ط2، )لبنان - بيروت: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م)، 9/380، والبارعي عثمان بن علي، والزيلعي فخر الدين،** تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ**، الحاشية: شهاب الدين أحمد شلبي، ط1، )القاهرة: المطبعة الكبرى الأميرية، 1413هـ)، 3/241، وابن نجيم، زين العابدين بن إبراهيم،** البحر الرائق شرح كنز الدقائق**،** ضبطه وخرج آياته وأحاديثه: الشيخ: زكريا عميرات، **ط1، )بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م)، 5/119.**  [↑](#footnote-ref-80)
80. **() انظر:** ابن رشد، **المقدمات الممهدات**، 1/347، وابن عبد البر، **الكافي**، 1/463، وابن رشد القرطبي، أبا الوليد محمد بن أحمد، **بداية المجتهد ونهاية المقتصد**، ط6، (بيروت: دار المعرفة، 1402هـ-1982م)، 1/380. [↑](#footnote-ref-81)
81. () **انظر:** الشربيني، **المنهاج**، 4/275-276، والنووي، محيي الدين يحيى بن شرف، **روضة الطالبين وعمدة المفتين**، تحقيق: زهير الشاويش، ط3، (بيروت-دمشق-عمّان: المكتب الإسلامي، 1412هـ-1992م)، 10/208، والرملي، شمس الدين محمد بن أبي العباس الشهير بالشافعي الصغير**، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج،** (دار الفكر للطباعة، 1404هـ - 1984م)، 8/46. [↑](#footnote-ref-82)
82. () **انظر:** ابن قدامة، موفق الدين عبد الله بن أحمد، **المغني** **شرح مختصر الخرقي**، تحقيق د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، وعبد الفتاح الحلو، ط3، (الرياض: دار عالم الكتب، 1417هـ)، 13/ 6، وابن مفلح، شمس الدين أبا عبد الله محمد، **الفروع**، ومعه تصحيح الفروع، للفقيه العلامة المدقق علاء الدين علي بن سليمان المرداوي، حاشية ابن قندس، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة- دار المؤيد، 1424هـ - 2003م)، 10/225، وابن مفلح، أبي إسحاق إبراهيم بن محمد، **المبدع**، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ - 1997م)، 3/280، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/361. [↑](#footnote-ref-83)
83. **()** سورة النساء، الآية: 95. [↑](#footnote-ref-84)
84. **()** **انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/380، والخرشي، محمد، شرح الخرشي على مختصر خليل**،ط2، (مصر: المطبعة الأميرية، 1413هـ)، **3/108، وابن قدامة،** المغني**، 13/6-7،** والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/361. [↑](#footnote-ref-85)
85. **()** سورة التوبة، الآية: 122. [↑](#footnote-ref-86)
86. **() انظر: القرطبي، أبا عبد الله محمد بن أحمد،** الجامع لأحكام القرآن**، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش،** ط2، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 1384هـ - 1964م)، **8/294.** [↑](#footnote-ref-87)
87. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/380، و**ابن رشد، **بداية المجتهد، 1/381، وابن قدامة،** المغني**، 13/7.** [↑](#footnote-ref-88)
88. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/380، و**ابن رشد، **بداية المجتهد، 1/381،** والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/361. [↑](#footnote-ref-89)
89. **()** أخرجه **مسلم في صحيحه**، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير، 2/1506، رقم 1895. [↑](#footnote-ref-90)
90. **()** النووي، يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم**، ط2، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1392هــ**) 13/40.** [↑](#footnote-ref-91)
91. () أخرجه **مسلم في صحيحه**، كتاب الإمارة، باب فضل إعانة الغازي في سبيل الله بمركوب وغيره، وخلافته في أهله بخير، **13/ 22، رقم 1876.** [↑](#footnote-ref-92)
92. **() انظر:** ابن رشد، **المقدمات الممهدات**، 1/347**، و**ابن رشد، **بداية المجتهد، 1/380.** [↑](#footnote-ref-93)
93. **() انظر: ابن الهمام،** فتح القدير**، 5/ 439.**  [↑](#footnote-ref-94)
94. **()** سَعِيْدُ بنُ المُسَيِّبِ بنِ حَزْنٍ القُرَشِيُّ المَخْزُوْمِيُّ، ابْنِ أَبِي وَهْبٍ بنِ عَمْرِو بنِ عَائِذِ بنِ عِمْرَانَ بنِ مَخْزُوْمِ بنِ يَقَظَةَ، الإِمَامُ، العَلَمُ، أَبُو مُحَمَّدٍ القُرَشِيُّ، المَخْزُوْمِيُّ، عَالِمُ أَهْلِ المَدِيْنَةِ، سَيِّدُ التَّابِعِيْنَ فِي زَمَانِهِ، وُلِدَ بِالمَدِيْنَةِ لِسَنَتَيْنِ مَضَتَا مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ ، وَقِيْلَ: لأَرْبَعٍ مَضَيْنَ مِنْهَا،  
    رَأَى عُمَرَ، وَسَمِعَ عُثْمَانَ، وَعَلِيًّا، وعددًا كبيرًا من كبار الصحابة، وَكَانَ زَوْجَ بِنْتِ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَأَعْلَمَ النَّاسِ بِحَدِيْثِهِ، توفي سنة: (93هـ). انظر: الذهبي، شمس الدين أبا عبد الله محمد، **سير أعلام النبلاء**، مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرناؤوط، ط3، (مؤسسة الرسالة، 1405هـ)، 4/217. [↑](#footnote-ref-95)
95. () **انظر: الجصّاص، أحمد بن علي، أحكام القرآن**، تحقيق: محمد الصادق قمحاوي، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1405هـ)، 4/313، وابن الهمام، **فتح القدير**، 5/439، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، 3/38، وابن قدامة، **المغني**، 13/6، وابن مفلح، **المبدع**، 3/280. [↑](#footnote-ref-96)
96. **()** سورة البقرة، من الآية:216. [↑](#footnote-ref-97)
97. **() سورة** التوبة، من الآية: 38**.** [↑](#footnote-ref-98)
98. **() سورة** التوبة، من الآية: 39. [↑](#footnote-ref-99)
99. **() سورة** التوبة، من الآية: 41**.** [↑](#footnote-ref-100)
100. () سبق تخريجه، ص33، هامش(2). [↑](#footnote-ref-101)
101. () انظر: الشوكاني، **نيل الأوطار من أحاديث سيّد الأخيار شرح منتقى الأخبار**، (إدارة الطباعة المنيرية)، باب الحث على الجهاد وفضل الشهادة والرباط والحرس، 8/ 17. [↑](#footnote-ref-102)
102. **() سورة النساء، من الآية: 95.** [↑](#footnote-ref-103)
103. **() سورة التوبة، من الآية: 122.** [↑](#footnote-ref-104)
104. **()** ابن الحجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **فتح الباري**، تحقيق: عبد العزيز بن باز، ومحب الدين الخطيب، رقّم كتبه وأبوابه وأحاديثه وذكر أطرافها: محمد فؤاد عبد الباقي، (دار الفكر، مصور عن الطبعة السلفية، موقع مكتبة المدينة الرقمية)، كتاب الجهاد والسير، باب وجوب النفير وما يجب من الجهاد والنية، 6/38، رقم 2825. [↑](#footnote-ref-105)
105. () انظر: ابن الهمام، **فتح القدير**، 5/437، والقرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، 3/38، وابن العربي، القاضي محمد بن عبد الله، **أحكام القرآن**، راجع أصوله وخرج أحاديثه وعلَّق عليه: محمد عبد القادر عطا، ط3، (بيروت - لبنان: دار الكتب العلمية، 1424هـ - 2003م) ، 1/146. [↑](#footnote-ref-106)
106. **() سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري، هوَ شَيخُ الإِسْلاَمِ، إِمَامُ الحُفَّاظِ، سَيِّدُ العُلَمَاءِ العَامِلِيْنَ فِي زَمَانِهِ، أَبُو عَبْدِ اللهِ الثَّوْرِيُّ، الكُوْفِيُّ، المُجْتَهِدُ، مُصنِّفُ كِتَابِ (الجَامِعِ)، وُلِدَ سَنَةَ**: **(97هـ) اتِّفَاقًا، وَمَاتَ سَنَةَ: (126هـ)، انظر: الذهبي،** سير أعلام النبلاء**، 13/267.**  [↑](#footnote-ref-107)
107. **()** فقيه الكوفة أبو شبرمة عبد الله بن شبرمة الضّبيّ القاضي، حدث عن أنس بن مالك والشعبي والنخعي، وثَّقه أحمد وأبو حاتم الرازي، كان عفيفًا، صارمًا، عاقلا، يشبه النّساك، شاعرًا، جوادًا، وكان من أئمة الفروع، وَأَمَّا الحَدِيْثُ فَمَا هُوَ بِالمُكْثِرِ مِنْهُ، لَهُ نَحْوٌ مِنْ سِتِّيْنَ أَوْ سَبْعِيْنَ حَدِيْثًا، توفي سنة: (144ه) بخراسان.

     انظر: ابن أبي حاتم، أبا محمد عبد الرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، ط1، (بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1371هـ- 1952م)، 5/82، وابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، ط1، (الهند: مطبعة دائرة المعارف النظامية، 1326هـ)، 5/255، وأبا الفلاح، عبد الحي بن أحمد العكري، **شذرات الذهب**، تحقيق: محمود الأرناؤوط، وخرج أحاديثه: شعيب الأرناؤوط، ط1، ( دمشق-بيروت: دار ابن كثير، 1406هـ - 1986م)، 2/205، والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 11/420. [↑](#footnote-ref-108)
108. **()** عبد السلام بن سعيد بن حبيب التنوخي، الملقب بسحنون، فقيه مالكي، ولد في القيروان، سنة: (160ه)، وولي القضاء بها سنة: (234ه)، صاحب "المدوّنة"، أخذ عن ابن القاسم، وابن وهب، وأشهب، وله عدة أصحاب، وعاش ثمانين سنة، وكان موصوفًا بالعقل والديانة التامة والورع، مشهورًا بالجود والبذل، وافر الحرمة، عديم النظير، توفي بالقيروان، سنة: (240ه).

     انظر: ابن فرحون إبراهيم بن علي، واليعمري برهان الدين، **الديباج المذهب في معرفة أعيان علماء المذهب**، (بيروت: دار الكتب العلمية)، ص160، واليحصبي، أبا الفضل القاضي عياض بن موسى، **ترتيب المدارك**، تحقيق: عبد القادر الصحراوي، ط1، (المغرب: مطبعة فضالة، 1966-1970م)، 4/46، وأبا الفلاح، **شذرات الذهب**، 3/182، والذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 23/58. [↑](#footnote-ref-109)
109. **() انظر:** القرافي، شهاب الدين أحمد، **الذخيرة**، تحقيق الأستاذ: محمد باخبزة، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1994م)، **1/385.** [↑](#footnote-ref-110)
110. **()** سورة البقرة، من الآية: 216**.** [↑](#footnote-ref-111)
111. **()** سورة البقرة، من الآية: 180**.** [↑](#footnote-ref-112)
112. **() انظر: الجصاص،** أحكام القرآن**، 4/311.** [↑](#footnote-ref-113)
113. **()** أخرجه البخاري **في صحيحه، كتاب الإيمان، باب قول النبي** : **بني الإسلام على خمس، 1/ 9، رقم 8،** ومسلم **في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان أركان الإسلام ودعائمه العظام، 1/45، رقم 16.** [↑](#footnote-ref-114)
114. **() انظر: الجصاص،** أحكام القرآن**، 4/311.** [↑](#footnote-ref-115)
115. **()** سورة البقرة، من الآية: 216**.** [↑](#footnote-ref-116)
116. **()** سورة البقرة، من الآية: 180**.** [↑](#footnote-ref-117)
117. **()** **انظر: المرجع السابق، 4/313-314.** [↑](#footnote-ref-118)
118. **() انظر: المرجع السابق.**  [↑](#footnote-ref-119)
119. **()** سورة البقرة، من الآية: 216**.** [↑](#footnote-ref-120)
120. **()** سورة التوبة، من الآية: 41**.** [↑](#footnote-ref-121)
121. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/6.** [↑](#footnote-ref-122)
122. **() ابن عثيمين،** فتح ذي الجلال**، 5/437.** [↑](#footnote-ref-123)
123. **() سورة** التغابن، من الآية: 16. [↑](#footnote-ref-124)
124. **()** سورة البقرة، من الآية: 286**.** [↑](#footnote-ref-125)
125. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/7.** [↑](#footnote-ref-126)
126. **() ابن عثيمين،** فتح ذي الجلال**، 5/436.** [↑](#footnote-ref-127)
127. **()** سورة الأنفال، الآية: 15-16**.** [↑](#footnote-ref-128)
128. **()** **أخرجه البخاري** في صحيحه، كتاب الوصايا، باب قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى﴾، 4/12، رقم 2766، **ومسلم** في صحيحه، كتاب الإيمان، باب بيان الكبائر وأكبرها، 2/92، رقم89. [↑](#footnote-ref-129)
129. **() الكَرُّ: الرجوع، ويقال: كَرَّه وكَرَّ بنفسه، والكَرُّ مصدر كَرَّ عليه يَكُرُّ كرًّا وكُروراً وتَكْرارًا، وكَرَّ عنه رجع وكَرّ على العدوّ يَكُرُّ، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "كرر"، 5/135.** [↑](#footnote-ref-130)
130. **()** **ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/**7-8، ولنفس المؤلف، **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح العثيمين**، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط الأخيرة، (دار الوطن-دار الثريا، 1413هـ)، 9/504، **ولنفس المؤلف،** فتح ذي الجلال**، 5/436-437.** [↑](#footnote-ref-131)
131. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/**7-8، **ولنفس المؤلف،** فتح ذي الجلال**، 5/436-437.** [↑](#footnote-ref-132)
132. **() المرجعان السابقان:** الأول**، 8/**10، **و**الثاني**، 5/436.** [↑](#footnote-ref-133)
133. **()** سورة التوبة، من الآية: 38. [↑](#footnote-ref-134)
134. **()** سورة التوبة، من الآية: 39. [↑](#footnote-ref-135)
135. **()** أخرجهالبخاري في صحيحه**، كتـــــــاب جزاء الصــــــــيد، بـــاب لا يحــل القــــــــتال بمكة، 3/18، رقم1834،** ومســــــــلم **في صحيحه، كتـــــــاب الإمـــــــــارة، باب المبـــــــايعة بعــــــد فتــــــــح مـــــــــكة، 6/28، رقم4936.** [↑](#footnote-ref-136)
136. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/**10. [↑](#footnote-ref-137)
137. **()** المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-138)
138. **()** المرجع السابق، و**ابن عثيمين،** فتح ذي الجلال**، 5/436.** [↑](#footnote-ref-139)
139. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/**9-10. [↑](#footnote-ref-140)
140. **() فرَّق بينه وبين إذا حاصر العدو بلده، انظر: العثيمين، محمد بن صالح،** فتاوى نور على الدرب **(صوتية)، الحج والجهاد، مؤسسة الشيخ العثيمين.**  [↑](#footnote-ref-141)
141. () انظر: عبد الرحيم، محمد، **أحكام إذن الإنسان في الفقه**، ط1، (دمشق- سوريا: دار البشائر، 1416 هـ - 1996 م)، 2/611. [↑](#footnote-ref-142)
142. () انظر: الزيلعي، **تبيين الحقائق**، 3/241-242، وابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، 4/198-199، والحطاب الرعيني، أبا عبد الله محمد بن محمد، **مواهب الجليل في شرح مختصر خليل**، ط3، (دار الفكر، 1412هـ - 1992م)، 3/349، والشربيني، **مغني المحتاج**، 4/291، وابن قدامة، **المغني**، 13/33، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/369، وابن حزم، علي بن أحمد**، المحلّى بالآثار**، (دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع-موقع مكتبة المدينة الرقمية) 5/341. [↑](#footnote-ref-143)
143. () انظر: الشيباني، محمد بن الحسن، **شرح كتاب السير الكبير،** إملاء الإمام محمد بن أحمد السرخسي، تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن محمد، ط1، (بيروت- لبنان: دار الكتب العلمية، 1417هـ - 1997م)، 1/123، وابن رشد، **المقدّمات الممهدات**، 1/346، والشافعي، محمد بن إدريس**، الأم**، (بيروت: دار المعرفة، 1393)، 4/242، وابن قدامة، **المغني**، 13/33. [↑](#footnote-ref-144)
144. () انظر: الشيباني**، شرح السير الكبير**، 1/123. [↑](#footnote-ref-145)
145. () الحطّاب، **مواهب الجليل**، 3/349، وابن رشد، **المقدّمات الممهدات**، 1/346. [↑](#footnote-ref-146)
146. () انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/33، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/369. [↑](#footnote-ref-147)
147. **()** سورة النساء، من الآية: 59**.** [↑](#footnote-ref-148)
148. () انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم، **السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية**، (دار المعرفة)، ص12. [↑](#footnote-ref-149)
149. **()** سورة النور، من الآية: 62**.** [↑](#footnote-ref-150)
150. () انظر: القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن**، 12/320. [↑](#footnote-ref-151)
151. **()** سورة النور، من الآية: 63 [↑](#footnote-ref-152)
152. **() يقال: جَنَّه كذا، بمعنى: ستره، وكلّ ما جُنّ عنك فقد استتر، وجنة: أي ستر، انظر، ابن منظور،** لسان العرب، **مادة: "جنن"، 13/93.** [↑](#footnote-ref-153)
153. () **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب يقاتل من وراء الإمام ويتقي به، 4/60، رقم 2957، **ومسلم** في صحيحه، كتاب الإمارة، باب وجوب طاعة الأمراء في غير معصية وتحريمها في المعصية، 3/1466، رقم 1835. [↑](#footnote-ref-154)
154. () انظر: الغيتابي، أبا محمد محمود بن أحمد، **عمدة القاري شرح صحيح البخاري**، (بيروت: دار إحياء التراث العربي)**،** 14/222. [↑](#footnote-ref-155)
155. () انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/33-34، وابن العربي، **أحكام القرآن**، 1/581. [↑](#footnote-ref-156)
156. **() بسكون النون وفتحها: قوَّة تمنع من يريدهم بسوء، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "منع"، 8/343.** [↑](#footnote-ref-157)
157. **()** انظر: الشيباني**، شرح السير الكبير**، 1/123. [↑](#footnote-ref-158)
158. () انظر: الشربيني، **مغني المحتاج**، 4/291، والنووي، **روضة الطالبين**، 10/238. [↑](#footnote-ref-159)
159. () انظر: الشربيني، **مغني المحتاج**، 4/291. [↑](#footnote-ref-160)
160. () انظر: المرداوي، علاء الدين أبي الحسن علي بن سليمان بن أحمد، **الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف على مذهب الإمام أحمد بن حنبل،** تحقيق: أبي عبد الله محمد حسن محمد حسن إسماعيل الشافعي، ، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية)، 1418هـ-1997م)، 4/140. [↑](#footnote-ref-161)
161. () انظر: ابن حزم، **المحلى**، 7/351. [↑](#footnote-ref-162)
162. **()** سورة النساء، من الآية: 84**.** [↑](#footnote-ref-163)
163. () ابن حزم، **المحلي**، 7/351. [↑](#footnote-ref-164)
164. **() سورة النساء، من الآية: 84.** [↑](#footnote-ref-165)
165. **() انظر: ابن العربي،** أحكام القرآن**، 1/586.**  [↑](#footnote-ref-166)
166. **() سورة النساء، الآية: 71.** [↑](#footnote-ref-167)
167. **() سورة** التوبة، من الآية: 41**.** [↑](#footnote-ref-168)
168. **() سورة** التوبة، من الآية: 38. [↑](#footnote-ref-169)
169. **() انظر:** الطبري، محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل آي القرآن**، تحقيق: أحمد شاكر، ط1، (مؤسسة الرسالة، 1400هـ-2000م)**، 14/253.** [↑](#footnote-ref-170)
170. **() أهل الحل والعقد، هم: ذوو الشوكة، والسطوة، وأهل الرأي والتدبير في البلاد، انظر: قلعجي، محمد رواس، وقنيبي، حامد صادق،** معجم لغة الفقهاء**، ط2، (دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، 1408هـ - 1988م)، ص95.** [↑](#footnote-ref-171)
171. **() يقال: كَلِبَ الدَّهْرُ على أَهله، إِذا اشْتَدَّ، وتَكالَبَ الناسُ على الأَمر حَرَصُوا عليه حتى كأَنهم كِلابٌ. ابن منظور،** لسانالعرب**، مادة:"كلب"، 1/726.** [↑](#footnote-ref-172)
172. **() بمعنى استبدّ برأيه دون ائتمار مَن يُؤتمر، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "فأت"، 2/64، والرازي،** مختار الصحاح، **مادة: "فوت"، ص517.** [↑](#footnote-ref-173)
173. **() سورة** الحجرات، من الآية: 9. [↑](#footnote-ref-174)
174. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/22.** [↑](#footnote-ref-175)
175. **() ابن عثيمين، محمد بن صالح،** شرح كتاب السياسة الشرعية لشيخ الإسلام ابن تيمية**، اعتنى به: صالح عثمان اللحام، ط1، (عمّان: الدار العثمانية-بيروت: دار ابن حزم، 1425هـ-2004م)، ص41.** [↑](#footnote-ref-176)
176. **()** سورة النساء، من الآية: 84**.** [↑](#footnote-ref-177)
177. **()** سورة النساء، من الآية: 84**.** [↑](#footnote-ref-178)
178. **() ابن عثيمين،** شرح كتاب السياسة الشرعية**، ص41.** [↑](#footnote-ref-179)
179. **() ابن عثيمين،** لقاء الباب المفتوح، **اللقاء رقم 150.** [↑](#footnote-ref-180)
180. **()** سبق ذكر الحالات التي يتعين فيها الجهاد، ص42-43-44. [↑](#footnote-ref-181)
181. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/382، والزيلعي، **تبيين الحقائق**، 3/241- 242، وابن رشد، **بداية المجتهد**، 1/381، والنووي، **روضة الطالبين**، 10/214، وابن قدامة، **المغني**، 13/26. [↑](#footnote-ref-182)
182. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/382، وابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/122، وابن رشد، **بداية المجتهد**، 1/384، والخرشي، **شرح مختصر خليل** 3/111، والشافعي، **الأم**، 5/370، والنووي، **روضة الطالبين**، 10/211، وابن قدامة، **المغني**، 13/25. [↑](#footnote-ref-183)
183. **()** انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/122، وابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، 4/300، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 1/135. [↑](#footnote-ref-184)
184. **()** انظر: الخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/111. [↑](#footnote-ref-185)
185. **()** انظر: الشافعي، **الأم**، 5/371، والنووي، **روضة الطالبين**، 10/211. [↑](#footnote-ref-186)
186. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/26. [↑](#footnote-ref-187)
187. () انظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-188)
188. () انظر: النووي، **روضة الطالبين**، 10/211، والشافعي، **الأم**، 5/371. [↑](#footnote-ref-189)
189. () انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/122، وابن عابدين، حاشية رد المحتار**،** 4/300، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 1/135. [↑](#footnote-ref-190)
190. () الصّاوي، أحمد، **بلغة السالك لأقرب المسالك**، ضبطه وصححه: محمد عبد السلام شاهين، (لبنان-بيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ-1995م)، 2/179، والنفراوي، أحمد بن غنيم بن سالم بن مهنا، **الفواكه الدواني على رسالة ابن أبي زيد القيرواني**، ضبطه وصححه وخرج آياته الشيخ: عبد الوارث محمد علي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1418هـ -1997م)، 1/627. [↑](#footnote-ref-191)
191. () انظر: ابن قدامة، **المغني**، ، 13/26. [↑](#footnote-ref-192)
192. () أخرجه **أبو داود** في سننه، كتاب الجهاد، باب في الرجل يغزو وأبواه كارهان، 2/21، رقم 2530، وقال الألباني رحمه الله، في **إرواء الغليل**، 5/21: "وقال الحاكم: "صحيح الإسناد"، وردّه الذهبي بقوله: "قلت: دراّج واهٍ" فأصاب، لكن الحديث بمجموع طرقه صحيح" اهــ. [↑](#footnote-ref-193)
193. () انظر: المرجع السابق، وابن قدامة، **المغني**، 13/26. [↑](#footnote-ref-194)
194. () انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/122، وابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، 4/300، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 1/135. [↑](#footnote-ref-195)
195. () انظر: عبد الرحمن، **أحكام** **إذن الإنسان في الفقه**، 2/621. [↑](#footnote-ref-196)
196. **() هذه العبارة من متن زاد المستقنع**، للبهوتي، ص99**.** [↑](#footnote-ref-197)
197. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/13.** [↑](#footnote-ref-198)
198. **()** انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/122, والكاساني**، بدائع الصنائع**، 9/382. [↑](#footnote-ref-199)
199. **()** انظر: الحطّاب، **مواهب الجليل**، 3/350. [↑](#footnote-ref-200)
200. **()** انظر: الشربيني، **مغني المحتاج**، 4/288-289, والنووي، **روضة الطالبين**، 10/211. [↑](#footnote-ref-201)
201. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/26, ولنفس المؤلف، **الكافي** في فقه الإمام أحمد، 4/255. [↑](#footnote-ref-202)
202. **() انظر:** ابن قدامة، **المغني**، 13/26**.** [↑](#footnote-ref-203)
203. **()** انظر: الشربيني، **مغني المحتاج**، 4/288-289, وابن قدامة، **المغني**، 13/26, وابن قدامة، **الكافي**، 4/255. [↑](#footnote-ref-204)
204. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/26, وابن قدامة، **الكافي**، 4/255. [↑](#footnote-ref-205)
205. **()** انظر: المرجعين السابقين. [↑](#footnote-ref-206)
206. **() انظر: النووي،** تكملة المطيعي،المجموع**، 21/92.** [↑](#footnote-ref-207)
207. **() يريد كلام البهوتي في زاد المستقنع، ص99.** [↑](#footnote-ref-208)
208. **()** ابن عثيمين، **الشرح الممتع**، 8/14. [↑](#footnote-ref-209)
209. () بيّت: أبات وعمل ودبّر ليلا، والمراد: أن يقصد العدوّ في الليل من غير أن يعلم، فيؤخذ بغتة، وهو البيات، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "بيت"، 2/14، وابن الأثير، مجد الدين أبا السعادات المبارك، **النهاية في غريب الحديث**، تحقيق: طاهر أحمد الزاوى، ومحمود محمد الطناحي، (بيروت: المكتبة العلمية، 1399هـ - 1979م)، 1/170. [↑](#footnote-ref-210)
210. () انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/391، والسرخسي، **المبسوط**،10/6، والإمام مالك، **المدونة**، 2/2، والشافعي: **الأم**، 4/239، وابن قدامة، **المغني**، 13/29. [↑](#footnote-ref-211)
211. () انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/391، والسرخسي، **المبسوط**، 10/6. [↑](#footnote-ref-212)
212. **()** انظر: الإمام مالك، **المدونة**، 2/2. [↑](#footnote-ref-213)
213. **()** انظر: الشافعي، **الأم**، 4/239**.** [↑](#footnote-ref-214)
214. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/29. [↑](#footnote-ref-215)
215. () هو: الصعب بن جثامة، واسم جثامة يزيد، وقيل: وهب بن قيس بن عبد الله بن يعمر الليثي الحجازي،كان ينزل ودان بالأبواء من أرض الحجاز، توفي في خلافة أبي بكر، وقيل: في آخر عهد عمر بن الخطاب . انظر: النووي، يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات،** تحقيق: مكتب البحوث والدراسات [في دار الفكر]، ط1، (بيروت: دار الفكر، 1996م)، 1/249، رقم 262، وابن حجر، أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، 4/369، رقم 736. [↑](#footnote-ref-216)
216. () **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الجهاد باب أهل الدار يبيتون، 4/74, رقم 3012، **ومسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد، باب جواز قتل النساء والصبيان في البيات من غير تعمّد، 3/1346، رقم 1745. [↑](#footnote-ref-217)
217. () بَنُو الْمُصْطَلِقِ: بَطْنٌ شَهِيرٌ مِنْ خُزَاعَةَ وَهُوَ الْمُصْطَلِقُ بْنُ سَعِيدِ بْن عَمْرِو بْن رَبِيعَةَ بْن حَارِثَةَ بْن عَمْرِو بْن عَامِرٍ وَيُقَالُ: إِنَّ الْمُصْطَلِقَ لَقَبٌ، وَاسْمُهُ جَذِيمَةُ بِفَتْحِ الْجِيمِ بَعْدَهَا ذَالٌ مُعْجَمَةٌ مَكْسُورَةٌ، انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، 5/171. [↑](#footnote-ref-218)
218. () **الغِرّة: الغفلة، والمراد: أنه** أَغَارَ عَلَيْهِمْ عَلَى حِين غَفْلَة مِنْهُمْ**. انظر:** ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "غرر"، 5/11**، والمرجع السابق، 11/465.** [↑](#footnote-ref-219)
219. () **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب العتق، باب من ملك من العرب رقيقا، 3/194، رقم 2541، **ومسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب جواز الإغارة على الكفار الذين بلغتهم الدعوة، 3/1356، رقم 1730. [↑](#footnote-ref-220)
220. () انظر: القرافي، **الذخيرة**، 3/403. [↑](#footnote-ref-221)
221. () انظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-222)
222. () سبق تخريجه، ص57، هامش(10). [↑](#footnote-ref-223)
223. () خيبر مدينة كبيرة ذات حصون ومزارع على ثمانية بُرُد من المدينة إلى جهة الشام، انظر: **معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع**، 2/521، وابن حجر، **فتح الباري**، 7/589. [↑](#footnote-ref-224)
224. () **أخرجه البخاري في صحيحه**،كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، 4/1542، رقم 3973. [↑](#footnote-ref-225)
225. () انظر: **صحيح مسلم**، بشرح النووي، 1/280، والصنعاني، **سبل السلام**، 4/89، والبغوي، الحسين بن مسعود، **شرح السنة**، باب فضائل علي بن أبي طالب، ط2، (بيروت-دمشق: المكتب الإسلامي، 1403هـ-1983م)، 14/112. [↑](#footnote-ref-226)
226. () انظر: الدردير، **الشرح الكبير**، 2/176. [↑](#footnote-ref-227)
227. () هو: بريدة بن الحصيب بن عبد الله بن الحارث، الأسلمي المروزي، أسلم عام الهجرة وشهد غزوة خيبر، وفتح مكة، وكان معه اللواء، حدّث عنه ابنه سليمان، وعبد الله وغيرهما، سكن البصرة، ثم نزل مرو بخراسان، ومات بها سنة: (62ه)ـ، انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 2/469، رقم91، وابن الأثير، أبا الحسن علي بن محمد، **أسد الغابة**، (بيروت: دار الفكر، 1409هـ- 1989م)، 1/209، رقم 398. [↑](#footnote-ref-228)
228. () **أخرجه مسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب تأمير الأمراء على البعوث، 12/37، رقم 1731 . [↑](#footnote-ref-229)
229. () سبق تخريجه، ص57، هامش(11). [↑](#footnote-ref-230)
230. **() ابن عثيمين**، الشرح الممتع، **8/22-23.** [↑](#footnote-ref-231)
231. **()** سبق تخريجه، ص57، هامش(10). [↑](#footnote-ref-232)
232. **() ابن عثيمين،** شرح بلوغ المرام**، 5/452.** [↑](#footnote-ref-233)
233. () انظر: السرخسي، **المبسوط**، 10/23، والكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/396، والقرافي، **الذخيرة**، 3/305-406، والشافعي: **الأم**، 4/166، والنووي، **روضة الطالبين**، 10/239، وابن قدامة، **المغني**، 13/98، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/131، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/288. [↑](#footnote-ref-234)
234. () السيوطي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي، **الأشباه والنظائر**، ط1، (دار الكتب العلمية، 1411هـ-1991م)، 1/55. [↑](#footnote-ref-235)
235. () انظر: السرخسي، **المبسوط**، 10/24، والطحاوي، **مختصر اختلاف العلماء**، 3/428. [↑](#footnote-ref-236)
236. () انظر: النووي، **روضة الطالبين**، 10/239، والماوردي، أبا الحسن علي بن محمد، **الحاوي في شرح الشافعي**، (دار الكتب العلمية، 1414هـ -1994م)، 14/131. [↑](#footnote-ref-237)
237. () انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/98، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/132. [↑](#footnote-ref-238)
238. () من قبائل اليهود في المدينة، وهم إسرائيليون نزحوا إلى جزيرة العرب، ونزلوا المدينة، واتخذوا بها سوقا عرف باسمهم، ومنزلهم بزهرة، انظر: العباسي، أحمد بن عبد الحميد، **عمدة الأخبار في مدينة المختار**، ط4، ( المدينة المنورة: توزيع المكتبة العلمية - أسعد طرابزوني الحسيني(، ص39. [↑](#footnote-ref-239)
239. () الرضخ: العطاء، يقال فيه: الرَّضْخُ، ورَضَخَ له من ماله يَرْضَخُ رَضْخًا أَعطاه، انظر: ابن منظور**، لسان العرب**، مادة: "رضخ"، 3/19. [↑](#footnote-ref-240)
240. () **أخرجه الترمذي** مع عارضة الأحوذي، كتاب السير، باب ما جاء في أهل الذمة يغزون مع المسلمين، 5/143، **والبيهقي في السنن الكبرى**، كتاب السير، باب الرضخ لمن يستعان به من أهل الذمة على قتال المشركين، 9/53 رقم 17749، وقال: لم أجده إلا من حديث الحسن بن عمارة وهو ضعيف، والزيلعي، عبد الله بن يوسف، **نصب الراية تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: محمد يوسف البنوري، (مصر: دار الحديث، 1357هـ)، 3/425، وابن حجر، **التلخيص الحبير**، 4/271. [↑](#footnote-ref-241)
241. () انظر: **السنن الكبرى**، للبيهقي، 9/53، والطحاوي، أبي جعفر أحمد بن محمد، **مختصر اختلاف العلماء**، اختصار أبي بكر أحمد ابن علي الجصاص، دراسة وتحقيق: د.عبد الله نذير أحمد، ط2، (بيروت- لبنان، دار البشائر الإسلامية، 1417 هـ - 1996 م) 3/430. [↑](#footnote-ref-242)
242. () هو: صفوان بن أمية بن خلف بن وهب الجمحي القرشي، حضر وقعة حنين قبل أن يسلم، وأجزل له النبي العطاء، فأسلم، ورجع إلى مكة، وتوفي بها سنة: (41 هـ)، وقيل: (42 هـ)، انظر: ابن حجر، **الإصابة**، 3/432، رقم 4077، وابن الأثير، **أسد الغابة**، 2/405، رقم 2508. [↑](#footnote-ref-243)
243. () قال ابن حجر في **فتح الباري**: (شهود صفوان بن أمية حنينا مع النبي وهو مشرك مشهورة)، 6/179، انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء**، 3/432، والمعافري، عبد الملك بن هشام، **السيرة النبوية،** تحقيق طه عبد الرءوف، (بيروت: دار الجيل، 1411هـ)، 5/112. [↑](#footnote-ref-244)
244. () انظر: الطحاوي، **مختصر اختلاف العلماء،** 3/430. [↑](#footnote-ref-245)
245. **() يقال: كبَته، أي: صَرَعَه وخَيَّبَه، وأذلّه، انظر، ابن منظور،** لسان العرب**، 2/76.** [↑](#footnote-ref-246)
246. () انظر: السرخسي، **المبسوط**، 10/24. [↑](#footnote-ref-247)
247. () انظر: الأصبحي، مالك بن أنس بن مالك، **المدونة**، ط1، ( دار الكتب العلمية، 1415هـ-1994م)، 2/40، والدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (دار إحياء الكتب العربية )، 2/178. [↑](#footnote-ref-248)
248. () انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 2/288، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/131. [↑](#footnote-ref-249)
249. () انظر: ابن حزم، **المحلى**، 5/399. [↑](#footnote-ref-250)
250. **()** سورة آل عمران، من الآية: 28. [↑](#footnote-ref-251)
251. () الواحدي، علي بن أحمد**، أسباب النزول**، (مكة المكرمة: توزيع دار الباز للنشر والتوزيع عباس أحمد الباز- مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، 1388ه - 1968م)، 1/66. [↑](#footnote-ref-252)
252. **()** سورة المائدة، الآية: 57. [↑](#footnote-ref-253)
253. () القرطبي، **الجامع لأحكام القرآن،** 6/223 . [↑](#footnote-ref-254)
254. () ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير**، ط1، (دار الكتب العلمية، 1419هـ-1989م)، 4/270، والشافعي، **الأم**، 4/167. [↑](#footnote-ref-255)
255. **() وردت أحاديث تدل على الاستعانة، لكن في أسانيدها كلام، كما في:** السنن الصغرى للبيهقي**،** كتاب السير، باب العبيد والنساء والصبيان وأهل الذمة يحضرون الوقعة، **3/393، رقم 2859، وهو حديث منقطع، وأبا داود، سليمان بن الأشعث السّجسْتاني،** المراسيل**، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1408هـ)، ص** **224، رقم281، وكان يحيى بن قطّان لا يرى مراسيل الزهري إلا كالريح، انظر:** ابن أبي حاتم، أبا محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس، **المراسيل**، تحقيق: شكر الله نعمة الله قوجاني، ط1، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1397هـ)، ص3. [↑](#footnote-ref-256)
256. () **أخرجه مسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب كراهية الاستعانة في الغزو بالكفار، 12/199، رقم 1817. [↑](#footnote-ref-257)
257. () انظر: السرخسي، **المبسوط**، 10/23، والصنعاني، محمد بن إسماعيل، **سبل السلام**، (دار الحديث)، 2/472، وابن حجر، **فتح الباري**، 6/221. [↑](#footnote-ref-258)
258. () انظر: ابن حجر، **فتح الباري**، 6/221. [↑](#footnote-ref-259)
259. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 13/98، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/289. [↑](#footnote-ref-260)
260. **() ابن عثيمين،** شرح صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير والأمارة، (الشريط 7).** [↑](#footnote-ref-261)
261. **() سبق تخريجه، ص63.** [↑](#footnote-ref-262)
262. **()** سورة البقرة، من الآية:221. [↑](#footnote-ref-263)
263. **() ابن عثيمين،** شرح بلوغ المرام**، 5/469.** [↑](#footnote-ref-264)
264. **() المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-265)
265. **() المرجع السابق، 5/470.** [↑](#footnote-ref-266)
266. **() ابن عثيمين،** لقاء الباب المفتوح**، 46.** [↑](#footnote-ref-267)
267. () انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "غنم"، 10/133، والفيومي، أحمد**، المصباح المنير**، (بيروت: المكتبة العلمية)، مادة: "غنم"، 2/455. [↑](#footnote-ref-268)
268. () انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/475، وابن عابدين، **حاشية ردّ المحتار**، 6/223، والنووي، **مغني** **المحتاج**، 3/130، وابن مفلح، **الفروع**، 10/271، وابن عثيمين، **الشرح الممتع**، 8/25. [↑](#footnote-ref-269)
269. **() انظر: الكاساني**، بدائع الصنائع**، 9/489،** والخرشي، **شرح مختصر خليل، 3/136، والقرافي،** الذخيرة، **3/418، والنووي،** روضة الطالبين**، 10/262، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/399.** [↑](#footnote-ref-270)
270. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/490، والموصلي،** الاختيار لتعليل المختار**، 4/134.** [↑](#footnote-ref-271)
271. **() قال الزيلعي: حديث غريب جدًّا، انظر: الزيلعي،** نصب الراية**، 3/408، وقال ابن حجر: لم أجده، انظر: ابن حجر، أحمد بن علي،** الدراية تخريج أحاديث الهداية**، تحقيق: السيد عبد الله هاشم اليماني المدني، (بيروت: دار المعرفة)، 2/120.** [↑](#footnote-ref-272)
272. **() انظر: الزيلعي،** نصب الراية**، 3/408.** [↑](#footnote-ref-273)
273. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/490.** [↑](#footnote-ref-274)
274. **() انظر:** الدسوقي، محمد عرفة، **حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، (دار الفكر)، 4/233. [↑](#footnote-ref-275)
275. **() كما جاء في الحديث الذي يرويه أبو موسى الأشعري وفيه: « فَوَافَقْنَا النَّبِيَّ حِينَ افْتَتَحَ خَيْبَرَ فَأَسْهَمَ لَنَا، أَوْ قَالَ فَأَعْطَانَا مِنْهَا».** صحيحالبخاري**، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين، 4/110، رقم3136.** [↑](#footnote-ref-276)
276. **() انظر: مالك،** المدونة الكبرى**، 1/503.** [↑](#footnote-ref-277)
277. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 5/302.** [↑](#footnote-ref-278)
278. **() انظر: الفتوحي،** منتهى الإرادات**، 2/223.** [↑](#footnote-ref-279)
279. **()** أخرجهالبخاري في صحيحه**، كتاب فرض الخمس، باب ومن الدليل على أن الخمس لنوائب المسلمين، 4/110، رقم3136.** [↑](#footnote-ref-280)
280. **()** أخرجه البيهقي في سننه**، كتاب السير، باب القسمة في دار الحرب، 3/395، رقم 2864** [↑](#footnote-ref-281)
281. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/490.** [↑](#footnote-ref-282)
282. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-283)
283. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-284)
284. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/25-26.** [↑](#footnote-ref-285)
285. **() انظر: السرخسي،** المبسوط**، 2/212، ابن الهمام**، فتح القدير**، 5/501.** [↑](#footnote-ref-286)
286. **() انظر: ابن عبد البر،** الكافي**، 1/475، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/391.** [↑](#footnote-ref-287)
287. ()ا**نظر: الشافعي،** الأم**، 4/164، وشطا الدمياطي، أبا بكر ابن السيد،** إعانة الطالبينحاشية على حل ألفاظ فتح المعين لشرح قرة العين بمهمات الدين**، ( بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع)، 2/205.**  [↑](#footnote-ref-288)
288. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/92، و**الزركشي، شمس الدين أبا عبد الله محمد، شرح الزركشي على مختصر الخرقي**،** تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، (لبنان- بيروت: دار الكتب العلمية، 1423هـ - 2002م)**، 3/190.**  [↑](#footnote-ref-289)
289. **() يقال: أحذاه، أي: أعطاه ووهبه، ويحذين أي يعطين، والحِذوة بالكسر العطية، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، 14/169، و**المباركفوري، أبا العلا محمد عبد الرحمن**، تحفة الأحوذي** **بشرح جامع الترمذي**، ومعه شفاء الغلل في شرح كتاب العلل، والشمائل المحمدية والخصائص المصطفوية للترمذي، اعتنى به: صديق محمد جميل العطار، (بيروت: دار الفكر، 1415هـ - 1995م)، **5/140.** [↑](#footnote-ref-290)
290. **() أخرجه مسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب النساء الغازيات يرضخ لهن ولا يسهم، 3/1444، رقم 1812. [↑](#footnote-ref-291)
291. **() انظر: الموصلي،** الاختيار لتعليل المختار**، 4/158، والماوردي،** الحاوي**، 14/** **352، وابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/366.** [↑](#footnote-ref-292)
292. **() انظر: ابن عبد البر، أبا عمر يوسف،** الاستذكار**، ط1، تحقيق: سالم محمد عطا، محمد علي معوض، ( بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000م)، 5/127، وابن عبد البر،** التمهيد**، 1/232.** [↑](#footnote-ref-293)
293. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/392-393.** [↑](#footnote-ref-294)
294. **()** عبد الرحمن بن عمرو بن يحمد، وقد قيل: ابن يحمد بن عبد عمرو الأوزاعي، من حمير، وقيل: من همدان وقيل: إن الأوزاع التي نسب إليها قرية بدمشق خارج باب الفراديس، روى عنه مالك، والثوري، وأهل الشام، وكان من فقهاء الشام وقُرّائهم وزهادهم ومرابطيهم، مات سنة: (157هـ)، وهو ابن (70 سنة). انظر: ابن حبّان، محمد، **الثقات**، تحقيق: السيد شرف الدين أحمد، ط1، (دار الفكر، 1395هـ- 1975م)، 7/62-63. [↑](#footnote-ref-295)
295. **() انظر: ابن عبد البر،** الاستذكار**، 5/127، وابن عبد البر،** التمهيد**، 1/232.** [↑](#footnote-ref-296)
296. **() حشرج بن زياد الأشجعي، ذكره ابن حبّان في الثقات، وقال فيه النخعي وابن حزم وابن القطان: إنه مجهول، وقيل: لم يروِ عنه إلا رافع، وقرأت بخط الذهبي: لا يُعرف. انظر: ابن حجر،** تهذيب التهذيب**، 8/252.** [↑](#footnote-ref-297)
297. **()** أخرجه **أبو داود**، كتاب الجهاد، باب في المرأة والعبد يحذيان من الغنيمة، 3/26، رقم 2731، قال الزيلعي في **نصب الراية**، 3/424: "وإسناده ضعيف لا تقوم به الحجة". [↑](#footnote-ref-298)
298. **() الحديث** الصحيح عن ابن عباس رضي الله عنهما**، سبق تخريجه، ص71، هامش(6).** [↑](#footnote-ref-299)
299. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 14/** **352.** [↑](#footnote-ref-300)
300. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/392-393.** [↑](#footnote-ref-301)
301. **() سبق تخريجه، ص71، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-302)
302. **() ابن عثيمين،** شرح صحيح مسلم**، الشريط (7).** [↑](#footnote-ref-303)
303. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/477، وابن رشد، **بداية المجتهد**، 1/390، والنووي، **روضة الطالبين،** 5/335، وابن مفلح، **المبدع**، 3/328، وابن تيمية، **السياسة الشرعية**، 1/29، وابن حزم، **المحلى**، 5/392. [↑](#footnote-ref-304)
304. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، **9/500.** [↑](#footnote-ref-305)
305. **() انظر: أبا يوسف، يعقوب بن إبراهيم،** الخراج**، ط3، (القاهرة: المطبعة السلفية، 1382هـ، عن نسخة المكتبة التيمورية، برقم: 674، مع عرضها على طبعة بولاق سنة 1302هـ)، 1/19.** [↑](#footnote-ref-306)
306. **() الكلبي عِنْدهم ضَعِيف، قَالَ ابن معِين: لَيْسَ بِشَيْء، وَقَالَ الْكَلْبِيّ: قَالَ لي أَبُو صَالح: كل شَيْء حدثتك فَهُوَ كذب، انظر: ابن المنذر، أبا بكر محمد**، الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف**، تحقيق: أبي حماد صغير أحمد، ط1، (الرياض: دار طيبة،** 1405هـ- 1985م**)، 11/104.**  [↑](#footnote-ref-307)
307. **() انظر: المنوفي،** كفاية الطالب**، 3/18،** وابن رشد، **بداية المجتهد**، 1/390. [↑](#footnote-ref-308)
308. **() الأقرع بن حابس بن عقال المجاشعي الدارمي التميمي، صحابي، من سادات العرب في الجاهلية، قدم على رسول الله** **في وفد من بني تميم، فأسلموا، وكان من المؤلفة قلوبهم، شهد مع النبي غزوة حنين، وفتح مكة، والطائف، ورحل إلى دومة الجندل في خلافة أبي بكر، وكان مع خالد بن الوليد في أكثر وقائعه حتى اليمامة، واستشهد بالجوزجان لقب بالأقرع لقرع كان برأسه، توفي سنة: (13هـ). انظر: الزركلي، خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس،** الأعلام**، ط15، ( دار العلم للملايين، 2002م)**، **2/5.** [↑](#footnote-ref-309)
309. **() عيينة بن حصن بن بدر الفزاري، واسمه حذيفة، ويكنى أبا مالك، وفد على رسول الله ، وكان سيّد قومه، يقول له رسول الله الأحمق المطاع لما وصّى أبوه وأمر بنيه أن يطيعوه:** أَطَعْت أباعيينة فِي هَوَاهُ وَلم تخلج صريمتي الظنون. انظر: والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله، **الوافي بالوفيات**، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، (بيروت: دار إحياء التراث، 1420هـ- 2000م)، 11/253. [↑](#footnote-ref-310)
310. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الوحي، باب مَا كَانَ النَّبِيُّ يُعْطِي الْمُؤَلَّفَةَ قُلُوبُهُمْ وَغَيْرَهُمْ مِنَ الْخُمُسِ وَنَحْوِهِ، 4/115، رقم 3150.** [↑](#footnote-ref-311)
311. **() انظر: ابن تيمية،** السياسة الشرعية**، 1/44.** [↑](#footnote-ref-312)
312. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 5/298.** [↑](#footnote-ref-313)
313. ()انظر: ابن مفلح، الفروع**، 10/277.** [↑](#footnote-ref-314)
314. **() انظر: ابن حزم،** المحلى، **5/388.** [↑](#footnote-ref-315)
315. **()** سورة الأنفال، من الآية:41**.** [↑](#footnote-ref-316)
316. **()** سورة الأنفال، من الآية:41**.** [↑](#footnote-ref-317)
317. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/392.** [↑](#footnote-ref-318)
318. **()** سورة الأنفال، من الآية:41**.** [↑](#footnote-ref-319)
319. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/26.** [↑](#footnote-ref-320)
320. **() انظر: الكاساني، بدائع الصنائع، 9/ 497.** [↑](#footnote-ref-321)
321. **() المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-322)
322. **() انظر: النووي،** المجموع**، 19/372.** [↑](#footnote-ref-323)
323. () سبق تخريجه، ص74. [↑](#footnote-ref-324)
324. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-325)
325. **() سبق ص74.** [↑](#footnote-ref-326)
326. **() انظر: البهوتي،** كشاف القناع**، 2/407.** [↑](#footnote-ref-327)
327. **() انظر: النووي،** المجموع**، 19/373، والنووي، روضة الطالبين، 5/317، والماوردي، الحاوي، 8/391،** والبهوتي، **كشاف القناع، 2/407، والمرداوي، الإنصاف، 4/166، وابن حزم، المحلى، 5/388.** [↑](#footnote-ref-328)
328. **() انظر: النووي،** المجموع**، 19/373، ولنفس المؤلف،** روضة الطالبين**، 5/317، والماوردي،** الحاوي**، 8/391.** [↑](#footnote-ref-329)
329. ()انظر: البهوتي، كشاف القناع**، 2/407، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/166.** [↑](#footnote-ref-330)
330. **() انظر: ابن حزم،** المحلى**، 5/388** [↑](#footnote-ref-331)
331. () **أخرجه أبو داود**، كتاب الخراج والفيء والإمارة، باب في صفايا رسول الله من الأموال، 2/159، رقم 2973، وحسّنه الألباني، وقال: رجاله ثقات، انظر: الألباني، **إرواء الغليل**، 5/76. [↑](#footnote-ref-332)
332. **()** انظر: البهوتي، كشاف القناع**، 2/407.** [↑](#footnote-ref-333)
333. **() انظر: الكاساني**، بدائع الصنائع**، 9/ 497.** [↑](#footnote-ref-334)
334. **() انظر: السرخسي،** المبسوط**، 3/17، والماوردي،** الحاوي**، 8/391.** [↑](#footnote-ref-335)
335. **() انظر: المرداوي،** الإنصاف**، 4/166.** [↑](#footnote-ref-336)
336. () **السنن الكبرى، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب بيان مصرف أربعة أخماس الفيء بعد رسول الله، 6/301، رقم 12516، حسّنه الألباني، انظر: الألباني،** إرواء الغليل**، 5/76.** [↑](#footnote-ref-337)
337. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 8/391**. [↑](#footnote-ref-338)
338. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/27.** [↑](#footnote-ref-339)
339. () **انظر: السرخسي،** المبسوط**، 3/19، والكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/497، وابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/153، والميرغناني، علي بن أبي بكر،** الهداية في شرح بداية المبتدي**، المحقق: طلال يوسف، (بيروت: دار احياء التراث العربي )، 2/391.** [↑](#footnote-ref-340)
340. **()** ما رواه أبو يوسف عن الكلبي عن أبي صالح**، وسبق تخريجه، ص74.** [↑](#footnote-ref-341)
341. **() سبق بيانه ص74، من هذا البحث.** [↑](#footnote-ref-342)
342. **() قال الزيلعي في** نصب الراية**: حديث غريب، 3/426، لكن جاء في** صحيح مسلم**، كتاب الزكاة، باب ترك استعمال آل النبي على الصدقة، 2/756، رقم1072: «إن هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس إنها لاتحل لمحمد، ولا لآل محمد...».** [↑](#footnote-ref-343)
343. **()** أخرجه النسائي **في سننه، كتاب قسم الفيء، باب قسم الفيء، 7/130، رقم 4137، وقال الألباني: حديث حسن صحيح، انظر: الألباني،** والنسائي في سننه**، 9/209.** [↑](#footnote-ref-344)
344. () انظر: ابن نجيم، البحر الرائق، 5/98، والميرغناني، الهداية، 2/390. [↑](#footnote-ref-345)
345. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الصلاة،** باب الْقِسْمَةِ وَتَعْلِيقِ الْقِنْوِ فِي الْمَسْجِدِ**، 1/114، رقم421، وفيه أن أنس قال:** «أُتِيَ النَّبِيُّ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ فَقَالَ انْثُرُوهُ فِي الْمَسْجِدِ، ... إِذْ جَاءَهُ الْعَبَّاسُ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللهِ أَعْطِنِي فَإِنِّي فَادَيْتُ نَفْسِي وَفَادَيْتُ عَقِيلًا فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ خُذْ، فَحَثَا فِي ثَوْبِهِ...». [↑](#footnote-ref-346)
346. **()** انظر: البهوتي، كشاف القناع، 3/84. [↑](#footnote-ref-347)
347. **() انظر: ابن عليش، محمد بن أحمد،** منح الجليل شرح مختصر خليل**، (بيروت: دار الفكر، 1409هـ-1989م)، 3/184، والشربيني،** الإقناع**، 2/565،** والبهوتي، كشاف القناع، 3/84، **وابن حزم،** المحلى**، 5/388.** [↑](#footnote-ref-348)
348. **() انـظر: ابـن عبد البر،** الكــافي**، 1/478، وابن عليش،** مــنح الجليل**، 3/184، وابـن عبد البر،** الاسـتذكار**، 14/186، وابـن رشد،** بداية المجتهد**، 1/390، والقرافي،** الذخيرة**، 3/431.** [↑](#footnote-ref-349)
349. **() سبق تخريجه، ص80، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-350)
350. () **انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/391.** [↑](#footnote-ref-351)
351. ()  **انظر: الشربيني،** الإقناع**، 2/565.** [↑](#footnote-ref-352)
352. **() انظر: ابن قدامة،** المغني، **9/293-294، والبهوتي،** كشاف القناع**، 3/84، و10/280، وابن مفلح**، المبدع**، 3/329.** [↑](#footnote-ref-353)
353. **() سبق تخريجه، ص80، هامش(5).** [↑](#footnote-ref-354)
354. **()** سورة الأنفال، من الآية:41**.** [↑](#footnote-ref-355)
355. () انظر: البهوتي، كشاف القناع، 3/84. [↑](#footnote-ref-356)
356. () **انظر:** البهوتي، كشاف القناع، 3/84**، وابن قدامة**، المغني**، 9/294.** [↑](#footnote-ref-357)
357. () **انظر:** البهوتي، كشاف القناع، 3/84**، وابن قدامة**، المغني**، 9/294، والمرداوي**، الإنصاف، **4/156.** [↑](#footnote-ref-358)
358. **() انظر: ابن حزم،** المحلى**، 5/388، 392** [↑](#footnote-ref-359)
359. **()** **انظر: ابن قدامة**، المغني، **، 9/294.** [↑](#footnote-ref-360)
360. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع، **8/27-28.** [↑](#footnote-ref-361)
361. () انظر: السرخسي، **المبسوط**، 6/123، وابن نجيم**، البحر الرائق**، 5/98، وابن الهمام، **فتح القدير**، 5/503. [↑](#footnote-ref-362)
362. () انظر: ابن عابدين، **حاشية رد المحتار**، 4/326، والشربيني، **الإقناع**، 2/566، والنووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/255. [↑](#footnote-ref-363)
363. () انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 3/84، ولنفس المؤلف، **المبدع**، 3/330. [↑](#footnote-ref-364)
364. **()** انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 3/84. [↑](#footnote-ref-365)
365. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 9/296. [↑](#footnote-ref-366)
366. **()** انظر: المرجع السابق، 9/297. [↑](#footnote-ref-367)
367. **() انظر: ابن رشد، بداية المجتهد، 1/390.** [↑](#footnote-ref-368)
368. () انظر: النووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/255. [↑](#footnote-ref-369)
369. () انظر: المرداوي، **الإنصاف**، 4/169، وابن مفلح، **المبدع**، 3/330. [↑](#footnote-ref-370)
370. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 9/296. [↑](#footnote-ref-371)
371. **()** انظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-372)
372. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/28.** [↑](#footnote-ref-373)
373. () انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/154، وابن الهمّام، **فتح القدير**، 5/503، والبابرتي، محمد بن محمد، **العناية** **شرح الهداية،** (دار الفكر)، 5/503، والهيثمي، **تحفة المحتاج**، 7/134. [↑](#footnote-ref-374)
374. () انظر: النووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/370، والهيثمي، **تحفة المحتاج**، 7/134. [↑](#footnote-ref-375)
375. **()** انظر: ابن مفلح، **الفروع**، 10/281، وابن قدامة، **الشرح الكبير**، 10/490 [↑](#footnote-ref-376)
376. **()** انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/154، وابن الهمّام، **فتح القدير**، 5/503، والبابرتي، **العناية**، 5/503. [↑](#footnote-ref-377)
377. **()** انظر: النووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/370**،** والهيثمي، **تحفة المحتاج**، 7/134**، والماوردي،** الحاوي**، 8/436،** وابن قدامة، **الشرح الكبير**، 10/490**.** [↑](#footnote-ref-378)
378. **() انظر: الرملي،** نهاية المحتاج**، 6/139.** [↑](#footnote-ref-379)
379. **()** انظر: النووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/370، والهيثمي، **تحفة المحتاج**، 7/134. [↑](#footnote-ref-380)
380. **()** انظر: ابن مفلح، **الفروع**، 10/281، وابن قدامة، **الشرح الكبير**، 10/490، وابن قاسم، **حاشية الروض**، 4/178. [↑](#footnote-ref-381)
381. **()** سورة الأنفال، الآية: 41**.** [↑](#footnote-ref-382)
382. **() انظر: الرملي،** نهاية المحتاج**، 6/139.** [↑](#footnote-ref-383)
383. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، 2/130، رقم 1395.** [↑](#footnote-ref-384)
384. **()** سورة الأنفال، من الآية:41**.** [↑](#footnote-ref-385)
385. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/28-29.** [↑](#footnote-ref-386)
386. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/502، وابن عبد البر، **الكافي**، 1/475، والنووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/234، والماوردي، **الحاوي**، 14/161، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/410**، وابن حزم، المحلى، 5/388.** [↑](#footnote-ref-387)
387. () انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/502، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 3/35، والإمام مالك، **المدونة**، 1/518، وابن عبد البر، **الكافي**، 1/475، والنووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/234، والماوردي، **الحاوي**، 14/161، والنووي، **روضة الطالبين**، 6/383، وابن قدامة، **المغني**، 9/304، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/410، وابن قاسم، **حاشية الروض**، 4/279، وابن حزم، **المحلى**، 7/330. [↑](#footnote-ref-388)
388. () انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/502، وابن الهمّام، **فتح القدير**، 5/235، ومالك، **المدونة**، 1/518، وابن عبد البر، **الكافي**، 1/475، والنووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/234، والنووي، **روضة الطالبين**، 6/383، وابن قدامة، **المغني،** 9/304، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/410، وابن حزم، **المحلى**، 7/330. [↑](#footnote-ref-389)
389. () الرّاجل: خلاف الفارس، وهو الماشي. انظر: ابن منظور، **لسان العرب،** مادة: "رجل"، 11/265. [↑](#footnote-ref-390)
390. () الماوردي، **الحاوي**، 14/161. [↑](#footnote-ref-391)
391. () انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/502، والميرغناني، **الهداية**، 2/388، وابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/148. [↑](#footnote-ref-392)
392. () هو: مجمع بن جارية بن عامر بن مجمع، الأنصاري، الأوسي كان أبوه من المنافقين قيل: إنه جمع القرآن على عهد النبي ، روى عنه ابنه يعقوب وابن اخته عبد الرحمن، مات في خلافة معاوية. انظر: ابن الأثير، **أسد الغابة**، 4/290، رقم 4673، وابن حجر، **تهذيب** **التهذيب**، 32/47. [↑](#footnote-ref-393)
393. () **أخرجه أبو داود**، كتاب الجهاد، باب فيمن أسهم له سهما، 2/84، رقم 2736، وفي **ضعيف أبي داود**، للألباني، 2/385: قال أبو داود: "حديث أبي معاوية أصح، والعمل عليه، وأرى الوهم في حديث مُجمِّعٍ أنه قال: ثلاثمائة فارس... وكانوا مائتي فارس"، وقال الألباني: وعلّته يعقوب هذا فإنه لا يعرف، وفي متنه نكارة. [↑](#footnote-ref-394)
394. () انظر: ابن قدامة، **المغني**، 9/86. [↑](#footnote-ref-395)
395. () **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب سهم الفرس، 4/37، رقم 2863. [↑](#footnote-ref-396)
396. () المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-397)
397. () **انظر: ابن حزم، المحلى، 5/393.** [↑](#footnote-ref-398)
398. **()** انظر: مالك، **المدونة**، 1/518**، وابن عبد البر، الكافي**، 1/475. [↑](#footnote-ref-399)
399. **()** انظر: النووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/234، والماوردي، **الحاوي**، 14/161. [↑](#footnote-ref-400)
400. **()** انظر: ابن قدامة، **المغني**، 9/304، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/410. [↑](#footnote-ref-401)
401. **() انظر: ابن حزم،** المحلى**، 5/392.** [↑](#footnote-ref-402)
402. () سبق تخريجه في هامش: 2 من نفس الصفحة. [↑](#footnote-ref-403)
403. () انظر:ابن حجر، **فتح الباري**، 6/68. [↑](#footnote-ref-404)
404. () انظر: السرخسي، **المبسوط**، 10/42، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 3/35. [↑](#footnote-ref-405)
405. **()** انظر: الشيباني، **شرح السير الكبير**، 3/35-36. [↑](#footnote-ref-406)
406. () انظر: ابن النجار، **المعونة**، 1/614. [↑](#footnote-ref-407)
407. () الشيباني، **شرح السير الكبير**، 3/35-36، وابن النجار، **المعونة**، 1/614. [↑](#footnote-ref-408)
408. () انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق،** 9/172، والمَنْبَجي، علي بن زكريا، **اللباب في الجمع بين السنة والكتاب،** تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد، ط2، (دمشق: دار القلم، 1414هـ - 1994مـ)، 2/507. [↑](#footnote-ref-409)
409. () **انظر: ابن حزم، المحلى، 5/393.** [↑](#footnote-ref-410)
410. **() سبق تخريجه، ص88، هامش(8).** [↑](#footnote-ref-411)
411. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/29-30.** [↑](#footnote-ref-412)
412. **()** انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 2/**414، والرحيباني،** مطالب أولي النهى**، 2/264.** [↑](#footnote-ref-413)
413. **() انظر:** البهوتي، **كشاف القناع**، 2/**414، والرحيباني،** مطالب أولي النهى**، 2/264، وابن قدامة،** المغني**، 4/186**. [↑](#footnote-ref-414)
414. **() انظر: البهوتي،** شرح منتهى الإرادات**، 1/648.** [↑](#footnote-ref-415)
415. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 4/186.** [↑](#footnote-ref-416)
416. **() انظر: ابن قاسم،** حاشية الروض، **4/286، وابن مفلح،** الفروع**، 10/297.** [↑](#footnote-ref-417)
417. **()** انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 2/**414، والرحيباني،** مطالب أولي النهى**، 2/265، وابن مفلح،** الفروع**، 10/296.** [↑](#footnote-ref-418)
418. **() المراجع السابقة، وابن قدامة،** المغني**، 4/186.** [↑](#footnote-ref-419)
419. **() فتحت عنوة، أي: بالقتال، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، 15/101**، وأبا الطيب، محمد شمس الحق، **عون المعبود شرح سنن أبي داود**، ط2، **(**بـــيروت: دار الكتب العلمية، 1415هـ)، 8/190. [↑](#footnote-ref-420)
420. **()** انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 2/**414، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/178.** [↑](#footnote-ref-421)
421. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/477، وابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/138.** [↑](#footnote-ref-422)
422. **() انظر: القرافي،** الذخيرة**، 3/ 416، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/401.** [↑](#footnote-ref-423)
423. **()** انظر: البهوتي، **كشاف القناع**، 2/**414، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/178، وابن قدامة،** المغني**، 4/189، وإبراهيم بن مفلح،** المبدع**، 3/341، ومحمد بن مفلح،** الفروع**، 10/296، والرحيباني،** مطالب أولي النهى**، 2/564.** [↑](#footnote-ref-424)
424. **() أخرجه أبو داود في سننه**، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب ما جاء في حكم أرض خيبر، 3/120، رقم، 3014، قال الألباني: صحيح الإسناد، انظر: **صحيح وضعيف سنن أبي داود**، 1/2، رقم 3012. [↑](#footnote-ref-425)
425. **() أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب فرض الخمس، باب الغنيمة لمن شهد الوقعة، 3/1136، رقم 2957. [↑](#footnote-ref-426)
426. **() أَي أَتركهم شيئًا واحدًا، لأنه إِذا قَسَمَ البِلادَ المفتوحة على الغانِمين، بقي من لم يَحْضُرِ الغَنِيمةَ ومَن يَجِيءُ بَعْدُ من المسلمين بغير شيءٍ منها؛ فلذلك ترَكَها لتكون بينهم جَمِيعهم. انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، 1/221.** [↑](#footnote-ref-427)
427. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**،** كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، 5/176، رقم 4235. [↑](#footnote-ref-428)
428. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 5/402، والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، ط1(بيروت: دار إحياء التراث العربي)، 21/237، والنووي،** روضة الطالبين**، 5/335، والشربيني،** مغني المحتاج**، 3/134.** [↑](#footnote-ref-429)
429. **() انظر: المرداوي،** الإنصاف**، 4/178، وابن قدامة،** المغني، **4/189.** [↑](#footnote-ref-430)
430. **()** سورة الأنفال، من الآية:41**.** [↑](#footnote-ref-431)
431. **() انظر: القرطبي،** الجامع لأحكام القرآن**، 8/5، وابن عبد البر،** التمهيد**، 6/459.** [↑](#footnote-ref-432)
432. **() انظر: ابن عبد البر،** التمهيد**، 6/459.** [↑](#footnote-ref-433)
433. () **أخرجه مسلم في صحيحه، كتاب الجهاد والسير، باب حكم الفيء، 3/ 1376، رقم 1756.** [↑](#footnote-ref-434)
434. **() انظر: الماوردي، أبا الحسن علي بن محمد،** الأحكام السلطانية**، (القاهرة: دار الحديث)، ص260، وابن زنجويه، حميد،** الأموال**، تحقيق: شاكر ذيب فياض،** (مركز فيصل للبحوث)**، 1/197، وابن بطال،** شرح صحيح البخاري**، تحقيق: أبي تميم ياسر بن إبراهيم، ط2، )الرياض: مكتبة الرشد، 1423هـ-2003م)، 5/281، وابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي،** كشفالمشكل من حديث الصحيحين**، تحقيق: علي حسين البواب، (الــــــــــــرياض: دار الوطـــن)، 1/1038.** [↑](#footnote-ref-435)
435. **() انظر:** أبا الطيب، **عون المعبود،** 8/197**، وابن بطال،** شرح صحيح البخاري**، 5/281.** [↑](#footnote-ref-436)
436. **() انظر: النفراوي،** الفواكه الدواني، **1/618، والقرافي،** الذخيرة**، 3/416، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/401، والمالكي،** كفاية الطالب**، 3/19.** [↑](#footnote-ref-437)
437. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 4/189، وإبراهيم بن مفلح،** المبدع**، 3/341، ومحمد بن مفلح،** الفروع**، 10/296، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/178.** [↑](#footnote-ref-438)
438. **()** سورة الأنفال، من الآية: 41**.** [↑](#footnote-ref-439)
439. **()** سورة الحشر، من الآية: 7**.** [↑](#footnote-ref-440)
440. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/401.** [↑](#footnote-ref-441)
441. **() المرجع السابق، 1/402.** [↑](#footnote-ref-442)
442. **()** أخرجه البيهقي في السنن الكبرى**، كتاب قسم الفيء والغنيمة، باب قسمة ما حصل من الغنيمة من دار وأرض ...، 6/318، رقم 12609، ولم أجد الحكم إلا عند ابن عساكر،** أبا القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق،** دراسة وتحقيق: علي شيري، ط1، (بيروت - لبنان: دار الفكر، 1419هــ - 998 م)، 2/196، قال عنه: حديث مرسل. [↑](#footnote-ref-443)
443. **() انظر**: الخرشي، **شرح مختصر خليل، 3/129.** [↑](#footnote-ref-444)
444. **() انظر: الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد،** أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن**، (بيروت- لبنان: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، 1415هــ- 1995م)، 2/70.** [↑](#footnote-ref-445)
445. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/401.** [↑](#footnote-ref-446)
446. **() سبق تخريجه ص88، هامش(8).** [↑](#footnote-ref-447)
447. **() سبق تخريجه، بلفظ:** «أما والذي نفسي بيده لولا أن أترك آخر الناس ببَّانًا...»**، ص93، هامش(8).** [↑](#footnote-ref-448)
448. **() إرث التملك، انظر: ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/34.** [↑](#footnote-ref-449)
449. **() المرجع السابق، 8/33-34.** [↑](#footnote-ref-450)
450. **() انظر: ابن منظور:** لسان العرب، **مادة: "أسر"، 4/19، والرازي،** مختار الصحاح**، مادة: "أسر"، ص16.** [↑](#footnote-ref-451)
451. **() الماوردي،** الأحكام السلطانية**، ص207.** [↑](#footnote-ref-452)
452. **() الرِّقُّ:كَوْنُ الآْدَمِيِّ مَمْلُوكًا مُسْتَعْبَدًا، وَلاَ يَخْرُجُ الاِسْتِعْمَال الْفِقْهِيُّ عَنْ ذَلِكَ، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "رق"، 10/121.** [↑](#footnote-ref-453)
453. () **المَنّ: هو إطلاق الأسير دون مقابل. انظر: أبا البقاء، أيوب بن موسى،** كتاب الكليات**، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1419هـ - 1998م)، 1/1410.** [↑](#footnote-ref-454)
454. **() انظر: ابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/140، والكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/480-481، والزيلعي،** نصبالراية**، 4/249، وابن الهمام،** فتح القدير**، 5/373، والسرخسي،** المبسوط**، 10/224، 229.** [↑](#footnote-ref-455)
455. **() سورة التوبة، من الآية: 5.** [↑](#footnote-ref-456)
456. **() سورة محمد، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-457)
457. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/484، والسرخسي،** المبسوط**، 10/24.** [↑](#footnote-ref-458)
458. **() انظر: ابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/140.** [↑](#footnote-ref-459)
459. **() انظر: ابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/140.** [↑](#footnote-ref-460)
460. **() انظر: الشنقيطي،** أضواء البيان**، 7/248.** [↑](#footnote-ref-461)
461. **() أبو عُبيد، القاسم بن سلاّم،** الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، دراسة وتحقيق: محمد بن صالح المديفر، (الرياض: مكتبة الرشد، 1418هـ)، 1/212.** [↑](#footnote-ref-462)
462. **() قال الماوردي في** الانصاف، **4/120: إلا غير الكتابي ففي استرقاقه روايتان.** [↑](#footnote-ref-463)
463. **() انظر: ابن قدامة،** الكافي، **4/271، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/120.** [↑](#footnote-ref-464)
464. **() سورة التوبة، الآية: 5، وسورة محمد، الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-465)
465. **() انظر: ابن حجر،** فتح الباري**، 6/ 152.** [↑](#footnote-ref-466)
466. () **هو الصحابي ابن النعمان بن مسلمة بن عتبة بن ثعلبة الحنفي، أبو أمامة اليماميّ، لما ارتد أهل اليمامة في فتنة (مسيلمة) ثبت هو على إسلامه، ولحق بالعلاء بن الحضرمي في جمع ممن ثبت معه، فقاتل المرتدين من أهل البحرين، وقتل بعيد ذلك**. انظر: ابن حجر، **الإصابة**، 1/525، رقم 963، **انظر: الزركلي،** الأعلام**،** 2/100. [↑](#footnote-ref-467)
467. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الصلاة، باب الاغْتِسَالِ إِذَا أَسْلَمَ وَرَبْطِ الأَسِيرِ أَيْضًا فِي الْمَسْجِدِ، 1/125، رقم 462.** [↑](#footnote-ref-468)
468. **() ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد،** صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان**، تخريج** شعيب الأرناؤوط، **ط2، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1414هـ-1993م)، كتاب السّير، باب الفداء وفك الأسرى، 11/198، برقم 4859،** قال شعيب الأرناؤوط: إسناده صحيح على شرط مسلم. [↑](#footnote-ref-469)
469. **() انظر:** شرح الزركشي**، 3/179.** [↑](#footnote-ref-470)
470. **() انظر: القرطبي،** الجامع لأحكام القرآن**، 16/225.** [↑](#footnote-ref-471)
471. **() انظر: ابن قدامة،** الكافي**، 1/467.** [↑](#footnote-ref-472)
472. **() انظر: الرملي،** نهاية المحتاج**، 8/69، والدمياطي،** إعانة الطالبين**، 4/200، والماوردي،** الحاوي**، 8/408، والــشربيني،** مغني المحتاج**، 4/302.** [↑](#footnote-ref-473)
473. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/ 44، ولنفس المؤلف،** الكافي **4/271، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/119.** [↑](#footnote-ref-474)
474. **() سورة التوبة، الآية: 5، وسورة محمد، الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-475)
475. **() سورة الأنفال، الآية: 67.** [↑](#footnote-ref-476)
476. **() سورة محمد، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-477)
477. **() النحّاس، أحمد بن محمد،** الناسخ والمنسوخ، **تحقيق: د. محمد عبد السلام محمد، ط1، (الكويت: مكتبة الفلاح، 1408هـ)، ص472.** [↑](#footnote-ref-478)
478. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/382، و**حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 2/184، وابن عليش،** منح الجليل**، 3/ 351.** [↑](#footnote-ref-479)
479. **() حديث عمر حين بعث حذيفة وابن حُنَيْف إلى السواد فَفَلَجَا الجزية على أهله. قال الأصمعي: قوله : فَلَجَا يعني قسما الجزية عليهم، انظر: أبا عبيد، القاسم بن سلام الهروي**، غريب الحديث**، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، ط1، (بيروت: دار الكتاب العربي، 1396هـ)، 3/238.** [↑](#footnote-ref-480)
480. **() انظر: الزحيلي، وهبة بن مصطفى،** آثار الحرب في الفقه الاسلامي**، (دار الفكر المعاصرة للطباعة والنشر والتوزيع 1981م)، ص458.** [↑](#footnote-ref-481)
481. **() سورة التوبة، من الآية: 5.** [↑](#footnote-ref-482)
482. **() سورة محمد، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-483)
483. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/24-25.** [↑](#footnote-ref-484)
484. **() يرى الشيخ -رحمه الله- أن الأسر للمقاتلين لا يأتي ابتداءً، حيث قال في بلوغ المرام عند شرحه لحديث إغارة النبي على بني المصطلق وهم غارون: "من فوائد الحديث: قتل المقاتلين، ولكن لو قال قائل: هل لنا أن نأسرهم؟ الجواب: في ذلك تفصيل، يوضحه قوله تعالى: فإذا لقيتم الذين كفروا فضرب ...** **(سورة محمد، من الآية: 4)، وقوله: ما كان لنبي أن يكون له... ( سورة الأنفال، من الآية: 67)، فإذا كنا قد أثخناهم وكسرنا شوكتهم بقتال المقاتلين فلنا أن نأسر، وليس لنا أن نأسر ابتداءً؛ لأن ذلك هوان علينا وذلّ لنا، بل لا بد أن نثخن أولًا بالقتل والجراح حتى إذا استسلموا وذلُّوا فحينئذٍ يأتي دور الأسر"، ابن عثيمين،** فتح ذي الجلال، **5/452-453.** [↑](#footnote-ref-485)
485. **() جعل الفداء بأسير خيار منفصل عن الفداء بمال.** [↑](#footnote-ref-486)
486. **() سورة محمد، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-487)
487. **()** ابن عثيمين، **فتح ذي الجلال**، 5/453. [↑](#footnote-ref-488)
488. **() سورة محمد، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-489)
489. **()** المرجع السابق، 5/486 - 487**.** [↑](#footnote-ref-490)
490. **() سورة الأنبياء، من الآية: 72.** [↑](#footnote-ref-491)
491. **() انظر: ابن منظور،** لسان العرب، **مادة: "نفل"، 11/670، والرّازي،** مختار الصحاح**، مادة: "نفل"، 1/317، وابن فارس،** مقاييس اللغة**، مادة: "نفل"، 5/455-456.** [↑](#footnote-ref-492)
492. **() انظر: ابن الهمام**، فتح القدير**، 5/510، والنفراوي**، الفواكه الدواني**، 1/624، والشافعي،** الأم، **5/312، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/392.** [↑](#footnote-ref-493)
493. **() جمع سريّة، وهي القطعة من الجيش العام، انظر،** الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، **الصحاح**، ط4، (بيروت: دار العلم للملايين،1990م)**، مادة: "سرا"، 7/225.**  [↑](#footnote-ref-494)
494. **() انظر: الشيباني،** شرح السير الكبير**، 2/129-130، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/396، والشافعي،** الأم، **5/313، والنووي،** روضة الطالبين، **6/365، وابن قدامة،** المغني**، 13/53، وابن عثيمين،** الشرح الممتع، **8/16-17.** [↑](#footnote-ref-495)
495. **() انظر: الموصلي،** الاختيار لتعليل المختار**، 4/141.** [↑](#footnote-ref-496)
496. **() انظر: الزرقاني، محمد بن عبد الباقي،** شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك**، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1411هـ) 3/34، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/396.** [↑](#footnote-ref-497)
497. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/55.** [↑](#footnote-ref-498)
498. **() انظر: ابن حزم**، المحلى بالآثار**، 5/407.** [↑](#footnote-ref-499)
499. **() هو: حبيب بن مسلمة بن مالك بن وهب بن ثعلبة بن وائلة بن عمرو بن شيبان بن محارب بن فهر، أبو عبد الرحمن الفهري الحجازيّ، نزل الشام، وكان يقال له: حبيب الروم؛ لكثرة جهاده فيهم، قيل: كان له يوم توفي النبي اثنتا عشرة سنة، وقال ابن معين: أهل الشّام يثبتون صحبته، وأهل المدينة ينكرونها، قيل: إنه هو الّذي فتح أرمينية، وتوفي سنة: (42هـ). انظر: ابن حجر،** الإصابة**، 2/22.** [↑](#footnote-ref-500)
500. **()** أخرجه أبو داود في سننه**، كتاب الجهاد، باب فِيمَنْ قَالَ الْخُمُسُ قَبْلَ النَّفلِ، 3/33، رقم 2752، وقد صححه الألباني، انظر:** صحيح وضعيف سنن أبي داود**، 1/2، رقم 2750.** [↑](#footnote-ref-501)
501. **() انظر: ابن قدامة**، المغني**، 13/55.** [↑](#footnote-ref-502)
502. **() انظر: النووي،** روضة الطالبين**، 5/328، والشربيني،** مغني المحتاج**، 3/134.** [↑](#footnote-ref-503)
503. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب فرض الخمس،** باب الدَّلِيلِ عَلَى أَنَّ الْخُمُسَ لِنَوَائِبِ الْمُسْلِمِينَ، **4/109، رقم 3134،** ومسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب الأنفال، 3/1368، رقم 1749.** [↑](#footnote-ref-504)
504. **() انظر: النووي،** روضة الطالبين**، 5/328، والشربيني،** مغني المحتاج**، 3/134.** [↑](#footnote-ref-505)
505. **() انظر: ابن قدامة،** المغني، **13/57.** [↑](#footnote-ref-506)
506. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/ 17.** [↑](#footnote-ref-507)
507. **() انظر: ابن الهمام**، فتح القدير**، 5/511، والشيباني،** شرح السير الكبير**، 2/122.** [↑](#footnote-ref-508)
508. **() انظر: مالك،** المدونة**، 2/30.** [↑](#footnote-ref-509)
509. **()** معن بن يزيد بن الأخنس بن حبيب السلمي، من بني مالك بن خفاف، من سليم: صحابي، كانت له مكانة عند (عمر)، شهد فتح دمشق، وكان ينزل الكوفة، ودخل مصر، ثم سكن الشام، يقال: إنه كان مع معاوية في حروبه، وشهد وقعة (مرج راهط) مع الضحاك بن قيس، وقتل فيها. انظر: ابن حجر، **الإصابة**، 6/192، والزركلي، **الأعلام**، 7/274. [↑](#footnote-ref-510)
510. **() أخرجه** الإمام أحمد**، مسند المكيين، 25/194، رقم 15862،** وأبو داود**، كتاب الجهاد، باب في النفل من الذهب، 3/36، رقم 2755، صححه الألباني، انظر:** صحيح وضعيف سنن أبي داود **1/2، رقم 2753.** [↑](#footnote-ref-511)
511. **() انظر: الطحاوي،** شرح معاني الآثار**، 3/242، رقم 5225.** [↑](#footnote-ref-512)
512. **() انظر: الصنعاني،** سبل السلام**، 2/485.** [↑](#footnote-ref-513)
513. **() انظر: ابن الهمام**، فتح القدير**، 5/511، والشيباني،** شرح السير الكبير**، 2/122.** [↑](#footnote-ref-514)
514. **() انظر: النووي،** روضة الطالبين**، 5/328.** [↑](#footnote-ref-515)
515. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/60، والمرداوي،** الإنصاف، **4/158.** [↑](#footnote-ref-516)
516. **() سبق تخريجه، ص106، هامش(6).**  [↑](#footnote-ref-517)
517. **()** أخرجه البيهقي في السنن الكبرى**، كتاب السير، باب السواد، 9/135، رقم 18161، وقال: حديث منقطع.** [↑](#footnote-ref-518)
518. **() سبق تخريجه، ص108، هامش3.** [↑](#footnote-ref-519)
519. **() سورة الأنفال، من الآية:41.** [↑](#footnote-ref-520)
520. **() انظر: ابن قدامة**، المغني**، 13/60.** [↑](#footnote-ref-521)
521. **() انظر: صفحة 108 من هذا البحث.** [↑](#footnote-ref-522)
522. **() انظر: النووي،** روضة الطالبين، **5/328، ولنفس المؤلف،** **تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/159.** [↑](#footnote-ref-523)
523. **() سبق تخريجه، ص106، هامش(9).** [↑](#footnote-ref-524)
524. **() انظر: ابن قدامة**، المغني**، 13/53.** [↑](#footnote-ref-525)
525. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/159.** [↑](#footnote-ref-526)
526. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/53-54.** [↑](#footnote-ref-527)
527. **() انظر: النووي**، روضة الطالبين**، 5/328.** [↑](#footnote-ref-528)
528. **() انظر: المرداوي** الإنصاف، **4/159، وأبا الطيب، محمد شمس الحق العظيم آبادي،** عون المعبود**، كتاب الجهاد، باب في نفل السرية تخرج من العسكر، 7/296، رقم 2741.** [↑](#footnote-ref-529)
529. **() سبق تخريجه، ص106، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-530)
530. **() انظر: الطحاوي،** شرح معاني الآثار**، تحقيق: محمد زهري النجار، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1399هـ)، 3/239، رقم 5217.** [↑](#footnote-ref-531)
531. **()** صحيح ابن حبان**، كتاب السير، باب الغلول، 11/193، رقم 4855، وقال شعيب الأرنؤوط: إسناده حسن.** [↑](#footnote-ref-532)
532. **() ظهر من تتبع كتب المذاهب أن الأقوال في المسألة أربعة.** [↑](#footnote-ref-533)
533. **() سبق تخريجه، ص108، هامش (3).** [↑](#footnote-ref-534)
534. **() سبق تخريجه، ص106، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-535)
535. **() ابن عثيمين،** فتح ذي الجلال، **494-495.** [↑](#footnote-ref-536)
536. **()** انظر: ابن منظور**، لسان العرب**، مادة: "سلب"، 1/471، والرازي، **مختار الصحاح**، مادة: "سلب"، 1/151، وابن فارس، **مقاييس اللغة**، مادة: "سلب"، 3/92. [↑](#footnote-ref-537)
537. **()** انظر: عبد الله الموصلي **الاختيار**، 4/141، وابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/101، والنفراوي، **الفواكه الدواني**، 1/626، والنووي**،** تكملة المطيعي، **المجموع،** 21/130-131، وابن قدامة**، المغني**، 13/72. [↑](#footnote-ref-538)
538. **()** انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، **5/157.** [↑](#footnote-ref-539)
539. () انظر: النفراوي، **الفواكه الدواني**، **1/626.** [↑](#footnote-ref-540)
540. **()** انظر: إبراهيم بن مفلح، **المبدع،** 3/346، والمروزي، **مسائل الإمام أحمد وابن راهويه**، 8/3892. [↑](#footnote-ref-541)
541. **() معاذ بن الحارث بن رفاعة بن الحارث بن سواد بن مالك بن غنم بن مالك بن النجار الأنصاري الخزرجي المعروف بابن عفراء، وهي أمه، عرف بها، وشهد العقبة الأولى مع الستة الذين هم أول من لقي النبي من الأوس والخزرج، وشهد بدرًا، وشارك في قتل أبي جهل، وعاش بعد ذلك، وقيل: بل جرح ببدر فمات من جراحته، وله رواية عن النبي في السنن للنسائي وغيره من طريق نصر القرشي. انظر: ابن حجر،** الإصابة**، 6/140.** [↑](#footnote-ref-542)
542. **()** **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب ومن قتل قتيلا فله سلبه من غير أن يخمس، 3/1144، رقم 2972. [↑](#footnote-ref-543)
543. **() عوف بن مالك الأشجعي الغطفاني، اختلف في كنيته، فقيل: أبو عبد الرحمن، وقيل: أبو عبد الله، وقيل: أبو حماد، وغير ذلك، من نبلاء الصحابة، وشهد فتح مكة، وغزوة مؤتة، وحدث عنه: خولاني، وجبير بن نفير، وغيرهم، ومات سنة: (73هـ). انظر: الذهبي،** سير أعلام النبلاء**، 4/388.** [↑](#footnote-ref-544)
544. **()** **أخرجه مسلم في صحيحه**، كتاب الجهاد والسير، باب استحقاق القاتل سلب القتيل، 3/1373، رقم 1753**.** [↑](#footnote-ref-545)
545. **()** المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-546)
546. () شبر بن علقمة العبدي الكوفي، شهد القادسية، وله رواية عن ابن مسعود، وروى عبد الرزاق وابن أبي شيبة من طريق الأسود بن قيس عن شبر بن علقمة قال: بارزت رجلا يوم القادسية فقتلته فبلغ سلبه اثني عشر ألفا فنفلني الأمير سلبه، وروى ابن حبان في **الثقات** من طريق الأصبغ بن علقمة عن حميد بن مرة الربعي عن شبر: أنه صحب عمر فرآه يتوضأ غدوة إلى الليل، ويمسح على خفيه، قال ابن حجر: فلا أدري هو ذا أم غيره، ثم رأيته في كتاب بن أبي حاتم أنه روى عن عمر. **انظر: ابن حجر،** الإصابة**،** 3/377. [↑](#footnote-ref-547)
547. **()** **أخرجه ابن أبي شيبة** في مصنفه، كتاب الجهاد، باب من جعل السلب للقاتل، 6/478، رقم 33087، **والإمام سعيد بن منصور** في سننه، كتاب الجهاد، باب النّفل والسّلب في الغزو والجهاد، 2/302، رقم 2692. [↑](#footnote-ref-548)
548. **() انظر: الشافعي، ا**لأم**، 7/227، والشربيني،** الإقناع، **2/563.** [↑](#footnote-ref-549)
549. **()** انظر: إبراهيم بن مفلح، المبدع، 3/ 346. [↑](#footnote-ref-550)
550. () **أخرجه البخاري** في صحيحه، كتاب الخمس، باب من لم يخمس الأسلاب، 3/1144، رقم 2973. [↑](#footnote-ref-551)
551. () الحَرْدُ: الجِدّ والقصد، يقال: حَرِدَ الرجل فهو حَرِدٌ، إِذا اغتاظ فتحرش بالذي غاظه وهَمَّ به، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "حرد"، 3/144. [↑](#footnote-ref-552)
552. () أخرجه الحاكم في **المستدرك**، كتاب الجهاد، 2/86، رقم 2409، وقال: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه. [↑](#footnote-ref-553)
553. **() سبق تخريجه، ص114، هامش (5).** [↑](#footnote-ref-554)
554. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/397.** [↑](#footnote-ref-555)
555. **()** سورة الأحزاب، من الآية:21. [↑](#footnote-ref-556)
556. () ابن عثيمين، فتح ذي الجلال، 5/477، وكان هذا الشرح عام 1414هـ. [↑](#footnote-ref-557)
557. () ابن عثيمين **شرح صحيح مسلم**، كتاب الجهاد والسير والإمارة، (الشريط الثاني)، التسجيل عام 1420هـ. [↑](#footnote-ref-558)
558. () انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "غلل"، 11/499، والجوهري، **الصحاح**، مادة: "غلل"، 2/24، وابن فارس، **مقاييس اللغة**، مادة: "غلّ"، 4/376، والرازي**، مختار الصحاح**، مادة: "غلل"، 1/229. [↑](#footnote-ref-559)
559. **()** انظر: السرخسي**، المبسوط**، 10/5، والدردير، **الشرح الكبير**، 1/33-34، وابن عبد البر**، الكافي،** 1/472، والبهوتي، **كشاف القناع،** 2/413. [↑](#footnote-ref-560)
560. **()** سورة آل عمران، من الآية: 161. [↑](#footnote-ref-561)
561. () الثغاء: صوت الشاء والمعز والظباء وما شاكلها، ثغت الشاة تثغو: صاحت. انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: "ثغا"، 14/113. [↑](#footnote-ref-562)
562. () الحمحمة: صوت الفرس دون الصهيل، كالذي يكون منه إذا طلب العلف، أو رأى صاحبه الذي كان ألفه. انظر: المرجع السابق، مادة: "حمم"، 12/155. [↑](#footnote-ref-563)
563. () الصامت: هو الذهب والفضة، أو ما لا روح فيه من أصناف المال. انظر: المرجع السابق، مادة: "حمم"، 2/54. [↑](#footnote-ref-564)
564. () الخوار: صوت الثور، وما اشتد من صوت البقرة والعجل."خار الثور يخور". انظر: المرجع السابق، مادة: "خور"، 4/261. [↑](#footnote-ref-565)
565. () الرقاع جمع رقعة: وهو الخرقة، انظر: المرجع السابق، مادة: "رقع"، 8/131، يريد الثياب التي يغلها الغال مما يختطفه من الغنائم، وقد فسره كثير من الشراح بأنه أراد الرقاع المكتوبة التي تكون فيها الحقوق والديون، والأول هو الراجح. انظر: **تفسير الطبري**، 7/356. [↑](#footnote-ref-566)
566. () **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الجهاد، باب الغلول، 3/1118، رقم 2908، **ومسلم في صحيحه**، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، 3/1461، رقم 1831. [↑](#footnote-ref-567)
567. () انظر: الشيباني، **شرح السير الكبير**، 4/57، وابن النجار، **المعونة**، 1/605، والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 4/22، والشافعي، **الأم**، 4/251، وابن قدامة، **المغني،** 13/168، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/187. [↑](#footnote-ref-568)
568. () انظر: الشيباني، **شرح السير الكبير،** 4/57. [↑](#footnote-ref-569)
569. **() انظر:** الخرشي، **شرح مختصر خليل**، 4/22، وابن عبد البر**، الكافي،** 1/472. [↑](#footnote-ref-570)
570. **()** انظر: الشافعي**، الأم،** 4/251. [↑](#footnote-ref-571)
571. **()** انظر: المرداوي، **الإنصاف**، 4/185. [↑](#footnote-ref-572)
572. **() مدعم غلام للنبي ، وهبه له رفاعة بن زيد الجزامي، قتل بوادي القرى روي عن أبي هريرة أنه شهد خيبر ثم انصرف إلى وادي القرى فلم يزل يحط رحل رسول الله بوادي القرى فجاءه سهم غرب فقتله. انظر: ابن عساكر،** تاريخ دمشق**،** 4/279. [↑](#footnote-ref-573)
573. **()** العائر: هو الذي لا يُدرى من رماه، انظر**: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "عور"، 4/618.** [↑](#footnote-ref-574)
574. () الشملة: الكساء والمئزر يتشح به، وتسمى كذلك النمرة، وهي كساء مخطط، وقيل: كساء أسود فيه صور، انظر: ابن منظور، **لسان العرب**، مادة: " شمل"، 11/368، والنووي، **شرح مسلم**، 2/128. [↑](#footnote-ref-575)
575. () **أخرجه** **البخاري** في صحيحه، كتاب المغازي، باب غزوة خيبر، 4/1547، رقم 3993، **ومسلم في صحيحه**، كتاب الإيمان، باب غلظ تحريم الغلول وأنه لا يدخل الجنة إلا مؤمن، 1/107، رقم 114. [↑](#footnote-ref-576)
576. () انظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، 2/21، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 4/58. [↑](#footnote-ref-577)
577. () انظر: ابن قدامة، **المغني،** 13/169. [↑](#footnote-ref-578)
578. **() انظر: القرطبي،** الجامع لأحكام القرآن**، 4/259.** [↑](#footnote-ref-579)
579. () قال النبي : «وكره لكم قيل وقال وكثرة السؤال وإضاعة المال»، **أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، 2/848، رقم 2277، **ومسلم في صحيحه**، كتاب الأقضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، 5/130، رقم 4578. [↑](#footnote-ref-580)
580. () ابن حجر، **فتح الباري**، 10/409. [↑](#footnote-ref-581)
581. () انظر: ابن قدامة**، المغني،** 13/168، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/413. [↑](#footnote-ref-582)
582. () انظر: ابن عبد البر، **التمهيد**، 2/21، والشيباني، **شرح السير الكبير**، 4/58، وابن قدامة، **المغني،** 13/169. [↑](#footnote-ref-583)
583. () أخرجه **أبو داود** في سننه، كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغال، 2/76، رقم 2713، وقال البخاري في التاريخ: يحتجون بهذا الحديث في إحراق رحل الغالّ، وهو باطل ليس له أصل وراويه لا يعتمد عليه، وروى الترمذي عنه أنه قال: صالح منكر الحديث، انظر: **سنن الترمذي**، كتاب الجهاد والسير، باب القليل من الغلول، 6/187، رقم 3074، وأخرجه **الحاكم** في كتاب الجهاد، 2/ 138، رقم 2584، وقال: هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه ووافقه الذهبي، وأخرجه **البيهقي** **في السنن الكبرى**، كتاب السير، باب لا يقطع من غلّ في الغنيمة، 9/102، رقم 17992. [↑](#footnote-ref-584)
584. () أخرجه **أبو داود** في سننه مع عون المعبود، كتاب الجهاد، باب في عقوبة الغال، 3/22، رقم 2717، وأخرجه **البيهقي في سننه**، كتاب السير، باب لا يقطع من غلّ في الغنيمة، 9/102، رقم 17990، وقال: رواه غير واحد عن الوليد بن مسلم وقد قيل عنه: مرسلا، وقال الألباني في **ضعيف أبي داود** 2/153: قلت: وهذا إسناد ضعيف؛ زهير بن محمد ضعيف في رواية الشاميين عنه- وهذه منها- والوليد بن مسلم شامي يدلس، وضعّفه البيهقي. [↑](#footnote-ref-585)
585. () انظر: الشيباني، **شرح السير الكبير،** 4/59، وابن عبد البر**، التمهيد**، 2/21. [↑](#footnote-ref-586)
586. () انظر: المرجعين السابقين. [↑](#footnote-ref-587)
587. () انظر: الشيباني، **شرح السير الكبير**، 4/59. [↑](#footnote-ref-588)
588. () ابن عثيمين، **الشرح الممتع، 8/32.** [↑](#footnote-ref-589)
589. **()** ابن عثيمين، **فتح ذي الجلال**، 5/476. [↑](#footnote-ref-590)
590. **() انظر: ابن منظور،** لسان العرب، **مادة: "فيأ"، 1/124، والرازي،** مختار الصحاح**، مادة: "فيأ"، ص517، وابن فارس،** مقاييس اللغة**، مادة: "فأ"، 4/435.** [↑](#footnote-ref-591)
591. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/467، وابن عبد البر**، الكافي**، 1/477، والماوردي،** الحاوي**، 8/385، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/420.** [↑](#footnote-ref-592)
592. (**) انظر: الكاساني**، بدائع الصنائع**، 9/468،** وابن عابدين، **حاشية ردّ المحتار، 4/314.** [↑](#footnote-ref-593)
593. (**) انظر: مالك،** المدونة**، 2/26، وابن عبد البر،** الكافي**، 1/477، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/403، والنفراوي،** الفواكه الدواني**، 1/618.** [↑](#footnote-ref-594)
594. () انظر: النووي، تكملة المطيعي، **المجموع**، 21/ 180، والنووي، **روضة الطالبين**، 6/354. [↑](#footnote-ref-595)
595. **() انظر: ابن قدامة،** الكافي**، 4/318، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/186، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/420.** [↑](#footnote-ref-596)
596. **()** سورة الحشر، من الآية: 6. [↑](#footnote-ref-597)
597. **()** سورة الحشر، من الآية: 10. [↑](#footnote-ref-598)
598. () الصنعاني، أبو بكر عبد الرزاق، **مصنف عبد الرزاق**، تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، ط2، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1403هـ)، 11/101. [↑](#footnote-ref-599)
599. **() تقدم بيانه، ص74، من هذا البحث.** [↑](#footnote-ref-600)
600. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/ 180، ولنفس المؤلف،** روضة الطالبين**، 6/354، والماوردي،** الأحكام السلطانية**، ص 203.** [↑](#footnote-ref-601)
601. **() انظر: ابن قدامة،** الكافي**، 4/318، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/186.** [↑](#footnote-ref-602)
602. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/180، والماوردي،** الأحكام السلطانية**، ص 203.** [↑](#footnote-ref-603)
603. **() انظر: المرجعين السابقين.** [↑](#footnote-ref-604)
604. **() انظر: ابن قدامة،** الكافي**، 4/318، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/186.** [↑](#footnote-ref-605)
605. **() سورة الحشر، من الآية: 7.** [↑](#footnote-ref-606)
606. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/180.** [↑](#footnote-ref-607)
607. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-608)
608. ()انظر**:** البهوتي**، كشّاف القناع**، 2/420-421. [↑](#footnote-ref-609)
609. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/39-40.**  [↑](#footnote-ref-610)
610. **() سبق تخريجه، ص121، هامش رقم: 9** [↑](#footnote-ref-611)
611. **() انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "هدن"، 13/434، والرازي،** مختار الصحاح**، مادة: "هدن"، 325**، و**ابن فارس،** مقاييس اللغة**،** مادة: "هدن"، 6/41. [↑](#footnote-ref-612)
612. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/419، وابن عليش، محمد بن أحمد بن محمد،** فتح العلي المالك في الفتوى على مذهبالإمام مالك**، (دار المعرفة)، 2/392، والأنصاري، زكريا،** أسنى المطالب في شرح روض الطالب**، تحقيق: د.محمد محمد تامر، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1422هـ-2000م)، 4/224، والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع، **21**/261، **وابن قدامة،** المغني**، 13/154.** [↑](#footnote-ref-613)
613. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/421، وابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/134. [↑](#footnote-ref-614)
614. **() انظر: المرداوي،** الإنصاف**، 4/198.** [↑](#footnote-ref-615)
615. **()** انظر: الكاساني، **بدائع الصنائع**، 9/421. [↑](#footnote-ref-616)
616. **() انظر: زكريا الأنصاري،** أسنى المطالب**، 4/224.** [↑](#footnote-ref-617)
617. **() انظر: الدسوقي، حاشية الدسوقي**، 2/**205، وابن عليش، فتح العلي المالك، 1/392.** [↑](#footnote-ref-618)
618. **()** انظر: النووي، **تكملة المطيعي، المجموع**، 21/257**، والشربيني،** مغني المحتاج**، 4/344، وزكريا الأنصاري، أسنى المطالب، 4/210، وشطا الدمياطي، إعانة الطالبين، 4/206، والماوردي، الحاوي، 13/**308**.** [↑](#footnote-ref-619)
619. **()** انظر:ابن قدامة، **المغني**، 13/157**، ولنفس المؤلف، الكاف**ي**، 4/39، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/430، وابن مفلح، المبدع**، 3/359، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/198.** [↑](#footnote-ref-620)
620. **()** انظر: النووي، **تكملة المطيعي،** **المجموع**، 21/257**، و**الماوردي**، الحاوي، 13/308.** [↑](#footnote-ref-621)
621. **() يقصد -رحمه الله- قول المؤلف في موضع سابق: "يصح الأمان من مسلم عاقل مختار ...إلخ"** [↑](#footnote-ref-622)
622. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/44.** [↑](#footnote-ref-623)
623. **() انظر:** ابن الهمام، **فتح القدير،** 5/456**.** [↑](#footnote-ref-624)
624. **() انظر: القرافي، الذخيرة**، 3/449، وابن عبد البر، **الكافي**، 1/469، والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/151**.** [↑](#footnote-ref-625)
625. **() انظر: ابن قدامة،** **المغني**، 13/155، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/199، والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/430، والرحيباني، **مطالب أولي النهى**، 2/587. [↑](#footnote-ref-626)
626. **() انظر:** البهوتي، **كشاف القناع**، 2/430، والرحيباني، **مطالب أولي النهى**، 2/587. [↑](#footnote-ref-627)
627. **()** انظر: النووي، **تكملة المطيعي، المجموع**، 21/257، والشربيني، **مغني المحتاج**، 4/345، والماوردي، **الحاوي**، 14/354، وزكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 4/225، وابن شطا الدمياطي، **إعانة الطالب**، 4/206. [↑](#footnote-ref-628)
628. **() انظر:** ابن قدامة، **المغني**، 13/155، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/199. [↑](#footnote-ref-629)
629. **() انظر:** زكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 4/225. [↑](#footnote-ref-630)
630. **() جاء في الحديث: "اصطلحوا على وضع الحرب عشر سنين"،** أخرجه أبو داود في سننه**، كتاب الجهاد، باب في صلح العدوّ، 3/41، رقم 2768، قال الزيلعي: "وهذا ليس في الصحيح، وإنما هو عند أبي داود". الزيلعي،** نصب الراية**، 3/398.** [↑](#footnote-ref-631)
631. **() انظر: ابن قدامة،** **المغني**، 13/155. [↑](#footnote-ref-632)
632. **() القرطبي،** الجامع لأحكام القرآن**، 8/40.** [↑](#footnote-ref-633)
633. **() انظر: ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم،** الفتاوى الكبرى**، تحقيق: حسنين محمد مخلوف، ط1، (بيروت: دار المعرفة، 1386م)،** 5/542**.** [↑](#footnote-ref-634)
634. **()** ابن عثيمين، **الشرح الممتع،** 8/ 46-47. [↑](#footnote-ref-635)
635. **()** ابن عثيمين، **فتح ذي الجلال،** 5/452. [↑](#footnote-ref-636)
636. **() هكذا وردت في فتح ذي الجلال، وقالها -رحمه الله- في التسجيل الصوتي،** شرح بلوغ المرام**، الشريط رقم (7)، ويبدو أن المراد: إذا قالوا: بيننا وبينكم هدنة.** [↑](#footnote-ref-637)
637. **()** ابن عثيمين، **فتح ذي الجلال، 5/ 509.** [↑](#footnote-ref-638)
638. **() الجذّ بمعنى: القطع، ويقال في جذّ الشيء الصلب بمعنى: الكسر. انظر، ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "جذذ"، 3/** **479.** [↑](#footnote-ref-639)
639. **()** ابن عثيمين، **فتح ذي الجلال، 5/**520**.** [↑](#footnote-ref-640)
640. **() هو ما يُعطى من أحد الطرفين المتنازعين للآخر من مال أو نحوه، عوضًا أو مقابلًا للصّلح.** [↑](#footnote-ref-641)
641. **() انظر: ابن الهمام،** فتح القدير**، 5/455، و**الخرشي، **شرح مختصر خليل، 3/151، والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/258، وابن قدامة،** المغني**، 13/155.** [↑](#footnote-ref-642)
642. **() انظر: السرخسي،** المبسوط**، 10/87، وابن الهمام،** فتح القدير**، 5/459.** [↑](#footnote-ref-643)
643. **() انظر:** الخرشي، **شرح مختصر خليل، 3/151، وابن عليش،** فتح العلي المالك**، 1/386.** [↑](#footnote-ref-644)
644. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/ 258، والشربيني،** مغني المحتاج**، 4/246، والماوردي،** الحاوي**، 14/354.** [↑](#footnote-ref-645)
645. **() انظر: البهوتي،** كشاف القناع**، 2/430، والرحيباني،** مطالب أولي النهى**، 2/582، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/199.** [↑](#footnote-ref-646)
646. **()** أخرجه **البزَّار**، كتاب الهجرة والمغازي، باب غزوة الخندق، 2/331، رقم 1802، وقَالَ الْبَزَّارُ: لا نَعْلَمُ رَوَاهُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو هَكَذَا إِلا عُثْمَانُ، وَلَمْ نَسْمَعْهُ إِلا مِنْ عُقْبَةَ. [↑](#footnote-ref-647)
647. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/258.** [↑](#footnote-ref-648)
648. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/422.** [↑](#footnote-ref-649)
649. **() انظر: الموفق ابن قدامة،** المغني**، 13/156، وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/573، قال ابن قدامة: "وأما إن صالحهم على مالٍ نبذله لهم، فقط أطلق أحمد: القول بالمنع منه**"**.** [↑](#footnote-ref-650)
650. **() ذكر وجه الاستدلال هذا الشيخ ابن عثيمين عند ذكره للخلاف في المسألة في** الشرح الممتع**، 8/49، ولم أجده في كتب المذاهب.** [↑](#footnote-ref-651)
651. **() انظر: صفحة 132 من البحث.** [↑](#footnote-ref-652)
652. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/156.** [↑](#footnote-ref-653)
653. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/258، وابن قدامة،** المغني**، 13/156.** [↑](#footnote-ref-654)
654. **() سبق تخريجه، 132، هامش (7).** [↑](#footnote-ref-655)
655. **() انظر: ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/49.** [↑](#footnote-ref-656)
656. **() انظر: ابن قدامة، المغني**، 13/159. [↑](#footnote-ref-657)
657. **() انظر: ابن الهمام،** فتح قدير، **5/460.** [↑](#footnote-ref-658)
658. **() انظر:** القرافي، **الذخيرة**، 3/449، وابن الهمام، **فتح القدير**، 5/460، و**حاشية الدسوقي**، 2/206. [↑](#footnote-ref-659)
659. **() انظر:** البهوتي، **كشاف القناع**، 2/431. [↑](#footnote-ref-660)
660. **() انظر: ابن حزم،** المحلى**،**  **5/362.** [↑](#footnote-ref-661)
661. **() سورة الممتحنة، من الآية: 10.** [↑](#footnote-ref-662)
662. **() انظر:** ابن الهمام، **فتح القدير**، 5/460**.** [↑](#footnote-ref-663)
663. **() انظر: ابن كثير، إسماعيل بن عمر،** البداية والنهاية**، (بيروت: مكتبة المعارف)، 4/180.** [↑](#footnote-ref-664)
664. **() انظر:** القرافي، **الذخيرة**، 3/449 [↑](#footnote-ref-665)
665. **() انظر**: النووي، **تكملة المطيعي، المجموع**، 21/268،وزكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 4/226. [↑](#footnote-ref-666)
666. **() انظر:** ابن قدامة، **المغني**، 13/161، ومحمد بن مفلح، **الفروع**، 10/315، وإبراهيم بن مفلح، **المبدع،** 3/361، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/201. [↑](#footnote-ref-667)
667. **() أبو جندل بن سهيل بن عمرو القرشي العامري، وكان من السابقين إلى الإسلام، وممن عذّب بسبب إسلامه، ذكره أهل المغازي فيمن شهد بدرا، وكان أقبل مع المشركين، فانحاز إلى المسلمين، ثم أُسر بعد ذلك، وعذّب ليرجع عن دينه، ثم لما كان في فتح مكة؛ كان هو الذي استأمن لأبيه، استشهد أبو جندل باليمامة وهو ابن ثمان وثلاثين سنة. انظر: ابن حجر،** الإصابة**، 7/59.** [↑](#footnote-ref-668)
668. **()** أخرجه البخاري **في صحيحه، كتاب الصلح، باب الصلح مع المشركين، 3/242، رقم 2700.** [↑](#footnote-ref-669)
669. **() سورة الممتحنة، من الآية: 10.** [↑](#footnote-ref-670)
670. **() عتبة بن أُسيد الثقفي، قديم الإسلام والصحبة، قيل: هو من قريش، وقيل: بل هو ثقفي، ولما كتب النبيّ إلى أبي جندل وأبي بصير أن يقدما عليه، ورَدَ الكتاب وأبو بصير يموت، فمات وكتاب النبيّ في يده، فدفنه أبو جندل مكانه وصلّى عليه. انظر:** الدارقطني، أبا الحسن علي بن عمر بن أحمد، المؤتَلِف والمختَلِف**،** تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، ط1، (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1406هـ - 1986م)، 1/222، والصفدي، **الوافي بالوفيات**، 10/ 108، وابن حجر، **الإصابة**، 4/359. [↑](#footnote-ref-671)
671. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/49-50.** [↑](#footnote-ref-672)
672. **() ابن عثيمين،** فتح ذي الجلال**، 5/520.** [↑](#footnote-ref-673)
673. **() انظر: الشيباني، محمد بن الحسن،** السِّيَرَ الصَّغِيْرَ، **تحقيق وتعليق د.محمود أحمد غازي، (إسلام أباد: مجمع البحوث الإسلامية، الجامعة الإسلامية العالمية، 1419هـ- 1998م)، 1/26، وابن عابدين،** حاشية رد المحتار**، 4/452، وابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/236.** [↑](#footnote-ref-674)
674. **() انظر: القرافي،** الذخيرة**، 12/12.** [↑](#footnote-ref-675)
675. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/27، والماوردي،** الحاوي**، 13/272، وزكريا الأنصاري،** أسنى المطالب**، 4/114.** [↑](#footnote-ref-676)
676. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 12/245، ومحمد بن مفلح،** الفروع**، 10/318، وإبراهيم بن مفلح،** المبدع**، 3/363، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/204.** [↑](#footnote-ref-677)
677. **() سورة الإسراء، من الآية: 15.** [↑](#footnote-ref-678)
678. **() انظر: ابن عابدين،** حاشية رد المحتار**، 4/452، والماوردي،** الحاوي**، 13/272، وزكريا الأنصاري،** أسنى المطالب**، 4/114.** [↑](#footnote-ref-679)
679. **() انظر: محمد بن مفلح،** الفروع**، 10/318، وإبراهيم بن مفلح،** المبدع**، 3/363، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/204.** [↑](#footnote-ref-680)
680. **() سورة الإسراء، من الآية: 15.** [↑](#footnote-ref-681)
681. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/51.** [↑](#footnote-ref-682)
682. **() سورة البقرة، من الآية: 194.** [↑](#footnote-ref-683)
683. **() سورة المائدة، من الآية: 1.** [↑](#footnote-ref-684)
684. **() سورة التوبة، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-685)
685. **() انظر: السرخسي، المبسوط**، 10/86، و**ابن الهمام،** فتح القدير**، 5/456.** [↑](#footnote-ref-686)
686. **()** مصالحته لقريش على وضع القتال أخرجها **البخاري** من حديث عروة عن المسوّر ومروان مطوّلًا في قصة الحديبية، من غير ذكر المدة في كتاب الشروط، باب الشروط في الجهاد والمصالحة مع أهل الحرب وكتابة الشروط، 3/252، رقم 2731**.** [↑](#footnote-ref-687)
687. **()** قال ابن حجر في **فتح الباري**، 8/6، عند شرحه لحديث: «لما سار رسول الله عام الفتح، فبلغ ذلك قريشًا، خرج أبو سفيان بن حرب وحكيم بن حزام وبديل بن ورقاء يلتمسون الخبر عن رسول الله ... » الحديث. قال: "ظاهره أنهم بلغهم مسيره قبل خروج أبي سفيان وحكيم بن حزام، والذي عند ابن إسحاق وعند ابن عائذ من مغازي عروة: ثم خرجوا وقادوا الخيول، حتى نزلوا بمرّ الظهران، ولم تعلم بهم قريشًا، وكذا من رواية أبي سلمة عند ابن أبي شيبة: أن النبي أمر بالطرق فحبست، ثم خرج، فغمّ على أهل مكة الأمر، فقال أبو سفيان لحكيم بن حزام: هل لك أن تركب إلى أمر لعلنا أن نلقى خبرًا؟ فقال له بديل بن ورقاء: وأنا معكم، قالا: وأنت إن شئت، فركبوا، وفي رواية ابن عائذ من حديث ابن عمر قال: لم يغز رسول الله قريشًا حتى بعث إليهم ضمرة يخيرّهم بين إحدى ثلاث: أن يودوا قتيل خزاعة، وبين أن يبرءوا من حلف بكر، أو ينبذ إليهم على سواء، فأتاهم ضمرة فخيّرهم، فقال قرظة بن عمرو: لا نودي ولا نبرأ، ولكننا ننبذ إليه على سواء، فانصرف ضمرة بذلك، فأرسلت قريش أبا سفيان يسأل رسول الله في تجديد العهد، وكذلك أخرجه مسدّد من مرسل محمد بن عبّاد بن جعفر، فأنكره الواقدي، وزعم أن أبا سفيان إنما توجّه مبادرًا قبل أن يبلغ المسلمين الخبر، والله أعلم". [↑](#footnote-ref-688)
688. () انظر: الهروي، علي بن سلطان، **مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح**، ط1، (بيروت - لبنان: دار الفكر، 1422هـ - 2002م)، 6/2623. [↑](#footnote-ref-689)
689. **() انظر: ابن الهمام،** فتح القدير**، 5/456.** [↑](#footnote-ref-690)
690. **() انظر: القرطبي،** الجامع لأحكام القرآن**، 8/33.** [↑](#footnote-ref-691)
691. **() انظر:** ابن عليش، **منح الجليل**، 3/ 229، والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/151. [↑](#footnote-ref-692)
692. **() انظر: الماوردي، الحاوي**، 14/383، والنووي، **تكملة المطيعي، المجموع**، 21/413. [↑](#footnote-ref-693)
693. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/158.** [↑](#footnote-ref-694)
694. **() سورة الأنفال، من الآية: 58.** [↑](#footnote-ref-695)
695. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-696)
696. **() يعني بذلك قول صاحب الزاد.** [↑](#footnote-ref-697)
697. **() سورة الأنفال، من الآية: 58.** [↑](#footnote-ref-698)
698. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع، **8/51-52.** [↑](#footnote-ref-699)
699. **() المرجع السابق، 8/52.** [↑](#footnote-ref-700)
700. **() سورة المائدة، من الآية: 1.** [↑](#footnote-ref-701)
701. **() سورة التوبة، من الآية: 4.** [↑](#footnote-ref-702)
702. **() سورة الأنفال، من الآية: 58.** [↑](#footnote-ref-703)
703. ()انظر: **ابن منظور، لسان العرب، مادة: "عقد"، 2/296، والفيروز أبادي،** **القاموس المحيط**، **مادة: "عقد"،** ص3**00**. [↑](#footnote-ref-704)
704. ()انظر**:** المرجعين السابقين، **الأول**، مادة: "ذمم"، 1**2**/2**22**، **والثاني**، **مادة: "ذمم"،** ص**1110**. [↑](#footnote-ref-705)
705. ()انظر: **البهــــــــــــوتي، منصور بن يونس، الروض المربع شرح زاد المستقنع، خرّج أحـــــــــــاديثه: عبد القدوس محمد نذير، (دار المـــــــــؤيد - مؤسسة الرسالة)، ص299.** [↑](#footnote-ref-706)
706. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/401.** [↑](#footnote-ref-707)
707. **()** انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/187**، و**البابرتي**، العناية شرح الهداية**، 6/48، والسرخسي**، المبسوط**، 10/7. [↑](#footnote-ref-708)
708. **() انظر:** الإمام مالك، **المدونة الكبرى**، 2/46، وابن الهمام، **فتح القدير**، 6/48. [↑](#footnote-ref-709)
709. **()** انظر: إبراهيم بن مفلح، **المبدع**، 3/364، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/204. [↑](#footnote-ref-710)
710. **() سورة التوبة، من الآية: 5.** [↑](#footnote-ref-711)
711. **() سورة التوبة، من الآية: 5.** [↑](#footnote-ref-712)
712. **() انظر: الجصاص،** أحكام القرآن**، 4/273.** [↑](#footnote-ref-713)
713. **() انظر:** ابن القيم**، زاد المعاد**، 3/139. [↑](#footnote-ref-714)
714. **()** سليمان بن بريدة الأسلمي، ولد هو وأخوه عبد الله في بطن واحدة في السنة الثالثة من خلافة عمر، ثقة، روى عن عدد من الصحابة، منهم: أبيه، وعائشة، وعمران بن حصين ، مات سنة: (105هـ) بمرو وهو على القضاء، وكان عمره (90) عامًا. انظر: الذهبي، **سير أعلام النبلاء،** 5/52-53. [↑](#footnote-ref-715)
715. **() سبق تخريجه، ص59، هامش (2).** [↑](#footnote-ref-716)
716. **()** انظر: ابن نجيم، **البحر الرائق**، 5/188**،** وابن الهمام، **فتح القدير**، 6/48**.** [↑](#footnote-ref-717)
717. **() انظر: الصنعاني،** سبل السّلام**، 2/468.** [↑](#footnote-ref-718)
718. **() انظر: ابن عبد البر، الكافي**، 1/479، وابن رشد، **المقدمات الممهدات**، 1/376، وابن عليش**، منح الجليل**، 3/214. [↑](#footnote-ref-719)
719. **() سبق تخريجه، ص59، هامش(2).** [↑](#footnote-ref-720)
720. **() انظر: الصنعاني،** سبل السّلام**، 2/495.** [↑](#footnote-ref-721)
721. () **أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الخراج، باب في أَخْذِ الْجِزْيَةِ، 3/131، رقم 3040، قَالَ الحاكم: "إِنَّه صَحِيح عَلَى شَرط الشَّيْخَيْنِ، وَقَالَ التِّرْمِذِيّ: حَدِيث حسن، وَذكر أَن بَعضهم رَوَاهُ مُرْسلا وَأَنه أصح، وَأعلّه ابْن حزم بالانقطاع، وَقَالَ: "لم يسمع مَسْرُوق من معَاذ، وَكَذَا قَالَ عبد الْحق: يرويهِ مَسْرُوق بن الأجدع، عَن معَاذ، ومسروق هَذَا لم يلق معَاذًا، وَلَا ذكر من حَدّثهُ عَن معَاذ، ذكره ابْن عبد الْبر وَغَيره، وَفِي بعض نسخ أبي دَاوُد أَن هَذَا حَدِيث مُنكر، قَالَ: وَبَلغنِي عَن أَحْمد أَنه كَانَ يُنكر هَذَا الحَدِيث إنكارًا شَدِيدًا، قَالَ الْبَيْهَقِيّ: إِنَّمَا الْمُنكر رِوَايَة أبي مُعَاوِيَة، عَن الْأَعْمَش، عَن إِبْرَاهِيم، عَن مَسْرُوق عَن معَاذ، فَأَما رِوَايَة الْأَعْمَش عَن أبي وَائِل عَن مَسْرُوق، فَإِنَّهَا مَحْفُوظَة قد رَوَاهَا عَن الْأَعْمَش جمَاعَة". ابن الملقن: سراج الدين أبو حفص عمر بن علي،** البدر المنير في تخريج الأحاديث والأثار الواقعة في الشرح الكبير**، تحقيق: مصطفى أبي الغيط، وعبد الله بن سليمان، وياسر بن كمال، ط1، (الرياض-السعودية: دار الهجرة للنشر والتوزيع، 1425هـ/2004م)، 9/185.**  [↑](#footnote-ref-722)
722. **() انظر: ابن قدامة،** الكافي**، 4/** **347.** [↑](#footnote-ref-723)
723. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-724)
724. **() انظر: الإمام الشافعي،** الأم**، 5/410، والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/ 190، ولنفس المؤلف،** روضة الطالبين، **10/305.** [↑](#footnote-ref-725)
725. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/206، والبهوتي**، كشاف القناع**، 2/435،** وابن مفلح، **المبدع**، 3/364، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/204. [↑](#footnote-ref-726)
726. **()** **انظر: ابن حزم،** المحلى**، 7/345.** [↑](#footnote-ref-727)
727. **() سورة التوبة، من الآية: 5.** [↑](#footnote-ref-728)
728. **()** صحيح البخاري**، كتاب الزكاة، باب وجوب الزكاة، 2/130، رقم 1399.** [↑](#footnote-ref-729)
729. **()** صحيح البخاري**، كتاب الجزية والموادعة، باب الْجِزْيَةِ وَالْمُوَادَعَةِ مَعَ أَهْلِ الْحَرْبِ، 4/117، رقم 3157، «شهد عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله أخذها من مجوس هجر».** [↑](#footnote-ref-730)
730. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 5/401.** [↑](#footnote-ref-731)
731. **() نزلت آية الجزية حين أمر محمد بغزوة تبوك، انظر:** الطبري، **جامع البيان**، **14/196.** [↑](#footnote-ref-732)
732. **() حديث بريدة السابق الذكر، وسبق تخريجه، ص59، هامش (2).** [↑](#footnote-ref-733)
733. **() انظر:** ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد، **تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد**، (تونس: الدار التونسية للنشر، 1984م)، 3/27. [↑](#footnote-ref-734)
734. **() انظر: الصنعاني،** سبل السلام**، 2/468.** [↑](#footnote-ref-735)
735. **() سورة التوبة، من الآية: 5.** [↑](#footnote-ref-736)
736. **() سبق تخريجه، ص146، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-737)
737. **() سبق تخريجه، ص59، هامش (2).** [↑](#footnote-ref-738)
738. **() سورة التوبة، من الآية: 29.** [↑](#footnote-ref-739)
739. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**،** 1/284 [↑](#footnote-ref-740)
740. **() سبق تخريجه، ص32، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-741)
741. **() سبق تخريجه، ص59، هامش (2).** [↑](#footnote-ref-742)
742. **() سبق تخريجه، ص146، هامش (7).** [↑](#footnote-ref-743)
743. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع، **8/58.** [↑](#footnote-ref-744)
744. **() انظر:** ابن المنذر، أبا بكر محمد بن إبراهيم، **الإجماع**، تحقيق: فؤاد عبد المنعم أحمد، ط1، (دار المسلم للنشر والتوزيع، 1425ه- 2004م**)، ص62.** [↑](#footnote-ref-745)
745. **() انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "ذمم"، 14/145، والجوهري،** الصحاح**، مادة: "ذمم"، 7/153.** [↑](#footnote-ref-746)
746. **() انظر: ابن نجيم، البحر الرائق،** 5/186، **وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 7/267، والماوردي**، الأحكام السلطانية**، ص221، وابن قدامة، **المغني،** 13/202. [↑](#footnote-ref-747)
747. **()** **انظر:** ابن المنذر، **الإجماع**، **ص62.** [↑](#footnote-ref-748)
748. **() انظر: ابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/188، وابن مودود الموصلي،** الاختيار لتعليل المختار**، 4/146.** [↑](#footnote-ref-749)
749. **() انظر: النفراوي،** الفواكه الدواني**، 1/517،** وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 2 /201.** [↑](#footnote-ref-750)
750. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/218، وزكريا الأنصاري،** أسنى المطالب، **4/211، والماوردي،** الحاوي**، 14/308.** [↑](#footnote-ref-751)
751. **()** **انظر:** ابن قدامة، **الشرح الكبير**، 10/596 -597، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/210. [↑](#footnote-ref-752)
752. () لم أجده في كتب الحديث، و**قال ابن القيم: "وفي رفعه نظر وهو ثابت عن ابن عمر"،** ابن قيم الجوزية، **محمد بن أبي بكر،** أحكام أهل الذمة، **دراسة وتحقيق:** **يوسف البكري، وشاكر العاروري، ط2، (الدمام: رمادي للنشر، 1418هـ-1997م)، 1/172.** [↑](#footnote-ref-753)
753. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-754)
754. () **البيهقي، أحمد بن الحسين،** معرفة السنن والآثار**، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، ط1، (كراتشي-حلب-دمشق: جامعة الدراسات الإسلامية-دار الوعي- دار قتيبة، 1412 هـ-1991م)، 13/379.** [↑](#footnote-ref-755)
755. **() آل الشيخ، صالح بن عبد العزيز،** التكميل لما فات تخريجه من إرواء الغليل**، ط1، (الرياض: دار العاصمة للنشر والتوزيع، 1417هـ- 1996م)، ص65.** [↑](#footnote-ref-756)
756. () انظر: زكريا الأنصاري، **أسنى المطالب،** 4/211، والماوردي، **الحاوي**، 14/308، و**ابن القيم،** وأحكام أهل الذمة**، 3/46.** [↑](#footnote-ref-757)
757. **() انظر:** ابن قدامة، **الشرح الكبير**، 10/597. [↑](#footnote-ref-758)
758. **()** أخرجه عبد الرزاق **في مصنفه، كتاب أهل الكتاب، باب هل يسترق مسلم، 6/47، رقم** **9966،** والبيهقي في سننه**، كتاب السير، باب من كره شراء أرض الخراج، 9/140، رقم 18181.**

     قال الألباني: "وهذا إسناد متصل، لكن سفيان العقيلي لم أرَ من وثّقه، وقد أورده ابن أبي حاتم (2/1/ 222) فقال: "روى عن أبي عياض، وعمر بن عبد العزيز، وروى عنه قتادة، وأيوب"، نعم ذكره ابن حبان في التابعين من "ثقاته" (1/74) وقال: "يروي عن عمر، روى عنه قتادة". الألباني، **إرواء الغليل**، 5/98. [↑](#footnote-ref-759)
759. () **صحيح البخاري**، كتاب المساقاة، باب الرجل يكون له ممرّ أو شرب في حائط أو في نخل، 3/150، رقم 2379. [↑](#footnote-ref-760)
760. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/61.** [↑](#footnote-ref-761)
761. **() هو القادر على العمل، يقال: اعتمل فلان: عمل لنفسه وتصرف في العمل. انظر: مصطفى إبراهيم**، ومحمد النجار**، وآخرون،** المعجم الوسيط**،** تحقيق: مجمع اللغة العربية، (القاهرة: دار الدعوة)، **باب العين، 2/628، وابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/189.** [↑](#footnote-ref-762)
762. **() ابن مودود الموصلي،** الاختيار لتعليل المختار**، 4/146، وابن عبد البر،** الكافي**، 1/135، و**الشيرازي، إبراهيم بن علي، **التنبيه في الفقه الشافعي**، تحقيق: عماد الدين أحمد حيدر، (بيروت: عالم الكتب، 1403هـ)،ص237**، و**ابن قدامة، **المغني**، 13/219.  [↑](#footnote-ref-763)
763. **() انظر: ابن نجيم،** البحر الرائق**، 5/189، وابن مودود،** الاختيار**، 4/147، والميرغناني،** الهداية**، 2/402، وابن الهمام،** فتح القدير**، 6/51.** [↑](#footnote-ref-764)
764. **()** **انظر: ابن عبد البر،** الكافي**، 1/135،** والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/145. [↑](#footnote-ref-765)
765. **() انظر:** الشيرازي، **التنبيه**، ص237، وابن رشد، **بداية** المجتهد، 1/404، و**ا**لنووي، **تكملة المطيعي،** المجموع، 21/219، **والماوردي،** الحاوي**، 14/301.** [↑](#footnote-ref-766)
766. **() انظر:** ابن قدامة، **المغني**، 13/219، وابن مفلح، **الفروع،** 10/328-329، **وشرح الزركشي على مختصر الخرقي**، **3/222**، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/210. [↑](#footnote-ref-767)
767. **() سورة البقرة، من الآية: 286.** [↑](#footnote-ref-768)
768. **() انظر: ابن مودود،** الاختيار**، 4/147،** و**ا**لنووي، **تكملة المطيعي،** المجموع، 21/219. [↑](#footnote-ref-769)
769. () **أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، كتاب السير، باب ما قالوا في وضع الجزية والقتال عليها، 6/429، رقم 32643**، **والبيهقي في السنن الكبرى**، كتاب الجزية، **باب الزيادة على الدينار بالصلح، 9/196**، رقم 18465، وقال البيهقي: حديث مرسل. [↑](#footnote-ref-770)
770. **() وظَف الشيء على كذا: أي ألزمه إياه. انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "وظف"، 9/358.** [↑](#footnote-ref-771)
771. **() انظر: ابن الهمام،** فتح القدير، **6/51.** [↑](#footnote-ref-772)
772. **() انظر:** الشيرازي، **التنبيه،** ص237،و**النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/219، والماوردي،** الحاوي**، 14/301.** [↑](#footnote-ref-773)
773. **() انظر:** شرح الزركشي**، 3/222، و**المرداوي، **الإنصاف،** 10/329. [↑](#footnote-ref-774)
774. **() ضرْب من الثياب تصنع باليمن، منسوبة إِلى قبيلة مَعافِر اليمنية، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "عفر"، 4/583.** [↑](#footnote-ref-775)
775. **()** أخرجه النسائي في سننه**، كتاب الزكاة، باب زكاة البقر، 2/11، رقم 2230، وهو حديث صحيح، انظر: الألباني،** إرواء الغليل**، 5/95.** [↑](#footnote-ref-776)
776. **() انظر: ا**لنووي، **تكملة المطيعي،** المجموع، 21/219. [↑](#footnote-ref-777)
777. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/61-62.** [↑](#footnote-ref-778)
778. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصائع**، 9/444، وابن الهمام،** فتح القدير**، 6/45.** [↑](#footnote-ref-779)
779. **() انظر: ابن عبد البر،** الكافي**، 1/479، وابن رشد،** بداية المجتهد، **1/404.** [↑](#footnote-ref-780)
780. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/203، والرملي،** نهاية المحتاج**، 8/92.** [↑](#footnote-ref-781)
781. **() انظر: ابن القيم،** أحكام أهل الذمة**، 1/124.** [↑](#footnote-ref-782)
782. **() سبق تخريجه، ص153، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-783)
783. **() سبق تخريجه، ص152، هامش (10).** [↑](#footnote-ref-784)
784. **() الخلاف في المقدار الشرعي للجزية مسألة متفرعة عن هذه المسألة، وليست من مسائل البحث التي أورد فيها الشيخ ابن عثيمين -رحمه الله- رأيه فيها؛ لذا لم أتطرق إليها.** [↑](#footnote-ref-785)
785. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/210، وابن القيم،** أحكام أهل الذمة**، 1/124، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/438.** [↑](#footnote-ref-786)
786. **() سورة التوبة، الآية: 29.** [↑](#footnote-ref-787)
787. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/210.** [↑](#footnote-ref-788)
788. **() سبق تخريجه، ص153، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-789)
789. **() سبق تخريجه، ص152، هامش (10)** [↑](#footnote-ref-790)
790. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 1/405.** [↑](#footnote-ref-791)
791. **() «بعثني رَسُولُ اللَّهِ إِلَى الْيَمَنِ، وَأَمَرَني أَنْ آخُذَ مِنْ كُلِّ حَالِمٍ دِينَارًا»، سبق تخريجه، ص153، هامش (6).** [↑](#footnote-ref-792)
792. **() يقصد -رحمه الله- التقدير الوارد في الحديث:** «من كلّ حالم دينارًا». [↑](#footnote-ref-793)
793. **()** ابن عثيمين، **فتح ذي الجلال**، 5/512. [↑](#footnote-ref-794)
794. ()انظر: **السرخسي،** المبسوط**، 10/81، وابن الهمام،** فتح القدير**، 6/56**، وابن مودود الموصلي، الاختيار لتعليل المختار، 4/147. [↑](#footnote-ref-795)
795. **() انظر: الدسوقي،** حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 2/202، والخرشي،** شرح مختصر خليل**، 3/145.** [↑](#footnote-ref-796)
796. **() انظر:** حاشية الشرقاوي**، 2/492، والنووي،** روضة الطالبين**، 10/315، والماوردي،** الأحكام السلطانية**، ص223.** [↑](#footnote-ref-797)
797. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/252، وابن مفلح،** المبدع**، 3/271، والبهوتي،** كشاف القناع**، 2/234، و**ابن القيم، أحكام أهل الذمة، 1/121. [↑](#footnote-ref-798)
798. **()** **سورة ا**لتوبة، الآية: 29. [↑](#footnote-ref-799)
799. **() انظر: السرخسي،** المبسوط**، 10/81، وابن الهمام،** فتح القدير**، 6/56**، **والدسوقي،** حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 2/202، والخرشي،** شرح مختصر خليل**، 3/145، والنووي،** روضة الطالبين**، 10/315، والماوردي،** الأحكام السلطانية**، ص223، وابن قدامة،** المغني**، 13/252، وابن مفلح،** المبدع**، 3/271.** [↑](#footnote-ref-800)
800. **()** انظر: ابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، 1/121، والحسيني الحصيني، تقي الدين أبا بكر بن محمد، **كفاية الأخيار في حل غاية** **الاختصار**، تحقيق: علي عبد الحميد بلطجي، ومحمد وهبي سليمان، (دمشق: دار الخير، 1994م)، ص512. [↑](#footnote-ref-801)
801. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 5/415، والنووي،** روضة الطالبين**، 10/316، ولنفس المؤلف،** المهذب**، 2/253، والماوردي،** الأحكام السلطانية**، ص223.** [↑](#footnote-ref-802)
802. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/253، وابن مفلح،** المبدع**، 3/271-272،** وابن قيم الجوزية، أحكام أهل الذمة، 1/121. [↑](#footnote-ref-803)
803. ()انظر: ا**بن حزم،** المحلى**، 5/414.** [↑](#footnote-ref-804)
804. **()** **سورة ا**لتوبة، الآية: 29. [↑](#footnote-ref-805)
805. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 5/415، والنووي،** روضة الطالبين**، وابن قدامة،** المغني**، 13/253، وابن مفلح،** المبدع**.** [↑](#footnote-ref-806)
806. **() انظر: ابن عثيمين،** الشرحالممتع**، 8/65.** [↑](#footnote-ref-807)
807. **() انظر: المرجع السابق، 8/57.** [↑](#footnote-ref-808)
808. ()انظر: **الكاساني**، بدائع الصنائع، **10/248، والزيلعي،** تبيين الحقائق**، 6/103.** [↑](#footnote-ref-809)
809. **() سورة البقرة، من الآية: 178.** [↑](#footnote-ref-810)
810. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 10/258.** [↑](#footnote-ref-811)
811. **() صحيح البخاري، كتاب الجهاد والسّير، بَاب فَكَاك الأسير، 4/84، رقم 3047.** [↑](#footnote-ref-812)
812. **() سورة البقرة، من الآية: 178.** [↑](#footnote-ref-813)
813. **() سورة البقرة، من الآية: 178.** [↑](#footnote-ref-814)
814. **()** أخرجهابن أبي شيبة في سننه**، كتاب الديـات، باب من قال: إذا قتل الذمي المسلم قتل به، 5/408، رقم 27460، والبيهقي** في السنن الصغرى**، كتاب الجراح،** باب لا يقتل مؤمن بكافر، **3/209، رقم2323**، والحديث منقطعٌ، وراويه ليس بثقةٍ، انظر: ابن عبد الهادي، شمس الدين محمد بن أحمد، **تنقيح التحقيق في أحاديث التعليق،** تحقيق: سامي محمد جاد الله، وعبد العزيز ناصر الخباني، ط1، (الرياض: أضواء السلف، 1428هـ-2007م)،4/463. [↑](#footnote-ref-815)
815. **() عبد الرحمن بن البيلماني، مولى عمر بن الخطاب ، يروي عن ابن عمر، مات في أوّل ولاية الوليد بن عبد الملك، قيل: إنه كان ليّنًا، وقيل: لا يجب أن يعتبر بشيء من حديثه إذا كان من رواية ابنه؛ لأن ابنه محمد بن عبد الرحمن يضع على أبيه العجائب. انظر: الرازي،** الجرح والتعديل**، 5/216، وابن حبّان،** الثّقات**، 5/91.** [↑](#footnote-ref-816)
816. **() شمس الحق العظيم أبادي،** عون المعبود شرح سنن أبي داود، **مع شرح الحافظ ابن قيم الجوزية، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، ط2، (المدينة المنورة: المكتبة السلفية، 1388هـ-1968م)، 12/** **263.** [↑](#footnote-ref-817)
817. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 12/14.** [↑](#footnote-ref-818)
818. **() انظر: ابن عبد البر،** الاستذكار**، 8/122.** [↑](#footnote-ref-819)
819. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-820)
820. **() انظر: ابن عبد البر،** الكافي**، 2/1095، والقرافي،** الذخيرة**، 12/320.** [↑](#footnote-ref-821)
821. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 12/11، والشربيني،** الإقناع**، 2/499، و**الشيرازي،إبراهيم بن علي بن يوسف، **المهذب** في فقه الإمام الشافعي، (بيروت: دار الفكر)، **2/173**، والنووي، **روضة الطالبين**، 9/150، **ومحمد شطا،** إعانة الطالبين**، 4/118.** [↑](#footnote-ref-822)
822. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 11/465، و**شرح الزركشي**، 3/9.** [↑](#footnote-ref-823)
823. **() انظر: ابن حزم،** المحلى**، 10/220.** [↑](#footnote-ref-824)
824. **() سورة الحشر، من الآية: 20.** [↑](#footnote-ref-825)
825. **() سورة القلم، الآية: 35.** [↑](#footnote-ref-826)
826. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 12/11.** [↑](#footnote-ref-827)
827. **() سورة الحشر، من الآية: 20.** [↑](#footnote-ref-828)
828. **() انظر: الزيلعي،** تبيين الحقائق**، 6/105.** [↑](#footnote-ref-829)
829. () **أخرجه أبو داود في سننه، كتاب الديات، باب أيُقاد المسلم بالكافر، 4/303، رقم 4532،** والنسائي في سننه**، كتاب القسامة، باب القود بين الأحرار والمماليك في النفس، 8/19، رقم** **4734**، صححه الألباني في **إرواء الغليل**، 7/ 265. [↑](#footnote-ref-830)
830. () **صحيح** **البخاري** ،كتاب العلم، باب كتابة العلم، 1/38، رقم111. [↑](#footnote-ref-831)
831. **() انظر: ابن حجر**، فتح الباري**، 1/246 .** [↑](#footnote-ref-832)
832. **() قيس بن عباد الضبعي، من ثقات التابعين، وكبار صالحيهم، قدم المدينة في خلافة عمر، روى الحديث، وسكن البصرة، وخرج مع ابن الأشعث، فقتله الحجاج. انظر: الزركلي،** الأعلام**، 5/207.** [↑](#footnote-ref-833)
833. **() اسمه مالك بن الحارث بن عبد يغوث بن مسلمة بن ربيعة بن الحارث بن جذيمة بن مالك بن النخع من مذحج، روي عن خالد بن الوليد: أنه كان يضرب الناس على الصلاة بعد العصر، كان من أصحاب علي بن أبي طالب ، شهد معه الجمل وصفّين ومشاهده كلها، ولّاه على مصر، فخرج إليها، فلما كان بالعريش شرب شربة عسل فمات وذلك سنة: (37هـ). انظر: ابن عساكر،** تاريخ دمشق**، 56/** **373-** **375.**  [↑](#footnote-ref-834)
834. **() قراب السّيف أي: غمده. انظر: الفيروز أبادي،** القاموس المحيط**، مادة: "قرب"، ص158.** [↑](#footnote-ref-835)
835. () سبق تخريجه، ص161، هامش(4). [↑](#footnote-ref-836)
836. ()انظر: **الخطّابي، أبا سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم،** معالم السنن**، ط1، (حلب: المطبعة العلمية، 1351هـ - 1932م**)، 2/315. [↑](#footnote-ref-837)
837. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 10/260.** [↑](#footnote-ref-838)
838. **() انظر: ابن حزم،** المحلى**، 10/232 .** [↑](#footnote-ref-839)
839. **() غِيلة: بكسر المعجمة وسكون التحتية، أي: خديعة، وهي الاغتيال، بأن خدعه حتى ذهب به إلى موضع فقتله. انظر: الجوهري**، الصحاح، مادة: "غيل"**، 6/65.** [↑](#footnote-ref-840)
840. **() انظر: ابن عبد البر،** الكافي**، 2/1095، وابن رشد،** بداية المجتهد**، 2/399.** [↑](#footnote-ref-841)
841. **() سورة المائدة، الآية: 33.** [↑](#footnote-ref-842)
842. **() الحرابة: من حارب يحارب محاربة، بمعنى: قطع الطريق وإشهار السلاح، خارج المصر، أو داخله على قول بعضهم، انظر: قلعجي، وقنيبي،** معجم لغة الفقهاء، **ص177.** [↑](#footnote-ref-843)
843. () **انظر: ابن عبد البر،** الكافي**، 2/1095**. [↑](#footnote-ref-844)
844. **() سبق تخريجه ص161، هامش (4).** [↑](#footnote-ref-845)
845. **() انظر: ابن عبد البر،** الاستذكار**، 8/124.** [↑](#footnote-ref-846)
846. **() انظر: عبد الله بن عامر بن كريز بن ربيعة الأموي، أبا عبد الرحمن، أمير، فاتح، ولد بمكة، وولي البصرة في أيام عثمان سنة: (29هـ)،** قُتل عثمان وهو على البصرة، وشهد وقعة الجمل مع عائشة -رضي الله عنها- ولم يحضر وقعة صفين، وولاه معاوية ال**بصرة ثلاث سنين، وتوفي سنة: (59هـ).** [↑](#footnote-ref-847)
847. **() الدُّهقان والدِّهقان: التاجر، وهي فارسيّة معرّبة. انظر: ابن سيده، أبا الحسن علي بن إسماعيل المرسي،** المحكم والمحيط الأعظم**، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط1، (بيروت: دار الكتب العلمية، 1421هـ - 2000 م)، 2/248.** [↑](#footnote-ref-848)
848. **() ابن حزم،** **المحلى**، 10/222. [↑](#footnote-ref-849)
849. **()** هو أبو عمران الجوني الكندي، ويقال: الأزدي البصري، أخرج البخاري في غير موضع عن شعبة وحماد بن زيد وزياد بن الربيع وسلام بن أبي مطيع عنه عن جندب بن عبد الله وأنس بن مالك وأبي بكر بن أبي موسى وطلحة بن عبيد الله التيمي قال عمرو بن علي: مات سنة 128هـ، قال أبو حاتم الرازي: هو صالح الحديث. انظر: الباجي، سليمان بن خلف بن سعد، **التعديل والتجريح** , لمن خرج له البخاري في الجامع الصحيح، تحقيق : د. أبو لبابة حسين، ط1، (الرياض: دار اللواء للنشر والتوزيع، 1406هـ - 1986م)، 2/902. [↑](#footnote-ref-850)
850. **() انظر: ابن حزم، المحلى، 11/183.** [↑](#footnote-ref-851)
851. **()** مسلم بن جندب الهذلي يروي عن ابن عمر-رضي الله عنهما- وكان قاضي أهل المدينة روى عنه يحيى بن سعيد الأنصاري وزيد بن أسلم ويحيى بن أبي كثير مات سنة 106هـ وكنيته أبو عبد الله، انظر: ابن حبّان، **الثقات**، 5/393. [↑](#footnote-ref-852)
852. **() قياس حرمة دم الذميّ على حرمة ماله؛ إذ أجمع العلماء على قطع يد مسلم سرق من مال ذمي، وتقدم ذكره في أدلة القول الأول.** [↑](#footnote-ref-853)
853. **() انظر: ابن رشد،** بداية المجتهد**، 2/399.** [↑](#footnote-ref-854)
854. **() سبق تخريجه، ص161، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-855)
855. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/65.** [↑](#footnote-ref-856)
856. **() انظر: ابن عابدين،** حاشية ردّ المحتار**، 4/385،** وحاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 2/204، والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/231**، وأبا عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني، **مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية ابن أبي الفضل صالح**، (الهند: الدار العلمية)، 2/187. [↑](#footnote-ref-857)
857. **() انظر:** السرخسي، **شرح السير الكبير، 4/264، وابن عابدين،** حاشية ردّ المحتار**، 4/386، والزيلعي،** تبيين الحقائق**، 3/280.** [↑](#footnote-ref-858)
858. **() انظر:** حاشية الدسوقي على الشرح الكبير**، 2/204، والخرشي،** شرح مختصر خليل**، 3/148.** [↑](#footnote-ref-859)
859. **() انظر: زكريا الأنصاري،** أسنى المطالب**، 4/220، والنووي،** المجموع**، تكملة المطيعي، 21/ 231**. [↑](#footnote-ref-860)
860. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/241، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/225.** [↑](#footnote-ref-861)
861. ()انظر: السرخسي، شرح السير الكبير**، 4/264**. [↑](#footnote-ref-862)
862. **() انظر: الزيلعي، تبيين الحقائق**، 3/280. [↑](#footnote-ref-863)
863. **() انظر: ابن القيم،** أحكام أهل الذمة**، 3/** **1217.** [↑](#footnote-ref-864)
864. **() انظر: ابن عليش،** منح الجليل**، 3/222.** [↑](#footnote-ref-865)
865. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/ 231.** [↑](#footnote-ref-866)
866. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/241،** والبهوتي، **كشاف القناع**، 2/448 **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/225، و**ابن ضُويّان، إبراهيم بن محمد بن سالم، **منار السبيل في شرح الدليل**، تحقيق: زهير الشاويش، ط7، (المكتب الإسلامي، 1409 هـ-1989م)، 1/301. [↑](#footnote-ref-867)
867. () **لم أجد تخريجه في كتب الحديث، لكن جاء في التعليق عليه: أن أَبا الْمهْدي كَانَ رجلا صَالحا، من صالحي أهل الشَّام، وَلَكِن حَدِيثه ضَعِيف لَا يُحْتَج بِهِ، وقد تبيّن الْفساد الْوَاقِع فِي هَذَا الحَدِيث، بِسُقُوط "عَن" بَين أبي الزَّاهِرِيَّة وَكثير بن مرّة. انظر: ابن القطّان، علي بن محمد بن عبد الملك الكتامي الحـــــــــــميري الفاسي،** بيان الوهم والإيهام في كــتاب الأحكام**، تحقيق: د.الحسين آيت سعيد، ط1، (الرياض: دار طيبة، 1418هـ-1997م)، 3/208.** [↑](#footnote-ref-868)
868. **() هو أبو المهدي سعيد بن سنان الحمصي، كان عابدًا فاضلًا**، **لكنه ضعيف الحديث، ومنكره، يروي عن أبي الزاهرية عن كثير بن مرة عن ابن عمر عن النبي بنحو من ثلاثين حديثًا، أحاديث منكرة، انظر: ابن حبان،** الثقات**، 6/365، وابن حاتم الرزاي،** الجرح والتعديل**، 4/28،** والبخاري، محمد بن إسماعيل، **الضعفاء الصغير**، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، ط1، (حلب: دار الوعي، 1396هـ)، ص50، **والجوزجاني، إبراهيم بن يعقوب،** أحوال الرجال**، تحقيق: صبحي** البدري السامرائي، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1405)، ص 168. [↑](#footnote-ref-869)
869. **() انظر: ابن الملقن،** البدر المنير**، 9/216.** [↑](#footnote-ref-870)
870. **() انظر:** ابن القيم، **أحكام أهل الذمة**، 3/1216. [↑](#footnote-ref-871)
871. **()** **انظر:** ابن القيم، **أحكام أهل الذمة**، 3/1216**، واب**ن قدامة، المغني، 13/241**.** [↑](#footnote-ref-872)
872. **() انظر:** ابن القيم، **أحكام أهل الذمة**، 3/1216. [↑](#footnote-ref-873)
873. **() انظر:** المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-874)
874. **() انظر:** المرداوي، **الإنصاف**، **4/225.** [↑](#footnote-ref-875)
875. **() قول صاحب زاد المستقنع.** [↑](#footnote-ref-876)
876. **() انظر: ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/77-78.** [↑](#footnote-ref-877)
877. **() انظر: حاشية الدسوقي،** 3/370**،** وزكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 4/220-221، والشربيني**،** **الإقناع،** 2/573، وابن قدامة، **الشرح الكبير**،10/617-618. [↑](#footnote-ref-878)
878. **()** صحيح البخاري**، كتاب الجنائز، باب إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ، هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الإِسْلاَمُ؟ 2/117.** [↑](#footnote-ref-879)
879. **() لم أجد المسألة عند الحنفية.** [↑](#footnote-ref-880)
880. **() انظر:** ابن عليش، **منح الجليل**، 6/325. [↑](#footnote-ref-881)
881. **() انظر: الشافعي، الأم**، 4/209، وزكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 4/220 -221، **والماوردي، الحاوي**، 14/324-325. [↑](#footnote-ref-882)
882. **() انظر: الموفق ابن قدامة، الكافي،** 4/360**،** وشمس الدين ابن قدامة**، الشرح الكبير،** 10/618، و**البهوتي**، كشاف القناع**، 2/445، والمرداوي،** الإنصاف**،** 4/223. [↑](#footnote-ref-883)
883. **()** انظر: الشربيني**،** **الإقناع،** 2/573**، والموفق ابن قدامة، الكافي**، 4/360، وشمس الدين ابن قدامة، **الشرح الكبير،**10/617**.** [↑](#footnote-ref-884)
884. **() انظر:** ابن القيم، **أحكام أهل الذمة**، 3/1222. [↑](#footnote-ref-885)
885. **() المرجع السابق، 3/1223.** [↑](#footnote-ref-886)
886. **() انظر: ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/618، والمرداوي،** الإنصاف**،** 4/223. [↑](#footnote-ref-887)
887. **() سبق تخريجه، ص170، هامش(2).** [↑](#footnote-ref-888)
888. **()** انظر: الشربيني**،** **الإقناع،** 2/573، وابن قدامة، **الشرح الكبير،**10/617**.** [↑](#footnote-ref-889)
889. **() البهوتي في الزاد.** [↑](#footnote-ref-890)
890. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/79-80.** [↑](#footnote-ref-891)
891. **() انظر: حاشية الدسوقي،** 3/370،والصّاوي**، بلغة السالك،** 3/309**،** وابن عليش**، منح الجليل**، 6/325. [↑](#footnote-ref-892)
892. **() انظر: الماوردي، الحاوي**، 14/324-325، وزكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 4/221، والشربيني**،** **الإقناع،** 2/573، ولنفس المؤلف، **مغني المحتاج**، 4/255. [↑](#footnote-ref-893)
893. **() انظر: الموفق ابن قدامة، الكافي،** 4/360،وشمس الدين ابن قدامة**، الشرح الكبير،** 10/618، **والمرداوي،** الإنصاف**،** 4/222-223. [↑](#footnote-ref-894)
894. **() سبق تخريجه، ص170، هامش(2).** [↑](#footnote-ref-895)
895. **() انظر: الماوردي، الحاوي**، 14/324**،** وابن قدامة**، الشرح الكبير،** 10/618. [↑](#footnote-ref-896)
896. **()** انظر: **حاشية الدسوقي،** 3/370،والصّاوي**، بلغة السالك، 3/309،** وابن عليش**، منح الجليل**، 6/325. [↑](#footnote-ref-897)
897. **() انظر: الماوردي، الحاوي**، 14/324، والشربيني**،** **الإقناع،** 2/573، ولنفس المؤلف، **مغني المحتاج**، 4/255. [↑](#footnote-ref-898)
898. **() انظر: الموفق ابن قدامة، الكافي،** 4/360،وشمس الدين ابن قدامة**، الشرح الكبير،** 10/618، **والمرداوي،** الإنصاف**،** 4/222-223،

     و**البهوتي**، كشاف القناع**، 2/ 445.** [↑](#footnote-ref-899)
899. **() انظر: الماوردي، الحاوي**، 14/324**،** وابن قدامة**، الشرح الكبير،** 10/618. [↑](#footnote-ref-900)
900. **() انظر: ابن قدامة الكافي،** 4/360. [↑](#footnote-ref-901)
901. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/80.** [↑](#footnote-ref-902)
902. **()** **انظر:** ابن الهمام، **فتح القدير**، 6/98، **وحاشية ابن عابدين**، 4/433. [↑](#footnote-ref-903)
903. **()** انظر: القرافي، **الذخيرة**، 4/336، والعبدري، محمد بن يوسف بن أبي القاسم، **التاج والإكليل لمختصر خليل**، ط1، ( دار الكتب العلمية، 1416هـ-1994م)، 5/385. [↑](#footnote-ref-904)
904. **() انظر: النووي أبا زكريا محيي الدين يحيى بن شرف،** منهاج الطالبين وعمدة المفتين في الفقه**، تحقيق: عوض قاسم أحمد عوض، ط1، (دار الفكر، 1425هـ-2005م)، ص212، و**الشربيني، **مغني المحتاج**، 3/ 252، والرملي، **نهاية المحتاج**، 6/293-294، والغمراوي، محمد الزهري، **السراج الوهاج**، (بيروت: دار المعرفة للطباعة والنشر)، ص377. [↑](#footnote-ref-905)
905. **()** انظر**: ابن قدامة**، الشرح الكبير**، 10/632، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/237، والبهوتي،** الروض المربع**، ص302، ولنفس المؤلف،** دقائق أولي النهى لشرح المنتهى المعروف بشرح منتهى الإرادات**، ط1، (عالم الكتب، 1414هـ - 1993م)،** 1/669. [↑](#footnote-ref-906)
906. **()** انظر: القرافي، **الذخيرة**، 4/336**.** [↑](#footnote-ref-907)
907. **() سورة الأنفال، الآية: 73.** [↑](#footnote-ref-908)
908. **() انظر: ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 11/306.** [↑](#footnote-ref-909)
909. **() انظر: النووي،** منهاج الطالبين **ص212، و**الشربيني، **مغني المحتاج**، 3/ 252، والرملي، **نهاية المحتاج**، 6/293-294. [↑](#footnote-ref-910)
910. **()** انظر**: ابن قدامة**، الشرح الكبير**، 10/632، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/237، والبهوتي،** الروض المربع**، ص302.** [↑](#footnote-ref-911)
911. **() سورة آل عمران، الآية: 85.** [↑](#footnote-ref-912)
912. **() انظر:** تفسير القرطبي**، 2/280، وابن كثير، أبا الفداء إسماعيل بن عمر القرشي، تفسير القرآن العظيم، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، ط2، (دار طيبة للنشر والتوزيع، الثانية 1420هـ - 1999م)، 1/682.** [↑](#footnote-ref-913)
913. **() انظر:** الرملي، **نهاية المحتاج**، 6/293، و**ابن قدامة**، الشرح الكبير**، 10/632، والبهوتي،** الروض المربع**، ص302**. [↑](#footnote-ref-914)
914. **()** انظر**: ابن قدامة**، الشرح الكبير**، 10/632، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/237.** [↑](#footnote-ref-915)
915. **()** انظر**: ابن قدامة**، الشرح الكبير**، 10/632** [↑](#footnote-ref-916)
916. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/80.** [↑](#footnote-ref-917)
917. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 6/510، وابن عابدين، حاشية رد المحتار،** 6/412**،** وابن نجيم، **البحر الرائق،** 8/374، وابن مودود الموصلي، **الاختيار لتعليل المختار**، 4/176**، ولجنة علماء برئاسة نظام الدين البلخي،** الفتاوى الهندية**، ط2، (دار الفكر، 1310 هـ)**، 5/325**.** [↑](#footnote-ref-918)
918. **() انظر: النفراوي،** الفواكه الدواني**، 2/527-528.** [↑](#footnote-ref-919)
919. **() انظر: زكريا الأنصاري،** أسنى المطالب**، 4/220، والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/ 231**. [↑](#footnote-ref-920)
920. **()** أخرجه مسلم في صحيحه**، كتاب السلام،** باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام، وكيف يرد عليهم، **4/1707، رقم 2167.** [↑](#footnote-ref-921)
921. **() انظر: ابن عابدين، حاشية ردّ المحتار،** 6/412. [↑](#footnote-ref-922)
922. **() انظر: ابن عابدين، حاشية ردّ المحتار،** 6/412**،** وابن نجيم، **البحر الرائق،** 8/374. [↑](#footnote-ref-923)
923. **() انظر: القرافي،** الذخيرة**، 13/291، وابن رشد، أبا الوليد محمد بن أحمد، ا**لبيان والتحصيل والشرح والتوجيه والتعليل لمسائل المستخرجة**، تحقيق: د. محمد حجّي وآخرون، ط2، (بيروت - لبنان: دار الغرب الإسلامي، 1408هـ - 1988م)،** 18/196**.** [↑](#footnote-ref-924)
924. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/228، ولنفس المؤلف، روضة الطالبين**، 7/431، والشربيني، **مغني المحتاج**، 4/284، والماوردي، **الحاوي،** 14/148، ومحمد شطا**، إعانة الطالبين،** 4 /189**،** والهيتمي، **تحفة المحتاج،** 6/129. [↑](#footnote-ref-925)
925. **() انظر: ابن قدامة،** المغني**، 13/251، والبهوتي، منتهى الإردات**، 1/662**، ولنفس المؤلف، كشاف القناع**، 2/445، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/220.** [↑](#footnote-ref-926)
926. **() سبق تخريجه، ص177، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-927)
927. **()** صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله** ، **1/7، رقم7.** [↑](#footnote-ref-928)
928. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 14/148، والنووي،** المجموع**، (طبعة دار الفكر)، 4/604.** [↑](#footnote-ref-929)
929. **() انظر: الماوردي،** الحاوي**، 14/148.** [↑](#footnote-ref-930)
930. **() انظر: ابن مفلح، أبا عبد الله محمد،** الآداب الشرعية والمنح المرعية**، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعمر القيام، (بيروت: مؤسسة الرسالة، 1417هـ - 1996م)، 1/388.** [↑](#footnote-ref-931)
931. **() انظر: النووي،** المجموع**، 4/604.** [↑](#footnote-ref-932)
932. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 6/510، وابن عابدين، حاشية ردّ المحتار،** 6/412**،** وابن مودود الموصلي، **الاختيار لتعليل المختار**، 4/176. [↑](#footnote-ref-933)
933. **() انظر: القرافي،** الذخيرة**، 13/291، النفراوي،** الفواكه الدواني**، 2/528.** [↑](#footnote-ref-934)
934. **()** صحيح البخاري**، كتاب العلم، باب الرفق في الأمر كله، 8/14، رقم 6024.** [↑](#footnote-ref-935)
935. **()**صحيح البخاري**، كتاب الاستئذان، باب من لم يسلم على من اقترف ذنبًا، 8/71، رقم 6257.** [↑](#footnote-ref-936)
936. **() انظر: النووي،** المجموع**، 4/604، ولنفس المؤلف، روضة الطالبين**، 7/431، والماوردي، **الحاوي،** 14/148، ومحمد شطا**، إعانة الطالبين،** 4 /189**،** وابن حجر الهيتمي، **تحفة المحتاج،** 6/129. [↑](#footnote-ref-937)
937. **() انظر: ابن قـــدامة،** المغني**، 13/251، والبــــــهوتي، منتهى الإردات**،1/662**، ولنفـــــس المؤلف،كشاف القناع**، 2/446، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/220.** [↑](#footnote-ref-938)
938. **()** سورة النساء، من الآية: 86**.** [↑](#footnote-ref-939)
939. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الاستئذان، باب كيف الرد على أهل الذمة، 8/71، رقم 6258،** ومسلم في صحيحه**، كتاب السلام، باب النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام وكيف يرد عليهم، 4/1705، رقم 2163.** [↑](#footnote-ref-940)
940. **()** أخرجه البخاري في صحيحه**، كتاب الاستئذان، باب كيف الرد على أهل الذّمة، 9/20، رقم 6927.** [↑](#footnote-ref-941)
941. **() سبق تخريجه، هامش(2).** [↑](#footnote-ref-942)
942. **() سبق تخريجه، ص179، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-943)
943. **() انظر: ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/73-74.** [↑](#footnote-ref-944)
944. **()** ابن عثيمين، محمد بن صالح، **مجموع فتاوى ورسائل فضيلة الشيخ محمد بن صالح** **بن عثيمين**، جمع وترتيب: فهد بن ناصر بن إبراهيم السليمان، ط الأخيرة، (دار الوطن- دار الثريا، 1413 هـ)**، 3/33، رقم السؤال: 392.** [↑](#footnote-ref-945)
945. **() سبق تخريجه، ص177، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-946)
946. **()** سورة النساء، الآية: 86**.** [↑](#footnote-ref-947)
947. **() المرجع السابق، 3/35-36، رقم السؤال: 394.** [↑](#footnote-ref-948)
948. **() انظر:** المرجع السابق**، 3/37-38، رقم السؤال: 395.** [↑](#footnote-ref-949)
949. **()** سورة النساء، الآية: 86**.** [↑](#footnote-ref-950)
950. **() لم أجد المسألة عند باقي المذاهب.** [↑](#footnote-ref-951)
951. **() انظر: الموفق ابن قدامة،** المغني**، 13/251، وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/616، والبهوتي، منتهى الإردات**،1/662**، ولنفس المؤلف، كشاف القناع**، 2/446، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي**، الإنصاف**، 4/220.** [↑](#footnote-ref-952)
952. **() انظر: البهوتي، منتهى الإردات**،1/662**، ولنفس المؤلف، كشاف القناع**، 2/446، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/220.** [↑](#footnote-ref-953)
953. **() انظر: البهوتي، كشاف القناع**، 2/446، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/220.** [↑](#footnote-ref-954)
954. **()** أخرجه الترمذي**، كتاب السير، باب التسليم على أهل الكتاب، 4/154، رقم 1602، وقال: حديث حسن صحيح.** [↑](#footnote-ref-955)
955. **() «لاتبدءوا اليهود ولا النصارى بالسلام»، سبق تخريجه، ص177، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-956)
956. **() انظر: ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/73-74.** [↑](#footnote-ref-957)
957. **() انظر: ابن القيم،** أحكام أهل الذمة**، 1/441.** [↑](#footnote-ref-958)
958. **() انظر: ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617،** و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-959)
959. **() انظر: ابن عبد البر، الكافي**، 2/1133. [↑](#footnote-ref-960)
960. **() انظر: ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617، والبهوتي، كشاف القناع**، 2/446، **ولنفس المؤلف، منتهى الإردات**، 1/664، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-961)
961. **() انظر:** **ابن مفلح،** المبدع**، 3/377**، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-962)
962. **() انظر:** ابن نجيم، **البحر الرائق،** 8/374. [↑](#footnote-ref-963)
963. **() انظر:** النووي، **روضة الطالبين**، 1/664، وزكريا الأنصاري، **أسنى المطالب**، 1/ 335، وابن حجر الهيتمي، **تحفة المحتاج**، 11/ 281، والشربيني، **الإقناع**، 1/ 209. [↑](#footnote-ref-964)
964. **() انظر: الحطّاب، مواهب** **الجليل**، 2/231. [↑](#footnote-ref-965)
965. **() انظر: الموفق ابن قدامة، المغني**، 3/486، ولنفس المؤلف، **الكافي**، 1/273، **وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617،** و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221، وأبا النجا الحجاوي، موسى بن أحمد بن موسى،** الإقناع في فقه الإمام أحمد بن حنبل**، تحقيق: عبد اللطيف محمد موسى السبكي، (بيروت - لبنان: دار المعرفة)، 1/142.**  [↑](#footnote-ref-966)
966. **() انظر:** ابن قدامة، **الكافي**، 2/1133. [↑](#footnote-ref-967)
967. **() انظر: الموفق ابن قدامة، المغني**، 3/486، ولنفس المؤلف، **الكافي**، 1/273، **وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617**، **والبهوتي، كشاف القناع**، 2/446، **ولنفس المؤلف، منتهى الإردات**، 1/664، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-968)
968. **() انظر:** **ابن مفلح،** المبدع**، 3/377،**، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-969)
969. **() انظر:** ابن نجيم، **البحر الرائق،** 8/374. [↑](#footnote-ref-970)
970. **() انظر:** النووي، **المجموع**، 5/102، **والبُجَيْرَمِيّ، سليمان بن محمد بن عمر،** تحفة الحبيب على شرح الخطيب **(حاشية البجيرمي على الخطيب)، (دار الفكر، 1415هـ - 1995م)، 4/291.** [↑](#footnote-ref-971)
971. **() انظر: الموفق ابن قدامة، المغني**، 3/486**،** ولنفس المؤلف، **الكافي**، 1/273 **وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617**، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.**  [↑](#footnote-ref-972)
972. **() انظر: البُجَيْرَمِيّ،** تحفة الحبيب**، 4/291.** [↑](#footnote-ref-973)
973. **() انظر: الموفق ابن قدامة، المغني**، 3/486**،** ولنفس المؤلف، **الكافي**، 1/273، **وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617**، **والبهوتي،كشاف القناع**، 2/446، **ولنفس المؤلف، منتهى الإردات**، 1/664، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-974)
974. **() انظر:** **ابن مفلح،** المبدع**، 3/377،**، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/221.** [↑](#footnote-ref-975)
975. **() أرجأت الأدلة إلى هنا؛ لأنها ذات الأدلة في المطالب الثلاثة؛ اختصارًا، ومنعًا للتكرار.** [↑](#footnote-ref-976)
976. **()** صحيح البخاري**، كتاب** الجنائز، باب إذا أسلم الصبي ومات هل يصلى عليه، **2/118، رقم 1356.** [↑](#footnote-ref-977)
977. **() انظر: الموفق ابن قدامة،** المغني**، 13/251، وشمس الدين ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/616، والبهوتي، كشاف القناع**، 2/446، و**ابن مفلح،** المبدع**، 3/376، والمرداوي**، الإنصاف**، 4/220.** [↑](#footnote-ref-978)
978. **() سبق تخريجه، ص177، هامش(4).** [↑](#footnote-ref-979)
979. **() انظر: ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/617،** **والبهوتي، منتهى الإردات**، 1/664. [↑](#footnote-ref-980)
980. **() انظر:** **ابن مفلح،** المبدع**، 3/376.** [↑](#footnote-ref-981)
981. **() سبق تخريجه، ص187، هامش(9).** [↑](#footnote-ref-982)
982. **() سبق تخريجه، ص187، هامش(9).** [↑](#footnote-ref-983)
983. **()** سورة التوبة، الآية: 52**.** [↑](#footnote-ref-984)
984. **() سبق تخريجه، ص187، هامش(8).** [↑](#footnote-ref-985)
985. **()** صحيح البخاري**، كتاب بدء الوحي، باب كَيْفَ كَانَ بَدْءُ الوَحْيِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ، 1/2، رقم1.** [↑](#footnote-ref-986)
986. ()  ابن عثيمين، **مجموع فتاوى ابن عثيمين،** فتاوى في أحكام الجنائز، 2/304، رقم السؤال: 357**.** [↑](#footnote-ref-987)
987. **()** سورة التوبة، الآية: 12. [↑](#footnote-ref-988)
988. **() انظر: ابن كثير، عماد الدين أبا الفداء إسماعيل الدمشقي،** تفسيرالقرآن العظيم**، تحقيق: مصطفى السيد محمد، وآخرون، ط1، (الجيزة: مؤسسة قرطبة + مكتبة أولاد الشيخ للتراث، 1412هـ -2000م)، 7/155.** [↑](#footnote-ref-989)
989. **()** سورة التوبة، من الآية: 7. [↑](#footnote-ref-990)
990. **() انظر: المرجع السابق، 7/152.** [↑](#footnote-ref-991)
991. **()** سورة الأنفال، من الآية: 58. [↑](#footnote-ref-992)
992. **() انظر: السعدي، عبد الرحمن بن ناصر،** تيسير الكريم الرحمن في تفسير كلام المنان**، تحقيق: عبد الرحمن بن معلا اللويحق، ط1، (مؤسسة الرسالة، 1420هـ -2000 م)، ص324.** [↑](#footnote-ref-993)
993. **() انظر:** ابن الهمام، **فتح القدير**، 6/63، وابن عابدين**، حاشية ردّ المحتار**، 4/212، **والفتاوى الهندية**، 2/252، والقرافي، **الذخيرة،** 3/459، والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/149، والماوردي، **الحاوي**، 14/317، وابن قدامة، **الكافي**، 4/372، وابن مفلح، **المبدع**، 3/389. [↑](#footnote-ref-994)
994. **() انظر: ابن الهمام، فتح القدير**، 6/63، وابن عابدين**، حاشية ردّ المحتار**، 4/212، **والفتاوى الهندية**، 2/252. [↑](#footnote-ref-995)
995. **() انظر:** ابن عابدين**، حاشية ردّ المحتار**، 4/212**.** [↑](#footnote-ref-996)
996. **() انظر: القرافي، الذخيرة،** 3/459، والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/149. [↑](#footnote-ref-997)
997. **() انظر: الشافعي،** الأم**، 4/197،** والماوردي، **الحاوي**، 14/319-320، والشيرازي، **التنبيه**، ص239. [↑](#footnote-ref-998)
998. **() انظر: ابن قدامة،** الشرح الكبير**، 10/633-634.**  [↑](#footnote-ref-999)
999. **()** سورة التوبة، الآية: 29. [↑](#footnote-ref-1000)
1000. **() انظر:** تفسير الطبري**، 2/503.** [↑](#footnote-ref-1001)
1001. **() انظر: ابن الهمام، فتح القدير**، 6/63، وابن عابدين**، حاشية ردّ المحتار**، 4/212، **و**ا**لفتاوى الهندية**، 2/252. [↑](#footnote-ref-1002)
1002. **() انظر: القرافي، الذخيرة**، 3/459**،** والخرشي، **شرح مختصر خليل**، 3/149. [↑](#footnote-ref-1003)
1003. **() انظر: القرافي**، **الذخيرة**، 3/459**.** [↑](#footnote-ref-1004)
1004. **() انظر:** الشيرازي، **التنبيه**، ص239. [↑](#footnote-ref-1005)
1005. **() انظر: ابن قدامة، الكافي**، 4/372، وابن مفلح، **المبدع**، 3/389، وبهاء الدين المقدسي، عبد الرحمن بن إبراهيم بن أحمد، **العدة شرح العمدة**، (القاهرة: دار الحديث، 1424هـ - 2003 م)، ص657، والمرداوي، **الإنصاف**، 4/242. [↑](#footnote-ref-1006)
1006. **() عبد الرحمن بن غنم بن كريز الأشعري، شيخ أهل فلسطين، وفقيه الشام، في عصره، ولد في حياة النبي وبعثه عمر بن الخطاب إلى الشام لتفقيه أهلها، قيل عنه: رأس التابعين،** تفقّه عليه التابعون بالشام، توفي سنة: (78هـ). **انظر: الزركلي،** الأعلام**، 3/322، و**أبا المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري الحنفي، **النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة،** (مصر: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب)، 1/198. [↑](#footnote-ref-1007)
1007. **()** أخرجه البيهقي **في سننه، كتاب الجزية، باب الإمام يكتب كتاب الصلح على الجزية، 9/202، رقم** **18497، والسّبكي،** أبو الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي، **فتاوى السبكي**، (لبنان-بيروت دار المعرفة)، **2/397، وقال السبكي في فتاواه، 2/399: "ورواها جماعة بأسانيد ليس فيها يحيى بن عقبة، لكنها أو أكثرها ضعيفة -أيضًا- وبانضمام بعضها إلى بعض تقوى"، وقال ابن القيّم -رحمه الله- في** أحكام أهل الذمة**، 3/1163:** "وشهرة هذه الشروط تغني عن إسنادها، فإن الأئمة تلقّوها بالقبول، وذكروها في كتبهم، واحتجوا بها، ولم يزل ذكر الشروط العمرية على ألسنتهم، وفي كتبهم، وقد أنفذها بعده الخلفاء، وعملوا بموجبها"، وقد قال الألباني -رحمه الله- في **إرواء الغليل**، 5/104: "وإسناده ضعيف جدًّا من أجل يحيى بن عقبة"، ولعله -رحمه الله- فاته أن للحديث طرقا أخرى يقوّي بعضها بعضًا، وليس فيها **يحيى بن عقبة**، كما دلّت عليه النقول السابقة، والله أعلم. [↑](#footnote-ref-1008)
1008. **() انظر: ابن قدامة، الشرح الكبير**، 10/634. [↑](#footnote-ref-1009)
1009. **() انظر: المرجع السابق.** [↑](#footnote-ref-1010)
1010. **() انظر:** ابن عابدين**، حاشية ردّ المحتار**، 4/213. [↑](#footnote-ref-1011)
1011. **() انظر:** الشيرازي، **التنبيه**، ص239، **والنووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/239.** [↑](#footnote-ref-1012)
1012. **() انظر: المرداوي،** الإنصاف**، 4/241.** [↑](#footnote-ref-1013)
1013. **()** مصنف عبد الرزاق**، كتاب أهل الكتاب، باب نقض العهد والصلب، 6/115، رقم 10169، وحسّنه الألباني في** إرواء الغليل**، 5/119.** [↑](#footnote-ref-1014)
1014. **()** انظر: المرجع السابق. [↑](#footnote-ref-1015)
1015. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/85-87.** [↑](#footnote-ref-1016)
1016. **() انظر:** المَنْبَجي، علي بن زكريا، **اللباب في الجمع بين السنة والكتاب،** تحقيق: محمد فضل عبد العزيز المراد، ط2، (دمشق: دار القلم، الثانية 1414هـ-1994م)**، 2/765، وابن الهمام، فتح القدير**، 6/62، وابــن عابدين**، حاشية ردّ المحتار**، 4/397، **والفتاوى الهندية**، 2/252. [↑](#footnote-ref-1017)
1017. **() الرهط: ما دون العشرة من الرجال، انظر: ابن منظور،** لسان العرب**، مادة: "رهط"، 7/305.** [↑](#footnote-ref-1018)
1018. **()** صحيح البخاري**، كتاب البر والصّلة، باب الرفق في الأمر كله، 8/14، رقم 6024.** [↑](#footnote-ref-1019)
1019. **() انظر: ابن عثيمين،** الباب المفتوح**، اللقاء: 53.** [↑](#footnote-ref-1020)
1020. **() انظر: الكاساني،** بدائع الصنائع**، 9/448.** [↑](#footnote-ref-1021)
1021. **() انظر: ابن عابدين، حاشية ردّ المحتار، 4/399.** [↑](#footnote-ref-1022)
1022. **() انظر: ابن نصر الثعلبي، أبا محمد عبد الوهاب بن علي،** التلقين في الفقه المالكي**، تحقيق: أبي أويس محمد بو خبزة الحسني التطواني، ط1، (دار الكتب العلمية، 1425هـ-2004م)، 2/199، وابن عبد البر،** الكافي**، 2/1091، وابن رشد،** البيان والتحصيل**، 16/398، والقرافي،** الذخيرة**، 12/27، والعبدري،** التاج والإكليل لمختصر خليل، **8/386، والنفراوي،** الفواكه الدواني**، 2/331، والعدوي، أبا الحسن علي بن أحمد بن مكرم،** حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، **تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، (بيروت: دار الفكر، 1414هـ - 1994م)، 2/318، والصاوي،** بلغة السالك**، 4/121.** [↑](#footnote-ref-1023)
1023. **() انظر: النووي، تكملة المطيعي،** المجموع**، 21/ 239، و**الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد**،** الغرر البهية في شرح البهجة الوردية، (المطبعة الميمنية)، 5/147. [↑](#footnote-ref-1024)
1024. **() انظر: ابن زكريا الأنصاري،** الغرر البهية**،** 5/147. [↑](#footnote-ref-1025)
1025. **() انظر:** عبد الله بن أحمد بن حنبل، **مسائل أحمد بن حنبل رواية ابنه عبد الله**، تحقيق: زهير الشاويش، (بيروت: المكتب الإسلامي، 1401هـ-1981م)، **ص431، وموفق الدين ابن قدامة،** الكافي**، 4/159، وابن مفلح،** الفروع**، 10/193**، **والمرداوي،** الإنصاف**، 4/245.** [↑](#footnote-ref-1026)
1026. **()** سورة التوبة، الآية: 29. [↑](#footnote-ref-1027)
1027. **() انظر: شيخ الإسلام، تقي الدين أبا العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام،** الصّارم المسلول على شاتم الرسول**، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، (المملكة العربية السعودية: الحرس الوطني السعودي)، ص11.** [↑](#footnote-ref-1028)
1028. **()** سورة التوبة، الآية: 13. [↑](#footnote-ref-1029)
1029. **() انظر:** المرجع السابق**، ص18.** [↑](#footnote-ref-1030)
1030. **() أخرجه** أبو داود، **كتاب الحدود، باب الحكم فيمن سبّ النبي ، 4/226، رقم** **4364.**

      **وإسناده صحيح على شرط الشيخين. انظر الألباني،** إرواء الغليل**، 5/91.** [↑](#footnote-ref-1031)
1031. **() ابن عثيمين،** الشرح الممتع**، 8/88.** [↑](#footnote-ref-1032)
1032. **()** سورة الأنفال، الآية: 38. [↑](#footnote-ref-1033)
1033. **() ابن عثيمين،** الباب المفتوح**، اللقاء: 53.** [↑](#footnote-ref-1034)